

العرب وإيران
في مواجهة التحديات الإقليمية:
الفرص وآفاق الشراكة













العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية:

الفرص وآفاق الشراكة



مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية: الفرص وآفاق الشراكة

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

خلاصة أوراق عمل وبحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي عقد بتاريخ ٣١ أيار، ١ و٢ حزيران ٢٠١٦

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١٧

الموافق ربيع الأول ١٤٣٩ هجرية

الطبعة: الأولى.

القياس: 24x17

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الورود ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24/47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية:

الفرص وآفاق الشراكة



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

ثبت المحتويات

الهيئات المنظّمة

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق



مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا الاجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة، وقضايا المقاومة والصراع مع العدو. ينشط المركز بشكل رئيسي في محيط لبناني، حيث يحاول تحقيق أهدافه المرسومة، وتلبية احتياجاته البحثية والمعلوماتية. كما يراكم المركز قاعدة معلومات واسعة، مصنّفة وفق أحدث الطرق والأساليب العلمية والتقنية، ويصدر الدراسات والتقارير والملفات التي تسلّط الضوء على قضايا وأحداث وتطورات مستجدة في لبنان والمنطقة والعالم.

مؤسسة مطالعات انديشه سازان نور



تأسس معهد «انديشه سازان نور» عام ٢٠٠٢ يُعنى بالدراسات والبحوث السياسية الخاصة بالعالم الإسلامي.

أبرز إصداراته المجلة الفصلية «جهان إسلام» للدراسات الإستراتيجية التي ترصد التطورات والتغيرات القائمة في العالم الإسلامي. وقد نشر ما يقارب ١٧٠ كتاباً باللغة الفارسية والعربية والانكليزية حول قضايا العالم الاسلامي.

مركز الدراسات السياسية والدولية



هو مركز الأبحاث السياسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإيرانية. تأسس في العام ١٩٨٣. يُعدّ في طليعة المؤسسات البحثية التي نشأت بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩. يُعنى بالدراسات والبحوث في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد نظّم المركز العديد من المؤتمرات والندوات التي ناقشت مختلف القضايا السياسية والدولية.

الجامعة اللبنانية



الجامعة الوطنية الرسمية في لبنان، تأسست في العام ١٩٥١، وهي تعمل على إنماء وتطوير الطابع الحضاري والإنساني للتعليم العالي الرسمي، وإقامة صرح علمي وثقافي متكامل يستوعب الطاقات الشابة في مختلف مجالات العلم والمعرفة والاختصاصات كافة. وقد تمّ تصنيف الجامعة من حيث الأبحاث والدراسات والتحصيل العلمي من الجامعات الأفضل في منطقة الشرق الأوسط.

جريدة السفير



مؤسسة صحافية سياسية عربية يومية مرموقة، أسّسها الأستاذ طلال سلمان. صدر العدد الأول منها في ٢٦/٣/١٩٧٤ وحمل شعار، «جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان»، فضلاً

عن شعار «صوت الذين لا صوت لهم». وتعتبر صحيفة السفير من الصحف الرائدة في تاريخ النضال العربي ضدّ العدو الصهيوني، بحيث كانت مواقفها الوطنية والقومية المشرّفة سنداً للحركات التحرريّة في لبنان والوطن العربي والعالم.

المركز العربي للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة علمية عربية، تهتم بدراسة القضايا العربية العامة ذات الطابع الاستراتيجي على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية. يديرها الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد.

المجلة العربية للعلوم السياسية

وهي مجلة فصلية محكّمة تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، تُعنى بشؤون سياسية نظرية، عربية وإقليمية متنوعة. ويشارك في إعداد موضوعاتها نخبة من الكتّاب والباحثين.

السِّيَر الذاتية للمشاركين

(حسب الترتيب الألفبائي)

سماح ادريس

حائز على الماجستير من جامعة كولومبيا. كاتب لبناني ورئيس مجلة الآداب اللبنانية، له كتابات في مجالات الأدب والسياسة والثقافة والفكر. اشتهر بنشاطه الداعم للشعبين الفلسطيني واللبناني وحل الأزمة العراقية. يكتب في جريدة الأخبار اللبنانية.

حسن رحيم بور أزغدي

مفكر إسلامي حائز على دكتوراه في العلوم الإنسانية والإسلامية ، عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أبرز مؤلفاته : دوائر الجدل: أطروحات في الديمقراطية الدينية.

مسعود أسد اللهي

كاتب وأستاذ جامعي إيراني، من مواليد العام ١٩٦٠، حائز على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الإمام الصادق(ع) في طهران، باحث وخبير في شؤون الشرق الأوسط والعالم العربي. لديه العديد من الكتب والمقالات باللغتين الفارسية والعربية منها: الإسلاميون في مجتمع تعددي «حزب الله في لبنان»؛ «ولاية الفقيه والديمقراطية».

أمين اسكندر

كاتب وسياسي، هو أمين عام حزب الكرامة، شارك في الكثير من التظاهرات الشعبية في الفترة السابقة وفي العديد من اللقاءات الفكرية والسياسية التي تتعلق بمواجهة التطبيع والصراع العربي الإسرائيلي.

حسين أكبري

سفير الجمهورية الإسلامية في ليبيا، حائز على دكتوراه في الدراسات الدوليّة، عضو في الهيئة العلمية لجامعة الإمام الحسين(ع). من مؤلفاته: الكابوس الجيوسياسي في العراق؛ ليبيا بعد القذافي؛ العراق وجيرانه في أفق المستقبل.

سمير أمين

مفكر ومنظّر اقتصادي عالمي. ولد في مصر. حائز على شهادة دبلوم في العلوم السياسية قبل حصوله على الدكتوراه من جامعة السوربون في الإحصاء والاقتصاد. انتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. شغل منصب مدير لمعهد الأمم المتحدة للتّخطيط الاقتصادي. من أهمّ مؤلفاته، التّراكم على الصعيد العالمي؛ المغرب العربي المعاصر؛ الماويّة والتحّريفيّة.

محمد إيراني

ديبلوماسي، يشغل حاليا منصب مدير عام قسم شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

معن بشور

مفكر وكاتب سياسي قومي عربي، يعدّ من قيادي العمل الوحدوي العربي، حاصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت وإجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية، وله العديد من المؤلفات والكتب، بالإضافة إلى مقالات ودراسات في الصحف والدوريات اللبنانية والعربية حول قضايا النضال العربي والمشروع الحضاري العربي والاقتصاد العالمي.

عبد الله بوحبيب

مواليد العام ١٩٤١. حائز على الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة فاندربيلت في ناشفيل. شغل منصب سفير لبنان السابق في واشنطن، ورئيس مركز عصام فارس للأبحاث والدراسات سابقاً، وهو نائب رئيس الرابطة المارونية حالياً. له العديد من المؤلفات منها: الضوء الأصفر سياسة الولايات المتحدة في لبنان.

معن الجربا

عضو الأمانة العامة للتجمع العربي والإسلامي، عضو الأمانة العامة للحرس القومي العربي. حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي الخاص من جامعة القاهرة، وهو سعودي من مواليد ١٩٦٩.

زياد الحافظ

أستاذ جامعي ومتخصص بالشأن الأميركي، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، له العديد من المقالات منها: ثقافة القبول بالآخر، ثقافة الإقصاء في الغرب وعند العرب، المزاج السياسي الأميركي في السنة الأخيرة لولاية أوباما.

منير الحمش

حائز على دكتوراه في فلسفة الاقتصاد وحائز على دبلوم دراسات عليا في الاقتصاد من جامعة القاهرة. شغل العديد من الوظائف الإداريّة والاقتصادية في الحكومة السورية وله العديد من الكتب الاقتصادية أبرزها: تطور الاقتصاد السوري الحديث؛ الثقافة الاقتصادية؛ التجارة الداخلية؛ السوق والتنمية.

جواد الخالصي

عالم دين وباحث عراقي، ولد سنة ١٩٥١ في الكاظميّة. انتسب إلى معهد التكنولوجيا- القسم المدني، أبرز مؤلفاته: «العلم في خدمة الدين» «الماركسيّة والعلم والفلسفة».

عبد الحسين خسرو بناه

حائز على دكتوراه في الكلام الإسلامي. رئيس معهد البحوث في حكمة وفلسفة إيران. عضو في مجلس شورى جامعة الإمام الصادق(ع)، عضو في هيئة أمناء المركز الجامع للعلوم الإسلامية في حوزة قم العلمية. عضو في لجنة أسلمة الجامعات التّابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافية وعضو أساسي في مجلس تحوّل وارتقاء العلوم الإنسانية في إيران.

ألبر داغر

حائز على دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس. استاذ في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية. كان باحثاً مشاركاً في «مركز الأبحاث الفرنسي في بيروت». وله كتابان بالفرنسية وخمسة كتب بالعربية، والعديد من الدراسات المنشورة في مجلات فرنسية وعربية. من أهم مؤلفاته: من أجل سياسة تنموية عربية؛ أزمة بناء الدولة في لبنان.

محمد رعد

نائب في البرلمان اللبناني منذ سنة ١٩٩٢، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان منذ العام ٢٠٠٠. درس الفلسفة في الجامعة اللبنانية وشارك في نشاطات حركة الإمام موسى الصدر الأولى، تولى إدارة تحرير مجلة «العهد»، لمدة عشر سنوات، له عدّة مقالات في قضايا إسلامية وسياسية.

أحمد زارعان

حائز على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة آزاد. أستاذ جامعي وباحث في اللجنة الثقافية لمركز تدوين النموذج التقدمي الإسلامي الإيراني التابع لمديرية التخطيط والرقابة الإستراتيجية في رئاسة الجمهورية. مدير قسم الدراسات «شامات» التابع لمؤسسة الدراسات الإستراتيجية «انديشيه سازان نور»، من أبرز مؤلفاته كتاب: «علويو سوريا».

سعد الله زارعي

رئيس معهد الدراسات الإستراتيجية «انديشه سازان نور». حائز على الدكتوراه في إدارة الأمن الوطني، عضو في هيئة تحرير مجلة كيهان والمدير السياسي فيها. رئيس تحرير سابق في مجلة الصبح الصادق الأسبوعية وأستاذ في الجامعة وله حوالي ٥ كتب و١٠٠ مقالة علمية.

مصطفى زهراني

حائز على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة طهران في العام ٢٠٠٢. من مواليد العام ١٩٥٤ في إيران. كان عضواً في وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعيّن نائباً لرئيس الحكومة من العام ١٩٨٥ إلى العام ١٩٩٠. يشغل منصب المدير العام لمعهد الدراسات السياسية والدولية.

طلال سلمان

صحافي لبناني مؤسس وناشر صحيفة السفير اللبنانية اليومية. التي شكّلت منذ عقود مرجعية إعلامية في الشؤون العربية واللبنانية تحظى بالتقدير، وبالتأثير في الرأي العام. ولد في بلدة شمسطار عام ١٩٣٨. تفرّغ لإصدار «السفير» في أواخر العام ١٩٧٣، عضو مجلس نقابة الصحافة اللبنانية منذ العام ١٩٧٦. من أهم مؤلفاته، مع فتح والفدائيين؛ ثرثرة فوق بحيرة ليمان؛ إلى أميرة اسمها بيروت.

عدنان السيد حسين

وزير سابق وأكاديمي لبناني، عيِّن رئيس الجامعة اللبنانية منذ ٥ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠١١. من مواليد في بلدة اللويزة - جنوب لبنان، حائز على دبلوم تربوي في التّعليم من المركز التربوي للبحوث والإنماء. وعلى دكتوراه دولة في العلوم السياسية سنة ١٩٨٩. من أهم مؤلفاته: العامل القومي في السياسة المصريّة؛ التوسّع في الإستراتيجية الإسرائيليّة؛ سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليميّة والدّوليّة؛ دراسات في تاريخ المجتمع العربي.

اسكندر شاهر سعد

حائز على بكالوريوس في علوم الشريعة من سوريا. أستاذ منذ أوائل التسعينيات في كل من اليمن وسوريا ولبنان. له عدّة مجموعات قصصية.

محمد مهدي شريعتمدار

مواليد العام ١٩٦٠. حائز على إجازة في الإقتصاد النظري والقانون الدولي من جامعة طهران. شغل عدّة مناصب منها: وكيل الأمين العام لإتحاد الاذاعات والتلفزيونات الإسلامية ومستشار رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام. له العديد من المقالات والبحوث والدراسات والكتب الصادرة تأليفاً وترجمة. شارك في العديد من المؤتمرات، منها مؤتمرات المجمع العالمي للأديان .

حلمي الشعراوي

سياسي مصري خبير في الشؤون الأفريقية ومؤسس مركز البحوث العربية-الأفريقية. تخرّج من قسم الاجتماع في جامعة القاهرة وعمل كمسؤول حركات التحرير الأفريقية في مصر. أستاذ علوم سياسية في جامعة جوبا (السودان) سابقاً. أمين لجنة الدفاع عن الثقافة القوميّة في مصر.

منير شفيق

باحث ومناضل عربي وإسلامي، من مواليد العام ١٩٣٤ في القدس المحتلة. انخرط قي العمل السياسي النضالي الوطني والقومي منذ شبابه، من أعلام الثورة الفلسطينية. من أهم مؤلفاته: الماركسيّة اللينينية والثورة الملّحة؛ علم الحرب؛ بين النهوض والسقوط؛ قضايا التنمية والاستقلال، وغيرها العديد من المؤلفات. انخرط في العمل السياسي والنضالي.

ابراهيم الصالح

من مواليد طرابلس العام ١٩٥٤، حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية، وفي تاريخ الفلسفة من جامعة D.E.A السوربون - فرنسا، مدير مركز الفيحاء للبحوث والتخطيط في طرابلس.

نصري الصايغ

نائب رئيس تحرير جريدة السفير(بيروت)، أستاذ الفلسفة والحضارة في(الإنجيلية الفرنسية) ومنهج الملاحظة في علم الإجتماع في جامعة بنهران(الجزائر). كاتب سياسي وله عدّة مؤلفات منها،(لو كنت يهوديًّا)، (حوار الحفات والعقارب-دفاعاً عن المقاومة)،(القاتل إن حكى)-(مصارع الاستبداد)، (خذ حصتك من القتل).

فهيمة عباسي

فهيمة عباسي طالبة دكتوراه في دراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا من كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة طهران - قسم العلوم السياسية. لديها العديد من المؤلفات منها «ليبيا والصحوة الاسلامية». شاركت في مؤتمر العرب وإيران في مواجهة التحديات الاقليمية: الفرص وآفاق الشراكة الذي عقد في بيروت عام ٢٠١٦.

طلال عتريسي

حائز على دكتوراه في علم الاجتماع التربوي من جامعة السوربون في باريس. أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية. شغل منصب مدير المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. مدير مركز الدراسات الاجتماعية والتربوية في بيروت. عضو الهيئة الاستشارية في مركز باحث للدراسات والأبحاث.

محمد عبد الشفيع عيسى

متخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية وبروفسور في معهد التخطيط القومي في القاهرة. حائز على دكتوراه من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة. يهتم بشكل أساسي بالفكر السياسي العربي والتطور السياسي الدولي وقضايا التّطور التّكنولوجي. له أكثر من ١٥مؤلفاً وعشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العلمية العربية المحكّمة، بالإضافة إلى المقالات المتنوعة.

محمد فنيش

وزير دولة لشؤون مجلس النواب في الحكومة اللبنانية. نائب لبناني في كتلة الوفاء للمقاومة، حاصل على إجازة في الرياضيات وإجازة في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية. وله عدد من المقالات والمساهمات المنشورة.

عبد الحليم فضل الله

رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وأستاذ في الجامعة اللبنانية. حائز على دكتوراه في الاقتصاد، من مواليد العام ١٩٦٨. نشر عدداً من الكتب والعديد من الأبحاث في قضايا الفقر والتنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي من بينها: فخ اللامساواة (٢٠١٦)، التمويل المصرفي للدين العام في لبنان (٢٠٠٩). شارك في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش في لبنان والخارج، كما أشرف على عدد من المشاريع البحثية من بينها:استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وإنماء مناطق الأطراف في لبنان.

حبيب فيّاض

أستاذ مادة فلسفة والأديان في الجامعة اللبنانية، خبير في الشؤون الإقليمية الإيرانية وله عدد من المقالات العلمية والسياسية المنشورة، والكتب أهمها: إسرائيل بين متغيرات الإقليم وجدار كفركلا؛ النّووي الإيراني والنّظام الإقليمي الجديد؛ حزب الله في زمن الفتنة.

محمد قائمقامي

أستاذ في الحوزة العلمية في مستويات بحث الخارج للفقه والأصول، مدرّس في الحكمة الإسلامية، له العديد من المقالات في مجال الحكمة الإلهية وتأملات في الآيات القرآنية والأومانيسم الخفيّة والمراحل الأربعة والفقه الاستدلالي، وهو خبير في البرامج التلفزيونية التي تُبث عبر تلفزيون الجمهورية الإسلامية والتي تتناول موضوعات الحكمة والفلسفة والحداثة.

إسماعيل لاريجاني

حائز على دكتوراه في العلاقات الدولية والعرفان من جامعة طهران وآزاد للعلوم والبحوث أستاذ في جامعة الإمام الحسين(ع)، ومسؤول مركز دائرة معارف الدفاع المقدّس. رئيس تحرير مجلة ثقافة الصمود ورئيس المعهد البحثي لجامعة أهل البيت الدولية.

منوشهر متكي

وزير الخارجية الإيرانية من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٠. من مواليد ١٩٥٣. حائز على ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة بانجلور في الهند,عمل سفيرا لبلاده في تركيا واليابان وانتخب نائبا في البرلمان الايراني لدورتين متتاليتين .

عدنان منصور

ديبلوماسي لبناني وسياسي من مواليد برج البراجنة - لبنان، وزير الخارجية اللبنانية من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٤، حائز على دكتوراه في العلوم السياسية وماجستير في النظرية السياسية. له عدّة مؤلفات مثَّل لبنان في مؤتمر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ١٩٧٨. من مؤلفاته الدولة اليهودية: الاستمرارية المستحيلة والإشعاع اللبناني في مصر.

محمد علي مهتدي

كبير المستشارين في مراكز الدراسات الإستراتيجية لشؤون الشرق الأوسط ورئيس الملتقى الخليجي للدراسات والتحليل السياسي.

الدكتور عليرضا ميريوسفي

مدير العلاقات الدولية والسياسية في معهد طهران الدولي، وممثل وزارة الخارجية الإيرانية في بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الأمم المتحدة.

شربل نحّاس

وزير الاقتصاد ووزير العمل السابق.أستاذ في الجامعة اللبنانية والأميركية. درس الهندسة والتّخطيط في باريس إلى جانب العلوم الاقتصادية والإنتربولوجيا. كان مسؤولاً عن إعادة إعمار وسط بيروت بين ١٩٨٢ و١٩٨٦. عمل في القطاع المصرفي وشارك في تصميم برنامج التصحيح المالي في حكومة الرئيس الحص. ويعمل في مجالي الاستشارات والأبحاث الاقتصادية والمدينية.

أنيس النّقاش

منسّق شبكة الأمان للبحوث والدراسات الإستراتيجيّة. ولد في بيروت عام ١٩٥١، التحق بصفوف حركة فتح عام ١٩٦٨ وتسلّم فيها عدّة مناصب. كان له دور هام في التّنسيق بين قيادة الثّورة

الفلسطينية وقيادة الثّورة الإسلامية الإيرانية. صدر له مؤخراً كتاب تحت عنوان: الكونفدرالية المشرقية.

حسين سجاد نجاد

حائز على دكتوراه في الحقوق، ويشغل حالياً منصب الملحق التجاري والمستشار للسفير في الشؤون التجارية في السفارة الإيرانية. كما يمثّل مركز تنمية الصادرات الإيرانية في لبنان.

كمال الهلباوي

متخصص في مجال السياسات والإستراتيجيات، انضم للإخوان المسلمين في العام ١٩٥١، شارك في العديد من المؤتمرات في بلدان عربية وأجنبية. كتب وترجم عدداً من الكتب والمقالات عن الإسلام والغرب والحركات الإسلامية والقضايا العربية والإسلامية ومنها قضية أفغانستان وفلسطين. شارك في مصر نائباً لرئيس لجنة الخمسين التي وضعت دستور مصر الجديد وهو عضو في المجلس القومي لحقوق الإنسان.

جمال واكيم

متخصص بالعلاقات الدولية وأستاذ في الجامعة اللبنانية ورئيس قسم الإعلام في الجامعة اللبنانية الدوليّة. له عدّة مؤلفات، أهمها: «صراع القوى الكبرى على سوريا»؛ «الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١»؛ السياسة الخارجية التركية.

ورقة عمل المؤتمر

ورقة عمل المؤتمر

أدّى الهجوم الأميركي على المنطقة الذي بدأ قبل ما يزيد عن عقد من الزمن إلى زعزعة استقرارها وهدم البنية الأساسية التي لطالما استندت إليها. ثم كان من نتائج الفشل الذريع الذي أصاب المشاريع الحربية لواشنطن وحليفتها «إسرائيل» أن مهّد لانطلاق موجة تغييرات كبرى متعددة الأبعاد شملت العالم لكنها أصابت منطقتنا على وجه الخصوص. فقد تزامن الإنحسار الفعلي للنفوذ الأميركي، وتراجع قدرة الولايات المتحدة على التحكم بمسار الأحداث والسيطرة عليها وحتى على سياسات حلفائها التقليديين، مع انفجار الأزمات السياسية والاجتماعية في عدد من الدول العربية. وسرعان ما تحولت هذه الأزمات بفعل ضعف التكوين التاريخي لاجتماعها السياسي واتساع نطاق التدخلات الأجنبية في شؤونها الى حروب أهلية مستعرة ترافقت مع استقطاب حاد وخلافات غير مسبوقة بين الدول المحورية في الإقليم.

جاء هذا التطور معاكساً لتوقعات الذين اعتبروا أن تراجع الهيمنة الغربية سيؤدي حتماً إلى تطبيع العلاقات بين هذه الدول بل وإعادة صياغة النظام الإقليمي على قاعدة تعزيز أواصر التعاون وتعظيم

المنافع المتبادلة ومواجهة المخاطر المشتركة. وعلى العكس من ذلك بات الشرق الأوسط مسرحاً لمواجهة أهلية وإقليمية عابرة لحدود الكيانات الوطنية يستخدم فيها بعض الأطراف وعلى نحو مقصود الشحن المذهبي وسيلة أساسية للتعبئة وتحقيق المكاسب، مما أدى إلى استقطاب لا سابق له في التاريخ المعاصر للعالمين العربي والإسلامي يتجاوز ساحة المواجهة المباشرة إلى أرجاء هذين العالمين بل يتجاوزهما إلى الجاليات في دول المهجر.

وليس من المبالغة القول إن المرحلة الحالية هي من أخطر المراحل في تاريخ دول المنطقة وشعوبها، وإن استمرار الصراع واتساعه بين الأقطاب الإقليمية والكتل الاجتماعية الوازنة ستكون له نتائج مدمرة وكارثية على هذه الدول والمجتمعات و حتى على الإسلام كدين. مع ذلك يمكن الاستنتاج أن أحداث المنطقة وحروبها التي لم تتمخض حتى الآن عن تغييرات شاملة أعادت إنتاج الاستقطاب الصراعي السابق والذي يدور منذ حرب العراق الثانية بين اتجاهين:

الإتجاه الأول يسعى إلى استعادة الوضع السابق وإحباط ولادة قوى جديدة منافسة أو قيام أوضاع تهدد إمساكه بالقرار العربي، ولما كانت لأطراف هذا الاتجاه مخاوف، مبررة أو غير مبررة، فهي لا تزال تفضل الحسم والمجابهة على الحوار والتسوية، مع ما يتضمنه ذلك من تصعيد خطير للعلاقة مع دول الجوار وزيادة حدة التوتر بين الكيانات الاجتماعية في المنطقة وتهديد تنوّع نسيجها الداخلي وتقويض وحدتها.

أما الاتجاه الآخر فقد وجد نفسه في حالة دفاع عن مكاسبه المتراكمة في أكثر من جبهة وعلى أكثر من صعيد، لا سيما في الصراع مع الكيان الصهيوني حيث حقق مستوى غير مسبوق من التوازن والردع، وأتاح للشعب الفلسطيني ومقاومته بدائل متينة لمواجهة الاحتلال وإعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الأمل. يظهر هذا الاتجاه ميلاً أكبر الى التفاهم ضمن مقاربة تعترف بضرورة الإصلاح السياسي الداخلي لكنها تعطي الأولوية القصوى للمحافظة على الإنجازات الجيو سياسية. إلا أنّ هذا الاتجاه الإقليمي الذي يعي تماماً أهدافه الكبرى على مستوى الإقليم- المتمثلة خصوصاً في صيانة توازن الردع مع العدو وحماية وحدة الكيانات وحفظ تنوعها وتكريس النزعة الاستقلالية في التعامل مع الغرب- لم تساعده الظروف حتى الآن على تحويل رؤيته هذه إلى مشروعات سياسية وطنية قابلة للتطبيق من شأن استتبابها المساهمة في احتواء النزاعات وحلها.

لقد مر أكثر من خمس سنوات على اندلاع المواجهة الحالية بانفجار الأزمة السورية التي تلتها الأزمة العراقية، وأدى خلالها خطاب الشحن والتحريض والتعبئة العنصرية إلى نشوء ظواهر عدميّة متطرفة تهدد بملء الفراغ وابتلاع مجتمعات وأوطان بأكملها. وعلى الرغم من الخطورة الشديدة التي تمثلها الطفرة التكفيرية في مسيرة جماعات العنف فقد تكون مواجهتها أو الموقف منها إحدى نقاط الالتقاء التي يمكن البناء عليها.

وبما أنّ مسرح النزاع في المنطقة صار إقليمياً بالدرجة الأولى، ومحلياً ودولياً بالدرجتين الثانية والثالثة، أمسى البحث في سُبل قيام تعاون إقليمي بين الدول الوازنة والمجتمعات لتجنب السيناريوهات الأسوأ أمراً لا بد منه، وهو ما يجب أن يبدأ بفهم عميق ومتبادل لمواقف الأطراف المختلفة ورؤاها وتصوراتها للحاضر والمستقبل. إن من شأن ذلك تقديم تشخيص أكثر عمقاً لطبيعة النزاعات القائمة ومساراتها وتشابكاتها، التي يمتزج فيها الصراع الاستئصالي بين هويات متنابذة وهوامات عقائدية، ورغبات انتقامية مكبوتة ونزعات للهيمنة والسيطرة، مع التنافس السياسي والإيديولوجي على مبادئ وتصورات وأهداف وغايات واستراتيجيات وسياسات مصالح. وهذا الشكل من أشكال التنافس، بخلاف الصراع الاستئصالي، يمكن لدول وشعوب المنطقة وقواها الممثّلة أن تحقق تقاطعات ونقاط اتفاق بشأنه.

وبما أننا نرى أن المقاصد العليا لإيران، دولةً ومشروعاً نضالياً واستقلالياً، وللعرب، كأمة ذات هوية متنوعة ومخزون رمزي وحضاري وموقع حيوي (وهو ما لا يعبر عنه للأسف حاضرهم السياسي ومعظم أنظمتهم)، تلتقي على ضرورة البحث عن الفرص الكبرى وآفاق الشراكة بما يسمح بمواجهة ناجعة للتهديدات الخطيرة التي تختزنها البيئة الإقليمية. وبما أن التعاون والتسويات لا تحصل دون فهم عميق وعرض دقيق للمواقف والآراء فقد اخترنا لمؤتمرنا العنوان الآتي: «العرب وإيران في مواجهة التحديات الإقليمية: الفرص، وآفاق الشراكة».

سعى المؤتمر من خلال جلساته ومحاوره الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الأول؛ مناقشة سُبل صياغة فهم مشترك للتحديات والمخاطر وتشخيص متقارب لأحوال الأمة وتحدياتها المشتركة، والثاني؛ تحديد متبادل للأسئلة والإشكاليات ومناطق الالتباس والتساؤل في قضايا المنطقة والإقليم. وذلك وصولاً إلى هدف ثالث هو تبني مقاربة مشتركة للمبادئ العليا والمصالح والأهداف والغايات والرؤى التأسيسية التي يُبنى عليها المستقبل والمصير الواحد للعرب وإيران.

على أنّ الغاية العامة للمؤتمر هي توفير مساحة مفتوحة لنقاش بين مشاركين يفترض أن لديهم تقاطعات في النظرة إلى ضرورة الإصلاح الداخلي وتطوير الأنظمة السياسية، ورفض التقسيم والتجزئة والتفتيت، وحماية التنوع الثقافي والديني، وتفضيل التعاون على الصراع بين دول الإقليم ومكوناته، وأنهم يتبنون أيضاً رؤية استقلالية لمستقبل المنطقة في مواجهة الهيمنة والاحتلال والسيطرة من خارجها. على أن الانطلاق من رؤية عامة مبدئية كهذه لا يلغي وجود فوارق كثيرة بشأن سبل تحقيق هذه النظرة وتجسيدها على ارض الواقع، إلى جانب تباينات محتملة أخرى بخصوص الخيارات المعتمدة والسياسات المتبناة وتحليل الفرص والمخاطر.

تقديم

يشتمل هذا الكتاب على وقائع مؤتمر «العرب وايران في مواجهة التحديات الإقليمية: الفرص، وآفاق الشراكة» الذي انعقد في بيروت من ٣١ أيار/ مايو إلى ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٦. نظم المؤتمر وأعدّ له المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بمشاركة المؤسسات التالية: الجامعة اللبنانية، مؤسسة مطالعات أنديشيه سازان نور الإيرانية، مركز الدراسات السياسية والدولية (إيران)، جريدة السفير اللبنانية، وبالتعاون مع المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، والمجلة العربية للعلوم السياسية.

يقع الكتاب في قسمين: يتضمن القسم الأول خلاصة إجمالية لأعمال المؤتمر ويحتوي القسم الثاني على النصوص الكاملة لكلمات الافتتاح والاختتام وللأوراق التي تقدم بها المشاركون في المؤتمر.

القسم الأول

خلاصة أعمال المؤتمر

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الختامية

خلاصة أعمال المؤتمر

إعداد: صالح الأشمر

الجلسة الإفتتاحية

استهل رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور **السيد عدنان حسين**، الجلسة الافتتاحية لمؤتمر العرب وإيران في مواجهة التحديات الاقليمية: الفرص وآفاق الشراكة» بكلمة دعا فيها إلى تطوير العلاقات العربية- الإيرانية في مختلف المجالات، ورأى أن ثمة طرحاً يعبّر عن انحراف استراتيجي خطير عندما يتساءل البعض ما هو الخطر الذي يتهدّد العالم العربي أهو إيران أم «إسرائيل»؟ وتساءل: نحن دعاة انفتاح على المجتمع الدولي أفلا يجوز ألا ننفتح على العلاقات مع إيران؟ وخلص إلى أن الهدف الاستراتيجي الأول يجب أن يكون تحقيق الاستقرار الأمني في العلاقات العربية الإيرانية وتطويرها على الصعد الاقتصادية والثقافية. وختم مشيراً إلى وجود دراسات على مستوى الدكتوراه في الجامعة اللبنانية تمنى وضعها في تصرّف المشاركين في المؤتمر.

تلاه **الأستاذ طلال سلمان**، رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية، الذي اعتبر منذ البداية أن عنوان المؤتمر يتضمن من التمنيات أكثر مما يعبّر عن واقع الحال نظراً إلى التفاوت بين حالتي الطرفين العربي والإيراني، فإيران دولة- أمة، وحدتها ثابتة، وقيادتها موحّدة، وقرارها واحد حتى ولو تعدّدت تطبيقاته، أما العرب فدول شتى، بقرارات متباينة إلى حد التصادم بالمصلحة الكيانية، أو بأغراض الأنظمة، أو بالتبعية والارتهان للقرار الخارجي الأميركي أساساً ومن

ضمنه الإسرائيلي. وأضاف: «ليس سراً أن أنظمة عربية عديدة تفضل المواجهة مع إيران على مواجهة التحديات الفعلية التي يفرضها واجب الانتصار بقدرات الشعوب لبناء الغد الأفضل. أما الجامعة العربية فهي مجرد مبنى تعلو فيه أصوات أعضائها حيث يختلفون كثيراً ثم يجتمعون من أجل الصورة التذكارية حيث تعلو وجوههم ابتسامات المجاملة الباهتة. وخلص إلى أن الصراحة والصدق يجب أن يكونا مدخلاً للتلاقي بين العرب وايران، لافتاً إلى أن الأخطر والأولى بالمواجهة هو معالجة أسباب الفرقة والتباعد بين هاتين الأمتين العظيمتين.

وأعرب **الدكتور سعد الله زارعَي** عن أمله في أن يؤدي الحوار الذي سيجري في هذا المؤتمر إلى تحسين الفرص لتحقيق التعاون بين إيران والعالم العربي، مشيراً إلى أن ما يربط بينهما لا يقتصر على الجذور الثقافية والدينية والجغرافية بل إن ما يجعل الترابط بينهما ضرورياً اليوم «هو الأحداث الإيجابية والسلبية المهمة التي تستهدفنا جميعاً والتي تؤثر على مصيرنا. وأبدى أسفه للحملة الإعلامية الشرسة ضد إيران على الرغم مما قدمته من إمكانيات لمساعدة «إخواننا المسلمين في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين» وتساءل «هل تخلت إيران عن مسؤولياتها وهل كانت سبباً لإضعاف الموقف العالم العربي أمام الأعداء؟ أم أننا كنا دائماً بالقرب من أشقائنا العرب وكنا شركاء معهم وساعدناهم على المضي قدماً بشكل أفضل في المستقبل؟».

ودعا إلى الانتقال «من الأزمة الضيقة لوسائل إعلام التفرقة إلى الأبواب الواسعة للمعاهد العلمية وتعزيز الحوار في المجال العلمي». وتساءل هل استبدال القضية الفلسطينية بالعداء مع إيران ونسيانها يحل مشاكل العالم العربي ويعيد كرامته وعزته؟ وخلص إلى الإعراب عن أمله في أن يمهد المؤتمر الطريق لانطلاق حوار بناء بين الباحثين وأن تنتقل هذه الحوارات إلى المستويات السياسية ومستويات صناع القرار».

وركز **الدكتور مصطفى زهَراني** على المنهجية التي ينبغي أن تناقش من خلالها التطورات الراهنة، ودعا إلى التمييز بين ما أسماه السبب والعِلة. وما يجري في المنطقة لا شك بأن هناك عِلة لحدوثه وعوامل مادية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وتساءل هل التطورات التي تحصل في

العراق أو سوريا أو أي مكان آخر ناتجة عن التغير في الهيكلية الدولية؟ أو التغييرات الداخلية في هذه الدول، أو ناتجة عن التطورات في المنطقة؟ وحض على التفكير في كيفية الخروج من هذا التخبط في النظريات. ورأى أن «مشكلتنا الأساسية حالياً هي أزمة الحكومات».

وبعدما أشار إلى أنه كان يقول بأن مشاكل المنطقة هي تكرار لحروب أوروبا التي استمرت ثلاثين عاماً، خلص إلى القول «الآن إذا لم نفكر بشكل موضوعي ولم نقارب الأمور بشكل علمي فسوف تواجه هذه المنطقة حرباً تستمر لخمسين عاماً سنغرق جميعنا في وحولها، ولا أستثني قبلة المسلمين من حديثي».

وقدّم **الدكتور عبد الحليم فضل الله**، رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مطالعة تناولت ما تميزت به العلاقات العربية- الإيرانية قبل قيام الثورة الإسلامية وبعدها، والأحداث الخطيرة التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة متوقفاً عند النقاط التالية:

كانت إيران قبل ثورتها الإسلامية عام 1979 جزءاً لا يتجزأ من الجغرافية السياسية للمنطقة بحكم علاقاتها الوطيدة مع الأنظمة العربية وموقعها داخل علاقات التبعية لأميركا والغرب، ولا تزال إيران اليوم جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية نفسها، لكن على قاعدة التحالف مع القوى الاستقلالية والشعبية والمقاومة. والمفارقة تكمن في أن الأنظمة العربية المحافظة التي وافقت على نسج علاقات غير متكافئة مع إيران قبل الثورة ترفض الآن قيام علاقات ندية متكافئة معها، وتمتنع عن الاستجابة لنداءات التعاون والمصالحة الآتية من إيران التي راهنت بعد الثورة على تعزيز علاقاتها العربية على أساس مناصرة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومواجهة الحروب الإمبريالية ونبذ محاولات الهيمنة والاستتباع.

ورأى أن ثمة تفسيرات متعددة لأزمة المنطقة وأزمة العلاقات العربية الإيرانية، لكن رواية واحدة لا يمكنها أن تجسّد الحقيقة الكاملة، كما أن الاتفاق على المبادئ الثابتة لا يقلل من خطورة المصالح الظرفية والمتغيرة. وإذا كان الهدف الرئيسي من أي حوار بنّاء بين العرب وإيران هو البحث في سبُل قيام نظام إقليمي قادر على حل الأزمات فإنه يتطلب قبل أي شيء

آخر تجسيد الحقائق الجديدة التي أوجدتها الوقائع وأبرزتها الأحداث! ثم إن الانتماء المشترك إلى الإسلام ديناً وحضارة وثقافة هو أساس متين لأي مقاربة وحدوية وأخوية بين الأمة العربية وجوارها القريب، لكن ذلك لا بد أن يكون في إطار الفهم الحقيقي للتنوع والتعدد اللذين تزخر بهما المنطقة. والاطلاع عن كثب على التضاريس الاجتماعية الغنية في المنطقة وتكويناتها المتعددة هو السبيل الأنجع لإقامة هوية جامعة تتفاعل في إطارها وتتصالح الهويات والانتماءات المختلفة دون أن تطغى واحدتها على الأخرى.

وخلص إلى القول: لقد بادرنا مع شركائنا إلى عقد هذا المؤتمر أملاً منا في المساهمة بتقريب المسافة بين نخبة فاعلة ومؤثرة من الباحثين والمفكرين من العالم العربي وإيران وخلق مساحة حوار بينهم، وهم الآتون من خلفيات متنوعة سياسياً وثقافياً وفكرياً، لكنهم يلتقون على إيلاء أهمية كبرى للإصلاح الداخلي ورفض التفتيت والتجزئة وحماية التعددية واعتماد رؤية استقلالية للمنطقة مناوئة للهيمنة والاحتلال والاستكبار.

تنازع المصالح وانفجار الهويات

بعد ذلك بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر تحت عنوان «**قراءات في طبيعة أزمة المنطقة على ضوء تنازع المصالح وانفجار الهويات**». **ترأس الجلسة الدكتور طلال عتريسي** وقدّم لها بكلمة أشار فيها إلى أن مسألة العلاقات العربية الإيرانية تطرح اليوم في بيئة شديدة التعقيد لم تكن كذلك قبل سنوات. وهي بيئة يسودها عدم الاستقرار ما يجعل التهديدات كبيرة ومتبادلة، فما من نظام إقليمي مستقر ولا نظام دولي ناجز إلا وينحو نحو التعددية القطبية. ولخص المشكلات التي تواجهها العلاقات العربية الإيرانية عبر ثلاثة تساؤلات: هل هناك رغبة جدية لدى الأطراف العربية والطرف الإيراني في معالجة هذه المشكلات؟ هل الأطراف العربية متوافقة على تحديد طبيعة المشكلة مع إيران؟ أم أن هناك أكثر من رأي وأكثر من وجهة نظر؟

وبعدما أشار إلى أن بعض العرب لديهم مشاكل مع إيران رأى أن الأمر ربما ينحصر في مشكلة سعودية مع إيران، وهذه وجهة نظر تحتاج إلى نقاش. وخلص إلى أن من مهام هذا المؤتمر البحث بشكل واضح وصريح عن طبيعة هذه المشكلات ومحاولة تقديم الإجابات حولها وكيفية التعامل معها في هذه البيئة المتفجرة إقليمياً والمتغيرة دولياً.

ثم قدم **الأستاذ منير شفيق** ورقته وهي بعنوان: «**الوضعان الدولي والإقليمي والعلاقات العربية- الإيرانية- التركية**». بدأها بملاحظات حول الوضع العالمي الذي يتميز في رأيه بأنه يتسم بتعدد القطبية الدولية، وباللانظام، وبتراجع السيطرة الغربية ولا سيما ضعف المقدرة الأميركية على التأثير في المتغيرات والأحداث في المنطقة التي تشمل البلاد العربية وتركيا وإيران. لذلك أصبحت القوى المحلية والعربية والإقليمية هي اللاعب الأهم في تقرير مصير الأحداث.

ورأى أن انحسار الهيمنة الأميركية- الأوروبية في النظام العالمي كما في النظام الإقليمي العربي- التركي- الإيراني شكل حالة فراغ أدت إلى صراع بين القوى المحلية والإقليمية لملئه.

وتشكلت من جّراء ذلك معادلة جديدة جعلت كل القوى تقف على رمال متحركة. وعرض للأسباب المباشرة للخلل الذي وقع في الاستراتيجية الأميركية في عهدي كلينتون وجورج بوش اللذين ركزا على تغيير «الشرق الأوسط» لمصلحة الكيان الصهيوني وتركا روسيا المنهارة تستعيد قوتها ولا سيما في عهد الرئيس فلاديمير بوتين. كما أتاحا للصين أن تتمدد تجارياً واقتصادياً في العالم وتتطور عسكرياً وتقنياً في الداخل.

وبعدها أشار إلى أن هذه المتغيرات الدولية انعكست على المنطقة العربية- الإيرانية- التركية بشكل مباشر وسريع، ركز على ضرورة التفريق بين الثورات التي شهدتها كل من تونس ومصر وليبيا واليمن من جهة وبين الأحداث في سوريا التي سرعان ما تحولت من مطالب شعبية عادلة يمكن أن تتحقق بالتوافق إلى ثورة مسلحة مضادة استهدفت إسقاط النظام وقطع علاقات سوريا بكل من إيران وحزب الله وحماس، كما صرح بذلك برهان غليون رئيس أول مجلس للمعارضة السورية.

وفي جردة سريعة للتحولات التي جرت في السنوات الست الماضية، سجل الأستاذ شفيق الملاحظات التالية: انهيار دولة العراق بعد الاحتلال الأميركي، وانهيار دولتي ليبيا واليمن، وفقدان الدولة السورية مناطق شاسعة من أراضيها لكل من داعش والنصرة وفصائل مسلحة أخرى، ومن ثم التدخل الروسي والأميركي في سوريا، والتدخل الأميركي في العراق حيث تمكنت داعش من السيطرة على مناطق واسعة، وتعمّق الصراع السني- الشيعي داخل المكونات العراقية وفي منطقة المشرق العربي، وانخراط كل من إيران وتركيا في سوريا والعراق بصورة مباشرة. وأدّى انهيار النظام الإقليمي السابق وانتشار الفوضى إلى تمكين تنظيمات تتسم بالتطرف من أن تشق طريقها في البلدان السابقة الذكر.

وخلص إلى أن المرحلة الراهنة تقتضي بناء علاقات جديدة بين العرب وإيران وتركيا لإقامة نظام إقليمي جديد يحل مكان النظام القديم الذي فرضه الاستعمار، وتجاوز الخلافات بين عناصر هذا الثلاثي الإقليمي ولو على «نمط معاصر من حِلف الفضول».

أما **الدكتور شربل نحاس** فرأى منذ البداية أن عنوان المؤتمر ينطوي على إشكالية من حيث إن «إيران دولة أما العرب فهم مجموعة من البشر فكيف يستوي الكلام بين دولة ومجموعة من البشر المختلفين»؟ وهو بهذا يلتقي مع طرح الأستاذ طلال سلمان في الجلسة الافتتاحية. وفيما يتعلق بعنوان الجلسة بشأن تنازع المصالح وانفجار الهويات فقد تناول المسألة من خلال ثلاث محطات:

- في السرديات النظرية: أشار إلى الانقسام والتجزئة والاقتتال الأهلي الإثني والمذهبي، وتداعي الدولة الوطنية وانهيار الجيوش، وبالتالي تعاظم المخاطر الخارجية. وفي هذا السياق تساءل أين تقع المصالح وأين تقع الهويات؟ ولما كانت المصالح من باب العقل فهي تخضع للتوافقات. أما الهويات فلا تستطيع أن تحكم العقل لأنه يزيلها بوصفها هويات ومن هنا فهو يرفضها التزاماً بالعقل.

- في السيرورة: رأى أن الهوية أحد مرتكزات شرعية السلطة لأن كل سلطة تسعى لتبرير شرعيتها يجب أن تستند إلى تمثيل هوية الجماعة. والهوية أيضاً أحد مرتكزات جميع السلطات ما دون الدولة والتي تكاد لا ترتكز إلا على الهويات والمال. لم تقم مؤسسات الدول العربية على مجاراة صدمتين هما الانتقال الجغرافي والهجرة من الريف من ناحية وتوسيع دائرة الاقتصاد الريعي من ناحية ثانية.

- في أسباب الوضع القائم: لاحظ أن الدول العربية لما فشلت في إدارة هاتين الصدمتين حاولت المناورة بين داخل لم تعد قادرة على ضبطه فراحت تخيف به الخارج، وبين خارج لم تعد تجرؤ على مواجهته فراحت تدّعي حماية الداخل منه متلاعبة بمرايا الهويات إلى أن انكسرت المرآة وأصبحت الكذبتان حقيقة. والصاعق أن الكيان الصهيوني تحول إلى عامل داخلي في كل الدول العربية لأن فشله في التطهير العرقي لم يترك له مجالاً للاستمرار في مشروعه سوى تفكيك هذه الدول.

ورأى أن تعزيز الهويات ما دون الدولتية يرفض الحركية الاجتماعية وفي حالة لبنان هو عصب أساسي للمقاومة المسلحة ضد «إسرائيل»، إنما هو بذاته يعيق نماء الدول. وبعد أن تساءل «كيف السبيل للمزاوجة بين الغايات والوسائط؟ وما هي خيارات المصالح بين إيران ولبنان؟ أجاب بأن المصالح الثنائية بين الطرفين ضئيلة، لكن ثمة مصلحة كبيرة لهما على الساحة الإقليمية، فحول أية أطر يمكن بلورة هذه المصالح، وما أهم ما يمكن التفاوض عليه ثنائياً.

ولم يتأخر الباحث الإيراني **الدكتور مسعود أسد اللهي** في التأكيد منذ البدء أن الكلام على العلاقات العربية الإيرانية ليس دقيقاً لأن إيران واحدة والعرب مجموعة غير موحدة ولا متناسقة ولا يوجد إجماع على أي موضوع بين الحكام العرب.

وفي هذا السياق قسم الدول العربية من حيث العلاقة بإيران منذ انتصار الثورة الإسلامية إلى ثلاث مجموعات: الأولى الدول الصديقة لإيران كسوريا والجزائر ولبنان واليمن الجنوبي، والثانية تضم الدول المعادية لإيران كالسعودية، والعراق في زمن صدام، ومصر في زمن مبارك، والأردن والبحرين والإمارات والكويت وقطر. والثالثة تضم الدول الحيادية كسلطنة عُمان وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن الشمالي آنذاك.

ثم عرض لتطور العلاقات بين إيران وكل من هذه المجموعات أو المحاور الثلاث عبر خمس مراحل: الأولى (من شباط 1979 حتى آب 1990، وكانت العلاقات مع دول المجموعة الأولى متأزمة جداً بسبب الحرب التي شنها الرئيس العراقي صدام حسين على إيران، والمرحلة الثانية في العلاقات العربية الإيرانية (من آب 1990 إلى آذار 2003) بدأت مع احتلال القوات العراقية للكويت الذي أصبح سبباً لبدء تحسّن العلاقات بين إيران وأعضاء مجلس التعاون الخليجي حيث طلبت السعودية من الرئيس الإيراني الشيخ هاشمي رفسنجاني إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد ثلاث سنوات من قطعها وإيفاد الحجاج الإيرانيين للحج عام 1990. والمرحلة الثالثة (من عام 2003 حتى 2011) حيث عاد التوتر والخلافات بين دول

المجموعة العربية الأولى وإيران وخصوصاً بين طهران والرياض. وبدأت المرحلة الرابعة بعد اندلاع الأحداث في تونس ومصر والبحرين واليمن، وبعد انحراف المظاهرات في كل من ليبيا وسوريا إلى حرب عسكرية أدت إلى التدخلات الأجنبية المعروفة. وفي هذه المرحلة ازداد تأزم العلاقات بين إيران والسعودية التي استخدمت الشعارات المذهبية في تدخلاتها في سوريا والعراق ولبنان واليمن ما أدى إلى بروز التنظيمات الإرهابية التكفيرية.

والمرحلة الخامسة (من بداية 2015 حتى الآن) تميزت بوصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدّة الحكم في السعودية وخروج المملكة عن سياقها المحافظ التقليدي ودخولها في سياق التطرف والعدوانية العلنية والرسمية، من إعلان عاصفة الحزم في الحرب على اليمن، وتأزيم الوضع في سوريا، إلى ما يتصل بذلك من تطورات حتى الموقف من الاتفاق النووي مع إيران. وبعد أن عرض لطبيعة النظام السعودي السياسي والاجتماعي والديني الذي يجعله مناقضاً لطبيعة النظام في إيران خلص إلى القول: «إن رؤية السعودية تجاه المنطقة وإمكانياتها المالية ونفوذها المذهبي وتحالفها مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» هي المعرقل الرئيسي والتحدي الأساس في العلاقات العربية- الإيرانية في الوقت الراهن».

وختم بجملة من المقترحات رأى أنها تخفف من التوتر في العلاقات بين إيران والسعودية منها التركيز على القضية الفلسطينية كقضية مركزية عند شعوب المنطقة منعاً للكيان الصهيوني والولايات المتحدة من استغلال الخلافات الإسلامية- الإسلامية، وتعزيز موقع مصر في العالم العربي. إذ إن التجربة والتاريخ أثبتا وجود نسبة عكسية بين الموقع السياسي والمذهبي لكل من مصر والسعودية فكلما قوي موقع مصر في العالم الإسلامي ضعف موقع السعودية والعكس صحيح. ومنها تعزيز النظام الجديد في العراق عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وحفظ وحدة أراضيه، ودعم النظام في كل من سوريا والعراق والحفاظ على وحدة أراضيهما، ودعم محور المقاومة، والتركيز على مكافحة المجموعات الإرهابية التكفيرية فكرياً وفقهياً، ومواجهة وسائل الإعلام التي تبث التفرقة المذهبية وإثارة النعرات الطائفية، وإصلاح المؤسسات

الدينية الشيعية والسنية وتحسين رؤية بعضها لبعض، والتبادل الثقافي وتشجيع السياحة وإقامة المخيمات الطلابية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية بين إيران والعرب.

مداخلات النقاش المفتوح

ركزت مداخلات الحضور في النقاش المفتوح حول الأوراق المقدَّمة على الدعوة إلى إنتاج مشروع نهضوي على أساس الانتصار الذي حققته المقاومة الإسلامية على الاحتلال الإسرائيلي عام ألفين. وعلى بناء مشروع إقليمي لإحياء الحضارة الإسلامية يقوم على الحوار بين المكونات الرئيسية لهذه الحضارة أي الإيرانيين والعرب والاتراك. وتساءل بعضهم عن طبيعة هذا المشروع وما هو النموذج المطلوب الذي يمكن أن يقوم عليه آخذاً في الاعتبار محدّدات الأمن القومي العربي والإيراني في هذه المرحلة وكيف تتقاطع لدى الطرفين.

استدعت هذه المداخلات ردوداً من قِبَل المحاضرين، فكرّر **الدكتور مسعود أسد اللهي** التأكيد على أن مشكلة إيران مع العالم العربي تنحصر في المشكلة مع السعودية التي لا تستطيع التعامل مع ثورات شعبية ولا مع أنظمة ناتجة عن انتخابات حرّة. ورأى **الأستاذ منير شفيق** أن المشكلة ليست سعودية- إيرانية فقط، وإلا كيف أمكن للسعودية أن تجمع حول موقفها الجامعة العربية ومجلس التعاون الإسلامي؟ وفي ما يتعلق بالموقف الاميركي في المنطقة رأى أن الاستراتيجية الأميركية التي كانت تقوم على التدخل المباشر والاحتلال تحوّلت إلى استراتيجية ناعمة نتيجة تراجع الدور الأميركي عما كان عليها في السابق. ورأى أن الدور الرئيسي بات اليوم للقوى الداخلية، وهذا الدور يمكن أن يتمثل بتفاهم تركي- إيراني- سعودي ومصري وعربي بوجه عام لإعادة بناء نظام إقليمي جديد بدل النظام القديم الذي انهار.

التدخلات الغربية في بنية الأزمة

ترأس الجلسة الثانية الدكتور محمد إيراني واستهلها بكلمة موجزة عن التدخلات الغربية الحديثة في المنطقة التي تكرست عبر اتفاقات سايكس- بيكو حيث أوكلت إدارة المنطقة إلى العناصر المحلية الموالية للغرب.

قُدمت في هذه الجلسة التي تمحورت حول «دور السياسات الغربية وتدخلاتها في إيجاد بنية الأزمة» ورقة بتوقيع **الدكتور سمير أمين**، تضمنت عرضاً مفصلاً لمراحل التدخلات الأجنبية في إيران التي وصفها الكاتب بأنها «أمة عريقة وعظيمة تعتز بتاريخها». وأشار إلى أن الإيرانيين بدأوا ثورتهم عام 1907 ضد الحكام من السلالة القاجارية الفاسدة الذين ثبت عجزهم عن مقاومة الأجانب. وكان مثقفون كثيرون شاركوا في الثورة وتلقوا تدريبهم في القوقاز الروسية مع حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي قام بالثورة البلشفية عام 1917. وفي عهد الأسرة البهلوية التي تأسست عام 1921 اتخذت السلطات مواقف رجعية من دعاوى التغيير الاجتماعي ولقيت معارضة شعبية واسعة إلى أن قام الدكتور مصدّق رئيس الوزراء بتأميم النفط عام 1951 الأمر الذي حمل المخابرات الأميركية على رعاية الانقلاب ضد مصدق الذي سمح لمحمد رضا شاه بتحويل الاتجاه وإعادة الالتحاق بالمعسكر الغربي. وعندما يصل الكاتب إلى قيام النظام الإسلامي يلفت إلى الدور الذي قامت به الولايات المتحدة بتعبئة حليفها الرئيس العراقي صدام حسين للدخول في حرب إجرامية وغير عقلانية لمدة عشر سنوات. وأدى هذا إلى تشكيل معسكر عربي تحت رعاية واشنطن ضم دول الخليج المؤيدة لصدّام، بادر بإثارة العداء بين إيران (الشيعية) والخليج (السني بمعظمه).

هكذا أصبحت إيران خصماً للقوى الغربية طوال العقود الماضية وتعرّضها للعقوبات من قبل الغرب وصولاً إلى قضية الملف النووي التي اتخذتها الولايات المتحدة ذريعة جديدة لمخططها الأصلي الرامي إلى التخلص من النظام الإيراني.

وقد استطاعت إيران مواجهة الخطر وتحمل عبء العقوبات الاقتصادية بالتعاون مع روسيا والصين. ثم إنّ أميركا اخترعت إشعال ثورة «ربيع» سوري على النمط الليبي وتصورت أن النظام السوري سوف ينهار كما حدث للنظام الليبي. وهذا لم يحدث. وعند هذه النقطة شجعت الولايات المتحدة ظهور داعش الذي لم يكن كيانه قادراً على التبلور دون دعم الخليج بالأموال والأسلحة. ثم انضمت تركيا الإسلامية الجديدة إلى الكتلة التي تُحرك غزو سوريا، حتى أصبح حضور تركيا في الساحة عاملاً حاسماً في انتصارات قوات داعش التي احتلت شمال شرق سوريا. لكن بالرغم من كل ذلك لم تأت الخطة بثمارها المنتظرة، أي دخول داعش إلى دمشق وانهيار النظام السوري.

وبعد استعراض التطورات الميدانية والسياسية الأخيرة، عاد الدكتور أمين إلى موضوع العلاقات بين إيران والدول العربية مؤكداً على الخلاصات التالية:

- في مواجهة تحديات عصرنا: التضامن بين شعوب إيران والشعوب العربية مطلوب لأنه يؤسس لنجاح تحرّرهم.

- الهدف الأول لهذا التضامن هو أن يهزم الاستراتيجية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون بهدف تدمير الدول والنسيج الاجتماعي لإيران ومصر ولبنان والعراق. وهذه الجيوستراتيجيا لها حلفاؤها وهم: تركيا ودول الخليج.

- إن حكومة إيران تؤيد القوى التي تقاوم التدخل الأميركي- الأوروبي، والهجوم المدمر خاصة في سوريا والذي تقوده المنظمات الإرهابية التي تعتبر نفسها إسلامية (وفي الواقع هي تعادي الإسلام، ويتوجب علينا تأييد هذه المبادرات من إيران.

- إن تضامننا وعملنا المشترك لن ينجح ما لم تتحرك بلادنا خارج نطاق السياسات النيوليبرالية التي تتبعها في الواقع جميع حكومات المنطقة، والتي أنتجت وسوف تستمر في إنتاج كوارث اجتماعية تفتح بدورها الطريق لتشتيت خيارات من ضحاياها الطبقات الفقيرة، بما في ذلك منح مصداقية للبدائل الإرهابية.

- في الوقت نفسه من شأن التوجه إلى المشروع المستقل أن يخلق شروطاً للتقدم نحو ثقافة شعبية ديمقراطية نفتقدها في بلادنا.

وتضمنت ورقة **الدكتور عدنان منصور** مراحل الهيمنة الغربية على المنطقة والمخططات الأخيرة الرامية إلى ضرب المحور المناهض لأميركا والذي يضم إيران والعراق وسوريا ولبنان وغزة، وأبرز أهدافه القضاء على النظام الوطني في سوريا وعلى حركات المقاومة وإضعاف إيران من خلال ذلك. ورأى أن هذا السلوك الأميركي حيال سوريا وايران والمنطقة عموماً يندرج في إطار السلوك العام للغرب و«إسرائيل» لجهة اللعب على وتر المكونات العرقية والمذهبية في العالمين العربي والإسلامي.

وفي هذا السياق عمل الغرب منذ سنوات على إقناع أنظمة وشعوب عربية باستبدال العدو الحقيقي لها وهو «إسرائيل» بعدو «وهمي» هو إيران، وهذا ما نجح فيه خصوصاً في منطقة الخليج. أما ثوابت الغرب حيال العالمين العربي والإسلامي فهي: الحرص على تفكيك المنطقة، ولا سيما سوريا والعراق، دعم الحركات الطائفية لتعزيز الانقسام الداخلي. ولم يعد سراً ارتباط التنظيمات الإرهابية بالغرب والأنظمة الخليجية التابعة لأميركا. والخلاصة أن مصالح الغرب الاستراتيجية تملي عليه استمرار خلق بيئات حيّة حاضنة للأزمات التي تتخبط فيها دولنا وهي تبحث عن الخلاص المتمثل بالاستقلال والحرية والتنمية والأمن، خلاص لا يريده الغرب لنا، لا بالأمس ولا اليوم ولا غداً.

وتطرق **الأستاذ مصطفى زهراني** إلى موضوع العولمة في إطار التغييرات بعد الحرب الباردة مشيراً إلى أن خاصية العولمة هي مواجهة سلطة الدولة التي تقوم على أربعة مكونات: السيطرة، الأرض، الشرعية، الاستخدام الحصري للقوة من قبل الحكومة. لذلك طرحت نظرية تفتيت سلطة الدولة من الآن فصاعداً. ورأى أن من الخطأ تسمية التغييرات التي حصلت بعد «الربيع العربي» بأنها تغييرات عالمية. وتساءل هل أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كانت نتيجة للعولمة؟ ليجيب بأن بيل كلينتون يقول إن الحادي عشر من أيلول هو الجانب المظلم من نظام العولمة.

وفي هذا السياق صّرح الرئيس دونالد ترامب قائلاً: أنا استبدل الدولة القومية بالعولمة وبالتالي فإن المصالح القومية لأميركا هي الأساس، أي تأمين مصالح الداخل على أي شيء خارجي.

نقد خطاب الأزمة وسردياتها

تمحورت أعمال **الجلسة الثالثة** حول موضوع «**نقد خطاب الأزمة وسردياتها**». واستهلها رئيس الجلسة **الأستاذ سماح إدريس** بكلمة ركز فيها على أن الحديث عن الأزمة تحوّل إلى سردية كاملة لها منظروها ومحللوها وخبراؤها وخصوصاً بعد هزيمة حزيران 1967 وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982، لافتاً إلى مشاركة العديد من الأدباء والمثقفين في تحليل أسباب الهزيمة كما تناولها الروائيون غير أننا قلما نعود إلى الروايات التي تصلح لنقد خطاب السرديات. وقد تحول خطاب الأزمة أحياناً إلى استشراف يرد كل مآسي العرب إلى قوميتهم أو دينهم أو كتبهم المؤسسة على حد تعبير الشاعر أدونيس وصارت الأزمة العربية منصة لجلد الذات ونعي العرب كأمة. أما الحدث الكبير الذي كسر جو السوداوية والإحباط فقد تمثل في انتصار المقاومة الوطنية اللبنانية عام 2000. ولأول مرة شعر المثقفون العرب ولا سيما اليساريون منهم أن أشعارهم الوطنية وأهازيجهم القومية ومقالاتهم الثورية لم تذهب هباء منثوراً بل أدت دوراً في هذا النصر الكبير الذي توجته المقاومة بطرد العدو الإسرائيلي من جنوب لبنان.

ورأى أن خطاب الأزمة تراجع في تلك اللحظات التاريخية منذ 16 عاماً ليحل مكانه خطاب الثقة بالذات والعزة بالنفس والأمل بالنصر الذي لم يعد مستحيلاً، غير أن الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ترافق مع تأجيج متعمد للخلافات المذهبية السنية- الشيعية وللخلافات الإقليمية الإيرانية- العربية. ولم يتمكن صمود المقاومة عام 2006 وتحطيمها لأهداف العدو في سحقها وسحب سلاحها من أن يوقف زحف الخطاب المذهبي والاستسلامي الذي عملت بعض الأنظمة العربية على ضخ الدم فيه عبر الحديث عن الهلال الشيعي و«المغامرة» غير المحسوبة التي أقدمت عليها المقاومة التي عقدت العزم على تحرير الأسرى بالقبض على

جنود العدو. وقد تصاعدت حدة الخطاب المذهبي مع الأحداث السورية بحيث تحولت بعض سرديات الأزمة الراهنة إلى سرديات مذهبية وشوفينية.

وتناول **الدكتور سعد الله زارعي** الدور الأميركي في المنطقة الذي يتضح من خلال زيارات المسؤولين الأميركيين لدول المنطقة كالسعودية وقطر وغيرهما حيث يظهر أن هدفهم هو التحريض ضد إيران حتى في موضوع الملف النووي والاتفاق الذي تم بين إيران والغرب عندما يصوّرون أن إيران تريد امتلاك قنبلة نووية. ورأى أن المنطقة تشهد أزمة كبيرة اسمها عدم الثقة من بعض المسلمين تجاه مسلمين آخرين، وأن إيران لديها ثقة بالشعوب المسلمة، ويجب العمل على تجاوز أزمة عدم الثقة هذه. ولرأب الصدع بين إيران وبعض الدول العربية يجب عدم الالتفات إلى المواضيع التي كانت تحصل منذ سنوات والتي لا تفيد في شيء، كما أن الاختلافات المذهبية والعرقية والإثنية لم تكن يوماً سبباً لكي نتحارب. وأشار إلى وجود تهديدات حقيقية من قبل الصهاينة ضد لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ومصر تساءل عن الخطط والبرامج التي تضعها الدول العربية لمواجهة هذه التهديدات؟ وما هو دور إيران في هذا السياق، وهل يمكن للدول العربية أن تنتصر دون التعاون مع إيران؟ ودعا إلى تضافر الجهود العربية والإيرانية لمواجهة التهديدات.

واستهل **الدكتور أمين إسكندر** ورقته بالإشكالية التالية: لا بد أن نحدد بدقة طبيعة الدور الإيراني في المنطقة وطبيعة العرب، إذا كان العرب نظماً فعلينا أن ننتظر حتى تتحسن أحوال النظم العربية وعلينا أن ننتظر تغيراً شاملاً في سياسة الغرب الاستعماري، وهذا غير وارد في المنظور القريب ولا المتوسط. لذلك فالخطاب الصحيح والسردية الصحيحة هي أن هناك قوى عالمية استعمارية تأخذ أشكالاً جديدة تناسب فكرة العولمة ولها مصالح واضحة في المنطقة وهي تثبيت الكيان الصهيوني الدخيل، والنفط، والحفاظ على الدول والنظم التابعة للولايات المتحدة. «وإذا ضاعت منا هذه البوصلة سوف نكتشف أننا في مستنقع اسمه صراع السنة والشيعة، يستدعون من الماضي بعض الأحداث ويبنون عليها تصورات استراتيجية كاملة من أجل إشعال المنطقة بالفتنة يساعدهم في ذلك نظم فاسدة. ونحن ما زلنا نبني شرعيتنا

في معظم أقطارنا على خرافات وأساطير وهواجس عائلات....». ورأى أن إيران دولة لها دور طبيعي في المنطقة وهي لم تتغير سوى أن النظام الثوري في إيران ارتبط بالعرب أكثر وتبنى قضية تنازل عنها الجميع وهي قضية فلسطين. وهذه القضية كانت مدخلاً صائباً للتعايش العربي الإيراني، وهناك مداخل أخرى منها أن نعترف بأن الشعب العربي هو الأساس وليس الأنظمة، وتلك هي السردية التي يجب أن نتمسك بها لمواجهة الفتن في هذه المنطقة.

وقدم **الدكتور حبيب فياض** مقاربة نظرية لموضوع الخطاب والسردية مبنية على خلاصة مفادها أنه على مستوى الخطاب بين العرب وإيران هناك «محايثة» وعلى مستوى السرديات بين العرب وإيران هناك «مغايرة». والمقصود بالمحايثة هو تشابه في المادة رغم الاختلاف في الجهة والصورة، في حين أن المقصود بالمغايرة هو الاختلاف في كلا الأمرين.

وهذه النتيجة تنطلق من مقولة أو رؤية أن الخطاب يرتبط بالتصورات والمعتقدات والأفكار في حين أن السرديات ترتبط بالوقائع ومجريات الأحداث سواء كانت هذه الوقائع صحيحة أو مفتعلة، وسواء كانت موضعية أو مفبركة. وفي هذا الإطار سلط الضوء على الإطار العام الذي يوجد فيه الخطاب والسرديات في العلاقات بين العرب وايران. ورأى أن حل الأزمات القائمة بين إيران والعرب وتحديداً بين إيران والسعودية بوصفها رأس المحور العربي يقتضي البحث عن الأبعاد الوظيفية والبراغماتية والمصلحية للطرفين. ورأى أن العلاقة بين الجانبين قائمة على التمانع والتضاد. والخطاب بشكل عام هو ترويج المعتقدات والأفكار والهدف منه هو التأثير في الآخر.

وتوقف عند وجوه المحايثة بين خطابي البلدين وهي أربعة عناصر: العنصر الأول في البُعد العقائدي، والثاني هو نظام الحكم، أي أن كل دولة تعتبر أن لديها شرعية دينية ولديها مركزية تتيح لها التعامل مع المحيط خارج الحدود. والثالث هو موضوع النفط فإيران والسعودية من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى المنطقة. والرابع هو موضوع الأمن، إذ تعتبر كل من الدولتين أن أمنها مهدد بسبب سياسات الدولة الأخرى. ولاحظ أن الخطاب الرسمي

الإيراني يتفوق على الخطاب العربي بينما خطاب السعودية تحديداً يتفوق على الخطاب الإعلامي الإيراني، بمعنى أن خطاب قائد الثورة والقيادات الإيرانية هو أقدر على التأثير من الخطاب الرسمي للسعودية والدول العربية الأخرى.

والخطاب ليس ناتجاً عن الأزمة بل هو سبب لها، وما ذلك لأن العلاقات مأزومة بين الجانبين ففي كثير من الأحيان نجد أن الخطاب المأزوم هو الذي يدفع نحو مزيد من التأزم بين الجانبين، ثم إن هذا الخطاب عقيم لأن كل واحد منهما يخاطب جمهوره من دون أن يؤدي إلى قناعة واضحة لدى جمهور الآخر. وهذا الخطاب يزيد الاحتقان لدى الجمهور الموالي والاستياء والعداء لدى جمهور الآخر. وهنا لا يعود الخطاب حالة تغييرية وتبليغية.

قضايا التباين والنقاش

ترأس **الجلسة الرابعة الوزير محمد فنيش** واستهلها بكلمة حول عنوان الجلسة «**قضايا التباين والنقاش**» أكد فيها على وجوب التفريق بين مجموع الدول العربية ومفهوم العروبة. فالعروبة مفهوم ينطوي على ثقافة وحضارة واحدة وعلى تطلعات وآمال حملت مشروعاً في رأس أولوياته تحرير فلسطين ووحدة المجتمعات العربية وحريتها وحمايتها من النفوذ الاستعماري. أما مجموعة الدول العربية فتتشكل من أنظمة معظمها سلطات متعارضة مع إرادة شعوبها ولا تحمل قضية العروبة ومشروعها. ودعا إلى عدم القفز عن مسؤولية ودور كل نظام عربي وسياساته وأولوياته وكيفية تعامله مع انتصار الجمهورية الإسلامية في إيران ومناصبتها العداء ولا سيما معارضة بعض تلك الأنظمة لثوابت السياسة الإيرانية لجهة الصراع مع الكيان الصهيوني ودعم المقاومة ورفض الهيمنة الأميركية وبناء القدرة الذاتية واستقلالية القرار في العالم العربي والإسلامي.

ولفت إلى تفلت المجموعات التكفيرية الإرهابية بشكل أو بآخر من سيطرة داعميها وتهديدها لدول المنطقة ولأمن الإنسانية جمعاء. ودعا إلى وقف النزيف وهدر الطاقات وإسقاط محاولات إثارة الفتنة واستخدام التنوع الطائفي والمذهبي والعرقي لبث الكراهية وتفتيت

وحدة مجتمعاتنا. وخلص إلى أن كل ذلك يفرض العودة إلى التعقل والبحث عن المشترك من مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية والإقلاع عن التحريض وإيجاد الحلول الممكنة والواقعية التي تخدم مصالح الجميع.

وتضمنت ورقة **الدكتور موسى الغرير** عرضاً منهجياً مفصلاً لتطور العلاقات العربية- الإيرانية بعد الثورة الإسلامية حيث لم يتحقق احد أهداف الثورة الخارجية بإزالة الشوائب التي كانت تغذي التناقض بين إيران والشريك العربي- الإسلامي وذلك على الرغم من: إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وتحويلها إلى سفارة لدولة فلسطين، ووقف تدفق النفط الإيراني إلى الكيان الصهيوني، وخروج إيران من الأحلاف المعادية للعرب وتحولها إلى قوى مؤيدة للقضايا العربية، والتأكيد على أن مشاكل المنطقة وامنها من مسؤولية قياداتها ولا يجوز السماح للعامل الخارجي التدخل لفرض مشاريعه وتمرير مخططاته.

ثم عرض للحرب التي شنها النظام العراقي في عهد صدّام حسين على إيران والتي أحدثت قطيعة أُريد منها أن تشكل حداً فاصلاً بين العرب والإيرانيين ومدخلاً لاستبدال الصراع العربي- الإسرائيلي بصراع عربي- فارسي، الأمر الذي تنبه له الرئيس السوري حافظ الأسد فوقف إلى جانب الثورة الإسلامية الإيرانية التي رأى فيها نقطة بارزة ومضيئة في المنطقة شكلت طعنة قوية في صميم السياسة الإمبريالية برفعها شعار الوقوف إلى جانب العرب ضد العدو الإسرائيلي. غير أن ذلك لم يمنع استمرار حالة التأزم في العلاقات العربية- الإيرانية خصوصاً مع السعودية ودول الخليج، ولم تبدأ بالانفراج ملياً إلا بعد غزو صدام للكويت حيث بدأت الأنظمة التي كانت تؤيد صدام وتسانده في حربه التراجع والاعتذار عن مواقفها وتصريحاتها السابقة ضد إيران. وما لبث موقف هذه الدول العربية من إيران أن تبدل ثانية إبّان الأزمة الطويلة بين إيران والغرب بسبب الملف النووي الإيراني حيث أيد الكثير من الأنظمة العربية وفي مقدمها السعودية المواقف الغربية، ولم تستطع استيعاب دروس الماضي ولا سيما تلك التي تم استخلاصها من الحرب العراقية- الإيرانية لجهة أهمية تعاون العرب

وتوحيد جهودهم في إجراء حوار عربي- إيراني يؤسس لتصويب علاقاتهم وتخليصها من الشوائب.

وبعد الاتفاق الذي تم بين إيران والغرب بشأن الملف النووي الإيراني ازدادت مواقف هذه الدول حِدّة ضد إيران. وبدلاً من الاستفادة من أسلوب المفاوضات الذي أفضى إلى الاتفاق النووي وإجراء حوار عربي- إيراني ينهي الأزمة في علاقات الجانبين والاستفادة من القوة المضافة لإيران والبناء عليها في مواجهة العدو الصهيوني، اتجهت تلك العلاقات، وبالأخص مع الدول التي لا ترتبط بعلاقات ودية مع إيران، نحو مزيد من التأزم واكتسبت أبعاداً طائفية ومذهبية استجابة للمخطط الراعي إلى استمرارية دعهم وتقوية الكيان الصهيوني.

ودعا إلى تعزيز الإيجابيات وتجاوز السلبيات في العلاقات بين إيران والانظمة العربية والإفادة من الطاقة النووية الإيرانية المخصصة للأغراض السلمية وجعلها في متناول العرب. ولتحويل التحديات إلى فرص فلا بد لأطراف العلاقات العربية- الإيرانية من تبديد المخاوف التي يتوجسها كل طرف من الطرف الآخر، وذلك عن طريق عدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن شن الحروب ومساندتها وتشكيل ركائز أساسية لبناء علاقات أخوية متينة تحد من التدخل الأجنبي ومن دوره في زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

أما **الدكتور عليرضا مير يوسفي** فرأى أن المشتركات والتشابهات لا تؤدي بالضرورة إلى التعاون والترابط أكثر بين دول الشرق الأوسط، كما أن الخلافات والتباينات لم تمنع التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، وهي لا تشكل مانعاً أساسياً للتعاون بين إيران والدول العربية، وإنما يعود المانع إلى الصورة التي يصنعها كلا الطرفين حول بعضهما البعض في المعركة الإعلامية التي نجح الإعلام العربي فيها بترويج بعض المعتقدات الخاطئة الأقرب إلى الأسطورة ضد إيران. من ذلك جعل إيران زعيمة الشيعة تمثلهم في مقابل السعودية بصفتها زعيمة أهل السنّة، أو الإيهام بأن اختلاف الآراء داخل إيران هي المانع للتقارب بينها وبين العرب، أو أن لإيران عداوة للسعودية وهي تخوض حرباً ضدها بالوكالة. ويؤازر الإعلام

الغربي هذا الإعلام العربي بتقديم صورة غير صحيحة عن إيران تشكل المانع الأساس للتقارب بين الجانبين.

ثم عرض لأهم المراحل التي مرّت بها العلاقات الإيرانية- العربية منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 مروراً بمشروع السلام العربي عام 2002، وصولاً إلى اندلاع الأحداث في بعض البلدان العربية عام 2011 ابتداء بتونس فمصر، والموقف الأميركي والسعودي من هاتين الثورتين، وما برز من اختلافات في الموقف بين السعودية والولايات المتحدة.

ورداً على الادعاء بان الخلافات الداخلية في إيران هي المانع للحوار مع الآخرين أكد أن المسؤولين على مستوى القيادة ورئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية يمدون يد التعاون مع الجيران وأن ذلك في رأس أولويات السياسة الخارجية التي تتميز بأنها الأكثر ثباتاً في المنطقة، أما الزعم بأن إيران عدوة للسعودية فلا أساس له ولم تسع إيران أبداً إلى إلغاء السعودية من المعادلات الإقليمية بل على العكس سعت دائماً إلى ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس على الرغم من التحركات الاستفزازية السعودية الكثيرة، لكن إيران لا تقبل في المقابل بإلغائها من المعادلات الإقليمية.

وخلص إلى أربع سيناريوهات محتملة الحدوث بين إيران والسعودية:

1 - اشتعال الحرب بين إيران والسعودية. وهو احتمال غير مرجح لان البلدين يدركان تبعات مثل هذه الحرب ونتائجها.

2 - عودة العلاقات ما قبل العام 2011 أو 2006، وهذا الأمر لا حظوظ كبيرة له بسبب التحولات الحاصلة في المنطقة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

3 - استمرار الحرب الباردة القائمة حالياً، وهذا أكثر الترجيحات القائمة حالياً.

4 - الانتقال إلى وضعية السلام البارد. وهو أكثر الاحتمالات ملاءمة لكلا الطرفين بمعنى أن يقبل كل منهما بدور الآخر ومشاركة كليهما في المعادلات

الإقليمية، ونقطة بدء مسار كهذا هي إيجاد منتدى الحوار الإقليمي الذي اقترح تأسيسه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وتناولت ورقة **الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى** أبرز ملامح إيران كدولة وكثورة إسلامية وتوجهاتها الإقليمية والدولية المعروفة. ورأى أن إيران (الدولة- الثورة) وجدت أمامها واقعاً محيطاً بها من ثلاث شعب:

- منظومة تحالفية من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في ظلال حروب الخليج الثلاث.

- فراغ سياسي خلفه التدخل الروسي في أفغانستان وما انتهى إليه من انهيار المنظومة السوفياتية، ثم الفوضى الأفغانية- الباكستانية وما لابسها من حرب أميركية مباشرة لإسقاط نظام طالبان.

وما تبع ذلك من احتلال أميركي للعراق ثم الانسحاب منه. ثم الفراغ العام الذي تمدد عبر المنطقة العربية- الخليجية خلال العقدين الأخيرين مما مهد لبروز قوتين من خارج المنطقة العربية هما تركيا و»إسرائيل». فكان على الجمهورية الإسلامية أن تطل بوجهها الثوري الدولي، وبالمساحة الديمغرافية المتاحة لها، ضمن التوليفات المعقدة لسكان ساحل الخليج وشبه الجزيرة العربية وسوريا ولبنان، وقبل ذلك كله في العراق الذي عانى من شغور المكان والمكانة بعد حروبه الثلاث وخاصة بعد الغزو الأميركي في ربيع العام 2003.

وفي ما يتعلق بمصر وعلاقاتها بالسعودية وموقفها من إيران، قال إن مصر تدرك أن لإيران ثقلاً مقدراً ومن المنطقي استعادة العلاقات الدبلوماسية معها على الأقل ولكنها تراعي خاطر من لا بد من مراعاة خاطرهم، لأسباب مالية واستراتيجية معاً، ثم إن مصر مقيدة بأغلال من حديد من خلال «معاهدة السلام» مع الكيان الصهيوني «وربما لولا التنسيق الأمني ما استطاعت محاربة بقايا «تحالف دعم الشرعية» الإخواني في شبه جزيرة سيناء، ومكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة تحت لواء «ولاية سيناء» الداعشية المزعومة وأخواتها من «أجناد مصر» وجند الله وغيرها».

ورأى أن مصر حين يقدّر لها أن تنهض من كبوتها المؤقتة أمام أطراف دولية وإقليمية وعربية هي: أميركا، تركيا، «إسرائيل»، إيران، السعودية، فلا بد لها من الاتجاه نحو تشكيل حزام فعال من الدول الإقليمية الكبيرة في المنطقة العربية- الإسلامية المركزية وهي أربع: مصر وايران وتركيا والسعودية. ولا بد من تكامل الأدوار فيما بينها، وقد يكون من المناسب إقامة منطقة اقتصادية مشتركة لتقاسم المنافع بين جميع شعوب المنطقة، وشرط فاعلية النظام الإقليمي (المتمثل) هو استبعاد التدخل الخارجي من القوى الكبرى العالمية وخاصة الولايات المتحدة وخلص إلى القول إنه «من زاوية المثالية- السياسية- العقائدية، والأخلاقية أيضاً، تتأكد ضرورة بناء «منطقة حضارية بدون صهيونية».

الدولة الوطنية، وحدة الكيانات وإدارة المشاركة السياسية

افتتح **الأستاذ نصري صايغ الجلسة الخامسة** التي ترأسها بكلمة أعرب فيها عن اعتقاده بأن الحديث عن الدولة سابق لأوانه فيما تشهد المنطقة حروباً مدّمرة لا تزال في بداياتها وحيث تسيطر عدميتان في الوقت الراهن عدمية الانتصار وعدمية الحلول. ودعا إلى عدم الاستغراق في التوقعات المتفائلة وتصديقها. فالمنطقة ما زالت مشغولة بحروب أهلية استدعت دولاً إقليمية ومحاور دولية لتكون شريكاً في حروب مجزية برهاناتها الإقليمية والدولية ومدمّرة لدول ما بعد سايكس- بيكو كانت تحمل بذور تفجرها في داخلها بعد أن اغتصبت الأنظمة هذه الدول وأفرغتها من الوطن ومن الفكر والنقد والمرجعيات الشعبية والمساءلة، وأهملت الإنسان كقيمة وكسياسة وعوّلت على الأمن الذي يخفي المشكلات بدل حلها. وفي مثل هذه الأوضاع تعتبر الحرية خطراً والأحزاب لعنة والديمقراطية بدعة والمشاركة تنازلاً. هكذا تتسع خروق التدخلات الأجنبية وتنفتح نوافذ التطلع إلى القوى الخارجية. ولم يبق سوى محور المقاومة الذي أنقذ الأمة من الخسارة المتمادية وأعاد لفلسطين نصاب الحق ونصب للقوة نماذج، أهمها نموذج المقاومة الإسلامية في لبنان وفصائل المقاومة في غزة والضفة الغربية. وعلى هذا المحور شُنت حروب وأُشعلت نيران احترقت بها دول كانت قد أفرغت

من مكوناتها الوطنية ومُنعت عنها المشاركة السياسية. وخلص إلى التساؤل: أي إقليم غدت المنطقة؟ أهو إقليم متصالح مع قضاياه الكبرى أم إقليم تنجذب أطرافه مذهبياً ودينياً؟ ثمة صعوبة في تلمس ملامح ما بعد الحرب التي يبدو منها أن إيران القوية باتت اليوم حقيقة، والعرب سراب دولة، فمع من سوف تنشأ العلاقة مستقبلاً؟.

وعرض **الشيخ جواد الخالصي** في ورقته مراحل وجود كيان سياسي كبير وواسع في الماضي هو الدولة العثمانية، وكانت هناك الدولة الإيرانية القاجارية، وبعد الحرب العالمية الأولى جرى تفكيك هاتين الدولتين استكمالاً لخطوات سبقت الحرب انفصلت خلالها أفغانستان وأذربيجان عن إيران وانفصل البلقان وبلغاريا ومناطق أخرى عن الدول العثمانية. وتحالفت إمارات الخليج وبعض البلاد العربية مع المخطط البريطاني الساعي لتفكيك الدول الإسلامية وتقاسم شركة الدولة التركية التي سميت بالرجل المريض.

وبعدما أشار إلى أن الكيانات الوطنية الناشئة بعد الحرب الأولى تجابه الآن مخاطر التفكك والتقسيم من جديد، رأى أن ثمة أمرين مطلوبين لمنع المخطط الجديد هما: عدم السماح بتفكك هذه الأقاليم بأية حجة، لا بالحقوق القومية، ولا بمظالم الأنظمة الشمولية، وبمشاركة جميع المواطنين في الإدارة السياسية في ضوء تصاعد الإحساس بالقهر والتهميش. سواء أكان ذلك حقيقياً أو بتصعيد متعمد لإثارة الشعوب بعضها على بعض مما يعطي الكثير من العناصر الانتهازية الفرصة لدفع أبناء جلدتهم إلى المواقف الخاطئة والمطالبة بالتقسيم اعتماداً على القوى الخارجية. وفي هذا السياق أعرب عن اعتقاده بأن الأكراد والعرب والفرس والترك هم القوميات الأربع المشكلة للأمة الإسلامية في المنطقة. ورأى أن من مصلحة الأكراد عدم المطالبة بقيام دولة مستقلة لهم كما كان موقف الزعيم الكردي الشيخ سعيد الذي اعتبر أن من حسن حظ الأكراد ألا تكون لهم دولة إذ يتمكنون من خلال توزيعهم وعلاقاتهم بإخوانهم من الشعوب الأخرى من إعادة جمع شمل الأمة من جديد. وبعد أن عرض للسياسة المناهضة للهيمنة الأميركية والمعادية للكيان الإسرائيلي أعرب عن اعتقاده بأن العرب وايران

إذا استطاعوا الوصول إلى كلمة موحدة يمكن أن يكونوا مؤثرين في العالم وأن يحلوا موضوع فلسطين.

وعاد **الأستاذ أنيس النقاش** إلى موضوع الهويات ومقولة أن العرب قوم وإيران دولة ليخلص إلى أن الأمراض التي تعاني منها المنطقة اليوم تتمحور في جوهرها حول صراع الهويات وأن الهوية كانت عبر التاريخ عصبية رافعة أو مدمرة.

ولاحظ أن هناك مشاريع سياسية تقدم بناء على عصبيّات هوية دينية ومذهبية وفئوية. ففي المشرق أُريد للاقتتال أن تكون سمته الأساسية مذهبية وفي المغرب حيث لا يوجد صراع مذهبي سني- شيعي. وتحول القتال إلى صراع جهوي بين المناطق، أو صراع علماني- إسلامي، وكلها يأخذ اسم الهويات. ورأى أن الإنسان في أي موقع جغرافي وفي أي دين أو مذهب أو قومية هو مكون يجمع في نفسه مجموعة من الهويات وهذا الإنسان لا يصل إلى مستوى أرقى إلا بالوحدة الجمعية التي تؤمن له طموحاته فتموت الهويات الفرعية الصغيرة.

وأعرب عن اعتقاده أن مسألة أولوية الحريات والانتخابات تضع العربة أمام الحصان لأن القوة والقدرة للدول التي يستقيم فيها الأمن ليست بسبب وجود حريات أو انتخابات أو تعدد حزبي بل لأن شعوبها راضية عما هي فيه من الأمن الجماعي والاستقرار السياسي والراحة الاقتصادية والرفاه. وقال إن المشروع الذي يجب أن نبحث عنه هو «المشروع المعراجي» الذي أضعناه في تراثنا وفكرنا الديني وأي مشروع سياسي لا يكون معراجياً ولا يكون محركه هو الارتقاء في المجتمعات هو مشروع يدافع عما ورثه ولن ينتصر أمام أي مشروع آخر على وجه الكرة الأرضية. والبند الآخر في هذا المشروع هو الالتزام بمبدأ الكثرة والوحدة. وفي إطار هذه المعراجية واحترام التعددية وإدارتها بشكل سليم والانكباب على توفير القوة الاقتصادية التي تحمي أي مشروع لا تكون الولايات المتحدة الأميركية قادرة على تفريقنا. والرافعة الأساسية في هذا المشروع هي أن نرتب أولوياتنا، والتحدي الأساسي الذي يجب أن يجمع كل هذه النقاط هو في تحرير فلسطين وفي محور المقاومة.

وكانت الوحدة الإسلامية القائمة على الثلاثي المؤلف من العرب وإيران وتركياموضوع الورقة التي تقدّم بها **الدكتور معن علي الجربا**. وعنده أن العالم الإسلامي مثله كمثل طائر له قلب وجناحان، فالمنطقة الرئيسية هي القلب المتمثل بالشرق الأوسط العربي الإسلامي، والجناح الأيمن متمثل بدول آسيا الإسلامية، والجناح الأيسر متمثل بالمغرب العربي. والمثلث المؤلف من العرب والفرس والترك في الوقت الحالي سيشكل نواة حقيقية لقوة إسلامية سيهابها العالم وستحقق في الوقت نفسه توازناً عرقياً ومذهبياً. وفي تناوله للعلاقات العربية- الإيرانية رأى أنه لا يمكن للوحدة أن تتحقق إلا بجهود من أعلى قمة الهرم إلى أسفله، وهذا يتطلب قراراً سياسياً من القمة، وبالمقابل لا بد للمؤسسات والهيئات والجمعيات المدنية والشعبية والمفكرين والعلماء أن يهيئوا الأرضية الخصبة لهذه الوحدة من خلال غربلة التاريخ وتنقيته من الشوائب وتحكيم العقل. من ذلك على سبيل المثال الأفكار الراسخة في عقلية الشارع السُنّي أن الفرس أو الإيرانيين أعداء لأهل السنّة عبر التاريخ، مع العلم أن غالبية الفقهاء ورؤساء المذاهب السنية كانوا من الفرس تاريخياً، وأن إيران لم تصبح شيعية إلا في العصور المتأخرة أيام الدولة الصفوية. ومن ذلك أيضاً الفكرة الشائعة بأن الإيرانيين اصطنعوا نظرية التشيع من أجل هدم الإسلام وشق وحدته بينما الحقائق التاريخية تقول إن التشيع كان عربياً ونشأ عربياً ولا علاقة للفرس به تاريخياً، وكان سكان إيران يتبعون المذهب السني الشافعي أو الحنفي حتى انتصار الصفويين الذين كانوا في البداية على المذهب الشافعي ثم تحولوا إلى المذهب الشيعي وحوّلوا إيران إليه.

مداخلات النقاش المفتوح

تركزت مداخلات الحضور في النقاش المفتوح على جملة من الأفكار والمقترحات أبرزها: ضرورة العمل لإنتاج مشروع جديد مشترك بين العرب وإيران يقوم على إدارة التنوّع وعلى فهم حقيقي للدين الإسلامي، الجمع بين العرب والأتراك والإيرانيين في مؤتمر أوسع للنظر في أوجه التلاقي والتعاون، لا بد للمقاومة التي حققت الانتصارات على العدو الصهيوني أن

تمتلك مشروعاً للمنطق يتضمن بُعداً وطنياً، ومدنياً، واقتصادياً. وفي هذا الإطار لا بد من حوار في العمق يؤدي إلى وحدة في مواجهة المحاور المعادية. وكان ثمة إجماع على ضرورة الحوار بين المسلمين الشيعة والسنّة وأن الكرة في ملعب علماء الدين في هذا المجال.

الجماعات المتطرفة، توظيف العنف أم ملء الفراغ؟

افتتح **الدكتور عبد الله بو حبيب الجلسة السادسة** التي حملت عنوان: «**الجماعات المتطرفة، توظيف العنف أم ملء الفراغ؟**» بكلمة مقتضبة تضمنت تصريحاً للرئيس الأميركي أوباما جاء فيه أنه حين يذهب إلى أفريقيا أو أميركا اللاتينية «كل الناس تسأل كيف يمكن لأميركا أن تحسّن من حالة الشعب أو تُقدّم العالم أو اللحاق بركب الحضارة. لكن عندما يأتي إلى الشرق الأوسط فكل قائد يسأل كيف يمكن له أن يضرب الآخر بالآخر ويطلب المساعدة للغلبة على الآخر». وعقب الدكتور بو حبيب قائلاً: «فلنضع المسؤولية على أنفسنا لا أن نقول هم يسمحون لنا أو لا يسمحون».

بدأت الجلسة بورقة **الدكتور كمال الهلباوي** التي ركزت على أن الحركة الصهيونية من مشروعات التوسع الإمبريالي والتفتيت العربي وهي تسعى إلى توظيف كل ما تستطيع لخدمتها مستفيدة في تمددها من الفراغ في العالم العربي والإسلامي في القوة والتقدم والفراغ القائم بفعل التخلف. وقد نجحت الحركة الصهيونية الإمبريالية في توظيف العنف أيّما نجاح في المنطقة العربية، ووظفت بعض الحكام والأمراء والمنظمات لتأكيد ذلك حتى أن بعض الحكام العرب باتوا يعتبرون المقاومة إرهاباً، وحتى صار العالم كله ينظر إلى المقاومة الفلسطينية وحزب الله وحركة التحرر العربي عموماً نظرة الإرهاب أو الشك أو العنف المحتمل.

واستناداً إلى التجربة المصرية التي استعصت حتى اليوم على الإرهاب، كما قال اقترح مشروعين «يمكن أن يسهما في فك طلاسم معظم العنف في العالم العربي والإسلامي، وقضية الإرهاب، والاستغناء عن الاستعانة الخارجية بالأعداء ظناً بأنهم أصدقاء أو جهلاً

بأنهم أعداء. ودعا إلى اعتماد استراتيجية جديدة مع الاهتمام بثلاثة أمور. الأول دراسة التجارب القديمة واستيعابها ونقدها دون حرج أو تعصب لتجاوز سلبياتها. والثاني تحليل الواقع العربي والإسلامي الراهن تحليلاً دقيقاً بوضع اليد على الواقع بما فيه من النقاط القوية والضعيفة. والثالث أن المستقبل يتطلب توجهات أخرى في المنهج والتفكير والتنفيذ.

بعد ذلك اقترح مشروعين. الأول مشروع مواجهة العنف، والثاني مشروع مواجهة التكفير والاستحلال، ورأى أن مصر ولبنان من أصلح البيئات لتنفيذ هذين المشروعين مصر بإمكاناتها العلمية الكبيرة وثقلها الإعلامي، المنحرف أحياناً، ولبنان بانفتاحه على الجميع والتعددية المذهبية والطائفية فيه. وأوضح أن الاستراتيجية الجديدة تتضح من خلال دراسة النماذج العديدة من توظيف العنف أو استخدامه لملء الفراغ. وعرض لثلاثة نماذج. الأول توظيف أحداث العنف في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وما نجم عنها من زعم بأن الإسلام هو العدو الجديد للغرب بعد هزيمة الشيوعية، وتوفير مبرر للاحتلال (أفغانستان، العراق، القواعد الأميركية والغربية في الخليج السعي لتغيير بعض المفاهيم في مناهج التعليم (الجهاد مثلاً). النموذج الثاني إشاعة أن «إسرائيل» دولة مهددة من الإسلام والعرب، لتكسب مؤيدين ومتعاطفين في الغرب، والحصول على السلاح، وإنتاج السلاح النووي. والنموذج الثالث يتمثل في «ثورات الربيع العربي» وهو من أوضح النماذج لملء الفراغ الناتج عن ضعف شرعية الدول العربية مما أدى إلى غضب شعبي يصل حد الانتحار أو قتل النفس، ورفع شعارات عديدة لملء الفراغ كالحرية والعدالة والكرامة الخ... والنموذج الرابع هو اليمن حيث يظهر ضعف الحياة السياسية عن استيعاب القوى الشعبية وإعلاء روح المقاومة، وضعف المؤسسة العسكرية والأمنية. وأخيراً تضمنت الورقة رسوماً بيانية للمشاريع والاستراتيجية المقترحة.

وعاد **الدكتور عبد الحسين خسروبناه** إلى موضوع التعاون بين العرب وايران مشيراً إلى أن الهدف المقصود هو التعاون من أجل حل المشاكل الإقليمية وتحقيق غاية الحضارة الإسلامية في التطور والنمو. ورأى أن من الممكن وجود أمة واحدة مع حكومات وأقوام متعددة

وشعوب مختلفة. وانتقد بعض الدول الإسلامية التي تتعامل مع الدول الأوروبية وأميركا وحتى مع الصهيونية معتقدة أنها تحقق التطور والتحضر، فهذا الادعاء لا يعدو كونه أضغاث أحلام، لأن ماهية الاستكبار العالمي هي الاستعمار وسرقة الثروات.

وحول ما يشيعه الغرب من «وهم الايرانوفوبيا أو الشيعة فوبيا» قال إن ذلك جاء نتيجة العداء تجاه الصهيونية، وهو ما تبثه وسائل الإعلام الغربية مع الادعاء أن إيران هي العدو وهذا يؤدي إلى نسيان المقاومة والقضية الفلسطينية والاقتتال بين المسلمين. واكد أن مشروع إيران إضافة إلى كونه مبنياً على الدفاع عن المظلومين مبني أيضاً على التعاون والتعامل مع الدول العربية من أجل تحقيق الحضارة الإسلامية التي تواجه معوقات أبرزها التفرقة المذهبية والتفرقة السياسية، وتكفير المسلمين بعضهم بعضاً وارتكاب المجازر. وكل ذلك ناتج عن جهل بالتعاليم الدينية وجهل معرفة بعضهم ببعض. وخلص إلى اقتراح حلّين أحدهما قصير الأمد يتمثل في الحوار بين النخب، والثاني متوسط الأمد وهو بذل المساعي لإيقاف الحروب التي تحصل داخل الدول الإسلامية. كما ينبغي التصدي لأحد مشاكل العالم الإسلامي وهو النظام الفقهي الذي يجب أن تكون لديه أحكام مقصدية موجودة لدى السّنة ولدى الشيعة، وعلى النخب الإيرانية والعربية أن يزيلوا التحفظات في مسار التعاون الحكمي والمعرفي والعلمي وتقوية العلاقة الإيمانية.

أما ورقة **الشيخ إبراهيم الصالح** فركزت على ضرورة النأي بالعلاقات العربية- الإيرانية عن «الثنائية القاتلة» القائمة على «عربي- سني» و»فارسي- شيعي». هذه الثنائية طرحها أعداء الثورة الإيرانية عند ابتداء الحرب العراقية- الإيرانية، رغم أن حقيقة الصراع لم تكن كذلك، فالجيش العراقي كان يتألف بأكثريته من الشيعة الذين شكلوا أيضاً القاعدة الأساس لحزب البعث. وقد ساهمت دعوة الإمام الخميني للوحدة الإسلامية في إفشال هذا المخطط نسبياً إلى أن حققت المقاومة الإسلامية في لبنان الانتصار في عام 2000 وعام 2006 وطرحت إشكالية مضادة. وبعد اندلاع أحداث 2011- 2012 في المنطقة، أو ما اصطلح عليه إعلامياً بـ»الربيع

العربي»، شهدت المنطقة عودة إلى ما قبل الدعوة للوحدة الإسلامية وانبعاث الثنائية التي انتفض عليها الإمام الخميني وحاول تفكيكها. وبعد أن كانت إيران تقترب من قلب العالم العربي بتحملها مسؤولية الصراع مع العدو الصهيوني إذ بها تبتعد ثانية بعد أن أُغرقت في النزاعات العربية الداخلية مما دفع خصومها إلى تسعير النزاع واستحضار عداء يمتد عميقاً في غياهب التاريخ وصار هو محرك نزاعات المنطقة.

وتساءل: كيف تحوّل إسقاط الأنظمة العربية بعد انتصار المقاومة وهزيمة أميركا و«إسرائيل» في تموز (2006) إلى «خريف عربي» بعد أن كان «ربيعاً» باتفاق... وكيف استطاعت أميركا أن تحول هزائمها إلى انتصارات، أم هي «القابلية للاستعمار»؟.

وفي رده على مقولة هزيمة السعودية في المنطقة أمام المحور الذي تقوده في المنطقة أمام المحور الذي تقوده إيران. رأى أنه في غياب الدول العربية الخمس الكبرى (الجزائر والمغرب ضحيّتا الاحتواء المزدوج- مصر في انقسامها الداخلي الذي يحولها إلى دولة فاشلة- سوريا والعراق الغارقين في الحروب الأهلية) أصبحت السعودية في الموقع الأول في المنطقة العربية وحتى الإسلامية مما يعطيها حق التقرير. وقد بلغت اليوم موقعاً لم تبلغه في أي وقت سابق «مستفيدة إلى درجة عالية من الثنائية القومية والدينية القاتلة بل هي أحد الأطراف المؤججة لها في الكثير من الأحيان. وهي الطرف الأوحد المتبقي للتفاهم معه بالنيابة عن العرب».

أما القوى التي تتنازع على الأرض فهي انعكاسات للنزاعات الدولية والإقليمية، وأميركا من موقعها كمديرة أو مدبرة لشؤون النزاعات في العالم تمتلك قدراً من الاحترام عند القوى المتصارعة مما يسمح لها بضبط العديد منها فتسهل مهمتها ليس من فرط قوتها فقط بل من قوة الفرض والإرهاب التي تمتلكها في وجه القوى المتصارعة. ثم إن كثيراً من قوى المنطقة تتطلع للشراكة مع القوى الدولية النافذة، وأن حالة الفوضى والعنف التي تسود المنطقة اليوم هي نتاج هذه التطلعات. فبدلاً من تفاهم دول الإقليم فيما بينها، وهي سبب الانعكاسات المباشرة، تلجأ إلى الدولي الذي يختزلها ويضعفها عبر إطالة النزاعات. وخلص إلى أن تطوير

علاقات عربية- إيرانية يتطلب سد الأبواب التي يأتي الريح منها، لذلك لا بد من أن يكون التركي جزءاً من الحل ولا بد من التفاهم معه فهو نافخ كبير ماهر وهو جزء أساس من مكونات المنطقة (عرب- فرس- ترك)، ويتميز عن السعودي بأنه يمتلك إمكانية أن يعطي حيث يعجز الآخرون.

وفي موضوع العلاقات العربية والإيرانية انتقد **الدكتور حسين رحيم بور أزغدي** طرح المسألة من زاوية قومية بينما يجب تناولها من زاوية إسلامية كما أوصى بذلك الإمام الخميني الذي لم يقل أيضاً علينا أن نحارب الفرنسيين والإنكليز والأميركيين ثم نأتي ونحل مكانهم. وبعد عرض لما يراه أسباب تردي الأوضاع العربية وما يقوله الغربيون في شأن العرب من ابتلائهم بالتخلف والديكتاتورية وما تبثه وسائل الإعلام الغربية والصهيونية في هذا السياق، قال إن العرب جربوا كثيراً من أشكال الحكم والعقائد السياسية والانقلابات والثورات ولم يحصلوا على نتيجة واتجهوا نحو تأجيج القومية العربية بدل أن يقولوا: «الأمة الإسلامية».

ثم قدم تفسيرين للعودة إلى الإسلام، الأول هو العودة إلى الأصول الأخلاقية والعدل والتوحيد، والثاني هو العودة إلى السلف الصالح. والتفسير الثاني هو دليل على التحجّر والرجعية. وفي هذا السياق تبقى لغة واحدة فقط هي التكفير والتطرف. و»هذه القراءة الثانية كان أفضل من رعاها إيديولوجية الوهابية وأفضل ما كان يدعمها الدولارات النفطية». ولاحظ أن الغرب يتحدث دائماً عن الإرهاب الإسلامي ولم يقف يوماً في مواجهة الإرهاب الوهابي، ولا يريد عرض أي تفسير آخر ولا صورة أخرى عن الإسلام».

أما الأنظمة التي كانت تشارف على السقوط فقامت بالتعاون مع أميركا ومع الصهيونية بتخريب المنطقة العربية وهو شيء لا يمكن للجيوش الغربية أن تقوم به. أما إيران فلن تسمح لأي جيش غربي أن يحتل دولة إسلامية ويستقر فيها وسوف تساعد هذه الدول قدر الإمكان. وأضاف أن إيران دفعت تكاليف كثيرة لمساعدة العالم العربي ولو كانت الثورة الإسلامية قد أبرمت اتفاقاً على حساب فلسطين مع الأعداء لما عانت من أي مشكلة».

مداخلات النقاش المفتوح

تركزت مداخلات الحضور في النقاش المفتوح على ضرورة النظر في الأسباب المنتجة للإرهاب والجماعات المتطرفة. ودعا بعضهم إلى عقد مؤتمر لدراسة التطرُف وكيفية مواجهته. وكان ثمة اجماع على أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين والإقليميين هم الذين يغذّون الإرهاب بوسائل متعدّدة منها المحافظة على التخلُّف والفساد المنتشر في العالم العربي.

وانتقد أحدهم الدعوة إلى قيام مشروع إسلامي قائلاً إن ذلك يسبب إشكالية في العلاقات بين إيران والعرب وأن الأمر يحتاج إلى كثير من النقاش لأنه يتعلّق بكينونة الإنسان العربي. ورأى أن هناك تناقضاً بين العقلانية والإيمان اللذين تكلم عنهما الدكتور عبد الحسين خسروبناه. وردّ هذا الأخير قائلاً أن لا تعارض بين العقلانية والإيمان، وتساءل: لماذا كانت العقلانية متوافقة مع الليبرالية والصهيونية ولم تكن متوافقة مع العقلانية الإيمانية؟ وخلص إلى أن كلاً من الصهيونية والتيارات التكفيرية أعداء للأمة وهم من سنخية واحدة ويلحقان أضراراً بالعالم الإسلامي.

رؤى متبادلة، ماذا نريد من الشريك الآخر؟

ترأس **الجلسة السابعة** وهي بعنوان «**رؤى متبادلة، ماذا نريد من الشريك الآخر؟**» **الدكتور محمد مهدي شريعتمدار** واستهلها بكلمة اعرب فيها عن أمله في تكوين فكر مشترك للقضايا الجامعة التي يمكن الانطلاق على أساسها لتسوية النزاعات في المنطقة ورسم أفق التعاون والتكامل بين دولها وشعوبها، وتعزيز آليات التضامن فيها التي يراد لها أحياناً أن تضعف العلاقات والروابط بين جناحي هذه الأمة أي العالم العربي وسائر الدول الإسلامية وبخاصة إيران التي شهدت في خلال العقود الماضية نهضة شاملة سياسية وعلمية وتنموية.

وتناولت ورقة **الدكتور إسماعيل منصوري لاريجاني** مجالات الخطاب بين إيران والعالم العربي. ورأى أن البنية الخطابية الأولى كانت القومية العربية التي تؤكد على العرق رغم التعاليم والإرشادات الإسلامية، والبنية الخطابية الثانية القومية الإيرانية التي لا يزال

أصحابها يقرعون طبول الاختلافات القائمة بين إيران والعرب وينظرون إلى هجوم العرب على إيران على أنه أكبر كارثة حصلت في التاريخ. والبنية الخطابية الثالثة هي التي تتوجه إلى التأملات الدينية التي ظهرت بعد الإسلام، وإلى الإمكانات المحلية والخصائص العلمية والثقافية لإيران المتماهية مع النداء القرآني. وهذه البنية هي التي ركز عليها الكاتب في بحث مستفيض تناول فيه المجالات التالية:

1 – المجال التاريخي للخطاب مع ظهور الإسلام، فالإسلام دين أُرسل للعالمين أجمع حتى أنه في مدرسة الإسلام النورانية يبهت رونق الألوان والقوميات والأعراق. وفي هذا المجال ذكر الكاتب أن الإيرانيين تلقوا الإسلام عن طريق اليمن حيث كانوا موجودين بعد أن طلب سيف بن ذي يزن مساعدة الملك أنوشروان لإخراج القوات الحبشية من اليمن. وقد وفر اليمن وحكامه الإيرانيون آنذاك أول سباق حضاري بين إيران والعالم العربي. وعبر التغلب على المشاعر والتعصبات الوطنية والقومية وفّر الإيرانيون الأرضية لانتشار وتقدم الإسلام في سائر البلاد.

2 – المجال العلمي والفلسفي للخطاب. وهو أجمل خطاب وأعمقه بين إيران والعالم الإسلامي، وفي هذا المجال أورد الكاتب أقوالاً كثيرة للشعراء والفلاسفة والعرفانيين الإيرانيين.

3 – المجال اللغوي للخطاب، حيث إن اللغة العربية لم تعد لغة العرب فقط بل ارتقت لتصبح لغة القرآن، والمراد بالارتقاء والتسامي هو باعتبار المعنى وليس باعتبار اللفظ والصورة. ولذلك كان للغة العربية، لغة القرآن، أقوى وأوسع خطاب مع اللغة الفارسية من بين سائر اللغات بحيث إن اللغة الفارسية قد نمت جنباً إلى جنب مع اللغة العربية ولا يمكن أساساً مقارنة اللغة الفارسية الراهنة مع اللغة الفارسية الوسطى في العصر الساساني. وقد اجتهد الأدباء الإيرانيون في تنظيم قواعد اللغة العربية حتى تستخدم في فهم آيات القرآن الكريم. ورأى أن الذين يحصرون اللغة الدلالية للقرآن باللفظ العربي ويسعّرون نار الاختلافات

القومية واللغوية بين إيران والعالم العربي هم غرباء عن حقيقة لغة القرآن، «إذ أثاروا الغبار أمام أعينهم من خلال اختراع المذاهب التي لا أساس لها كالوهابية». وخلص إلى أن الخطابات العلمية والثقافية تتجاوز المسائل السياسية للشعوب ولا تستطيع الخلافات السياسية للحكام في مرحلة ما من التاريخ أن تؤدي إلى انقطاع وتمزق الخطاب العلمي والثقافي القوي والدائم.

4 - مجال خطاب العرفان الإسلامي، النابع من الدين، وإنما الذي تألق من خلال تعاليم القرآن ومعارف أهل البيت «ع» والأصحاب الأوائل لرسول الله «ص».

وقد شكل تأسيس واستقرار الجمهورية الإسلامية في إيران فرصة للخطاب الشامل الذي يجمع الخطابات المذكورة بما في ذلك الخطاب التاريخي والعلمي والثقافي، واللغة والفكر، وقد طالب الإمام الخميني بتصدير قيم تلك الخطابات إلى العالم كله حيث يقول: «اليوم لقد انتشرت ثورتنا في كل مكان باسم الإسلام ويتطلع المستضعفون إلى الإسلام، ويجب تقديم الإسلام كما هو للعالم». ويطالب الإمام الخميني، من خلال تصحيحه لمفهوم تصدير الثورة بتجديد السعة والقدرة الخطابية للإسلام وإنتاجها وتبديلها إلى نماذج صحيحة للحياة في جميع المجالات. وذلك أفضل طريق لمناهضة الاستكبار والقوى العالمية العظمى ولإحياء حقوق المسلمين والمستضعفين في العالم». وكذلك دعوة الشيعة والسنة إلى وحدة الكلمة والنداء العالمي للإسلام في مراسم الحج الإبراهيمي وتشكيل جبهة واحدة لمناهضة الاستكبار والدفاع عن حركات المقاومة.

وتناول **الدكتور ألبر داغر** موضوع التعاون والشراكة بين العرب وإيران من باب «التصنيع المتأخر» الذي يقوم أساساً على تصنيع الآلات، وذلك وفقاً لتجربة دول آسيا بواسطة «التعلم التكنولوجي» أي شراء الآلات من الأسواق الدولية والتعرف إلى مواصفاتها من خلال تفكيكها ثم إعادة تركيبها بمواصفات جديدة محلية إذا أمكن. أما الفشل في تصنيع الآلات فهو فشل للتنمية برمتها. والنقطة الأولى التي عالجها هي لماذا لم تتح أشكال التعاون والشراكة التي اعتمدها العرب مع الخارج بتحقيق «التصنيع المتأخر». والنقطة الثانية إمكانات تعاون

وشراكة مثمرين للطرفين العربي والإيراني على صعيد «التصنيع المتأخر». والنقطة الثالثة تناولت مقترحات عملية في ميدان التعاون والشراكة بين إيران والعرب في مجال «التصنيع المتأخر».

في موضوع فشل التعاون والشراكة بين العرب والغرب لاحظ الكاتب أن الغرب يصدر للعرب سياسات اقتصادية مدمرة أدت إلى غياب «التصنيع المتأخر» وذلك نتيجة هيمنة مقاربة للتنمية النيوليبرالية التي عرفت باسم توافق واشنطن «وسيطر خطابها وتوصياتها على النخب العلمية العربية، وقد بلورت الإدارة الأميركية سياسة اقتصادية للبلدان النامية عنوانها «التوجه نحو الخارج». على أن كل الصيغ التي اعتمدتها المؤسسات الدولية لوصف مقاربتها لموضوع «التنمية المستدامة» هي خداع للبلدان النامية تمنعها من التفكير في بديل جدي على هذا الصعيد. وفي هذا السياق أشار إلى فشل مشروع الشراكة الأورو- متوسطية الذي انطوى على المبادئ التي تضمنتها استراتيجية التنمية النيوليبرالية، ومن ذلك: التخلي عن الأدوات الحمائية التي كانت تعتمدها الدول النامية، وفتح أسواقها أمام الاستيراد، وتخلي الدولة عن الإنفاق التنموي، وخصخصة المؤسسات الإنتاجية المملوكة من الدولة.

وفي اطار الدعوة إلى الخروج من النموذج الغربي للتنمية توقف الدكتور داغر عند إمكانات نقل التجربة الإيرانية الناجحة في مجال «التصنيع المتأخر» حتى أصبحت مثلاً في المرتبة (11) دولياً والمرتبة (4) بين الدول النامية في إنتاج وتصدير السيارات. وهذه التجربة تشتمل على مراحل ثلاث هي «التقليد الاستنساخي» و«التقليد الذي ينطوي على ابتكار» و«الابتكار الأصيل»، وتنتمي الإنجازات المحققة في قطاع السيارات في إيران إلى المرحلتين الأولى والثانية من الديناميكية التكنولوجية. ويعمل آلاف المهندسين في مؤسسات الدولة البحثية على تطوير نماذج جديدة للسيارات تجعل تصنيعها في إيران عملية تقليد أو محاكاة ينطويان على إبداع. وقد انخرطت إيران منذ ربع قرن في سباق لتطوير تقنيات جديدة وتحقيق «إبداع أصيل» في بعض التكنولوجيات الجديدة مثل التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النووية، وفي المجالات ذات الاستخدامات العسكرية كتقنيات الليزر.

وعلى صعيد المقترحات العملية للتعاون والشراكة بين إيران والعرب دعا إلى التعاون في مجال البحث العلمي ونشوء فرق بحثية مكونة من باحثين إيرانيين وعرب لتحقيق ابتكارات في ميادين محددة يعيّنها الطرفان. وفي ميدان إنتاج قطع الغيار للمركبات المدنية يمكن إنشاء شركات إنتاج قطع غيار عربية والاستعانة بالخبرة الإيرانية في مجال «توطين التكنولوجيا». كذلك يمكن الإفادة من الخبرة الإيرانية في تطوير أسلحة مستوردة واستنساخ أخرى، وتطوير تقنيات الرادار والتقنيات البصرية كالكاميرات الحرارية، وتقنيات الليزر لإعماء الأقمار الصناعية والطائرات الخفية التي تُرسل للتجسس. وخلصت الورقة إلى الملاحظة الختامية التالية: «كان التصنيع المتأخر وسيلة إيران الوحيدة لصد العدوان الخارجي ومنع القوى العظمى من تدميرها. ولن يتمكن العرب بغير التصنيع المتأخر من مواجهة التدمير الشامل لدولهم ومجتمعاتهم، والتصدي لإجرام القوى الخارجية التي تستهدفهم، والخروج من التخلف. وينبغي أن يكون العرب هم المبادرين لتطوير مشاريع تعاون وشراكة عربية-إيرانية في ميدان التصنيع المتأخر».

وعرض **الدكتور أحمد زارعان** لما تتعرض له المنطقة من إرهاب وتطرّف وتدخل غربي واحتلال دول إسلامية بشكل مباشرة أو غير مباشر عبر فرض الإرادات والإملاءات على الدول والحكومات من قبل أنظمة الاستكبار وخاصة الصهاينة. وهذه المشاكل مشتركة بين الإيرانيين والعرب ولكنها تشكل خطراً أكبر على العالم العربي بينما تدفع إيران الثمن الغالي نتيجة مقاومتها للسياسات الأميركية وبسبب مواقفها الداعمة للقضايا العربية وفي مقدمها القضية الفلسطينية. وتساءل الكاتب: لولا مواجهة الصهاينة ونظام الاستكبار والهيمنة هل كانت لتحصل هذه المشاكل التي واجهتها إيران بعد الثورة الإسلامية؟ ورأى أن هناك محورين، محور المقاومة الذي يشمل كل الذين يعتقدون بوجوب مواجهة المخططات الأميركية والصهيونية، ومحور التسوية الذي يحاول إيجاد تحالفات استراتيجية مع أميركا والتطبيع مع الصهاينة. وقال إن إيران تدافع عن النظام في سوريا لأنها من الدول التي تواجه المخططات

الأميركية والإسرائيلية ولذلك تعرضت للكثير من الهجمات المتطرفة والإرهابية. وتساءل: لو كانت سوريا قد انتسبت إلى محور التسوية هل كنا لنشهد هذه الحرب في سوريا. وخلص إلى القول: نحن نرى اليوم استعماراً بوجه جديد يسعى لبث التفرقة والخصومة بين كافة الشعوب الإسلامية. ونتوقع من إخواننا أن نصل معهم إلى فهم مشترك للتهديد وأن يكون موضوع فلسطين وتحرير القدس بنداً أساسياً في الحوار بين إيران والعرب.

وتقدم **الأستاذ اسكندر شاهر سعد** بورقة عرض فيها تطور العلاقات الإيرانية- اليمنية بعد قيام الثورة الإسلامية وفي عهد الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد (1980–1986) وتطور تلك العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين حيث كانت إيران تكرر 3,5 ملايين طن من النفط الخام في عدن في حين كانت المصفاة على وشك التوقف وتسريح عمال أكبر منشاة اقتصادية في جنوب اليمن.

ورأى أن الجوار الجغرافي يمكن أن يؤدي إلى خلافات وتوترات وحروب (حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، واجتياح العراق للكويت عام 1990) كما يمكن أن يكون هذا الجوار معطىً بنيوياً يؤسس لحوار سياسي وثقافي وحضاري بين دول الإقليم وفقاً لما يفرزه من مصالح مشتركة بعيداً عن التباينات بين الدول سواء على مستوى الدين أو اللغة أو العرق أو الخلفيات الثقافية. واخرج من هذا الإطار الصراع العربي - الإسرائيلي القضية الفلسطينية بإعتبارها قضية مركزية مشتركة ولها خصوصيات تاريخية وقانونية وإنسانية جامعة لدول الإقليم «ولعلها أهم نقاط الالتقاء التي يجب البناء عليها ونحن في خضم الحديث عن العرب وإيران ومواجهة التحديات الإقليمية كموضوع لهذا المؤتمر».

مداخلات النقاش المفتوح

تناولت مداخلات الحضور في النقاش المفتوح ملاحظات حول تركيز بعض المحاضرين الإيرانيين على الجانب العقائدي وعلى ما سُمي بالطريقة المثالية في فهم العلاقات الدولية.

كما أن الإيرانيين يأسفون لأن كثيراً من الدول العربية لم تقدّر حق التقدير حجم التضحيات التي قدمتها إيران في سبيل القضية العربية والفلسطينية. ولاحظ بعضهم أن السعودية تتبنّى موقفاً هجومياً من إيران يمكن أن يوصف بالعدائية، ومع ذلك من المؤمل أن تقوم إيران بنوع من المبادرة الإيجابية في هذا المجال. ورأى مشارك آخر أن الرهان على الإخوان المسلمين كان خاطئاً لأن تاريخهم يشهد بأنهم كانوا أدوات المواجهة مع حركة التحرر العربي. ودعا إيران إلى أن تتبنّى في خطابها السياسي أمام الشعب العربي موقفاً يؤكد أنها جزء من حركة التحرّر الوطني التي بدأت مع مصدّق في إيران وعبد الناصر في مصر، وفي ما يتعلق بحزب الله وحملة التحريض التي يتعرض لها من بعض الأنظمة العربية أجمع الحضور على أن ذلك يعود إلى مقاومة الحزب للعدو الصهيوني وموقفه من الأنظمة التي تدعم هذا العدو، والمسألة ليست في خطاب المقاومة بل في الخط الذي اتخذته تلك الأنظمة ولا سيما السعودية والذي يرمي إلى التحريض ضد حزب الله والادعاء بأنه يمثل الشيعة ولا يمثل المسلمين عامة.

أفق النظام الإقليمي الجديد، الأُسس والمبادىء

ترأس **الجلسة الثامنة** التي كان محورها «**أفُق النظام الإقليمي الجديد، الأسس والمبادىء**» **الدكتور زياد الحافظ** الذي تكلم بصفته الأمين العام للمؤتمر القومي العربي. وقد استهل كلمته قائلاً إن من مستلزمات بناء نظام إقليمي جديد بناء رأسمال ثقة بين العرب والإيرانيين وهذا الرأسمال قد لا يكون كافياً نظراً إلى الشكوك المتبادلة بين الطرفين. وقال إن النظام الإقليمي المنشود ينبغي أن يقوم على قاعدة الندية بين العرب والإيرانيين والأتراك، وعلى أساس التكامل وليس التنافس وهذه الندية ليست متوافرة اليوم بالشكل الكافي عند الجميع. ورأى أن هناك ريبة عند الإخوة الإيرانيين من التيار العروبي، ولكن هذا التيار ليس معادياً لإيران والأمة العربية هي العمق الاستراتيجي لإيران ولتركيا أيضاً ومن هذا المنطلق يجب السعي إلى بناء النظام الإقليمي الذي يحقق آمال هذا المشروع.

أما **الأستاذ محمد علي مهتدي** فرأى أن النظام الإقليمي يتأثر بالمعادلات القومية والنظام العالمي ولما كان هذا النظام العالمي في حالة ميوعة فالنظام الإقليمي غير موجود عملياً. وعن سياسة إيران الإقليمية قال: إن هذه السياسة تحكمها مبادىء الحرية والاستقلال والقضية الفلسطينية والمقاومة. ونفى أن تكون إيران تسعى إلى مد نفوذها في المنطقة تحت هذه المبادىء، مشيراً إلى رفضها البحث في أي مسألة غير مسألة البرنامج النووي مع الغرب. كما أن إيران تنظر إلى سوريا والى حزب الله وفلسطين والمقاومة ضد الكيان الصهيوني كحلفاء وليس «كأوراق» تستخدمها لأغراض أخرى، وإيران لا تفرض ولا تملي أي شيء على حلفائها كما أنها لا تؤمن بالمساومات خصوصاً مع الغرب.

وبعدما أشار إلى أن مسألة المقاومة وفلسطين تدخل في صلب العقيدة وفي صلب المبادئ ولا يمكن المساومة عليها، قال: إذا أرادت السعودية أو أي دولة عربية أن تحمل لواء المقاومة ودعم القضية الفلسطينية فنحن سنكون وراءها وبعد عرض لأهم الثورات العالمية والأحداث التي شهدتها المنطقة قبل وبعد قيام الثورة الإسلامية، توقف عند معادلة الردع أو توازن الرعب الذي أقامه حزب الله مع الكيان الإسرائيلي. ولأن هذا الردع ممنوع قامت حرب تموز 2006 ولم تكن مخططة لضرب حزب الله فقط بل لتغيير المنطقة. واليوم هناك معسكران، معسكر المقاومة المؤلف من الجمهورية الإسلامية والعراق وسوريا والمقاومة الإسلامية في لبنان والمقاومة في فلسطين، ومعسكر آخر يضم دولاً عربية خليجية مع السعودية وقطر والإمارات والأردن و»إسرائيل» وتركيا ضد محور المقاومة.

ورأى **الدكتور حلمي شعراوي** أن المنطقة العربية لا تزال «غير قابلة لحمل سِمة «الإقليم» الذي نبحث فيه عن قوة إقليمية أو تنظيمات إقليمية حقيقية، إلا ما يُسمى «إقليم الشرق الأوسط» سيئ السمعة لدى شعوبنا حيث يتضمن أدواراً ذات تاريخ غير مشرف».

ورد أسباب ذلك إلى أن هشاشة النُظم في المنطقة العربية تسّهل الاختراقات الخارجية التي تدعم عملية التدمير الداخلي والذاتي أيضاً، كما تدعم أنماطاً من القوى الإرهابية التي تجيد

عمليات التدمير بكفاءة من يجمل خرائط الفوضى البناءة بعناية فائقة. وعبر عن قلقه الشديد من العملية المعلنة مؤخراً عن «توسيع» اتفاقيات كامب ديفيد المصرية- الإسرائيلية بدخول السعودية وحلفها «الدولي» وخليجها إلى كامب ديفيد رسمياً، وعندها «نصبح أمام الشرق أوسطية بحذافيرها، قديمها وحديثها، وتلعب فيها تركيا دورها المعهود، وتصبح جماهير مصر أمام مصائر جديدة كما تصبح إيران والفلسطينيون أمام موقف لا يحسدون عليه».

وتناول الكاتب مفهوم الدولة الوطنية الذي يبنى عليه مفهوم الوطن والقُطر ومن ثم الإقليم العربي وتنظيماته، وهو ما كان يتهيأ ظهوره في بلدان مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، أما اليوم فإن «معظم التشكيلات باتت تتم من الخارج، أو كما نرى سيحكمها الأفق الإسرائيلي بالأساس».

ورأى أن المفهوم الديني لا يمكن أن يشكل إطاراً لقيام قوة إقليمية لأن فكرة الدولة الدينية، كما الإسلام السياسي، باتت مرتبطة بالمصالح الذاتية أو التوسع الدعوي «خاصة وأن أصحاب الوهابية قتلوا كل روح للتسامح أو الحوار، وبدت الدعوية مرتبطة بتأسيس حركات العنف باسم الجهاد الذي تطور إلى الإرهاب رغم مزاعم مقاومته من صانعيه».

وفي تناوله لموضوع البدائل المحتملة لإقامة النظام الإقليمي اعتبر أن إيران ومصر تمثلان محوراً متميزاً للحوار في هذه الظروف التي تبدو فيها الاختراقات الخارجية صاحبة اليد العليا في تأسيس تشكيلات المنطقة. وفي هذا السياق أعرب عن أمله في أن تصل للمصريين رسائل هادئة تتعلق بالخطاب الديني والمدني، لأن الطرف المصري في أي حوار مع دول الجوار لا يمكن تجاهله ولا التهوين منه، ولأن بناء أي بنية إقليمية جديدة لا بد أن تأخذ في الاعتبار تمايز وضع مصر وإيران تحديداً وقدراتهما الإقليمية. كما أن أي حوار سياسي اجتماعي حقيقي، ومع استبعاد التوسعية أو العسكرية، لا بد أن يتأسس على حوار القوى الشعبية التي تمثلها الآن تنظيمات الحركات الاجتماعية وأنماط المنظمات الديمقراطية والفئات المثقفة، وليس مجرد الحوار القومي الإسلامي المجرد الذي خرج من عباءة شيوخ الإسلام السياسي ومرجعيتهم المعروفة من أفغانستان إلى إسطنبول بما لا يراعي ما فيه خير هذه الشعوب.

وتناول **الدكتور جمال واكيم** «الأزمة الراهنة في ظل الموازين الدولية والإقليمية» فقدم بحثاً مسهباً عرض فيه أهم التطورات التي حصلت في المنطقة والعالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية التي كانت تحكم المنطقة واقتسام الحليفين الفرنسي والبريطاني ممتلكاتها. وعلى الصعيد الدولي عرض لما أسماه صعود الصين بعد الفترة التي قضتها تحت الهيمنة الغربية وتحررها على يد الثورة الصينية بقيادة ماوتسي تونغ وصولاً إلى الإنجازات التي حققتها على الصعيد الاقتصادي وسعيها لتدعيم هذا الصعود على المستوى السياسي، وقيامها مع روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان بإنشاء مجموعة الخمسة عام 1996 التي تحولت في حزيران 2001 إلى منظمة شنغهاي للتعاون بعد انضمام أوزبكستان إليها، والهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو حفظ الأمن والاستقرار في منطقة وسط آسيا ومكافحة الحركات الانفصالية المنطلقة منها.

وتناول القسم الثاني من البحث صعود روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مع مقدمة لإبراز المراحل التاريخية التي مرت بها روسيا، وصولاً إلى الوقت الراهن وما تواجهه موسكو من الولايات المتحدة والغرب من سياسيات مهددة لأمنها القومي.

وعرض للدور التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة عام 2002، والتدخلات التركية في الأحداث الجارية في المنطقة والعلاقة مع الكيان الإسرائيلي وفي القسم الثالث تناول تطور الأحداث في سوريا منذ انطلاقة الاحتجاجات في مدينة درعا والمواقف الدولية الأميركية والأوروبية والإقليمية التركية والسعودية الداعمة للحركات ضد النظام السوري، ووقوف إيران إلى جانب سوريا التي تتعرض لمؤامرة غربية تهدف إلى زعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد «إسرائيل».

وختم بحثه بخلاصة جاء فيها:

إن الأزمة التي نشهدها حالياً في منطقة الشرق الأوسط ناجمة عن تحولات في موازين القوى العالمية التي تؤذن بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب سيشهد للمرة الأولى منذ مئتي

عام نهاية الهيمنة الغربية المطلقة على المقدرات العالمية. ويخشى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من صعود قوة أوراسية تتمثل هذه المرة بالصين وروسيا اللتين أسستا منظمة شنغهاي للتعاون التي تشهد قريباً انضمام إيران بشكل كامل لعضويتها. ولأن هذه المنظمة ستسيطر على قلب أوراسيا، وتمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة، فإن الولايات المتحدة تحاول الحد من إمكانياتها عبر منعها من الوصول بحرية إلى طرق الملاحة البحرية. وهذا ما يفسر السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في شرق آسيا عبر التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية والدول المشاطئة لجنوب بحر الصين ضد الصين، وهذا ما يفسر الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب، ويفسر الأحداث في منطقة الشرق الأوسط التي تأخذ شكل حروب غير متوازنة أو حروب بالوكالة تقودها جماعات تصّنف على أنها إرهابية.

لكن التكتلات التي نشأت في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أخذت تفرض نفسها على الساحة، من منظمة شنغهاي للتعاون بزعامة الصين وروسيا، وقريباً إيران، إلى منظمة دول البريكس بعضوية روسيا وإيران ومعها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ويأتي هذا في ظل انتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى المحيط الهندي لأول مرة منذ القرن السادس عشر مع محاولات القوى الآنفة الذكر النفاذ إلى طرق المواصلات البحرية وتحويلها بعيداً عن الهيمنة الأميركية. ويسّرع عملية الانتقال هذه تراجع الثقل الاقتصادي تدريجياً لأوروبا والولايات المتحدة . لكن تبقى المشكلة في الهيمنة الأميركية على طرق المواصلات هذه عبر سيطرتها على منطقتي المتوسط والشرق الأوسط بنسبة ثمانين بالمئة. لكن ما يكسر هذه الهيمنة هو الصعود المرتقب لمصر بدور مستقل سيكون حكماً على حساب المصالح الأميركية التي شكلت هيمنتها على مصر منذ عهد الرئيس أنور السادات قاعدة النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط ثم إن خروج مصر من هذه الهيمنة في ظل تقاربها مع روسيا سيؤدي إلى إضعاف الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط وعلى طرق المواصلات البحرية وخصوصاً في المحيط الهندي ويعطي زخماً للتكتلات المعارضة للهيمنة الأميركية

مداخلات النقاش المفتوح

في النقاش المفتوح علق بعض المشاركين على العرض الذي قدمه الأستاذ محمد علي مهتدي عن الدور العربي في مواجهة الصهيونية والإمبريالية. ولاحظ أن الإعلام الاسلاموي غالباً ما لا يقدر الوزن الجيوسياسي لمصر وتحديداً في ما يتعلق بسوريا ويجب أن يؤخذ هذا الأمر عند طرح موضوع العلاقات العربية- الإيرانية.

وقال مشارك آخر إنه يختلف مع الدكتور حلمي الشعراوي على نقطتين: الأولى أن الاتجاه القومي العربي يعتبر نفسه في نوع من التآخي مع فكرة الحضارة الإسلامية، والثانية أن هناك عالماً إسلامياً تاريخياً يشكل دائرة أساسية من دوائر السياسة العربية والخارجية وقوى التحرر الوطني.

ودعا احد الحضور إلى أن تكون الدول والحكومات منطلقاً للتحليل. وإذا كانت إيران تعتمد نظام ولاية الفقيه فهذا شأن خاص بها ولا تفرضه على الدول الأخرى. ويجب التركيز على التهديدات التي تواجه المنطقة.

مجالات التكامل الاقتصادي والتبادل الثقافي

الجلسة التاسعة كانت بعنوان «مجالات التكامل الاقتصادي والتبادل الثقافي» وقد ترأسها **آية الله السيد محمد قائمقامي**. واستهلها بكلمة عرض فيها النهج الذي اتخذته الثورة الإسلامية في إيران من حيث رفضها النظام الإقليمي الذي كان سائداً وسعيها إلى إقامة النظام الإسلامي على أنقاض الأنظمة المنهارة في المنطقة. ودعا الجميع ممن يؤيدون إيران أو ينتقدونها إلى أن يروها مرة ثانية باعتبارها دولة لديها تاريخ معنوي وحضاري وعرفاني وتتطلع إلى نظام مستقبلي بعيد عن الاشتراكية والليبرالية والفاشية التي مُنيت كلها بالفشل في العالم. وقال «إن إخواننا العرب قاموا ضد الأنظمة السابقة متأثرين بالثورة الإسلامية في إيران ونهضوا ضد الحكام والديكتاتوريات ولكنهم لم يكونوا مستعدين للاستماع جيداً للرسالة التي تريد أن ترسلها لهم إيران وحينها واجهوا المزيد من المشاكل وابتلوا بكثير من الفوضى».

وقدم **الدكتور منير الحمش** ورقة تضمنت تحليلاً مُسهباً للأوضاع الاقتصادية والتحديات التي تواجه دول الإقليم على صعيد التنمية وإمكانيات التكامل الاقتصادي بين إيران والدول العربية وعلى نطاق إقليمي أوسع. وعرض بالتفصيل مقاربات للأوضاع الاقتصادية في دول الإقليم مدعومة بالإحصاءات إن على صعيد السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية، أو الاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي وتجارب التعاون الاقتصادي في أميركا اللاتينية. وتوقف خصوصاً عند أسباب فشل التنمية في البلدان العربية، والنجاح الذي حققته إيران بعد الثورة الإسلامية على الرغم من الحرب التي شنت عليها من العراق والعقوبات التي فرضت عليها من الدول الغربية بسبب الملف النووي. وركّز على مفهوم «التقدم» الذي اعتمدته إيران بديلاً لمفهوم «التنمية»، وأهم المنجزات التي حققتها إيران على صعيد التقدم التكنولوجي وصناعة السيارات وتحقيق التوظيف الأمثل لعائدات النفط والموارد البشرية. ورأى أن الأزمة التي تشهدها حالياً في منطقة الشرق الاوسط ناجمة عن تحولات في موازين القوى العالمية التي تؤذن بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب سيشهد للمرة الأولى منذ مئتي عام نهاية الهيمنة الغربية المطلقة على المقدرات العالمية. ويخشى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من صعود قوة أوراسية تتمثل هذه المرة بالصين وروسيا اللتين أسستا منظمة شنغهاي للتعاون التي تشهد قريباً انضمام إيران بشكل كامل لعضويتها هذه المنظمة. ولأن هذه المنظمة ستسيطر على قلب أوراسيا، وتمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة، فإن الولايات المتحدة تحاول الحد من إمكانياتها عبر منعها من الوصول بحرية إلى طرق الملاحة البحرية. وهذا ما يفسر السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في شرق آسيا عبر التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية والدول المشاطئة لجنوب بحر الصين ضد الصين، وهذا ما يفسر الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب، ويفسر الأحداث في منطقة الشرق الوسط التي تأخذ شكل حروب غير متوازنة أو حروب بالوكالة تقودها جماعات تصّنف على أنها إرهابية.

ورأى أن التكامل بين دول الإقليم يجب أن يندرج تحت عناوين أساسية مثل: احترام سيادة الدول الأعضاء وضمان سلامة ووحدة أراضيها؟ ضمان المساواة والعدالة في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء، وتعزيز الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة، وزيادة مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية، واحترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

أما الترتيبات التكاملية فلها مداخل أهمها: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، تطوير البنية الإنتاجية عن طريق التخطيط الإقليمي للإنتاج والتبادل وتنسيق السياسات التي توفر الحوافز الداعمة للتكامل، إقامة اتحاد جمركي. وعلى صعيد التعاون بين العرب وإيران يجب البدء بإزالة الشكوك والهواجس التي يشعر بها الطرفان مثل القلق العربي من موضوع ''تصدير الثورة'' كما لا بد للجانب العربي من بذل الجهد اللازم لإزالة أي شكوك حول المواقف من إيران، والعمل على حل بعض المشكلات العالقة بروح منفتحة ''فإيران أولاً وأخيراً بلد جار فيه شعب شقيق'' تربطه بالعرب علاقات تاريخية وثقافية، وتجمعها معهم الآن وحدة المصير من القضايا التي تتعرض لها المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية والموقف من المقاومة يجب أن تظل عنوان لأي جهد في العلاقات بين إيران والعرب، وبينها وبين العالم الخارجي'' .

ورأى الباحث أن الموقف الإيراني من المسألة السورية يمكن أن يعتبر مثالاً لطبيعة العلاقات بين إيران والدول العربية ومستقبل هذه العلاقات. وقد جاء هذا الموقف تدعيماً لموقف المقاومة من جهة وترسيخاً لمبدأ مكافحة الإرهاب وهو في الوقت ذاته نموذجاً لعلاقات اقتصادية يمكن تطويرها باتجاه التكامل المنشود.

وتناولت **الدكتورة فهيمة عباسي** موضوع التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتوقفت عند بعض المشاريع الهادفة لتحقيق التجانس والانسجام في المنطقة مثل تأسيس صندوق النقد العربي ومصرف التنمية الإسلامي، وبرنامج التجارة الحرة العربية الذي وقعت عليه 17 دولة عربية من اصل 55 دولة. ورأت أن هذه الإجراءات لم تؤد إلى نتائج

تذكر على صعيد التعاون الإقليمي نظراً إلى عدم رغبة الدول في التخلي عن المداخيل الحاصلة من التعرفات الجمركية، ولم تكن لدى الدول الرغبة في أن تفتح باب التنافس أمام صناعاتها الداخلية. ولا تشكل الإدارة الداخلية الإقليمية في الوقت الحالي سوى 3٪ من مجمل التجارة.

وفي المقابل يبدو الاتحاد الأوروبي أهم شريك لدول المنطقة، وتشمل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي طبقاً واسعاً يبدأ من التجارة وصولاً إلى الاستثمار الخارجي المباشر وتحويلات المهاجرين وتردد السياح.

أما أهم العوامل التي كانت مانعاً لتحقيق الانسجام الاقتصادي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي: إرث نظام وضع السياسات التجاري الداعم للحوسبة، والبنى الإنتاجية المتشابهة، والتكاليف التجارية الباهظة، وكثرة ظهور الاقتصادات المتمركزة حول الصادرات والأحادية الناتج والمعرَّضة للمخاطر أمام قيمة الطاقة، والأهم من ذلك عدم التحرك نحو التنويع الاقتصادي.

وعرضت للطفرة النفطية واثرها على التعاون الاقتصادي الداخلي وحركة ورود الاستثمارات الخارجية. وفي هذا المجال أشارت إلى ارتفاع صادرات إيران إلى دول التعاون الخليجي كما أن هذه الدول استفادت من فائض تجاري ضخم في علاقاتها التجارية مع إيران. وفي هذه الفترة تحولت الإمارات العربية المتحدة من بين دول الخليج إلى أول مصدر للمنتوجات إلى إيران واحتلت السعودية المرتبة الثانية. وتطرقت إلى الواقع الذي أنتجته الانتفاضات العربية التي أوجدت موجة من انعدام الأمن على أثر ظهور نوع جديد من الإرهاب وإيجاد منطقتين متمايزتين من الناحية الاقتصادية: «منطقة آمنة» تتمتع بأدنى مستويات الأخطار الاقتصادية والسياسية وهي تشمل بشكل أساسي ست دول خليجية، والمنطقة الثانية هي «منطقة الخطر» التي تشهد مستوى عالياً من المخاطر الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الأيديولوجية والمذهبية والقومية وهي تشمل كلاً من: سوريا، العراق، لبنان، ليبيا، الجزائر،

اليمن، مصر. وهناك منطقة عازلة بين المجموعتين المذكورتين ولكنها تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وهي تضم دولاً مثل المغرب وتونس والأردن.

وخلصت إلى أن التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة بحاجة إلى عنصر مهم هو الإرادة السياسية والإدارة السياسية المشتركة لتحريك العملية الاقتصادية. لذلك لا بد أولاً من وجود الإرادة السياسية وفي مرحلة لاحقة يجب أن تكون دول المنطقة قادرة على إيجاد مؤسسات يمكنها المحافظة على إنجازات التعاون الاقتصادي وتنميتها.

وعرض **الأستاذ حسين سجاد نجاد** لتاريخ شركة الهند الشرقية التي كانت قد احتلت الهند وبلداناً أخرى والتي يفيد بعض الدراسات أن مؤسسيها وأصحابها كانوا من الأوليغارش اليهود، وأن هذه الشركة اتخذت فيما بعد أسماء أخرى ولا تزال ناشطة في دول عدة حيث تؤثر على المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من ذلك على سبيل المثال شركة شل أو جائزة نوبل ومجموعات متفرعة من شركة الهند الشرقية. وتطرق إلى ما أنجزته الجمهورية الإسلامية في إيران من بنى تحتية قوية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبعد الاتفاق النووي دخلت إيران مرحلة جديدة والآن هناك فرص متعددة داخل إيران يمكن أن تستفيد منها دول المنطقة.

وخلص إلى القول: «للأسف إن التضليل الإعلامي والأهداف الصهيونية لا تسمح لشعوب المنطقة بالاستفادة من تجاربنا. وآمل أن نستطيع من خلال هذا المؤتمر الوصول إلى نتائج تتعلق بمستقبل المنطقة».

الجلسة الختامية

استهل **الأستاذ معن بشور** الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر بكلمة شكر فيها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق صاحب المبادرة في انعقاد المؤتمر الذي يأتي امتداداً لسلسلة مؤتمرات وندوات ومبادرات حرصت على تصحيح أي خلل أصاب العلاقة بين العرب وإيران أو أي من دول الإقليم. ورأى أن هذا المؤتمر يجب أن يكون فاتحة لمؤتمرات متخصصة حول القضايا المشتعلة مثل قضية سوريا، والعراق، واليمن، والبحرين، والقضايا الأخرى التي يمكن أن يختلف عليها بعض العرب مع إيران. وخلص إلى الدعوة لتشكيل خلية تفكير بين مجموعة من الشخصيات العربية والإيرانية تنعقد بشكل دوري وتناقش كل القضايا المطروحة وتخرج بتوصيات لأصحاب القرار.

وبدأ **الدكتور منوشهر متكي** كلمته بتوجيه الشكر إلى مدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل الله من أجل الدعوة التي وجهها إليه للمشاركة في المؤتمر ووجه التحية لروح الإمام الخميني الذي صادف اليوم الذكرى السنوية لرحيله. وأشار إلى أن مؤتمراً شبيهاً بهذا المؤتمر كان قد عُقد في طهران بدعوة من مكتب الدراسات السياسية والدولية وتناول الكثير من المواضيع المطروحة للنقاش اليوم ولا بد من التطرق إلى هذه المواضيع بشكل أعمق وبصراحة أكبر لأن تشخيص المرض هو نصف العلاج كما يقول الأطباء.

ورأى أن المعادلات الدولية في المنطقة بدأت تتغير وأن الولايات المتحدة تعاني من ضعف حلفائها بينما استطاعت الدول المتحالفة مع إيران أن تنتصر على الدول المتحالفة مع أميركا، وأن شعوب المنطقة باتت هي التي تقوم بتحديد مصيرها. ولاحظ أن تركيا يقودها الآن «السلطان أردوغان» الذي يريد أن يلعب الدور الذي كان يلعبه السلطان العثماني في المنطقة لكن تركيا اليوم ليس لديها استقلال كامل أمام الغرب ولا يمكن أن تعتبر القوة الأولى في الإقليم. وقال إن السعودية تعاني من فقدان الهوية المستقلة وإنها تشارك في صنع الهوية

المذهبية التي يريدها الغرب وفي دعم المنظمات التكفيرية لذلك لا يمكن اعتبار سياستها مطمئنة للأطراف الغربية. كما أن السعودية لم تقبل حتى الآن التغييرات الحاصلة في العراق وتحاول قدر الإمكان أن تعود بالأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق. ورأى أن الصهاينة هم أكبر طرف استفاد من الحرب على سوريا وإذا ما أعطي موضوع فلسطين الأولوية لدى إيران ودول المنطقة أمكن التأثير على مخططات أميركا والصهاينة. وخلص إلى أن الحوار بين إيران والعرب يمكن أن يؤدي إلى تحديد مجالات بحث مشتركة وأيضاً تحديد المخاوف المشتركة. وهذا المؤتمر كان ضرورياً من أجل التعرف إلى المجالات التي يمكن التعاون فيها بين دول المنطقة، وأن الوضع الراهن لن يبقى على حاله في المستقبل.

ورأى **الأستاذ منير شفيق** أن من أهداف هذا المؤتمر التوصل إلى خطوط عريضة للخروج مما تعانيه المنطقة العربية- الإيرانية- التركية من أزمات مع الإدراك بأن هذه الأهداف طموحة جداً. ولكن التقدم خطوة أو خطوتين إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح جعل هذا المؤتمر ناجحاً في شق الطريق إلى ما حمله من أهداف «ولعل أهم ما يمكن التوصل إليه هو التأكيد على أهمية تصحيح العلاقات العربية- الإيرانية، والعلاقات العربية- التركية، والعلاقات التركية- الإيرانية، وعلى وجه التحديد تصحيح العلاقات التركية- السورية- السعودية ثم الانتقال إلى إشراك مصر وبقية الدول العربية فروسيا فالعالم». وقال إن شعوب المنطقة يجمعها دين الإسلام وتاريخ عريق وتعايش وجيرة وتفاعل ومصالح مشتركة تدفع إلى محاولة إنقاذ ما تدهور من علاقات وما اندلع من صراعات ومن خسائر بشرية ومادية، والتطلع إلى إعادة بناء نظام إقليمي جديد على أنقاض النظام الإقليمي المنهار.

واستهل النائب محمد رعد كلمته مشيراً إلى أن انعقاد مثل هذا المؤتمر، في اللحظة التي تحتدم فيها الأزمة على مختلف الجبهات بين إيران وبعض الدول العربية، يُعدّ ضرباً من ضروب السباحة عكس التيار ووقفة جريئة تنطوي على جملة من الرسائل والدلالات أهمها: شجب وإدانة الواقع المأزوم للعلاقات العربية الإيرانية، الأسف والمرارة للهدر الهائل للفرص التي تطبع بعيداً عن مصالح الأمة وبلدانها، الدعوة الصارخة التي تطلقها شعوب المنطقة عبر عُقلائها لوجوب أن تتوقف هذه المهزلة التي تكاد تخرج تداعياتها عن السيطرة.

ونوه بالجهود التي بذلها المخططون للمؤتمر وقال: «إن المشاركين في أعمال هذا المؤتمر يكفيهم شرفاً أن يكونوا أول من سبق المؤسسات والهيئات الدولية وأدعياء الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان للبحث في الفرص وآفاق الشراكة بين العرب وإيران بغية إنهاء أزمتهم المفتوحة على استثمارات وابتزازات دنيئة يقدم عليها بنهم ملحوظ العدو الإسرائيلي ودول الرأسمال المتوحش الناهبة لخيرات الشعوب والطامعة في مزيد من السيطرة والتحكم بإدارة العالم وفق مصالحها. ورأى أن أعداء الأمة العربية لا مصلحة لهم بالتفاهم أو الشراكة بين دول المنطقة وأن مصلحتهم تكمن في استمرار التباين والاختلاف. ولكن لا بد من الإشارة أيضاً إلى هواجس متبادلة ومؤثرات تاريخية ومذهبية اسهم الأعداء والمتفعون في تضخيمها. وأن ثمة حاجزاً كثيفاً من انعدام الثقة وإساءة الظن قد تراكم بين أطراف الخلاف وبات بحاجة إلى جهود وكثير من الوقت لتبديده. وقال: «لا يجب أن نتوهم تماهي العرب وإيران في الشخصية والمنهجية والعلاقات والاهتمامات إلا أن من حقنا التطلع إلى علاقات بينية سليمة قائمة على تشخيص دقيق للمخاطر والتهديدات الاستراتيجية للمنطقة».

ورأى «أن نقاط الارتكاز التي تنبني عليها الشراكة بين العرب وإيران تكمن فيها الإجابة عن الأسئلة المطروحة على الجانبين: أولاً، ما هي التحديات الإقليمية التي يستشعرها الفريقان. ماذا عن فلسطين؟ هل التحدي يكمن في تحريرها. أم في تصفية قضيتها؟ ثم ماذا عن الإرهاب؟ التحدي هو في إنهائه أم في توظيفه؟ ماذا عن الاستقلال والتبعية أو الحرية؟ ماذا عن القانون والدولة؟ ماذا عن العولمة، والسوق الإقليمية المشتركة؟.

ثانياً، أي فرص تبدو متاحة للعرب وإيران مجتمعين أو منفردين في ظل الأحادية أو التعددية القطبية؟ ثالثاً، أي مساحة يمكن أن تشغلها الشراكة المأمولة بين إيران والعرب للنهوض بوعي ومسؤولية من أجل تحصين دولنا وشعوبنا ضد الانزلاق في متاهات التخلف والضياع والابتعاد عن الدور الحضاري لأمتنا؟.

وخلص إلى القول: «إننا من موقع تجربتنا في المقاومة ضد العدو الإسرائيلي الذي احتل جنوب لبنان قرابة عقدين من السنين ونجحنا في هزيمته، وعلى الرغم من تعقيدات أوضاعنا اللبنانية الداخلية، قمنا بما عجزت عنه جيوش دول مجتمعة وذلك بالاتكال على الله وعلى إرادة شعبنا المضحي والمعطاء. لقد خلصنا إلى أن الشعوب تصدقّ من يصدقّها وتضحي وتصمد عندما تجد قيادتها تتقدم مسيرة الجهد بإخلاص. إن التصدي لمخاطر التهديدات لا تقوى عليه سلطات منبوذة من شعوبها، لكن الشعوب تعطي بلا حساب حين تصدق سلطاتها في التعبير عن تطلعاتها».

وتساءل **الأستاذ حسن رحيم أزغدي** ما الذي حصل حتى مُنيت «إسرائيل» بأربع خسائر لأول مرة في تاريخها وذلك في جنوب لبنان وغزة؟ ليجيب: طبعاً كان جهاد حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي وحماس بمساعدة الجمهورية الإسلامية وأشار إلى أن الحرب التي كان ينبغي أن تشن ضد الصهاينة قد امتدت إلى سوريا واليمن وبدل أن يكون هناك جهاد ضد الاستكبار كان هناك جهاد ضد المسلمين.

ورداً على الادعاء بأن ثمة حرباً بين السنّة والشيعة قال «إن الإمام الخميني قال لنا إننا نعارض أي حرب مذهبية ودينية، ونعارض التعصب، والحرب هي حرب المظلوم على الظالم». وتساءل لماذا لا تريد الأنظمة الاستبدادية العربية للشعوب العربية أن تتقدم؟ ولماذا يقوم الجيش السعودي بقتل اليمني أو العراقي، ويتدخل هناك»؟.

واكد **الأستاذ مصطفى زهراني** على أن إيران هي أحد أطراف المعادلة في المنطقة، وذلك بعد أن كان دعاة الحرب في أميركا يريدون أن يقوموا بحرب ضد إيران. ورأى أن الاتفاقية بشأن البرنامج النووي الإيراني حالت دون وقوع هذه الحرب. ولأول مرة تقبل القوى الكبرى في العالم أن تحتكم إلى المفاوضات مع دولة ثورية، وهذا أحد إنجازات الدولة الإيرانية، وكذلك الاعتراف بأن إيران أصبحت من ضمن الدول النووية علماً بأنها لم تسع يوماً إلى تصنيع قنبلة نووية. كذلك بات العالم يرى أن لإيران دوراً بناءً في التغيرات الإقليمية بعد أن تجاهلوا هذا

الدور بشأن الوضع في سوريا أو أي موضوع آخر، وكان من الطبيعي أن يغضب هذا الأمر «إسرائيل» ونتنياهو الذي كان يريد أن يُدخل القوى الكبرى في حرب مع إيران ولم يكن الملف النووي سوى مجرد حجة تمت إزالتها. وخلص إلى أن السؤال الذي يجب أن يوجه لبعض دول المنطقة هو: لماذا كل هذا الغضب؟ لماذا كل هذه الضجة؟.

وكانت كلمة الختام **للدكتور عبد الحليم فضل الله** وقد استهلها قائلاً إن هذا المؤتمر كان تحدياً بكل معنى الكلمة. وأن عقده في هذه الظروف الصعبة هو سباحة بعكس التيار. وأعرب عن أمله في أن يكون المؤتمر بداية لمسار يستمر بطرق متعددة ومتنوعة هي بداية نقاش وهي انتقال من التعميمات إلى ملامسة التفاصيل والتركيز على القضايا الكبرى. وقال إن التوافق خلال جلسات المؤتمر كان حول القضايا الكبيرة وحول مركزية القضية الفلسطينية وحول أهمية إعادة بناء الدولة العربية وأهمية التوافق على النظام الإقليمي المطلوب.

ورأى أن ثمة فراغاً كبيراً في المنطقة يمكن ملؤه من خلال نظام إقليمي مستقل وفاعل. وشدد على أن إعادة التوازن على ضفتي الفضاءين الإيراني والعربي لا تكون فقط بمناصرة القضايا المركزية وإنما أيضاً بإعادة بناء الدول العربية، فمن دون بناء الدولة العربية لا يعود التوازن إلى هذه المنطقة». وأشار في هذا السياق إلى الأفكار التي طرحت بشأن التعاون بين دول المنطقة، والكتلة التاريخية التي تُبنى من خلال هذا النوع من الحوارات وعدم اقتصارها على الأنظمة والدول بل يجب أن تكون الشعوب جزءاً لا يتجزأ من مثل هذا النقاش.

واعلن أن الأخوة الإيرانيين المشاركين في هذا المؤتمر طرحوا فكرة استئنافه في لقاء قادم في طهران، معرباً عن الأمل في التمهيد لهذا اللقاء في طهران أو في أي بلد عربي. وأشار إلى أن التوصيات التي يعتزم المنظمون العمل عليها تتضمن إطلاق منتدى للحوار العربي- الإيراني، لتأطير النقاشات المستمرة داخل اطار مشترك ومحدد سلفاً. وختم شاكراً المشاركين في أعمال المؤتمر والمؤسسات التي ساهمت في تنظيمه وفريق العمل الذي أمضى أشهراً في الإعداد له.

القسم الثاني

الجلسة الافتتاحية

أوراق العمل المقدّمة إلى المؤتمر

الجلسة الختامية

د. عدنان السيد حسين
رئيس الجامعة اللبنانيّة

في هذا المؤتمر لا يجب أن نكرر ما قيل قبل عشرة أعوام في العلاقات العربية الإيرانية، بقدر ما نتطلع إلى المستقبل في ضوء المخاطر التي تعصف اليوم في الشرق الأوسط وفي قلب الجغرافيا السياسية العربية- الإيرانية.

كنا نتحدث عن اتحاد عربي، صرنا نتحدث اليوم عن وحدة البلدان العربية. كنا نتطلع إلى علاقات عربية- إيرانية، عندما انعقد مؤتمر الدوحة قبل نحو عقدين، إلى علاقات ثقافية أمنية تجارية، أما اليوم فنتحدث عن وقف التنازع ووقف التنازع والتنابذ وإيقاف الانقسامات التي فتحت باب الخليج أمام التدخلات الخارجية.

إسمحوا لي أن أذكر بمبدأ نافذ في مطلع سبعينيات القرن الماضي وكان حلماً عند الإدارة الأميركية. وهو الحلم الأقصى المتمثل بوجود بعض القطع الحربية في بلاد الخليج التي تشارك في أمن الخليج وبالتعاون مع إيران. فما هي الحال التي نحن عليها اليوم؟ هذا يلقي مسؤولية على السادة الخبراء المشاركين. نحن في حاجة إليكم.

من موقعي كشخص مشارك أقول، ربما تكون البداية صحيحة في فهمنا لفكرة الدولة التي لم نفقهها كما يجب. وأنا أتحدث عن التجارب العربية. وأعرف أن في إيران بعض الأفكار التي تنطوي على جوانب إيجابية حول النظام العام، والمؤسسات. إذا لم نرتقِ نحن إلى فكرة الدولة

الحديثة كيف نقيم العلاقات بين الدول؟ وكيف نؤسس لنظام أمني؟ والآن كما تعرفون ليس المقصود أمن الوطن فقط بل أمن الجوار الإقليمي ومعرفة التعامل مع المجتمع الدولي.

نحن دعاة انفتاح صحيح على المجتمع الدولي، فلا يجوز في هذه الحال أن لا ننفتح على العلاقات مع إيران. هذه مسألة في غاية الخطورة. ولعل من الأخطاء الاستراتيجية الكبرى التي طرحت في بعض الأرصاد العربية وغير العربية، التساؤل ما هو الخطر الذي يهدد العالم العربي، هل يأتي من إيران أم من «إسرائيل»؟ مجرد طرح السؤال في هذا الشكل هو انحراف استراتيجي، هو خروج عن الصواب هو اتجاه نحو الدروب الفرعية التي تحدث عنها الرئيس جمال عبد الناصر في يوم من الأيام. إن الهدف الاستراتيجي الأول هو الاستقرار الأمني في العلاقات العربية والإيرانية. وهل يمكننا إقامة علاقات تجارية اقتصادية متطورة في ظل هذا الانفلات الأمني؟ أبداً. إلى متى نبقى في هذا المضمار؟ نعتقد أن السادة المشاركين بإمكانهم تقديم أفكار وتوصيات علينا أن نتابعها ولا ندير ظهورنا لبعضنا البعض، بل أن نؤسس للقاءات أشمل. وكما أعلم في الجامعة اللبنانية والجامعات العريقة في لبنان هناك دراسات على مستوى الدكتوراه والماجستير قدمت حول العلاقات العربية- الإيرانية. نرجو من سكرتاريا المؤتمر أن تتابعها وأن تضعها في دائرة تصرف المشاركين حتى نساهم في هذا الارتقاء لهذه الندوات.

باسم الجامعة اللبنانية نعوّل على هذا المؤتمر ونرجو له النجاح... ونشكر كل الجهات المشاركة في هذا المؤتمر الذي يكتشف مزيداً من الحرية الفكرية التي نحن بحاجة إليها. وشكراً.

أ. طلال سلمان
رئيس تحرير جريدة السفير

ليس العرب وإيران واحداً، ولا هم ينتظمون ضمن إطار واحد وذلك لأسباب عديدة أخطرها أن العرب ليسوا، كما إيران، دولة واحدة ، أو جبهة واحدة. إن العرب أشتات: دول شتى لا تجمعهم جبهة ، وجامعتهم السياسية المفترضة مجرد مبنى له من الدلالات الرمزية أكثر مما للمتلاقين فيه آتين من جهات مختلفة وبطروحات مختلفة تعلو بها أصواتهم فيختلفون كثيراً ثم يتجمعون من أجل الصورة التذكارية حيث تعلو وجوههم ابتسامات المجاملة الباهتة.

أما إيران فدولة- أمة، وحدتها ثابتة، وقيادتها موحدة مع حفظ هامش للخلافات والاختلافات التي تؤكد حيوية الثورة وإتاحتها المجال للتباينات داخل الوحدة. على هذا فالعنوان يتضمّن من التمنيات أكثر مما يعبّر عن واقع الحال، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وصولاً إلى الثقافة.

إيران أمة في دولة واحدة، وحدتها صلبة ومؤكدة، على تعدّد القوميات والعناصر فيها، وقيادتها الثورية قرارها واحد وان تعددت السياسات أو التكتيكات في مجالات تطبيقه. ومن مميزات إيران الخميني أنها حفظت الدولة بالثورة، كما حفظت الثورة من دون أن تلغي الدولة أو تهمشها.

في أي تصرف، في الداخل كما في الخارج، لإيران قرار واحد حتى لو تعددت تطبيقاته، مراعاة لواقع الحال. وهكذا قد نسمع اجتهادات لمسؤولين إيرانيين يظهر فيها شيء من التباين حول موضوع واحد، قبل صدور القرار، حتى إذا ما صدر تبخرت التباينات وتأكدت وحدة الموقف معبرة عن القيادة كمرجعية عليا ومصدر أوحد للقرار. بالتالي فإن الحديث عن العرب كوحدة سياسية لها قرار واحد، كما إيران، في مواجهة التحديات الإقليمية، فيه من التمني ما يتجاوز الواقع.

والواقع أن إيران، أمة، ودولة، وثورة، تواجه التحديات الإقليمية (والدولية) بقرار واحد، وكذلك الفرص. في حين يتبعثر العرب في واقعهم البائس الراهن دولاً شتى، بقرارات متباينة إلى حد التضاد، بالمصلحة الكيانية، أو بأغراض الأنظمة، أو بالتبعية وارتهان القرار للخارج، الأميركي أساسا ومن ضمنه الإسرائيلي.

لا جدال في أن التحديات التي تواجه العرب وإيران (إذا ما اجتمعوا) تفتح باب الفرص وآفاق الشراكة. ولكن واقع العرب- كدول شتى- تلغي احتمال المواجهة، إذ أنهم مشغولون- والحديث عن قياداتهم وأنظمتهم وليس عن الشعوب، بمواجهة بعضهم البعض، أو مواجهة إيران، أو غالباً بمواجهة شعوبهم. مما يضيع، حكماً، الفرص ويقفل آفاق الشراكة بالخوف من أميركا أو الخوف من «إسرائيل»، أو بالعجز عن القرار.

وليس سراً أن أنظمة عربية عديدة تفضل المواجهة مع إيران على مواجهة التحديات الفعلية التي يفرضها واجب الانتصار بقدرات الشعوب لبناء الغد الأفضل، بالاستناد إلى التحالف مع أصحاب المصلحة المشتركة ، ضد الأعداء المشتركين لتقدم الأمتين.

من هنا اللجوء إلى الأسلحة المحرّمة كاعتماد المذاهب بدلاً من الدين في الحرب بين العرب والعرب (المسلمين) وصولاً إلى استعادة الخلافات المذهبية واستخدامها سلاحاً سياسياً ضد إيران لتعميق الخلافات في ما بين الأمتين العريقتين، بما في ذلك اللجوء إلى الأساطير وتحديث روايات الفتنة المذهبية لبث الفرقة في صفوف المسلمين.

ويدخل ضمن هذا السياق طمس هوية الصراع مع العدو الحقيقي لجميع العرب، أساساً، ومن ثم لعموم المسلمين والمسيحيين، وهو العدو الإسرائيلي.

ولا يعني هذا أن العرب وحدهم هم المسؤولون عن الواقع غير الصحي للعلاقات العربية- الإيرانية، بل أن سلوك بعض الجهات والهيئات الإيرانية، الرسمية أو شبه الرسمية، قد سقطت

في غواية التبشير بالمذهب في بعض البلدان العربية، مستولدة أو مجددة ذكريات مُرة عن مرحلة سوداء من الصراع السياسي الذي حاول استثمار التعدد المذهبي داخل الإسلام، فكانت النتيجة إن انتصر في الماضي الغرب المسيحي على المسلمين كافة، أو انتصرت الصهيونية ممثلة بالكيان الإسرائيلي على العرب كافة، مسلمين ومسيحيين، على اختلاف المذاهب والطوائف والفرق.

أيها الأصدقاء،

إن الصراحة والصدق في طرح الإشكالات والمعوقات التي تحول دون بناء علاقات صحية، بل مميزة، بين العرب وإيران، بين شروط النجاح في معالجتها ، وشروط التلاقي بين هاتين الأمتين العظيمتين.

من هنا أنني قد عرضت مدخلاً إلى التلاقي على قاعدة من الصراحة والصدق في مواجهة ما يتهدد هاتين الأمتين العظيمتين والمؤهلتين، في حال التلاقي، لبناء غد أفضل لشعوبهما ولعب دور مميز في السياسة الدولية بعنوان نصرة الشعوب المستضعفة على قوى الاستكبار العالمي. والأخطر والأولى بالمواجهة: أسباب الفرقة والتباعد بين هاتين الأمتين العظيمتين، اللتين يكتب التلاقي بينهما صفحات مجيدة في التاريخ الإنساني جميعاً، في الحاضر والمستقبل كما في الماضي.

د. سعد الله زارعي
رئيس مؤسسة أنديشه سازان نور

بصفتي مديراً لمؤسسة «أنديشه سازان نور» للمطالعات الاستراتيجية والتي هي بدورها إحدى المؤسسات الراعية للمؤتمر، أودّ أن أرحّب بالأساتذة المحترمين والباحثين وأتمنّى أن يمثّل تواجدنا في هذا المؤتمر خطوةً مؤثرةً في حلّ المشاكل المهمّة التي تواجه العالم الإسلامي إيرانيّاً وعربيّاً. أتمنّى أن نستطيع من خلال هذا المؤتمر التعاون في مجالات مختلفة وأنا أعبّر من ناحيتي عن جهوزيّة مؤسستنا للقيام بهذا الأمر. باعتقادي إن الحوار الذي سيحصل بين الإخوان ليس المراد منه بالضرورة رفع سوء التفاهم، بل يجب أن يتخطّى هذه المرحلة ليكمّل الأسس المشتركة التي تحكم حياتنا ونسعى جاهدين لتطويرها حيث نقوم بتحسين الفرص للعيش مع بعضنا البعض بطريقة أسهل. إذا ما ألقينا نظرة على الوضع في العالم نلاحظ الانتقال من مرحلةٍ لأخرى.

السؤال هو في ظلّ هذا القلق العالميّ ما هو موقفنا كعالمٍ إسلامي؟ ما هي إمكانياتنا؟ ما هي سياساتنا وخططنا؟ إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في العالم يستغرق عادة بين 30 إلى 50 عاماً، ومنذ أكثر من 30 عاماً ونحن نعيش في هذه المرحلة. بالنسبة للوضع في المستقبل ما هو موقفنا وكيف سيكون التعاون بيننا لتحقيق وضع أفضل مستقبلاً؟ أريد هنا التأكيد على أنّ ما يربط إيران والعالم العربيّ ليس مقتصراً على الجذور الثقافية والدينية والجغرافيّة، بل ما يجعل الترابط بيننا ضروريّاً اليوم هو الأحداث الإيجابية والسلبية المهمّة التي تستهدفنا جميعاً والتي تؤثّر على مصيرنا.

هذه الأحداث تمثّل الفرص والتهديدات التي تواجهنا جميعاً. خلال العقدين الأخيرين شهدنا حدثين هامّين هما احتلال بعض الدول وظاهرة الإرهاب الذي عانينا منه؛ طبعاً معاناة

العرب من الإرهاب كانت أكثر من معاناة إيران. نحن كإيرانيّين حاولنا في هذه المرحلة تسخير إمكانيّاتنا لمساعدة إخواننا المسلمين في أفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين كي يخرجوا من حلقة الحرب والإرهاب وينتصروا لكن المؤسف أن الحملة الإعلامية الشرسة ضد إيران قد اشتدّت بعد كلّ ما قدمته إيران للعالم العربيّ والإسلامي، وهنا نسأل عن السبب. ألم تتحمّل إيران كلّ المسؤوليّة لتحقيق عزّة العالم العربيّ؟ هل تخلّت عن أيّ من مسؤولياتها؟ في هذه المرحلة وفي العقدين الأخيرين هل كانت إيران سبباً في إضعاف الموقف العربيّ أمام الأعداء أم أنّنا كنّا دائماً بالقرب من أشقائنا العرب وكنّا شركاء معهم وساعدناهم على المضيّ قدماً بشكل افضل في المستقبل؟ نحن في مؤسسة المطالعات الإقليمية الإيرانية نريد أن ندرس معكم المشاكل والفرص المشتركة وأن ننظّم تحرّكاتنا بشكل يدفعنا للتقدّم لا أن نبقى عالقين في بوتقة بعض الأمور التي يشتّت الأخذ والرد فيها انتباهنا عن المستقبل.

إن المجالات التي نتطرّق إليها ليست قليلة. أتحدث هنا عن الأمن والاقتصاد والثقافة والعلم وهي مجالات يمكن أن توفّر لنا ظروفاً مناسبة بحال التعاون المشترك بيننا. للأسف نجد أنّ في العالم العربي هناك اهتمام كبير بتضافر الجهود على نطاق واسع لإضعاف إيران في حين أنّه ليس هناك أيّ اهتمامٍ بتضافر الجهود لحلّ المشاكل المهمّة التي يواجهها العالم الإسلامي مع العلم بأن الآية الشريفة كانت واضحة «وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان».

من أين جاء هذا الخطأ؟ برأينا السبب هو عدم وجود حوارٍ صحيح بين الأشقاء الإيرانيين والعرب. اليوم هناك وسائل إعلام تمثّل بعض النّخب العربيّة والإيرانية التي تعبّر عن مواقفها لكن ضد مصلحة إيران والعرب وتؤدّي دور المنابر التي تسعى إلى إثارة الضجيج الإعلامي. دعونا ننتقل من الأزقة الضيقة لوسائل إعلام التفرقة إلى الأبواب الواسعة للمعاهد العلميّة

ونعزّز الحوار في المجال العلميّ. في العالم العربي والإسلامي اليوم جرى تهميش فلسطين التي تعبر عن الهويّة العربيّة الإسلامية. لماذا؟ هل استبدال القضية الفلسطينية بالعداء مع إيران ونسيانها سيساهم بحلّ المشاكل في العالم العربي ويعيد كرامته وعزّته؟ على العالم العربيّ تقوية العناصر التي تكوّن هوّيته.

اليوم نشهد عالماً عربيّاً غير متجانس ولم يعد هناك مفهوم موحّد عن العالم العربيّ. هذه العناصر التي تشكّل الهويّة يجب أن تكون إيجابية. لكنّنا نرى كيف يجري الاعتماد على عناصر سلبيّة لقيطة في العالم العربيّ، ويجري فرض تكاليف باهظة على الأشقاء العرب والإيرانيين بشكلٍ مشتركٍ. نتمنّى في هذا المؤتمر الذي يعتبر علميّاً أن نمهّد الطريق لانطلاق حوار بنّاءٍ بين الباحثين وأن تنتقل هذه الحوارات إلى المستويات السياسية ومستويات صنّاع القرار وأن نستطيع تحقيق مبدأ الأخوة فيما بيننا داخل هذا العالم الذي يحتاج إلى الأخوّة أكثر من أي شيء. هذا الأمر يمثّل فرصةً ممتازة أتمنّى الاستفادة منها بأفضل شكلٍ للقيام بمزيد من الحوارات في المستقبل. أشكركم جميعاً على اهتمامكم.

د.مصطفى زهراني
رئيس مركز الدراسات السياسية والدوليّة

أنا سعيد لأني في بلدٍ محبّبٍ إلى قلوب الإيرانيين الذين يرغبون بالسفر إليه دائماً. سعيد لتواجدي مع أصدقائي وإخواني في حزب الله. هذه القوّة التي استطاعت تغيير السياسة الدوليّة في مسار الحقّ بطريقة غير متعارفة. سوف أتطرق إلى الموضوع من مقاربةٍ جامعيّةٍ. كلّنا جئنا لتقديم الحلول، لنفكّر بحلّ لمشكلةٍ أو موضوعٍ ما. بداية أود أن أشير إلى أننا حتّى الآن لا ندري ما الذي سنتحدّث عنه وهذه هي مشكلتنا الأساسية. وعندما نذهب للحديث عن الأمر ونعرف ما الذي سنتحدّث عنه لا ندري بأيّ نموذجٍ يمكن حلّ الأمر لأنّ المواضيع الإنسانية تحمل تفسيراً. من هنا اقترح التالي: بما أنّ هذا المؤتمر سيشكّل مقدّمةً للمواضيع التي تطرح مستقبلاً فلنقم بتحديد أنموذجٍ نقارب هذه المواضيع على أساسه. مثلاً كيف يمكن تحليل ما يجري في سوريا أو اليمن أو إيران؟. بحال اخترنا أداةً وطريقةً موحّدةً لتحليل الوضع في سوريا، أنا الإيراني وأخي المصري والسعودي وجميعنا إن كان لدينا نفس السؤال، سنصل إلى إجابة موحّدة إذا ما اعتمدنا هذا الحلّ. في رأيي من المهمّ جدّاً أن نقوم باختيار أنموذجٍ نحلّ على أساسه المواضيع التي تشغلنا. يقال عادة بأنّ وظيفة العلم الأساسيّة هي التوقّع، لأنّ العلم يشتمل على النظريّة والنظريّة تبنى على أساس التوقّع. لكن أمام ما يواجهنا أكثر مما نحن بحاجة للتوقّع يهمّنا أن نعرف السبب وراء ما يجري. لماذا سوريا ولماذا لبنان أو أيّ مكانٍ آخر؟ إن لم نستطع التفكير بأسباب التطوّرات الحاصلة، مهما بلغت مهارتنا في التوقّع، فلن نكون قادرين على تقديم أيّ حلّ. التوقّع أمر جيّد لكن تفسير الأسباب مهمّ جدّاً. عندما نريد الغوص في أسباب المواضيع نجد عقبة فلسفيّة مهمّة تختصر بالتالي: عادة ما نقوم بالخلط بين السبب والعلّة ولا نفرّق بينهما. عندما نتحدّث عن العلّة ندفع بالأمور نحو العلوم التجريبيّة. فنحن نتحدّث عن المادّة حيث توجد قواعد مادية تحكم هذه الأمور لإثباتها. التطوّرات في منطقتنا لا شكّ بأنّ هناك علّة لحدوثها وعوامل ماديّة علينا أخذها بعين الاعتبار. لكن قبل ذلك يجب أن نجد الأسباب. نحن نواجه معتقدات وأيديولوجيات

ونظماً عقائدية ورغبات فرديّة ونفسيّة. هنا يُطرح موضوع الأسباب ويُطرح السؤال: لماذا الإرهاب ولماذا داعش أو النصرة أو أيّ جهة أخرى؟ العوامل الماديّة لا تجيب عن سؤالنا، بل العوامل المعنويّة. هنا تصبح المعنوية بمواجهة المادّية. أعتقد أننا نغفل هذا الموضوع في مقاربة مواضيعنا وعلينا التدقيق فيه. النقطة الثالثة التي أودّ الإشارة إليها هي أنّ هناك عاملاً محدّداً وعاملاً مؤثّراً. عندما نسأل عن سبب حصول تطوّرٍ ما نقوم بذكر الأسباب والعلل بالترتيب. لكن إذا ما أردنا تقديم حلّ علينا أن نحدّد ما هو السبب الرئيسي خلف ما يحصل حيث إنّ انتفاء هذا السبب يؤدي إلى عدم حصول هذا الأمر. بعد ذلك نقوم بفصل الظروف عن هذا السبب. لنسمّي المفهوم الأوّل عاملاً محدّداً والثاني عاملاً مؤثّراً. كلّنا نتحدّث عمّا يحصل في المنطقة، والتفريق بين هذين المفهومين هامّ جدّاً. أحياناً تكون العلّة عاملا محدّداً، وأحياناً أخرى الأسباب. التفريق بين هذين المفهومين في رأيي مهمّ جدّاً. النقطة التالية التي سأحاول الإيجاز في الحديث عنها هي أنّ علينا تحديد مستوى تحليلنا. إن كنّا نتناول موضوعاً نظريّاً فنتيجة البحث عن السبب ستكون نظريّةً وهذه هي وظيفة النظريّة. لكننا نواجه تحدّياً يكمن في أنّ هناك العديد من النظريّات التي تتناول موضوعاً ما. أصعب عمل يواجهني في المنهجيّة هو أن اختار أفضل نظريّة تفسر ما يجري في العراق مثلاً. هنا عليّ تحديد مستوى التحليل والمقاربة. هل التطوّرات التي تحصل في العراق أو سوريا أو أيّ مكانٍ آخر ناتجة عن التغيّر في الهيكلية الدولية؟ أو التغيرات الداخلية في هذه الدول؟ أو ناتجة عن التطوّرات في منطقتنا؟ علينا أن نفكّر كيف نخرج من هذا التخبّط في النظريات وعندما نصل في الحديث إلى النظام الدولي من الجيّد أن نحدّد ما هي الهيكليّة التي نتناولها في هذا النظام، هل هي هيكليّة ماديّة أو معنويّة؟ سأتطرّق فيما بعد إلى موضوع آخر وهو أن مشكلتنا الأساسية حاليّا هي أزمة الحكومات لكن لن آخذ مزيداً من الوقت حاليّا. تبقى نقطة واحدة، حتّى ثلاث سنوات خلت كنت أقول إن مشاكل المنطقة هي تكرار لحروب أوروبا التي استمرّت ثلاثين عاماً. الآن نظراً إلى التطوّر في مجريات الأمور ما أودّ قوله هو التالي: إن لم نفكّر بشكلٍ موضوعيّ ولم نقارب الأمور بشكلٍ علميّ، فسوف تواجه هذه المنطقة في المستقبل حرباً تستمرّ لخمسين عاماً سنغرق جميعنا في وحولها ولا أستثني قبلة المسلمين من حديثي. شكراً جزيلاً.

د. عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق

نجتمع اليوم لنضع على طاولة البحث والنقاش التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة والفرص التي تلوح في أفقها، ومدخلنا إلى ذلك هو العلاقات بين العرب وإيران التي تمر بفترة استثنائية وغير مسبوقة من الالتباس، المرتبط بتباينات واقعية وموضوعية من ناحية ونزاعات مفتعلة ومدبرة من ناحية ثانية. وقد سبق لمؤتمرات وحلقات بحثية عدة أن ناقشت الموضوع نفسه من جوانبه الثقافية والسياسية والاقتصادية، ونعود بالذاكرة هنا إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي حين عرفت بيروت وعواصم عربية أخرى فعاليات حوارية أتت ضمن مناخات الانفراج الذي أعقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت والذي تزامن أيضاً مع التحولات الكبرى في النظام الدولي.

لكن طرح المسألة الآن وبعد سنوات من العواصف والحروب الإقليمية والدولية يتخذ منحى معاكساً، مع انتقال العلاقات البينية في المنطقة من الاستقرار إلى الأزمة، ومن التسويات إلى خوض غمار الحروب، ومن عزل دوائر الصراع بعضها عن بعض إلى توحيد مسارح القتال والصراع، ومن الإدارة العقلانية للأزمات إلى تحكم النزعات العدمية والغريزية بها. وينطبق ذلك على علاقات الدول العربية بجوارها البري الممتد عبر آسيا وأفريقيا وجوارها البحري العابر للمتوسط نحو أوروبا، لكنه ينطبق خصوصاً على العلاقة مع إيران، الدولة التي يحلو لمناوئيها أن يحملوها تبعات فشل أنظمة الحكم وإخفاق محاولات التحديث بل ومسؤولية انهيار نظام إقليمي برمّته.

لقد خاضت الشعوب العربية في العقدين الأخيرين غمار تجاربها المتأخرة للإمساك بمصيرها، وقدمت من خلال التضحيات الجمّة التي بذلتها على صعيدي التحرر والتحرير دليلاً إضافياً

على أن كلفة الاحتلال والهيمنة ترتفع باطراد، وأن التحكم السلطوي الدائم بالمجتمعات ليس ممكناً ولا هو كما يزعم بعضهم الطريق الأفضل نحو الاستقرار والتقدم. لكن رياح الثورة المضادة سرعان ما هبت من جديد، مستفيدة من الرهانات الخاطئة وفراغات القوة الناتجة عن انهيار القطبية الواحدة، وقصور الرؤية المتمثل على نحو خاص في الفصل بين ما هو سياسي وطني محلي وما هو إقليمي استراتيجي.

لقد أظهرت الانتفاضات العربية ومعها وقبلها المقاومة، أن إعادة بناء الدولة العربية، والنهوض بمجتمعات المنطقة لا يمكن أن يتحققا إلا في إطار نظام إقليمي مستقل وفاعل، تتضامن تحت سقفه دول حقيقية ومتماسكة وقوية، وتعدّ إيران طرفاً طبيعياً في أي نظام إقليمي آت يشكل العرب فيه البيئة الممتدة والمحيط الأوسع.

كانت إيران قبل ثورتها الإسلامية الرائدة عام 1979 جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية للمنطقة بحكم علاقاتها الوطيدة مع الأنظمة وموقعها داخل علاقات التبعية في أثناء الحرب الباردة، وها هي إيران اليوم أيضاً جزء لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية نفسها، لكن على قاعدة التحالف مع القوى الاستقلالية والشعبية والمقاومة. والمفارقة هي أن الأنظمة المحافظة التي وافقت على نسج علاقات غير متكافئة مع ايران قبل ثورتها في إطار توزيع الأدوار آنذاك، ترفض الآن قيام علاقات ندّية متكافئة معها، وتمتنع عن الاستجابة لنداءات التعاون والمصالحة الآتية من الشرق، والتي من شأنها أن تحقق للمنطقة كلها صعوداً تضامنياً متآلفاً يعود بالربح الصافي على الجميع.

لقد راهنت إيران بعد الثورة على منطق المصالح العميقة والشاملة في علاقاتها مع المنطقة العربية، والمتمثل خصوصاً في مناصرة القضايا العادلة وعلى رأسها فلسطين ومواجهة الحروب الامبراطورية ونبذ محاولات الهيمنة والاستتباع، وقد زاد من واقعية هذا الرهان وجود ثلاثة

حقول من التفاعل والتبادل بين الطرفين: ثقافي تمثله الشراكة الممتدة لقرون من الزمن في بناء الحضارة الإسلامية وتحقيق نهضتها، وتاريخي حين كانت إيران إحدى منافذ العبور السلمي للدين الحنيف نحو الشرق الأقصى، وجيو-سياسي يعبّر عنه تقاسم موارد طبيعية وجغرافية حيوية تجعل من عبء التنافس والصدام أعلى بكثير من كلفة التعاون والسلام.

وفي الطرف المقابل كان للشعوب العربية أيضاً فهمها للمصالح العميقة. لقد حققت المقاومات العربية نجاحاتها على قاعدة هذا التعاون المبدئي مع إيران المتحرر من القيود المذهبية والإيديولوجية، والبعيد كل البعد عن تمثل المصالح الضيقة العابرة، وكان يمكن للموجة السلمية للانتفاضات العربية أن تؤسس لتعاون مماثل لولا أنها اصطدمت بالعقبات التي أحبطت- حتى الآن- اندفاعتها التغييرية وأبعدتها عن أهدافها التي قامت من أجلها.

لقد أعطى نجاح خيار المقاومة الأمل ببناء نظام إقليمي قادر على التعامل مع المخاطر الآتية من الخارج، كما بدا أن اليقظة الشعبية العارمة التي عبرت عنها الانتفاضات العربية السلمية هي المدخل الصالح للتعامل مع تحديات الداخل وقضاياه وشوائبه وفرصه. لكن ها نحن اليوم- وعلى الرغم من عظم التضحيات- نعود إلى الحلقة المغلقة نفسها، بل إنها تزداد تسارعاً وضراوة ودموية، وبدلاً من أن تكون التجارب الناجحة بين إيران والعرب، ومن بينها الشراكة في مواجهة الاحتلال والهيمنة، سبباً في تقوية التضامن والتوحد بين الطرفين، صار نشر العدائية والتوتر والتعبئة المضللة البند الرئيسي على جدول أعمال الثورة المضادة. ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نعترف بأن التباسات العلاقة لها أسبابها الموضوعية والواقعية التي لا يمكن إغفالها.

لقد أظهرت أحداث العقد الأخير، ولا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، أن مشهد المنطقة أكثر تعقيدا مما كان متصوراً، وأن التفسيرات التقليدية لأزماتنا لم تعد كافية، وأن المخارج

المطلوبة لا يمكن أن تصنع من نسيج واحد. فما نعانيه من انقسامات وتأخر وصراعات هو بحسب الرواية الأكثر رواجاً خارجي المنشأ، مرده إلى التدخلات الأجنبية والأطماع الاستعمارية، فيما تنحي رواية أخرى باللائمة على مكامن قصورنا الذاتي ونقائصنا البنيوية، من قبيل استحواذ أقليات على السلطة، وغلبة التأويلات الضيقة والتعسفية للإسلام وضعف التراكم التاريخي لفكرة الدولة الوطنية، وهشاشة العقد الاجتماعي..

لكن رواية واحدة لا يمكنها أن تجسّد الحقيقة الكاملة، كما أن الاتفاق على المبادئ الثابتة والدائمة لا يقلل من خطورة الاختلاف على المصالح الظرفية والمتغيرة. وإذا كان الهدف الرئيسي من أي حوار بناء بين العرب وايران هو البحث في سبل قيام نظام إقليمي قادر على حل الأزمات، فإنه يتطلب قبل أي شيء آخر تجسيد الحقائق الجديدة التي أوجدتها الوقائع وأبرزتها الأحداث.

فالتوافق على المصالح العميقة الاستراتيجية والمبدئية لا يكفي وحده لإقامة جسور التفاهم والشراكة، ما لم يستكمل بتوافق مواز ومكمل على المصالح الظرفية السياسية والاقتصادية والتي تعود بالنفع المتبادل والمتكافئ على كل الأطراف.

والانتماء المشترك إلى الإسلام ديناً وتاريخاً وحضارة وثقافة هو أساس متين لأي مقاربة وحدوية وأخوية بين الأمة العربية وجوارها القريب، لكن ذلك لا بد أن يكون في إطار الفهم الحصيف للتنوع والتعدد اللذين تزخر بهما المنطقة. إن الاطلاع عن كثب على التضاريس الاجتماعية الغنية في المنطقة وتكويناتها المتعددة، هو السبيل الأنجع لإقامة هوية جامعة تتفاعل في إطارها وتتصالح تحت سقفها الهويات والانتماءات الأخرى دون أن تطغى واحدتها على الأخرى.

ثم إنّ البناء على الجوانب الإيجابية والناجحة في العلاقات البينية لا ينبغي أن يقلل من قيمة التحليل الصريح والمعمق لجوانبها السلبية، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تلقى على عاتق أصحاب النوايا السيئة الذين يستخدمون في سبيل تغذية الشقاق مخزوناً هائلاً من الأسلحة الناعمة والصلبة، بما فيها من حروب طاحنة وممارسات وحشية وسرديات كاذبة، فأصحاب النوايا الحسنة بتركيزهم على المبادئ العامة والمصالح المبدئية وحدها ربما أفسحوا في المجال أمام تراكم التناقضات المتأتية من تباينات موضعية وعابرة.

إن التعاون والتضامن بين الفضاءين العربي والإيراني هو خيار وقدر في آن معاً، فإيران هي العمق الإسلامي للعالم العربي وإحدى بوابات عبوره نحو الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، والعالم العربي هو العمق الحضاري لإيران وبوابتها إلى التفاعل مع القضايا الحيوية والنضالية الكبرى. ولأسباب عدة صار هذا التعاون أكثر من أي وقت مضى ممراً الزامياً لتجاوز هذه المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخنا.

لأن الأزمات تضخمت واتسعت ولم يعد بوسع طرف واحد حلها أو تسجيل مكاسب على حساب الآخرين في خضمها.

ولأن تغيّر رياح النظام الدولي والمكاسب التي حققتها القوى الشعبية الصاعدة في المنطقة أوجدت فراغاً ممتداً لا يملؤه إلا نظام إقليمي يضمن مصالح كل الأطراف.

ولأن التعاون بين القوى الحية والفاعلة لا يمكن أن يتراكم ويؤتي ثماره إلا إذا أعيد بناء الدولة العربية على أسس متينة من الحرية والاستقلال والتنمية، وهو ما يتطلب بيئة إقليمية مؤاتية.

ولأن القيمة المضافة الإيجابية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الناشئة عن التعاون هي أكبر من بكثير من أي مكسب أحادي يمكن الوصول إليه من أبواب الخصومة والتنافس والتناحر.

ولأن البناء على الإنجازات الحقيقية والشراكة الهادفة هو السبيل الأفضل للتعامل مع مناطق الخلاف والتباين والالتباس.

لقد بادرنا مع شركائنا إلى عقد هذا المؤتمر، أملاً منا في المساهمة بتقريب المسافة بين نخبة فاعلة ومؤثرة من الباحثين والمفكرين من العالم العربي وإيران وخلق مساحة حوار فيما بينهم، وهم الآتون من خلفيات متنوعة سياسياً وثقافياً وفكرياً، لكنهم يلتقون كما ورد في ورقة العمل على إعطاء أهمية كبرى للإصلاح الداخلي ورفض التفتيت والتجزئة وحماية التعددية واعتماد رؤية استقلالية للمنطقة مناوئة للهيمنة والاحتلال والاستكبار.

هذا المؤتمر الذي تمتد أعماله على مدى ثلاثة محاور وعشر جلسات ويفترض أن يساهم فيه حوالي خمسين محاضراً ومتحدثاً يطمح إلى البدء بتكوين فهم متقارب للمخاطر والتحديات الراهنة والمشتركة في البيئة الإقليمية وللإشكاليات المتبادلة، تمهيداً لتلمس آفاق التعاون والشراكة والتضامن على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

إننا إذ نشكر مسبقاً موافقتكم على الانضمام إلينا في هذه الظروف الحساسة والصعبة، فإننا نود التأكيد بادئ ذي بدء على أن المنظمين لا يرمون من وراء هذا المؤتمر إلى تحقيق أهداف سياسية مباشرة، أو الحصول على صورة احتفالية جامعة في مقابل صور التفرق والتناحر، كما توخّينا أن لا يكون عملاً أكاديمياً صرفاً إفساحاً في المجال أمام ملامسة القضايا المطروحة بأسلوب عملي نافع وبرؤية علمية وواقعية ناقدة، وإذ نرى أن الخروج باتفاق تام بشأن القضايا المطروحة هو طموح مبالغ فيه، فإن أملنا أن ننجح في إطلاق مسار متواصل للنقاش والتفاعل المتبادل وإيجاد مساحة للحوار الدائم في مواجهة دعوات القطيعة والانقسام.

أوراق العمل المقدّمة إلى المؤتمر

الوضعان الدولي والإقليمي والعلاقات العربية - الإيرانية - التركية

■ د. منير شفيق

ملحوظات موجزة حول الوضع العالمي

- يتسّم الوضع العالمي منذ ست سنوات بتعدّد القطبية الدولية وبروز أقطاب إقليمية متعاظمة التأثير الاقتصادي والسياسي والعسكري.

- يتصّف التعدّد القطبي الدولي باللانظام ما بين أقطابه فما يسوده هو حالة من الفوضى والسيولة.

- تراجع السيطرة الغربية الأوروبية– الأميركية التي سادت ما بين 1917–2010 على مناطق شاسعة من العالم، بما في ذلك مرحلة الحرب الباردة. وذلك بالرغم من قوّة المعسكر الإشتراكي، ودور حركة دول عدم الانحياز.

- ثمة خلافات حول مدى تراجع السيطرة الأميركية العالمية، لا سيما خلال الست سنوات الماضية، وحول مدى فاعليتها في التأثير في المتغيّرات والأحداث في المنطقة التي تشمل البلاد العربية وتركيا وإيران.

هذه الورقة تَعتبر أن القوى المحلية والعربية والإقليمية أصبحت هي اللاعب الأهم في تقرير مصير الأحداث. أما العامل الأميركي– الأوروبي فقد تراجع إلى الدور الثالث أو الرابع أو الخامس من حيث التأثير والأهمية، فيما العامل الروسي أخذ يتقدّم عليه، ولا سيما في الصراع الدائر في سورية.

- إن النظام الإقليمي الذي تشكّل بتدخل مباشر من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية– الإيرانية– التركية، وتكرّس بعد الحرب العالمية الثانية من خلال

أميركا وإلى حدٍ ما الاتحاد السوفياتي، قد انهار الآن مع انهيار معادلة النظام العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية كما بعد انتهاء الحرب الباردة في مرحلة 1990-2010.

ولهذا فالنظام الإقليمي المذكور ولا سيما بعد الثورات والأحداث التي اندلعت منذ 2011 هو الآن في حالة إعادة التشكّل. أي في مرحلة من الفوضى واللانظام واللايقين مع تعدّد احتمالات تطوّره خلال الخمس سنوات القادمة.

- انحسار الهيمنة الأميركية- الأوروبية في النظام العالمي كما في النظام الإقليمي العربي- التركي- الإيراني شكّل حالة من الفراغ، ومن ثم حالة من صراع القوى المحلية والإقليمية لملئه، أو في الأدّق لإعادة صوغ نظام إقليمي جديد. كما إعادة صوغ المعادلة الداخلية في البلاد التي انقلبت أو اهتزت، أو تهدّدت فيها معادلة ميزان القوى الداخلي التي سادت من قبل.

هذا الانحسار، في واقع الحال، أطلق العنان لقوى محلية وإقليمية كانت مكبوتة تحت الهيمنة والنظام القديم. وقد راحت كل واحدة منها تتطلع إلى أن يكون لها موقع أكبر، أو مكانة أكبر، في النظام الداخلي والإقليمي قيد التشكّل. الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لاندلاع صراعات محلية وعربية وإقليمية تتسّم بصراع الأقوياء (أو العمالقة) في ما بينهم. الأمر الذي راح يسدّ آفاق الحل ما دام من سمات المعادلة الجديدة عدم وجود قوّة محليّة أو عربية أو إقليمية قادرة على أن تحسم الصراع وتقيم النظام الجديد. وذلك كما حدث مثلاً بعد انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى إذ تقدّمت كل من بريطانيا وفرنسا لتفرضا على العالم وعلى النظام الإقليمي العربي- الإيراني- التركي نظامهما البديل الذي حال دون الفوضى والصراعات الممتنعة عن الحسم.

- إن المعادلة الآن إزاء ما اندلع من انقسامات وصراعات هي الدخول في حالة من الفوضى، وتعدّد الاحتمالات، وتعسّر الحل أو الحسم. وإذا لم تظهر حتى الآن قوّة، أو جبهة من عدّة

قوى، قادرة على الحسم وفرض نظامها، فإن الكثير من القوى المتصارعة تملك القدرة على إفشال أي حلّ ضدّ إرادتها، حتى لو جاء باتفاق دولي أميركي- روسي.

- إن المعادلة الجديدة المتشكلة من أطراف تضاعفت قوّتها (وتعملقت)، جعلت كل القوى تقف على رمال متحركة. فيكفي أن تتغلب قوّة لبعض الوقت (بضعة أشهر أو سنة مثلاً) حتى تهوي «فجأة» من علٍ، ومن حيث لم تحتسب. فالقانون الحاكم يقضي ألاّ يطمئن أحد حين يتمكن نسبياً إلى وضعه، وإلاّ كان حاله تحت رحمة الآية الكريمة }وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ{ }سورة التوبة: آية 25{.

- وكان من نتائج المعادلة الجديدة أن أكثر القوى المحلية والإقليمية راحت تتصرف بدرجة عالية من الاستقلالية عن مراكز القوى الدولية، أكثر من أيّة مرحلة سابقة. وهذا يرجع إلى مدى انحسار الهيمنة الأميركية، كما إلى ارتباك سياساتها وتخبّطها، وعدم قدرتها على التدخل والحسم. مما فرض على من كانوا يعتمدون على أميركا أن يقلعوا شوكهم بأيديهم.

- ثمة أسباب داخلية ولا شك أدخلت السيطرة العالمية الأميركية- الأوروبية في مرحلة الانحسار والتراجع، وفي مقدّمها الدخول في مرحلة الترف والشيخوخة. فكان من علاماتها التردّد في خوض الحروب البريّة وعدم الاستعداد لاستقبال مئات وآلاف جثامين الجنود كما كان الحال في مراحل النهوض والاندفاع للاستعمار والإمبريالية والهيمنة.

أما أهم الأسباب المباشرة فيرجع إلى الخلل الذي وقع في الاستراتيجية الأميركية في عهدَيْ بيل كلينتون وجورج دبليو بوش حيث ركزا على العمل في تغيير ''الشرق الأوسط'' لمصلحة الكيان الصهيوني وتركا روسيا المنهارة تستعيد قوّتها، ولا سيما في عهد فلاديمير بوتين. كما تركا الصين تتمدّد تجارياً واقتصاديًا عالميًا وتتطوّر عسكريًا وتقنيًا داخليًا بدلاً من احتوائها كما كان الحال سابقًا. وكذلك إهمال ما كان يحدث من تطوّرات لقوى دولية وإقليمية أخرى. فالخلل الاستراتيجي تمثل في عدم إبقاء الأولوية الاستراتيجية الأميركية لمنع روسيا من

التعافي والنهوض، ولإبقاء الصين تحت الاحتواء، كما عدم إبقاء العين على الدول الكبرى والإقليمية المؤهلة للتطوّر السريع. فهذا الخلل هو الذي سمح ببروز حالة تعدّد القطبية الدولية والإقليمية.

والأنكى فشل التركيز على إعطاء الأولوية للتسوية في عهد كلينتون، والتركيز على إعطاء الأوّليّة لمحاربة الإرهاب (القاعدة) نظرياً، ومحاربة العراق وأفغانستان، وحروب 2002 ضدّ مناطق (أ) في فلسطين، وضدّ لبنان 2006 وضدّ قطاع غزة 2008/ 2009. هذا وفشَلُ ما سُمِّي بإعادة بناء لشرق الأوسط الكبير- الجديد أيضاً. ثم أضِف كارثة الأزمة المالية العالمية 2008.

- إن نقطة القوّة الوحيدة والخطرة (عدا الطيران والأسلحة النووية والصاروخية) التي ما زالت تتمتع بها أميركا تتمثل في سيطرتها على النظام المالي العالمي، وزعامة الدولار. وهو ما يجب أن يُصار إلى وضع حدّ له لأنه من الماضي ولم يعد متناسباً مع موازين القوى الجديدة، فضلاً عن استخدامه الضار بالشعوب كافة.

في المنطقة العربية- الإيرانية- التركية

- كان انعكاس المتغيّرات المشار إليها أعلاه، في ميزان القوى العالمي على المنطقة العربية- الإيرانية- التركية، أو «المنطقة العربية- الإسلامية» (وليس الشرق الأوسط «الاسم الاستعماري») مباشراً وسريعاً حيث اندلعت ثورات شعبية في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن أطاحت بمحور الاعتدال العربي الذي سار في ركاب مشروع المحافظين الجدد لإقامة «شرق أوسط كبير جديد».

- يجب التفريق بين الثورات التي شهدتها كلٍ من تونس ومصر وليبيا واليمن من جهة وبين الأحداث في سورية حيث تحوّلت مطالب شعبية عادلة، كان يمكن أن تحلّ بالتوافق، إلى ثورة مسلحة مضادّة استهدفت إسقاط النظام وقطع علاقات سورية بكلٍ من إيران وحزب الله وحماس كما صرح بذلك علنًا رئيس أول مجلس للمعارضة السورية السيد برهان غليون.

الأمر الذي حوّل سورية إلى نقطة مواجهة عربية/ إقليمية/ دولية. وهو ما لم يحدث في أيّة من البلدان الأخرى: مصر، تونس، ليبيا، اليمن.

- في الست سنوات الماضية انهار النظام العربي- الإسلامي الذي رُسّخ بعد الحرب العالمية الأولى، وكُرس بعد الحرب العالمية الثانية.

أ - انهارت دولة العراق بعد الاحتلال الأميركي وحلّ الجيش العراقي ومحاولة إعادة تركيب المعادلة الداخلية وفقاً لدستور بريمر.

بـ - انهارت دولتا ليبيا واليمن.

جـ - فقدت الدولة السورية مناطق شاسعة من أراضيها لكلٍ من داعش والنصرة وفصائل مسلحة أخرى.

د - تدخل روسي أميركي في سورية، ومحاولة لكلٍ من روسيا وأميركا للتفاهم على حل للأزمة السورية، والانفراد بالحل.

هـ - تدخل أميركي في العراق، وتمكن داعش من السيطرة على مناطق واسعة فيه وإعلان الإقليم الكردي عن نيّته في الانفصال. وتعمّق الصراع السني- الشيعي داخل المكوّنات العراقية.

و - انخراط كلٍ من إيران وتركيا في سورية والعراق بصورة مباشرة. وانخراط السعودية في حرب مباشرة في اليمن، كما تدخلها وكلٍ من قطر والإمارات في سورية والعراق، بصورة غير مباشرة.

- تصاعدت الفتنة المذهبية بين السنّة والشيعة في منطقة المشرق العربي ولا سيما في العراق وسورية ولبنان واليمن والأردن والخليج. ولكنها ما زالت محدودة وذلك لأن تركيا ومصر ما زالتا بعيدتين منها وكذلك المغرب العربي الكبير، وكذلك لأن العلاقات التركية الإيرانية ما زالت جيدة بالرغم من تناقضهما وتواجههما عملياً في سورية والعراق.

- نتيجة انهيار النظام الإقليمي السابق ودخول المنطقة في حالة انهيار دول وانقسامات وصراعات دموية وفتن وانتشار حالتَيْ الفوضى والسيولة، تمكنت تنظيمات تتسّم بالتطرف أو الغلو، أو التكفير، أو العنف ضدّ المدنيين، أو ضدّ كل مخالف من أن تشق طريقها وسط كل تلك الفوضى في موازين القوى والصراعات، لتحتل مناطق واسعة في العراق وسورية واليمن وليبيا، ولا سيما تنظيم الدولة الذي أعلن الخلافة. وأصبح ظاهرة مهدّدة لكل ما حوله، كما نشأت ظاهرة الصراع الدموي والتصفيات في ما بين تنظيم الدولة وحركة النصرة وفصائل إسلامية أخرى.

هذه الصورة بمجملها وبما آلت إليها الأوضاع في مصر بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين، وتفاقم الصراع في سيناء مع التنظيم الذي انضم إلى داعش، كما ما راح يتشكل من محاور عربية ضدّ إيران وحزب الله، جعل البعض يعتبر أن الوضع بمجمله أصبح يصبّ في مصلحة الكيان الصهيوني. ولكن هذه النظرة لم تكن دقيقة لأن الكيان الصهيوني راح يدخل في أزمة عميقة لا تسمح له بالإفادة فعليًا من الوضع العربي الراهن، عدا ما يجري من تطوّع بعض الدول مثل مصر والسعودية والإمارات في فتح علاقات مع حكومة نتنياهو (لم يسبق لها مثيل من قبل). ولكن بالرغم من هذا التطوّع المجاني في ما يجري من «انفتاح» مع حكومة نتنياهو إلاّ أنه لم يستطع أن يُخرِج الكيان الصهيوني من أزمته كما لم يفد هو منه عالميًا أو إقليميًا. وهنا يمكن أن يلاحظ حول أزمة الكيان الصهيوني ما يلي:

أ – فشل جيش الكيان الصهيوني في أربع حروب شنها ضدّ المقاومة في لبنان 2006 وضدّ المقاومة في قطاع غزة 2008/ 2009 و2012 و2014، واضطراره إلى الانسحاب بلا قيدٍ أو شرط من جنوبي لبنان ومن قطاع غزة (مع تفكيك المستوطنات).

بـ ـ تحوّل جيش الكيان الصهيوني إلى قوات شرطة لمطاردة المقاومة والانتفاضات وتكريس الاحتلال في القدس والضفة فلم يعد جيشًا ميدانيًا كما كان في السابق

إذ كان الجيش الخامس في العالم فهو اليوم لا يستطيع أن يحتل جنوبي لبنان أو قطاع غزة. وهو الذي كان يهدّد باحتلال عواصم عربية ويرهبها ويفرض إملاءاته عليها.

جـ ـ القيادة السياسية الراهنة ينخرها الفساد والتناقضات وتتسّم بالتخلف الشديد وقصر النظر والعزلة، وبما هو فوق التطرف الصهيوني التقليدي فهي لا تقارَن بسابقاتها من القيادات الصهيونية.

د ـ علاقات حكومة نتنياهو بأميركا وأوروبا مهتزة، وليست على أحسن ما يرام بالرغم من الحرص الأميركي- الأوروبي عليها، والخوف من أن تقود إلى تدمير نفسها. بل تدمير المشروع الصهيوني بأسره.

ه ـ المجتمع الصهيوني الراهن يعيش في حالة من التخبط والتناقضات والفزع واللايقين.

و ـ الرأي العام الغربي راح يميل أكثر فأكثر إلى أخذ موقف سلبي من سياسات نتنياهو ولا سيما ضدّ الاحتلال والاستيطان وما يرتكب من جرائم.

ولهذا فإن الكيان الصهيوني لا يستطيع أن يفيد من سلبيات الوضع العربي الراهن، ولا حتى من الذين يمدّون يد التعاون، فقد حان للاحتلال في الضفة الغربية والقدس واستيطانهما أن يسقطا، إذا ما توّحدت القوى الفلسطينية وتصاعدت الانتفاضة إلى عصيان مدني شعبي سلمي شامل لا ينفضّ حتى يرحل الاحتلال وتُفكك المستوطنات ويطلق كل الأسرى ويُفك الحصار عن قطاع غزة، بلا قيدً أو شرط، أي بلا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف.

حول العلاقات العربية- الإيرانية- التركية

- المقصود بالعلاقات العربية– الإيرانية– التركية: العلاقات على مستوى الدول العربية ودولتَيْ إيران وتركيا. وأما البعد الثاني للعلاقات فهو العلاقات على مستوى الشعوب.

- انهيار النظام الإقليمي في المنطقة العربية– الإيرانية– التركية والذي تأسّس بعد الحرب العالمية الأولى ثم كرسّته أميركا بعد الحرب العالمية الثانية وبمشاركة سوفياتية ولو على مستوى أدنى من حيث التأثير، أدّى إلى نشوء حالة من الفراغ والفوضى والتناقضات والانقسامات والصراعات، لم يعهد لها مثيل، منذ مئة عام، سواء أكان على مستوى الدول أم على مستوى الفتنة السنية– الشيعية.

- وكان من سمات المرحلة الجديدة بعد انهيار النظام الإقليمي تعاظم تدخل الدول في الشؤون الداخلية والصراعات الداخلية التي نشبت في أكثر من بلد عربي ولا سيما في سورية والعراق واليمن وإلى حد أقل في عدد من الدول العربية كالبحرين وليبيا. وكان لهذا التدخل أثره السلبي، بغضّ النظر عن مبرراته في العلاقات التركية– الإيرانية (برغم المحافظة من قِبَل الدولتين على علاقات إيجابية عامة) كما في العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية، والعلاقات الإيرانية مع عدد من الدول العربية وأيضاً بغضّ النظر عن مبرراته في كل حالة.

الأمر الذي راح يضع على الأجندة ضرورة البحث المعمّق في مراجعة تلك العلاقات الجديدة، أو التي يجب أن يقوم على أساسها النظام العربي– الإيراني– التركي بديلاً عن النظام القديم الذي فرضه الاستعمار والإمبريالية والهيمنة الخارجية على المنطقة العربية– الإيرانية– التركية. أو قل الحاجة إلى نمط معاصر من حلف الفضول.

- ليس المكان مناسبًا لمناقشة تفاصيل الخلافيات بالنسبة إلى كل حالة ولكن ضرورة الإقرار بداية بأن ثمة خلافيات جادّة وخطرة على الجميع، وهي مرشحة للتطوّر إلى الأسوأ إذا لم يصر إلى تداركها.

- إن المعادلة الراهنة أطلقت العنان للقوى المحلية للدخول في صراعات حادّة حول مكانة

كل منها ودورها في النظام الجديد قيد التشكّل. الأمر الذي راح يمسّ مصالح المكوّنات الاجتماعية نفسها ويدفعها كمذاهب وطوائف وإثنيات وجهويات لتنخرط في التدافع إلى جانب القوى والأحزاب السياسية التقليدية أو التي راحت تنشأ حديثًا. ومن هنا أصبحت الصراعات أشدّ تعقيدًا في ظروف وموازين قوى محلية وإقليمية وعالمية لا تسمح بالحسم والغلبة وفرض الهيمنة والإقصاء والتهميش لأن الصراع أصبح يمسّ المكوّنات الأساسية والتاريخية، وليس أحزاباً سياسية يمكن قهرها وتشتيتها.

صحيح أن معادلة موازين القوى الراهنة تغري الذي كان مستضعفاً وانتقل إلى القوّة لأن يُصاب بالغرور (غرور القوّة)، وأن ينتقل إلى حالة الهيمنة والتجبّر وإقصاء الآخر وتهميشه بدلاً من أن يَعْدل، أو يَقرَب من العدل، فيأخذ ويعطي، ويأكل ويطعم. وإذا بالرمال المتحركة تهتز من تحته بسبب موازين القوى المستجدة لتنقلب الأدوار. ولكن في اتبّاع النهج نفسه من حيث الوقوع في مصاب غرور القوّة والجنوح للهيمنة والتجبّر وإقصاء الآخر.

يجب أن يقتنع الجميع بأن ما من أحد أكان دولة أم مكوّنًا اجتماعيًا، أم حزبًا يستطيع أن يفرض نظامه على مستوى بلد واحد، أو على مستوى إقليمي، كما ما من أحد إلاّ ويستطيع أن يخرج ويخرّب على تشكّل أي نظام لا يشارك فيه، أو يستبعده أو يحوز عليه.

من هنا لا حلّ إلاّ البحث عن التوافق وتقديم التنازلات التي قد تبدو باهظة، أو يمكن تجنبّها، أو الهبوط بها إلى الحد الأدنى من خلال «التشاطر» الغبي الذي يُفسد التفاهم والمساومة المربحة للجميع، حتى لو بدت باهظة ويمكن للقوّة في حينه ألاّ تسمح بها.

لقد أثبتت التجربة أن إجراء مساومة سخيّة، أو باهظة وأنت قويّ، أفضل من الدخول في حرب استنزاف طويلة ومرهقة وتعود بخسارة عليك أشدّ مادياً وبشرياً وسياسياً ومعنوياً. طبعاً هيهات للعقل الإنساني وهو يمتلك القوّة، أو يظن أنه يمتلكها، أن يذهب إلى المساومة والتوافق من خلال تقديم تنازلات يعتبرها باهظة. ولَكَم أودى غرور القوّة والطمع بصاحبه. ولات ساعة مندم. ولَكَم احتاجت العودة إلى التفاهم والمساومة بحوراً من الدماء وأهوالاً

من الكوارث حتى تعود العقول إلى رشدها.

- يفترض بالعلاقات في ما بين الدول العربية وتركيا وإيران والدول الإسلامية بعامّة أن تكون محكومة بالأخوة الإسلامية ووحدة الأمة وعدم التنازع أو بالمقاصد الإسلامية العليا. ولكن من جهة أخرى، كونها دولاً أعضاء في هيئة الأمم المتحدة. وفي الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وتخضع بالتالي لمبادئ القانون الدولي ومواثيق الهيئات الدولية، فعليها قبل التوصل إلى تفاهم وحلف فضول جديد، أن تقرّ المبادئ التالية:

(أ) – الاعتراف بسيادة الدولة. (بـ) بحدود الدول. (جـ) عدم التدخل في الشؤون الداخلية. (د) وعدم الاعتداء. (هـ) حلّ المشاكل بالحوار والمفاوضات والطرق السلمية.

على أن الاتفاق على هذه المبادئ التي يقرّ بها الجميع أصلاً لا يحلّ الإشكالات العالقة لا سيما في سورية والعراق واليمن. ولا يحلّ الإشكالات الداخلية في ما بين مكوّنات شعوب تلك الدول ولا سيما ذات الطابع القومي أو المذهبي السني– الشيعي. الأمر الذي يستوجب التركيز على حلّ تلك الإشكالات.

والإشكالات هنا ذات بُعد بين الدول، وبُعد آخر داخلي في ما بين القوى السياسية والمكوّنات المتصارعة أو شبه المتصارعة، وهنالك الإشكال الثالث الذي يمسّ العلماء والممثلين السياسيين للشيعة والسنة.

فعلى مستوى الدول فلا بدّ من التوصل إلى توافق وتفاهم إيراني– تركي– سوري– سعودي– مصري ويمتدّ بعد ذلك إلى بقية الدول العربية وروسيا.

وعلى مستوى الداخل في عدد من الأقطار العربية فلا بدّ من توافق وتفاهم داخلي، وبتفاهم عربي– تركي– إيراني حيثما كان التأثير حاسماً في الداخل.

وعلى مستوى إطفاء الفتنة بين السنة والشيعة وعودة المياه إلى مجاريها فسوف يمهّد له التوافق

بين الدول كما بين المكوّنات الداخلية هنا وهناك. ثم يأتي دور العلماء والممثلين السياسيين للمساهمة في إطفاء الفتنة وإعادة اللحمة.

ختاماً لا بدّ من أن تجد من يردّ على هذه الخلاصة بالقول. كل ذلك يدخل في المبادئ والأمانيّ. وهذا شيء وما يجري على أرض الواقع شيء آخر. فأغلب الأطراف المنخرطة في الصراع والتدافع ذاهبة بالتعصب لموقفها والتشدّد فيه إلى الحدود القصوى، من دون أن تسأل عما يتطلع من صراعات وانقسامات وفتن. ولكن الإجابة هنا بسيطة: يبدو أن تلك الأطراف بحاجة إلى المزيد من الاستنزاف وسيل الدماء والكوارث قبل أن تقتنع بأن لا مفرّ من العودة إلى التفاوض وتقديم التنازلات والدخول في مساومات جادّة بلا تشاطر. والله غالب على أمره.

مسار العلاقات العربية - الإيرانية: طبيعة العراقيل والتحديات

■ د. مسعود أسد اللهي

العالم العربي ليس مجموعة موحدة، متجانسة ومنسقة والكلام عن "العلاقات العربية" ليس كلاماً دقيقاً لأن خلافات كبيرة توجد بين الأنظمة العربية، إذ لا يوجد إجماع واتفاق كامل على أي موضوع بين الحكام العرب، و»الجامعة العربية" بدل أن تكون موقعاً لتعزيز الوحدة العربية أصبحت مؤسسة لترسيخ الخلافات وبث الفرقة بين البلدان العربية. والقول المعروف عن الحكام العرب أنهم «اتفقوا على أن لا يتفقوا» دليل على ذلك.

قبل أيام، مرت مئة سنة على اتفاق «سايكس-بيكو»، فخلال هذا القرن من الزمن كانت تلك الخلافات والتخاصمات موجودة دائماً بين الأنظمة العربية. وبدل أن يكون احتلال فلسطين من قبل الصهاينة وموضوع تحرير القدس سبباً للوحدة بين هذه الأنظمة أصبح سبباً آخر للتفرقة والخلاف بينها بسبب تبعية أغلب هذه الأنظمة العمياء والكاملة لأمريكا. كما أن احتلال صدّام للكويت عمّق الشرخ بين البلدان العربية بحيث شاهد العالم العربي أسوأ أيامه من الخلافات والتخاصمات.

بناء على ذلك، عندما نتكلم عن «العلاقات العربية– الإيرانية»، يجب أن نقسم هذه العلاقات إلى مجموعات مختلفة ونوضح علاقة كل مجموعة بإيران. منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 حتى الآن، تشكلت ثلاث مجموعات في العالم العربي تجاه إيران:

المجموعة الأولى أو المحور الأول: الدول العربية الصديقة لإيران كسوريا والجزائر، ولبنان، واليمن الجنوبي آنذاك.

المجموعة الثانية أو المحور الثاني: الدول العربية المعادية لإيران كالعراق في زمن صدام، والسعودية ومصر في زمن مبارك، والأردن، والبحرين، والإمارات، والكويت وقطر.

المجموعة الثالثة: الدول الحيادية كسلطنة عُمان وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان واليمن الشمالي آنذاك.و هذه المجموعة لم تصبح محوراً.

علاقة الدول العربية الصديقة مع إيران، في المحور الأول، كانت في مستويات مختلفة. على سبيل المثال: وصلت العلاقات الإيرانية- السورية إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي المستمر. ولكن علاقات إيران مع الجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبي، بقيت بمستوى الدعم السياسي لإيران في شؤون المنطقة..

أيضاً علاقات الدول المنضوية ضمن المجموعة الثالثة مع إيران، شهدت فترات من المد والجزر المستمرين، فترة من تحسين العلاقات وفترة من الفتور، ولكن أغلبية أعضاء هذه المجموعة بقيت على الحياد في علاقاتها مع إيران بسبب البعد الجغرافي.

وأما المشكلة الرئيسة والعراقيل والتحديات فكانت في علاقات المجموعة الثانية أو المحور الثاني مع إيران. ومن يريد أن يعرف طبيعة العراقيل والتحديات في العلاقات العربية- الإيرانية، عليه أن يدرس ويتابع علاقات المحور الثاني مع إيران طيلة العقود الأربعة الماضية. حيث يمكن تقسيم هذه العلاقات خلال هذه المدة إلى خمس مراحل:

المرحلة الأولى في العلاقات العربية - الإيرانية: من شباط 1979 حتى آب 1990

علاقات المحور الثاني مع إيران في هذه المرحلة كانت سيئة ومتأزمة للغاية بسبب الحرب التي شنها صدام ضد إيران. كان يظن بسبب عقليته العدوانية والتوسعية أن إيران في بداية الثورة قد أصابها ضعف شديد وفقدت الكثير من قدراتها، كما كان يعتقد بأن النظام الجديد في إيران يعاني من مشاكل كثيرة وكبيرة ولم يعد قادراً على الدفاع عن نفسه، فأعتبر صدام هذا الوضع فرصة تاريخية للهجوم على إيران واحتلال محافظة خوزستان التي تعتبر المخزون الرئيسي للنفط في إيران، فضلاً عن توهمه بأن احتلال خوزستان سيؤدي إلى إسقاط النظام خلال أسبوع واحد فقط!!! وهذا ما سيجعل منه بظنه قائد العالم العربي الأوحد والأكبر، فشن الحرب ضد إيران في أيلول 1980.

في بداية حرب صدام المفروضة على إيران، لم تقف دول المحور الثاني معه فحسب، بل أن أغلبية الدول العربية في المجموعة الثالثة إما أيدت العدوان وإما سكتت عنه. فبالرغم من وقوف دول المحور الأول مع إيران، أصيب الشعب الإيراني بصدمة كبيرة بسبب دعم أغلبية الدول العربية لصدام في عدوانه على إيران، وهو بالاصل لم يكن يتوقع حصول تلك الحرب أو الدعم العربي لها. وكان الشعب الإيراني يعتقد بأن العالم العربي سيرحب بسقوط الشاه (أكبر حليف للكيان الصهيوني في المنطقة)، وسيدعم النظام الجديد في إيران نظراً لما يوليه من أهمية للقضية الفلسطينية، فضلاً عن الهوية الإسلامية للثورة الإيرانية. لكن الشعب الإيراني فوجئ بدعم الانظمة العربية الواسع لصدام.

كان التصعيد ضد إيران سمة السياسة الخارجية لهذه الأنظمة، حتى وصل الأمر إلى قتل 400 حاج إيراني في العام 1987 بيد الحرس الوطني السعودي في مكة المكرمة بسبب مظاهرة سلمية للحجاج الإيرانيين، وهتافاتهم ضد الكيان الصهيوني وأمريكا، وهتافاتهم لتحرير القدس ودعم القضية الفلسطينية. هذا القتل الجماعي في أقدس الأماكن الإسلامية تسبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية لمدة ثلاث سنوات، وكشف حجم التصعيد والعدائية ضد إيران من قبل دول المحور الثاني.

المرحلة الثانية في العلاقات العربية- الإيرانية: من آب 1990 حتى آذار 2003

بدأت هذه المرحلة مع احتلال الكويت من قبل صدام الذي عمّق الشرخ بين الدول العربية وقسمها إلى قسمين.

القسم الأول: الدول المعارضة لصدام في احتلاله للكويت: وهي أعضاء مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي.

القسم الثاني: الدول العربية المنحازة أو المؤيدة لصدام حسين واحتلال الكويت. كالأردن وليبيا وتونس والجزائر واليمن والسودان وموريتانيا ومنظمه التحرير الفلسطينية.

أصبح احتلال الكويت سبباً لبدء مرحلة جديدة في العلاقات العربية– الإيرانية، خاصة في علاقات أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع طهران وبدء مرحلة «إزالة التوتر» و«تحسين العلاقات» من قبل السعودية مع إيران منعاً من وقوف إيران مع صدام. في أول خطوة، طلبت السعودية من الرئيس الشيخ هاشمي رفسنجاني إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد ثلاث سنوات من قطعها وايفاد الحجاج الإيرانيين إلى الحج في عام 1990.

إزالة التوتر والانفراج في العلاقات السعودية– الإيرانية استمرت في فترة رئاسة الشيخ هاشمي رفسنجاني والسيد محمد خاتمي ونتج عنه توقيع اتفاق التعاون الأمني المشترك بين وزارة الداخلية الإيرانية ونظيرتها السعودية.

المرحلة الثالثة في العلاقات العربية-الإيرانية: من 2003 حتى 2011

مع سقوط صدام، بدأت مرحلة جديدة من التوتر والخلافات في علاقات المحور الثاني مع إيران، خاصة في العلاقات السعودية- الإيرانية. لم تكن تعتبر هذه الدول سقوط صدام كسقوط ديكتاتور منبوذ، بل كانت تعتبره بداية انهيار العالم العربي وتحول إيران إلى اللاعب الرئيسي في المنطقة.

الجدير بالذكر أن الجيش الأمريكي دخل الأراضي العراقية عبر الكويت، واستقرت القيادة المركزية للهجوم العسكري الأمريكي في قاعدة العديد بقطر، وكانت تقود المعركة بدعم من القاعدة البحرية للأسطول الخامس الأمريكي في البحرين والمستشارين العسكريين الأمريكيين في السعودية والأردن.

في الحقيقة، كان مجلس التعاون الخليجي الشريك الأساس للولايات المتحدة في إسقاط صدام، لأن الحكام الخليجيين كانوا يظنون أن الحكم في العراق بعد صدام سيكون بيد شخصيات مقربة منهم، ولكن فازت شخصيات مقربة من إيران كالسيد جلال طالباني وإيراهبم الجعفري ونوري المالكي في الانتخابات الحرة في هذا البلد.

هذا التطور التاريخي والمهم تسبب في استياء السعودية العارم من مسار التطورات في العراق. السعودية لم تكن تعتبر هذا التطور عملية ديمقراطية حصلت عبر انتخابات حرة، بل اعتبرته

سعياً إيرانياً لإحياء ما يسمونه بـ "الإمبراطورية الصفوية" أو "الإمبراطورية الفارسية". بناء على هذه الرؤية، لم تعترف السعودية بالنظام الجديد في العراق ولم تُعد العلاقات الدبلوماسية مع بغداد إلا قبل بضعة أشهر.

في الحقيقة، هذه السياسة الخاطئة من قبل السعودية قرّبت العراقيين من إيران أكثر فأكثر. لأن العلاقات التركية- العراقية و الأردنية- العراقية وحتي السورية- العراقية لم تكن أيضاً على ما يرام، وبقيت إيران الجارة الوحيدة للعراق التي كانت تؤيد وتساند وتدعم النظام الجديد في هذا البلد.

في هذه المرحلة حدثت حرب تموز 2006 و بالرضى العلني والسري للسعودية وبعض البلدان العربية الأخري للعدوان الصهيوني على لبنان، ولكن مع انتصار حزب الله في تلك الحرب، فشلت المؤامرة ولم يبق بيد السعودية وسيلة لتغيير مسار التطورات في المنطقة إلا التحريض الطائفي وإثارة النعرات الطائفية لخلق فتنة مذهبية بين الشيعة والسنة، التي بدأت في مطلع نفس السنة مع تفجير مقام الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في مدينة سامراء العراقية، ولولا الجهود الإيرانية والسعي الحثيث من قبل السيد السيستاني لكانت نار الفتنة اشتعلت في كل المنطقة. ولكن بعد مضي سنة ونصف أطفئت نار هذه الفتنة بجهود إيرانية وجهود العلماء السنة والشيعة في العراق سنة 2007.

على كل حال، شهدت المرحلة الثالثة، جولة أخري من التوتر والتصعيد الذي بقي سقفه منخفضاً نسبياً حتى نهاية هذه المرحلة في علاقات إيران مع المحور الثاني، الذي فقد أحد أهم أعضائه، يعني صدام.

المرحلة الرابعة في العلاقات العربية- الإيرانية: من 2011 إلى نهاية 2014

شهد العالم العربي في هذه المرحلة زلزالاً سياسياً كبيراً أنتج تطورات غير مسبوقة في منطقتنا مع اندلاع الثورة في تونس ثم مصر والبحرين واليمن. ولكن انحراف مسار المظاهرات في ليبيا وسوريا إلى حرب عسكرية بامتياز أدى إلى تدخلات عسكرية خارجية إقليمية ودولية.

مع سقوط بن علي ومبارك وصعود الإخوان المسلمين إلى الحكم في أكثر من بلد عربي شعرت السعودية بخطر كبير وظنت نفسها محاصرة بين فكي كماشة، ألا و هما التقدم الإخواني من غرب المنطقة، وتقدم محور المقاومة من شمالها وجنوبها. فباشرت السعودية بالحرب في الجبهتين مستخدمة المال والسلاح والنفوذ المذهبي والسياسي.

نجحت السعودية في هزيمة الإخوان المسلمين وأجبرتهم على الاستسلام والتبعية للمشروع السعودي في المنطقة، ولكن بالرغم من نجاحها في إغراق سوريا والعراق ولبنان واليمن في أزمات أمنية وعسكرية ومذهبية عن طريق إرسال التكفيريين إلى هذه البلدان العربية ودعمهم، إلا أنها لم تنجح في هزيمة إيران وسوريا وحزب الله فلجأت إلى مؤامرة نفطية لإخضاع إيران وضرب حلفائها في المنطقة.

السياسات الخاطئة لدي السعودية أنتجت أخطر مجموعات إرهابية تكفيرية مثل داعش الذي يكفّر الجميع حتى آل سعود ويعتبرهم طواغيت. واصرار السعودية على استمرار استراتيجيتها الخاطئة أغرق المنطقة في نعرات طائفية وجعل من داعش وأخواتها أكبر تهديد للأمن والسلم العالميين، ولكن حتى وفاة الملك عبدالله في مطلع سنة 2015 كانت السعودية تنفذ سياساتها بشكل تقليدي، يعني بشكل مخفي وسري إلى حد ما وكانت تترك في الظاهر باباً للتسويات والصفقات، فبالرغم من التصعيد في العلاقات العربية- الإيرانية في هذه المرحلة لم تصل الأزمة في هذه المرحلة من العلاقات إلى مستوى الاستقطاب.

المرحلة الخامسة في العلاقات العربية- الإيرانية: من بداية 2015 حتى الآن

بعد وصول الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى سدّة الحكم، وتعيين ابنه المتطرف وعديم الخبرة وزيراً للدفاع و ولياً لولي العهد، خرجت السياسة الخارجية السعودية عن سياقها المحافظ ودخلت في سياق التطرف والعدوانية العلنية والرسمية تحت مسميات كعاصفة الحزم.

أعلن محمد بن سلمان أكثر من مرة تشكيل تحالفات مختلفة إما للحرب على اليمن أو لمكافحة الإرهاب، ولكنه في الحقيقة كان يحاول هو وأبوه الملك خلق نوع من الاستقطاب والثنائية

القطبية في العالم الإسلامي، وذلك بتكريس السعودية قائداً وقطباً لأهل السنّة، وإيران قائداً وقطباً للشيعة، وجعل هذين القطبين في تقابل ومواجهة مستمرة.

كل محاولات السعودية، خاصة منذ بداية 2015 حتى الآن، تسير في هذا الاتجاه بما فيها العدوان على اليمن وتأزيم الوضع أكثر فأكثر في سوريا والعراق عن طريق دعم المجموعات التكفيرية. ثم إن حادثة مني في السنة الماضية، ثم إعدام الشيخ النمر وتداعياته وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، زادا بشكل غير مسبوق من مستوي التوتر والخلافات بين إيران ودول المحور الثاني وعدد من دول المجموعة الثالثة.

طبيعة العراقيل والتحديات في العلاقات العربية-الإيرانية

التحديات والعراقيل في علاقات إيران مع الدول العربية مختلفة ومتنوعة. هاجم صدام إيران بسبب عقليته العدوانية وجنون العظمة وطموحاته غير الواقعية. ومعارضة حسني مبارك لإيران لم تكن عقائدية، بل كانت سياسية وسببها معارضة إيران لإتفاق كامب ديفيد و وقوفها في وجه التطبيع مع "إسرائيل". معارضة ملك الأردن حسين بن طلال مع إيران كانت بسبب علاقته الوطيدة مع "إسرائيل" وهي كانت في الحقيقة نيابة عن "إسرائيل" و دعماً لصدام. ولكن عداوة آل سعود لإيران لها جذور عقائدية ومذهبية وسياسية. ولم تتناقص هذه العداوة بمرور الزمن بل ازدادت. سقط صدام و مبارك ومات الملك حسين، ولكن آل سعود مستمرون في الحكم واليوم وصل إلى العرش الملكي من هو أشد تطرفاً و وحشية وعدوانية بين أبناء عبدالعزيز. ويمكن الاستنتاج بأن طبيعة العراقيل والتحديات في العلاقات الإيرانية – العربية تتظهّر في رؤية السعودية لإيران.

من وجهة نظر آل سعود، هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة السياسية تمثل الأعداء الطبيعيين للسعودية وهي:

1 - الأنظمة الإسلامية التي تختلف عن الوهابية في رؤيتها للدين الإسلامي. لا يعترف آل سعود والمؤسسة الدينية الوهابية بأي رؤية للدين الإسلامي غير رؤية الوهابية. هذه الرؤي الإسلامية غير الوهابية تصنف بشكل أساسي في ثلاثة أصناف، وهي: الرؤية الإخوانية، والصوفية، والشيعية. وتعتبر الوهابية هذه الرؤي الثلاث شركاً وكفراً وارتداداً، وعليه تعتبر السعودية الأنظمة الإسلامية الناتجة عن رؤية غير الوهابية عدواً خطيراً لها.

2 - الأنظمة الناتجة عن الثورات الشعبية: إن النظام السعودي يعارض ويعادي أي نوع من الثورات، أكانت دينية أو ماركسية أو ناصرية أو غيرها. كما أن السعودية تعتبر أن الأنظمة الناتجة عن الثورات الشعبية خطر حقيقي لحكم آل سعود لأنها تعطي حق إسقاط الحكام بيد الشعوب وتكرّس حق الشعوب في إسقاط نظام والإتيان بنظام جديد، فضلاً عن أن القواعد الفقهية الوهابية والتقاليد العشائرية والقبلية لآل سعود تعارض نزول الشعب إلى الشوارع والمظاهرة ضد النظام، ولو كانت سلمية، بل تعتبرها فتنة!

3 - الأنظمة التي تأخذ شرعيتها من الانتخابات الحرة: إن آل سعود والمؤسسة الدينية الوهابية يعارضان أي نظام يبني على أساس الانتخابات الحرة والديموقراطية ويعتبرانه "وباءً" يمكن أن ينتشر في المجتمع السعودي. بناء على ذلك أصدر العلماء الوهابيون فتاوي كثيرة تنص على أن "**الديموقراطية كفر والانتخابات حرام**".

هذه الميزات الثلاث تجتمع في طبيعة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهويته. فهو ناتج عن الرؤية الإسلامية غير الوهابية وأيضا حصيلة ثورة شعبية كبيرة ومبني على الإنتخابات والمؤسسات الدستورية. إضافة إلى ذلك، لإيران جذور تاريخية منذ آلاف السنين ودور ريادي في الحضارة الإسلامية والفقه الإسلامي (السني منه والشيعي) ولديها مصادر القوة البشرية والمادية التي تجعلها اللاعب الرئيس في التطورات الإقليمية.

في المقابل، النظام السياسي والاجتماعي والديني في السعودية، مبني على الأسس والمعتقدات الوهابية التكفيرية والتقاليد القبلية والعشائرية، وليس له أي جاذبية ومطلوبية عند الشعوب. وعليه لا يبقي له أي حليف عقائدي إلا المجموعات الإرهابية التكفيرية. فمن وجهة نظر آل سعود، إيران أكبر خطر على حكمهم.

من ناحية أخري، خلال المفاوضات النووية بين إيران ودول الخمسة زائد واحد (5+1) حاولت السعودية مستميتة أن تفشل المفاوضات، فقررت التقارب مع "إسرائيل" وبالأحري مع نتانياهو وتطبيع العلاقات مع هذا الكيان المختلق، ولكن لم تنجح السعودية والصهيونية في عرقلة المفاوضات. وكذلك حاولت بعد توقيع الاتفاقية بين إيران ومجموعة 5+1، عبر التعاون الوطيد مع الكيان الصهيوني ودعم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، أن تعرقل تنفيذ بنود الاتفاق من الطرف الأمريكي، فنجحت إلى الآن في الضغط على إدارة أوباما وعرقلة مسار تنفيذ هذه الاتفاقية.

في الظروف الراهنة وبسبب خروج الدول العربية الرئيسية من معادلات القوة في المنطقة كمصر وسوريا والعراق، أصبحت السعودية اللاعب الوحيد فتحاول بأي طريقة ممكنة وعبر تحريض المشاعر والعصبية المذهبية والنعرات الطائفية أن تعمّق الشرخ بين إيران والعالم العربي وأن تدمـّر العلاقات العربية- الإيرانية.

مع الأسف الشديد، وبسبب مشكلة اللغة فإن المجتمع الإيراني من طرف والمجتمعات العربية من طرف آخر ليست قادرة على التواصل المباشر والفهم المشترك بينها حول قضايا مختلفة، هذه المشكلة سمحت لوسائل الإعلام العربية التي تدور في فلك السعودية أن تشن حرباً نفسية وإعلامية شرسة ضد إيران بهدف تشويه صورتها لدي الشعوب والمجتمعات والأنظمة العربية.

إن رؤية السعودية تجاه المنطقة وإمكانياتها المالية ونفوذها المذهبي وتحالفها مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" هي المعرقل الرئيس والتحدي الأساس في العلاقات العربية- الإيرانية في الوقت الراهن.

مقترحات:

1 - تخفيف التوتر بين إيران والسعودية: لا يمكن تطبيع العلاقات بين البلدين في الظروف الراهنة بسبب التعنت السعودي، ولكن يجب محاولة تخفيف وإزالة التوتر قدر الإمكان لمنع ذرائع السعودية في خلق فتنة مذهبية.

2 - التركيز الدائم على القضية الفلسطينية كقضية مركزية عند شعوب المنطقة منعاً للكيان الصهيوني والولايات المتحدة من استغلال الخلافات الإسلامية- الإسلامية.

3 - تعزيز موقع مصر في العالم العربي. أثبتت التجربة والتاريخ وجود نسبة عكسية بين الموقع السياسي والمذهبي لكل من مصر والسعودية. فكلما قوي موقع مصر في العالم الإسلامي ضعف موقع السعودية والعكس صحيح.

4 - تعزيز النظام الجديد في العراق عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وعلمياً وحفظ وحدة أراضيه.

5 - دعم النظام في سوريا وحفظ وحدة أراضيها.

6 - تعزيز ودعم محور المقاومة في المنطقة.

7 - التركيز الاعلامي والعلمي والدراسي على العلاقة الفكرية والفقهية للمجموعات الإرهابية التكفيرية مع المدرسة الوهابية ومؤسستها الدينية.

8 - مواجهة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات وشبكات التواصل الاجتماعي العاملة على التحريض الطائفي وإثارة النعرات الطائفية.

9 - التواصل المباشر بين المثقفين والآكاديميين والاعلاميين والكتاب العرب والإيرانيين عبر المؤتمرات والندوات والزيارات المتبادلة وعبر وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

10 - التشجيع على السياحة وتسهيل السفر بين إيران والبلدان العربية.

11 - تصحيح رؤية المؤسسة الدينية السنية والمؤسسة الدينية الشيعية تجاه بعضهما البعض.

12 - تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية بين إيران والعالم العربي.

13 - التعاون الأمني المشترك بهدف مواجهة المتطرفين عند كلا الطرفين.

14 - رسم سقف وخط أحمر للخلافات.

15 - تبادل الطلاب والأساتذة الجامعيين.

16 - تبادل الكتب والمجلات والأفلام والنتاجات الثقافية والتراثية والفنية.

17 - إقامة المخيمات الطلابية والشبابية المشتركة.

18 - تعزيز العلاقات الديبلوماسية والسياسية والتعاون المشترك في إطار منظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة وفي المحافل الدولية والإقليمية.

دور إيران في المشرق العربي

■ د. سمير أمين

إيران أمة عريقة وعظيمة تعتز بتاريخها، وقد سبق أن تعاملت بقوة ومبكرًا مع التهديد الأوروبي، الإنجليزي والروسي. بدأ الإيرانيون ثورتهم في عام 1907 ضد الحكام من سلالة القاجاري الفاسدة الذين ثبت عجزهم عن مقاومة الأجانب. كان مثقفون كثيرون ممن شاركوا في الثورة قد تلقوا تدريبهم في القوقاز الروسية مع حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (الذي قام بالثورة البلشفية فيما بعد). وهو ما جعل الكثير من القادة الإيرانيين أكثر تمسكًا من غيرهم في أماكن أخرى بالربط بين السيطرة الإمبريالية والنمط التاريخي للعلاقات الطبقية الاستغلالية (النظام الإقطاعي).

وقد تعاملت السلطة الجديدة للأسرة البهلوية الحاكمة- التي تأسست عام 1921- مع هذا الوضع بطريقة خاصة: إذ اتخذت مواقف رجعية من دعاوى التغيير الاجتماعي، إلا أنها في الوقت نفسه رفضت أن تكون ذيلاً للقوى المسيطرة في السوق العالمية. ولكن التأثيرات بعيدة المدى للوجود السوفياتي في شمال إيران أثناء الحرب العالمية الثانية، والدعم الذي ناله بناء الدولتين والمجتمعين المستقلين في أذربيجان وكردستان، ونشأة حزب اشتراكي ومعادٍ للإمبريالية قوي (توده)، والموقف القومي لرئيس الوزراء مصدق الذي أمم النفط عام 1951.. كل هذا لم يكن من الممكن أن تتجاهله المخابرات المركزية الأميركية عندما رعت الانقلاب الذي سمح لمحمد رضا شاه بتحويل الاتجاه وإعادة الالتحاق بالمعسكر الغربي.

وفي محاولة من محمد رضا شاه للدفاع عن النظام ضد تحدي القوى الديمقراطية والقومية والتقدمية في إيران، انخرط منذ عام 1962 في ما سمي «الثورة البيضاء» مع اتخاذ موقف دولي «محايد». وفي الواقع لم يقلص الإصلاح الزراعي سلطة وثروات الإقطاعيين، وإنما سهل

صعود طبقة الفلاحين الأغنياء الجديدة فقط. أضف إلى هذا تحديث الممارسات الاجتماعية (خاصة تجاه المرأة) والجهد الذي بُذل في مجال التعليم. وبالنسبة للمواقف الحيادية (الصلح مع الاتحاد السوفياتي عام 1965، والصين عام 1970، وتأميم آخر للنفط عام 1973) فقد قبلتها الدول الغربية وفق الشروط السائدة، ولم يكن لديها بديل من القبول. وكان اعتماد النظام على الأجهزة الأمنية (جرائم البوليس السياسي «السافاك» الذي اكتسب سمعة سيئة جدًا) هو السبيل الوحيد للإبقاء على النظام الاجتماعي الرجعي. وقد كان مشروع محمد رضا شاه بالتأكيد في إطار المسلك الرأسمالي (وإن كان رأسمالية الدولة). وجاءت حدود وتناقضات هذا المشروع نتيجة لهذا الخيار والمبدأ. وكان الجو الذي خلقه انتشار عدم الانحياز في أعقاب مؤتمر باندونج قد فتح هامشًا للتحرك لجميع دول الجنوب، وفرض على الاستعمار التراجع وقبول تنازلات لم يكن من الممكن تصورها في غياب جبهة عدم الانحياز.

وأدى تحطيم حزب توده باستخدام العنف البوليسي إلى إفساح الطريق أمام قوة جديدة تتحدى النظام. وقد تمحورت هذه القوة حول رجال الدين الشيعة وزعيمهم آية الله الخميني. لكن النظام الإسلامي الذي قام منذ 1979 قد أضعفته تناقضاته الداخلية. فقد كان منذ نشأته نظامًا رجعيًا من حيث رغباته في إعادة تشكيل المجتمع، ليس فقط فيما يتعلق بمقارباته الثقافية (كحجاب المرأة) وإنما أيضًا من حيث موقفه من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وحصل النظام الإسلامي على تأييده الأكبر من فئتين اجتماعيتين: تجار البازار أو البرجوازية التجارية/ الكمبرادورية، وأغنياء الفلاحين الجدد.

ورث النظام رأسمالية الدولة التي يديرها «التكنوقراط» الذين سبق أن تحالفوا مع دكتاتورية الشاه. وما فعله النظام الجديد ببساطة هو إحلال إدارة دينية محل تلك الإدارة «المدنية». وقد استطاع رجال الدين الذين شغلوا مناصب إدارية إثراء أنفسهم دون اعتبار للتماسك الإجمالي الذي كان عليه مشروع الشاه للتحديث، والذي ظل تحديثًا ظاهريًا وتقوده شخصيات دينية، مما جلب للمشروع الأصلي المزيد من الحدود والتناقضات. بيد أنه بينما كان نظام الشاه مواليًا

للغرب، أصبح بإمكان النظام الجديد التدثر بعباءة معادية للإمبريالية، وإن كانت مواقفه مختلطة بالعداء للغرب عامةً.

إن التشوش شديد جدًا. وهو ما يفسر كيف أمكن لمحللين عرب وغربيين كثيرين وصف النظام بأنه «تحديثي» (إسلام حديث كما يقال). وهم يبنون هذا على تطورات واقعية، ولكنهم يخطئون في فهم مغزاها. فمن الطبيعي مثلاً أن سن زواج الأنثى قد ارتفع، كما أخذ في الصعود عدد النساء اللاتي يعملن ويشغلن نفس مسئوليات وأدوار الرجال. ولكن هذا التقدم موجود أيضًا في جميع مناطق جنوب العالم (باستثناء دول الخليج!) كما في شماله. أما الحداثة، ناهيك عن التحرير، فهي تتطلب ما هو أكثر من هذا بكثير.

لقد دعمت الولايات المتحدة الشاه حتى النهاية، الأمر الذي أثار المواقف الإيرانية القومية المتوقعة. وهو ما دعا واشنطن إلى تعبئة حليفها السابق صدام حسين للدخول عام 1980 في حرب إجرامية وغير عقلانية لمدة عشر سنوات. وأدى هذا إلى تشكيل معسكر عربي تحت رعاية واشنطن (دول الخليج المؤيدة للعراق) بادر بإثارة العداء بين إيران (الشيعية) والخليج (السني في معظمه). وقد وصف البعض هذا الصراع بصراع الأصوليات. مع ذلك لا توجد حقائق تؤكد أن هذه الثنائية الطائفية التي شغلت الإقليم على مدى التاريخ كان لها بالضرورة طابع الصراع الثابت والدائم. إذ إن التزييف والأكاذيب هي الوسيلة التي تستخدمها القوى الرجعية المحلية والاستعمار لتعبئة هذه الطائفة أو تلك في خدمة مشاريعها.

هكذا أصبحت إيران (الإسلامية، الشيعية، الخمينية) خصمًا للقوى الغربية، حتى لو لم تكن تريد هذا. كما أن إيران الخمينية لا تدير اقتصادها بطريقة أخرى غير القواعد العامة للرأسمالية. ومن ثم من السهل تصور التوصل إلى تسوية ما للتعايش بين هذه الرأسمالية المحلية والرأسمالية على النطاق العالمي. وقد اقترح رجال الدين الشيعة الداعون «للإصلاحات» مثل هذا الطريق. بيد أن دول الخليج قد عملت على إحباط هذه المحاولات عن طريق تحذير واشنطن وإثارتها ضد خيار طهران النووي الذي لم يكن مبادرة جديدة خاصة بنظام الخميني،

فالشاه محمد رضا هو الذي وضع إيران على هذا الطريق. ولم تعترض واشنطن على هذا في حينه. أما نظام الخميني فلم يفعل شيئًا أكثر من الاستمرار في ذات الطريق. من ثم لا يوجد سبب حقيقي للوم، حتى إذا افترضنا أن وراء البرنامج النووي السلمي برنامجًا لإنتاج السلاح النووي. لا يوجد سبب واحد يدعو لقبول رأي واشنطن، وحلفائها الخاضعين في الناتو، فيما يتعلق بالانتشار النووي. ويبين الصمت إزاء الترسانة النووية الرهيبة في «إسرائيل» أسلوب القوى الغربية في الحكم على الأمور: أوزان مختلفة، ومعايير مختلفة. فالمشروع الخاص بإنهاء التسلح النووي (وهو أفضل خيار ممكن) يجب أن يبدأ تنفيذه بالدولة الأكثر خطرًا في عالمنا، أي الولايات المتحدة.

ويبدو التحدي الاستراتيجي أكثر تعقيدًا، لأن احتلال العراق والمأزق في أفغانستان لم يمنحا واشنطن النتائج التي أرادتها. فبالتأكيد تم تدمير العراق، ليس الدولة فحسب (الانقسام بين أربعة نظم في الأمر الواقع: سني، شيعي، كردي 1، كردي 2!) بل والمجتمع أيضًا. فمثلاً اغتيل جميع العلماء تحت إمرة المحتل. ولكن تدمير العراق منح إيران في الوقت نفسه ورقة ضغط هائلة من خلال استطاعتها تعبئة حلفائها المحتملين (الشيعة) عند الحاجة. ولحل هذه المشكلة قررت واشنطن إضعاف إيران بتدمير حلفائها الإقليميين، بادئة بسوريا!

لكن هذا لا يغير من السؤال الذي طرحناه: هل إيران على طريق الصعود؟ إجابتي القاطعة والمباشرة: لا يوجد شيء في تطور النظام الاقتصادي الإيراني يسمح باستنتاج أن تتخلى الدولة الإيرانية عن «التنمية الرثة» اللصيقة بالدولة الخمينية. ولا يوجد ما يكفي من عداء القوى الإمبريالية لاستنتاج أن إيران تمثل دولة صاعدة.

كان العراق يمثل أهم أهداف خطة أميركا . بيد أن نجاح هذه الاستراتيجية التي زرعت الموت قد أنتج ظروفاً ملائمة لدخول إيران في المسرح من خلال مساندتها للطائفة الشيعة.

وكان لابد من توقع هذه النتيجة. ألم ترها واشنطن؟ أعتقد أن مسئولي رسم السياسة الأميركية يتمتعون بقدر من العلم والذكاء يتيح إدراكهم لما تفضى إليه أعمالهم. فلماذا إذن توغلوا

في هذا المستنقع؟ إجابتي على هذا السؤال هي الآتية: كانت أميركا قد خططت للتخلص من النظام الإيراني فوراً بعد انتصارها في العراق. وأثارت الولايات المتحدة قضية الصناعة النووية الإيرانية بالتحديد وعمداً من أجل إعطاء «شرعية» لخطتها.

بيد أن إيران تهيأت في مواجهة الخطر، وساندتها روسيا والصين، حتى استطاعت أن تتحمل عبء العقوبات الاقتصادية فاضطرت الولايات المتحدة أن تتراجع تكتيكياً وأن تلجأ إلى خطة بديلة مفادها إضعاف إيران قبل ضربها. اخترعت أميركا إشعال ثورة «ربيع» سوري على النمط الليبي وتصورت أن النظام السوري سوف ينهار كما حدث في ليبيا. هذا لم يحدث. فلم تظهر عوامل انشقاق في صفوف الجيش السوري. وعند هذه النقطة شجعت الولايات المتحدة ظهور داعش الذى لم يكن كيانه قادراً على التبلور دون دعم الخليج بالأموال والأسلحة واتخاذ واشنطن موقفاً محايداً إزاءه.

ثم انضمت تركيا الإسلامية الجديدة إلى الكتلة التي تُحرك غزو سوريا، حتى أصبح حضور تركيا في الساحة عاملاً حاسماً في انتصارات قوات داعش التي احتلت شمال شرق سوريا. ولكن، بالرغم من كل ذلك، لم تأت الخطة بثمارها المنتظرة، أي دخول داعش إلى دمشق وانهيار النظام السوري.

تثبت هذه التطورات تعطل الخطة الأميركية. وأعتقد أن تصريحات جون كيري الأخيرة (في آذار مارس 2015) ومفادها أن الحل يقتضى فتح باب المفاوضات مع بشار الأسد من جانب والحصول على اتفاقية مع إيران في القضية النووية في مؤتمر لوزان (في نفس الشهر) من جانب آخر تقدم دليلاً على ذلك التراجع. وأدرك النظم الإيراني عبث تجمد موقفه في قضية الأسلحة النووية. فما فائدة حصولها على قنبلة ذرية أو قنبلتين؛ علماً بأن إخفاء الإنجاز أصبح مستحيلاً، في مواجهة مئات القنابل التي تمتلكها «إسرائيل»؟ ألا يعطى ذلك الفرصة الذهبية التي تبحث إسرائيل عنها لضرب إيران بالأسلحة النووية، وذلك بموافقة وتشجيع أميركا وأوروبا؟

تراهن الولايات المتحدة على أمل آخر وهو أن يتطور موقف إيران في اتجاه التصالح والتقارب من الغرب في مقابل توفير شروط أفضل لمزيد من اندماجها في العولمة الاقتصادية. نعم هذا الاحتمال قائم وذلك لأن الطبقة الحاكمة في إيران تروى ميول استفادتها من ثمرات الاندماج في العولمة، ولو دون مشاركة شعبها في الفوائد. وفى المقابل ينتظر أن تنسحب إيران من الساحة السورية فتترك سوريا معزولة في مواجهة أعدائها.

ولكن هناك احتمال آخر. مفاده أن تعاند إيران في مشروعها حتى تصبح القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة. فلا تقبل شروط الخطة الأميركية ولا تنسحب من الساحة السورية. كما أنها- في هذا التطلع- سوف تتجه نحو الدول الصاعدة في آسيا (الصين والهند) وروسيا والتقارب معها لتوازن التصالح مع الغرب. وتتجاوز هذه الرؤية الإيرانية حدود خطة الولايات المتحدة القائمة على اعتراف لصالح إيران بدور قوة إقليمية «عادية». والمقصود دولة تقبل قواعد سيادة العولمة الليبرالية وتحدد سياستها في إطارها لا غير. بعبارة أخرى تراهن أميركا على العودة إلى التوازن بين الخليج العربي وإيران بصفتهما حليفين لواشنطن، كما كان الأمر عليه في عصر حكم الشاه. بيد أن إنجاز مثل هذا التوازن يبدو لي أنه أصبح مستحيلاً. ذلك بسبب ميول إيران في ركوب قطار الدول البازغة التي تناهض العولمة الإمبريالية، علماً بأن مشروع كتلة الدول البازغة قد دخل في تناقض متصاعد مع أهداف مشروع الإمبريالية الذى تظل الولايات المتحدة متمسكة بتنفيذه.

لذلك أثارت اتفاقية لوزان غضب دول الخليج و»إسرائيل» (ومن ورائها أوروبا). إذن وتستمر المواجهة بين المشروع الإمبريالي ومشاريع جميع القوى والنظم التي ترفض الخضوع لمتطلباته.

وتجد حرب اليمن الجارية (التي نشأت في ربيع 2015) مكانها في هذا الإطار. فقد اختُرع مشروع هذه الحرب والتدخل العسكري السعودي في تنفيذه بالتحديد لتسخين النزاع مع إيران التي اتهمت – بلا دليل- بأنها تسعى إلى إقامة نظام شيعي تابع لها في اليمن. علمًا

بأن أغلبية اليمنيين ينتمون إلى الشيعة. والنزاع ليس طائفياً بل يدور حول الرقابة على عدن ومدخل البحر الأحمر. ولم ينجح الرئيس على عبد الله صالح – الذى كان يضمن بقاء عدن تحت رقابة الغرب – في كسب حد أدنى من الشرعية لدى قيادات القبائل (السنة والشيعة) كما فشل في محاولته لمسح حنين أهل الجنوب إلى ما كانت دولتهم السابقة قد أنجزته من تقدم اجتماعي، وبالتالي أنتج ضعف نظام صالح تلك الفوضى التي تخشاها السعودية لأنها فتحت الباب لكيانات سلفية معادية ومنها شبكة «القاعدة»

والآن آتي إلى المسألة المثارة في هذا الاجتماع، وهى بناء تضامن بين الأمم والشعوب، وبالتالي عمليًا بين دول مثل إيران والدول العربية. وأعتقد أن ورقتي تقود طبيعيًا إلى هذه الخلاصات:

1 – مواجهة تحديات عصرنا: فالتضامن بين شعوب إيران والشعوب العربية مطلوب لأنه يؤسس شرطًا أساسيًا لنجاح تحررهم.

2 – إن الهدف الأول لهذا التضامن هو أن يهزم الاستراتيجية التي تقودها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، بهدف تدمير (ليس أقل من ذلك) الدول والنسيج الاجتماعي الكامل لإيران ومصر ولبنان والعراق. هذه الجيوستراتيجيا لها حلفاؤها: تركيا ودول الخليج. إن حكومة إيران تؤيد حاليًا القوى التي تقاوم التدخل الأمريكي الأوروبي، والهجوم المدمر خاصة في سوريا، والذي تقوده المنظمات الإرهابية التي تعتبر نفسها إسلامية (وفى الواقع هي تعادى الإسلام) ويتوجب علينا تأييد هذه المبادرات من إيران.

3 – ولكن تضامننا وعملنا المشترك الفعلي لن ينجح ما لم تتحرك بلادنا خارج نطاق السياسات النيوليبرالية، والتي تتبعها في الواقع حتى الآن جميع حكومات المنطقة، إيران والدول العربية. إن سياسات النيوليبرالية قد أنتجت وسوف تستمر في إنتاج كوارث اجتماعية تفتح بدورها الطريق لتشتيت خيارات من ضحاياها الطبقات

الفقيرة، بما في ذلك منح مصداقية للبدائل الإرهابية. وما لم تخرج بلادنا عن هذه السياسات (المعروفة بالعربية باسم الانفتاح)، فلن يكون ثمة فرصة لنجاح سياسة أي دولة معادية للاستعمار، إن البديل هو أن نبدأ التحرك في طريق مشروع دولة وطنية شعبية وديموقراطية ذات سيادة.

4 - وفى نفس الوقت فإن التوجه إلى المشروع المستقل سيخلق شروطًا للتقدم إلى ثقافة شعبية ديمقراطية، هذه الثقافة التي نفتقدها في بلادنا. وقد قدمت شرحًا لذلك في ورقتين لي منشورتان في مجلة الطريق (إجهاض النهضة العربية الإسلامية في القرن التاسع عشر). الدولة الاستبدادية، دولة المماليك، كما يمكن الرجوع إلى ورقة أ. حلمي شعراوي الأخيرة عن: العرب وإيران بين تحديات الواقع والتعاون الإقليمي.

دور السياسات الغربية وتدخلاتها في إيجاد بيئة للأزمة

■ د. عدنان منصور

منذ أكثر من قرنين من الزمن شهد العالم العربي والإسلامي هيمنة قوى الغرب المتمثلة في ذلك الوقت ببريطانيا وفرنسا، وخضوع الجزء الأكبر من عالمنا العربي للحكم العثماني الجائر الذي جثم على أرضنا لأربعة قرون وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

مع نهاية القرن التاسع عشر، اكتشف النفط في أكثر من مكان في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في إيران ومناطق الخليج. حتى عام 1905 لم تكن بريطانيا تمتلك ثروات نفطية،ـ وكانت احتياجاتها من النفط مرتبطة بالبترول الأميركي والروسي والمكسيكي، مما جعل الحكومة البريطانية ومخابراتها تدرك في عام 1904 الأهمية الاستراتيجية لهذه المادة الجديدة للطاقة، بعد أن كانت قد بدأت منذ أعوام قليلة بتجديد أسطولها التجاري واستخدامه بالطاقة الجديدة بدلاً من الفحم. وفي هذا العام عُين الكابتن جاك فيشر Fisher لورداً أول للإمبريالية لبريطانيا فأنشأ لجنة مهمتها تقييم وتقديم اقتراحات حول الوسائل الواجب استخدامها من قبل البحرية البريطانية لضمان تزويدها بالبترول.

في عام 1901 أصدر شاه إيران مظفر الدين فرماناً أعطى بموجبه المهندس الأسترالي وليام كنوكس دارسي William Knox D›arcyK، الخبير في التاريخ الفارسي، امتيازات ملكية مدتها ستون عاماً بصلاحيات كاملة دون قيود للحفر والتنقيب واستخراج المواد من باطن الأرض الإيرانية التي سيكشفها دون استثناء، وتبقى ملكية غير قابلة التصرف، وكانت هذه الصفقة من أهم صفقات العصر مُنحَت فيها لدارسي وأبنائه وشركائه امتيازات حصرية لاستخراج النفط من كل إيران، واستمرت حتى عام 1961.

وبعد اكتشاف أول بئر للنفط أرسلت بريطانيا سيدني ريلي Sidney Reilly المعروف ببطل الجواسيس البريطانيين، وكلّفته الاتصال بدارسي للتنازل عن حقوقه الحصرية فيما يتعلق بالثروات النفطية لصالح شركة النفط البريطانية- الفارسية. وقد استطاع ريلي أن يحقق هدف بريطانيا، وبناءً على رغبتها أصبح اللورد ستراتكونا Strathcona رجل الأعمال السكوتلاندي المساهم الأكبر في الشركة. وفيما ظل دور بريطانيا سرياً استطاع ريلي أن يجعل بريطانيا تبسط يدها على أول مصدر هائل للثروة ويؤسس لنفوذ استعماري واسع لبريطانيا في إيران.

وعلى خط آخر، توجهت أنظار البريطانيين إلى الخليج عندما استعرضت قطعهم العسكرية البحرية طول شواطئ الكويت عام 1901، وكانت رسالة موجهة للرجل العثماني المريض من أن المرافئ الممتدة من شط العرب جنوباً أصبحت تحت الحماية البريطانية. وبهيمنتها على الكويت استطاعت بريطانيا عام 1907 أن تنتزع من الشيخ مبارك الصباح امتيازاً في بندر شويخ بتأجيره لها بعقد دائم وقّعه الشيخ مع المعتمد البريطاني في الكويت الماجور كنوكس C.G.Knox. وفي عام 1913 أعطى الشيخ مبارك رسالة إلى المعتمد البريطاني Percy Cox برسي كوكس يلتزم فيها مبارك رفض أي امتياز للتنقيب عن النفط في الأراضي الكويتية لأي كان، إلا لمن تقرّه وتعينه الحكومة البريطانية.

منذ ذلك التاريخ هيمنت بريطانيا على دول الخليج، حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة بانتظار تقسيمها إلى دول والذهاب بوعد بلفور لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ظهور قوة عظمى على أجزاء واسعة منه، وكان للمنطقة العربية النصيب الكبير منها. فقد امتد النفوذ الأميركي بجانب النفوذ البريطاني والفرنسي على المنطقة كلها ليشمل إيران ويقبض على ثرواتها مع البريطاني ويتحكم بسياساتها حتى انتصار الثورة الإسلامية عام 1979.

إغراق المنطقة في الفوضى والفتن

ولّدت هيمنة الغرب على المنطقة العربية والإسلامية وعياً وطنياً لدى شعوبها للمطالبة بالإمساك بالقرار الوطني والتحرر من النفوذ والاستغلال، لذلك كان من البديهي أن يلجأ الغرب إلى تعطيل أي جهد يرمي إلى وحدة المنطقة وبلورة هويتها الوطنية وسياساتها المستقلة حيال قوى الهيمنة والتسلط. ومن البديهي أيضاً أن يعطل أي مقاومة تشكل تهديداً لمصالحه الاستراتيجية، ويقوّض أي نظام يراه عائقاً وعقبة أمام سياساته. وقد أشار روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي في معهد واشنطن للسياسات في الشرق الأدنى، في تقريره الذي رفعه بعد مئة يوم من اندلاع الأحداث في سوريا، في 23 حزيران يونيو 2011، إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، وذلك لمناقشة سياسة أميركا تجاه دولتين في الشرق الأوسط، إيران وسوريا، بناء على طلب اللجنة. إلى أن المسألة تتعلق بالفرصة السانحة في توجيه ضربة مؤلمة وربما حاسمة للمحور المعادي للسلام، وللغرب والأنظمة المناهضة لأميركا والتي تنطلق من إيران وتمرّ عبر دمشق ومن ثم إلى بيروت وغزة مع تطلعات التوسع نحو بغداد والخليج وما بعده»... «إن كسر هذا التحالف، وبالتالي قطع همزة الوصل الأساسية بين سلسلة طهران- بيروت- غزة التي تتنافس مع أميركا وأصدقائها وحلفائها على النفوذ والهيمنة الإقليمية، سيكون إنجازاً هاماً تنفيذاً لاستراتيجية ذات أبعاد هائلة. نظراً لهذا الهدف الاستراتيجي تبرز سوريا كحالة تتكامل فيها المصالح والقيم الأميركية من دون أن تتصادم».

« ينبغي ألا يكون هناك داعٍ للأسف أو التردد في السعي للتغيير في سوريا. إن مصالح أميركا بالنسبة لسوريا واضحة... سيكون لأميركا فائدة كبيرة من سقوط نظام الأسد، ذلك أن نظاماً يُعدّ نفسه لخلافته لن يتعهد كنظام الأسد بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات الخطيرة في زعزعة الاستقرار وتحقيق برنامج التسلح النووي بطريقة سرية وغير شرعية، وتسليح الميليشيات الإسلامية في لبنان والساحة الفلسطينية، ودعمها وتسهيل الهجمات على القوات الأميركية بواسطة المقاتلين الأجانب في العراق».

«لقد حان الوقت الآن لأن يستفاد من هذا التقارب الاستراتيجي، واتخاذ الخطوات التي من شأنها تسريع زوال الأسد وتوظيف الجهد بحكمة في إمكانية ظهور قادة يخلفون النظام القائم في سوريا، يشاركون مصالحنا في الأمن والسلام الإقليميين».

هذا السلوك الأميركي حيال سوريا وإيران والمنطقة يصب في إطار السلوك العام للغرب و«إسرائيل» حيال أي موقف أو عمل أو فكر مقاوم متحرر مستقل يريد الابتعاد والخروج من دائرة التبعية والاستبداد. فالغرب الذي يدافع عن مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية يريد أن يُبقي المنطقة في صراع دائم يبعدها عن أهدافها الحقيقية ويغرقها في الفوضى والمشاكل الداخلية والأزمات التي تفتت نسيجها الوطني والقومي والاجتماعي.

لقد لعب الغرب و»إسرائيل» طوال عقود على وتر المكوّنات العرقية والانقسامات والصراعات التي تنخر دولنا، كما أثار النعرات العرقية والطائفية والمذهبية في العالمين العربي والإسلامي، وبث بوسائله الخبيثة التفرقة وتظهيرها للعلن.

ثوابت الغرب إزاء العالم العربي والإسلامي

إن التركيز على تقسيم دول المنطقة وإضعافها، هو مطلب غربي إسرائيلي استراتيجي، يعمل الغرب على تنفيذه، ويحصل منه نتائج كبيرة تعزز امتيازاته وثرواته منها. لذلك كان على الغرب وإسرائيل معه أن يحافظ على ثوابته السياسية إزاء عالمنا العربي والإسلامي وأبرزها:

1 - الحرص على تفكيك المنطقة، لا سيما سوريا والعراق وتحويلها إلى مقاطعات عرقية ودينية متجانسة في داخلها، وتحقيق الانحلال العسكري لهاتين الدولتين وفقاً لاستراتيجية «إسرائيل» التي نشرت في مجلة كيفونيم (توجهات) في 14 شباط/ فبراير -1982 قسم الدعاية في المنظمة الصهيونية العالمية في القدس.. وما أوضحته الاستراتيجية بالنسبة لسوريا والعراق لا يقل خطورة عما رسمته لمصر والسعودية والأردن ولبنان وتركيا وإيران والضفة الغربية وشمال أفريقيا.

2 – دعم الجماعات الطائفية وإبراز فكرها وتغطية أفعالها تعزيزاً للانقسام الداخلي والتفرقة والعداوة داخل المجتمع الواحد، وتشجيعاً ودعماً للحركة الانفصالية القومية والدينية والعرقية، وتزويدها بالمال والسلاح (السودان نموذج).

3 – ارتباط المغامرين والمتطلعين للحكم والسلطة والتصاق زعماء الجماعات القومية والطائفية والعرقية ذوات النزعات الانفصالية مباشرة بالغرب، وتلقيهم التوجهات والإرشادات والدعم المتواصل منه وقد أدى ذلك إلى تقويض دول في عالمنا العربي والإسلامي من خلال ما وفره الغرب ومعه «إسرائيل» من دعم عسكري ولوجستي ومخابراتي وإعلامي ومعنوي للفصائل المسلحة التي انتشرت وضربت في عمق أكثر من دولة.

4 – نشر منظمات غير حكومية على مساحة العالمين العربي والإسلامي، ترتبط بسياسات الغرب وتوجهاتها، وتعمل لصالح الجهات التي ترعاها وتدعمها وتمول نشاطاتها وتذكي مواقفها، وهي تحمل شعارات برّاقة تتمحور حول الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

5 – ارتباط التنظيمات الإرهابية بالغرب والخارج لم يعد سراً، فمن مجاهدي خلق، والقاعدة وداعش والنصرة، إلى بوكو حرام في نيجيريا، وشباب المجاهدين في الصومال حيث انضم العديد معهم إلى داعش، وأنصار الشريعة في ليبيا، وأنصار بيت المقدس في سيناء مصر، والجبهة الإسلامية في سوريا. وقد وجد هؤلاء في الغرب والمحيط من يبرر أعمالهم ويسلحهم ويدربهم ويموّلهم ويغطيهم إعلامياً وسياسياً.

6 – سلوك الغرب وفلسفته وسياساته حيال شعوب عالمنا العربي والإسلامي لا تزال على حالها، فالسياسات التي يطبقها على الأرض لم تختلف عن السياسات التي مارسها منذ قرنين وحتى اليوم بحق شعوبنا. فعندما ثار الشعب الإيراني في القرن التاسع عشر على الامتيازات البريطانية والروسية التي عرفت بالـ Capitulations التي أذلّت الشعب الإيراني، كتب سفير بريطانيا غور اسلي عام 1844 لوزير خارجيته ما نصه: ''يجب أن يبقى الشعب الإيراني على

حالته هذه من التوحش والبربرية...'' لم يقل السفير من مصلحة بريطانيا أو ما شابه ذلك، بل قال يجب أن يبقى... وهي سياسة متعمدة تعكس حقيقة الوجه البشع والخبيث للاستعمار البريطاني.

لن يتردد الغرب لحظة في إشعال حروب إقليمية في منطقتنا تلحق بشعوبها الدمار والخسائر الفادحة في الأرواح والاقتصادات، ولا يستفيد منها سوى من حرّض عليها وأشعلها.

7 - كثيراً ما يوحي الغرب، من خلال تصريحات مسؤوليه لدول المنطقة العربية، بوجود عدو يتربص بها ويهدد سلامها وأمنها واستقرارها، مما يدفع بهذه الدول للإعداد لهذا العدو الوهمي، وذلك بإنفاق مئات المليارات من الدولارات على السلاح، إنفاق يغذي خزائن الغرب، ويجعل من المنطقة أكبر سوق استهلاكية للسلاح في العالم بدلاً من إنفاقها في مجالات التنمية المستدامة ومحو الأمية والصحة وغيرها.

لقد عمد الغرب منذ سنوات إلى استبدال عدو حقيقي بعدو وهمّي، واستطاع أن ينفذ إلى عقول عملائه من حكام ودول في المنطقة، مروّجاً لهم أن إيران هي الخطر وعليهم مواجهتها. في الوقت الذي يقيم فيه العدو الحقيقي ''إسرائيل'' علاقات تطبيعية، سياحية وتجارية ورياضية وسياسية معها، فابتعدت هذه الدول عن القضية الفلسطينية التي أصبحت بالنسبة لها من الماضي، في الوقت الذي تعزز فيه الوجود الصهيوني في فلسطين.

إن وهم الخطر الذي يروّج له الغرب في منطقة الخليج، إنما أريد منه أن تظل قوى التسلط والاستغلال تمسك بالفريسة من كل جانب وبكل ما تحمله الفريسة من خزائن وثروات. فافتعال الغرب للأزمات وجر دول المنطقة إلى حروب مدمرة تفتك بنسيج أوطانها وتفرغ خزائنها يتيح له فيما بعد بناء ما تهدم من خلال شركاته، وإعادة دورة التسلح من قِبَل مصانعه العسكرية، لتبقى المعادلة واحدة: شعوب المنطقة تدفع ثمن الحروب والغرب يحصد منافعه من بعدها.

8 - ممارسة الغرب ضغوطه على دول عالمنا العربي والإسلامي ذات التوجه الاقتصادي الوطني المتعارض مع مصالحه وسياساته الاقتصادية، وذلك بافتعال أزمات مالية لها عبر مؤسسات مالية دولية تابعة له، وابتزازات تؤدي إلى خلق مشاكل معيشية ومالية واجتماعية خانقة، وإفلاسات تطال مؤسسات مالية ومصرفية وصناعية عديدة، وعقوبات تفرضها من آن إلى آخر بحق أفراد ومؤسسات وشركات مختلفة بذرائع عديدة واهية.

9 - وقــوف الغرب جانباً حيال ما ترتكبــه التنظيمات الإرهابية التكفيرية في عالمنا العربي والإسلامي، من تدمير وتهجير وقتل وتقويض لوحدة بلداننا وحضارتها واقتصادها وسيادتها. إذ ليس لدى الغرب النية والإرادة والحزم لوقف واستئصال هذا الإرهاب. بل سخّر وسائل الإعلام العالمية لتشويه صورة الإسلام وجوهره، وساهم في تقديم الدعم بالطرق الملتوية للجماعات التي تشبّعت بالتعصب والتطرف والكراهية، مالاً وسلاحاً وتدريباً وإعلاماً.

10 - حيال ما تقدم يمكن القول إن الغرب أراد أن يحافظ على بيئة دائمة لأزمات المنطقة، لأن استمرارية نفوذه واستغلاله وتسلطه وهيمنته تنمو في تربة الأزمات والصراعات والخلافات والحروب التي يشعلها والتي يحرص على بقائها. لذلك من مصلحته العليا المحافظة على سياسات ثابتة استراتيجية أهمها:

أ - الإبقاء على تقسيم المنطقة والوقوف في وجه أي محاولة أو سياسة ترمي إلى توحدها والخروج من فلك هيمنته.

ب - الحفاظ على امتيازاته الاقتصادية والمالية والعسكرية وتعزيزها في دول عالمنا العربي والإسلامي وبالذات في الدول الحليفة له.

ج - العمل على الإطاحة بالحكومات الوطنية الحقيقية التي تشكل خطراً مستقبلياً على مصالحه وامتيازاته الكبيرة، ومحاصرة وتطويق وابتزاز أي دولة تحاول رسم سياسات اقتصادية أو عسكرية مستقلة وفرض العقوبات عليها.

د - إحباط جهود أي دولة تهدف لأن تكون الثروات الوطنية من نفط وغاز ومواد أولية استراتيجية في أيدي حكومات وطنية حقيقية.

هـ - الحفاظ على القواعد العسكرية الأجنبية في عالمنا العربي والإسلامي، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، بهدف حماية المصالح الغربية وتوفير الحماية للأنظمة العميلة للغرب وضمان استمرار حكامها وسياساتهم الحليفة.

و - الإمساك بثروات المنطقة وإبعادها عن أي تنمية مستدامة فعلية تنهض ببلدانها، علمياً وتكنولوجياً وصناعياً وعسكرياً وثقافياً، وجعلها على الدوام سوقاً استهلاكية لمنتوجات الدول الكبرى المهيمنة على بلداننا.

إن إصرار الغرب على التحكم بثروات المنطقة لن تجعله يتردد في القيام بحرب ضد دولة ما من أجل هدفه. لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب ضد العراق بذرائع واهية، لكن القرار اتخذ وإن كان خارج غطاء الأمم المتحدة. فالرسالة التي وجهها الرئيس جورج بوش للعالم كانت واضحة: "إما أن تكونوا معنا أو تكونوا ضدنا".

معلوم أن الاتهامات الأميركية- الغربية للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل لم يثبت صحتها. فواشنطن كانت تراهن على ما بعد الحرب من إعادة بناء العراق من قِبَل الشركات الأميركية، لا سيما في مجال عقود الصناعات النفطية العراقية.

بعد نهاية الحرب على العراق عام 2003، قدم أحد وزراء رئيس الحكومة البريطانية بلير استقالته مصرحاً لصحيفة الغاردين البريطانية بقوله: "إن إدارة بوش كان لديها النية بالسيطرة العسكرية على منطقة الخليج، أكان صدام في السلطة أم لا. يبدو أن الحرب ضد الإرهاب استُخدمت كخيال المآتى لتحقيق أهداف استراتيجية جيوسياسية أميركية أكثر اتساعاً"... "وإن وجود أسلحة دمار شامل وعلاقات مع القاعدة- كما يزعم بوش- لم يكن إلا مرآة من الدخان".

ولعل ما صرّح به بول ولفوويتز Wolfowitz مساعد وزير الدفاع الأميركي رونالد رامسفلد في مؤتمر الأمن الذي عُقد في سنغافورة في حزيران/ يونيو 2003، هو السبب الحقيقي الخفي للحرب حيث قال: ''لنرى الأمور ببساطة، إن الفرق الأكبر بين العراق وكوريا الشمالية من الناحية الاقتصادية أنه ليس لدينا الخيار. إن البلد (العراق) يسبح في بحر من النفط''[1].

الخلاصة أن مصالح الغرب هي التي تحدد سياسات دوله وهي تتعاطى مع العالم العربي والإسلامي. فمصالحه الاستراتيجية تحتّم عليه باستمرار خلق بيئات حيّة حاضنة للأزمات، تتخبط فيها دولنا باستمرار وهي تبحث عن الخلاص المتمثل بالاستقلال والحرية والتنمية والأمن والاستقرار. خلاص لا يريده الغرب لنا، لا بالأمس ولا اليوم ولا الغد.

1- Petrol: une guette d'un sielle – William Engdahi – p.285.

تأثير الملف النووي الإيراني في العلاقات العربية الإيرانية

■ د. موسى الغرير

أولاً- العلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة:

تميّزت العلاقات العربية الإيرانية خلال حكم الشاه بالإيجابية قياساً بالمستوى الذي اتسمت به بعد الثورة الإسلامية، التي شكلت بمبادئها وشعاراتها وبالمخاوف التي رافقتها عالمياً وإقليمياً من حيث المواقف غير المؤيدة لها منحى جديداً في تموضع العلاقات العربية الإيرانية لجهة الاستقطاب الدولي وتوازن القوى العالمية الكبرى في العالم.

ومع الاعتراف بأن الخلافات والمشاعر القومية والمذهبية المتنامية بين الجانبين ليست وليدة الأمس وأن العصر الإسلامي (الأموي والعباسي) يزخر بنماذج للخلاف (العربي- الإيراني) في المحاولات التي تمت من الجانبين لفرض سيطرته على الخلافة الإسلامية بطابعه القومي.

أما أهم العوامل التي تركت آثاراً غير مريحة في العلاقات العربية- الإيرانية فهي:

1 - التمسك بالشخصية الفردية لدى بعض القوى في الجانبين واعتبار كل منهما أنه يمتلك أفضلية على الآخر، ضاربين بذلك عرض الحائط بالعوامل الجامعة الناجمة عن مشاركتهما في بناء الحضارة الإسلامية وفي شؤون الحكم والإدارة، والعلاقات التجارية التي كانت قائمة فيما بينهما. وهذا يعود إلى النزعة العصبية التي كانت تلعب الدور الأساسي لجهة زيادة التنافر في مواقفهما وفي تخطي الشعور الديني الواحد والثقافة المشتركة إلى الانفصال بثقافة ولغة متعالية لدى البعض من كل طرف على الطرف الآخر لتعمق وتخلق عوامل منفرة لتقاربهما وتعاونهما.

2 - ظهور بعض الحركات الإسلامية ذات التوجهات المتعصبة، وخاصة الفكر الوهابي الذي يكفّر كل من يخالفه. وهذا ما أدى إلى ظهور ردود فعل متبادلة ساهمت في شحن النفوس وفي زيادة الشكوك وتبادل التهم والتحريض لدى كل منهما ضد الآخر، وقد ساهم في كل ذلك وتعميقه شخصيات وجهات مختلفة محلية وأجنبية خارجية.

3 - الخلافات حول الحدود والجزر التي غالباً ما يثيرها الطرف العربي بين فترة وأخرى ،ولكن دون التوصل إلى نتائج بشأنها.

4 - يضاف إلى كل ما تقدم أثر العامل الخارجي الذي كان ولا يزال يسوق المشاريع ويثير الفتن الطائفية والمذهبية، الأمر الذي يغذي التنافر والتباعد بين الجانبين إلى حد أصبح فيه التناقض الأساسي يكاد يكون محصوراً بين أبناء الأمة الواحدة بدلاً من أن يكون بينها وبين أعدائها.

وفي سياق حديثنا عن العلاقات العربية- الإيرانية بعد الثورة الإسلامية التي قامت عام1979 بقيادة الإمام الخميني لا بد من ملاحظة عدم تمكنها من تحقيق أحد أهدافها الخارجية بإزالة الشوائب التي كانت تغذي التناقض بين إيران والشريك العربي- الإسلامي وذلك على الرغم من قيامها بإنهاء التحالف الإيراني المعادي للعرب وإحداث تغيرات استراتيجية في موازين قوى الصراع العربي- الإسرائيلي تم الإفصاح عنها بـ:

أ- إغلاق السفارة الإسرائيلية في إيران وتحويلها إلى سفارة لدولة فلسطين.

ب- وقف تدفق النفط الإيراني إلى «إسرائيل».

ج- خروج إيران من الأحلاف المعادية للعرب وتحولها إلى قوة مؤيدة للحق العربي، والقضايا العربية.

د-التأكيد الإيراني على أن أمن المنطقة، ومعالجة مشاكلها من مسؤولية قياداتها ولا يجوز السماح للعامل الخارجي التدخل لفرض مشاريعه وتمرير مخططاته.

ح- زيادة التوجه الإسلامي الإيراني الذي يعطي للغة العربية دوراً متقدماً في الثقافة الإسلامية، حيث أدخلت العربية في المناهج الدراسية وأصبح تدريسها إلزامياً وهو ما نصّ عليه الدستور كمبدأ استراتيجي يهدف إلى وحدة العالم الإسلامي.

غير أن كل ذلك لم يمنع من ظهور بعض الأصوات والتوجهات المتعاكسة مع الثورة وأهدافها ومن كلا الطرفين العربي والإيراني (من أعداء الثورة)، فكما راح بعض الإيرانيين يشكك بالثورة وأهدافها ويتهمهما «بالانحياز إلى العرب بدلاً من تفريسها»، برزت بالمقابل في الجانب العربي بعض المواقف السلبية المشككة بالثورة وقد تبنتها وسائل الإعلام في أكثر من بلد عربي. وهو ما نتج عنه اشتداد مظاهر التناقض والخلاف ما بين العرب والإيرانيين، وبدلاً من التخلي عن الصور السابقة للعلاقات العربية- الإيرانية فإنها ازدادت تشوهاً وارتباكاً إلى أن وصلت إلى درجة القطيعة بالحرب العراقية-الإيرانية التي أريد منها أن تشكل حداً فاصلاً بين العرب والإيرانيين ومدخلاً لاستبدال الصراع العربي- الإسرائيلي بصراع عربي- فارسي. الأمر الذي تنبه إليه الرئيس حافظ الأسد بنظرته الثاقبة ورؤيته الموضوعية فوقف إلى جانب الثورة الإسلامية الإيرانية الذي رأى فيها نقطة بارزة ومضيئة في المنطقة شكلت طعنة قوية في صميم السياسة الإمبريالية برفعها شعار الوقوف إلى جانب العرب في نضالهم ضد العدو الإسرائيلي وتبنيها العمل من أجل استعادة القدس، وكثيراً ما كان يقول من أجل إقناع الآخرين بصوابية توجهات الثورة: «أليس كسباً كبيراً أن إيران تحولت إلى جانبنا بعد أن كانت إلى جانب «إسرائيل»؟ أليس من واجبنا أن نحافظ على هذا الكسب الكبير؟ وأن نعمل على تنميته وتطويره بدلاً من أن نفقده ونعمل على خلق عدو دائم وجبهة عسكرية وسياسية جديدة في مشرق الوطن العربي؟»

ولم يمنع كل هذا من استمرار حالة التأزم كسمة ملازمة للعلاقات العربية- الإيرانية طوال فترة الحرب ولم تبدأ بالانفراج النسبي إلا بعد انتهاء الحرب وقيام النظام العراقي بغزو الكويت في مطلع التسعينيات حيث بدأت عملية تصويب المواقف والتحول في التحالفات. وبدأ العديد من الأنظمة العربية التي كانت تؤيد صدام وتسانده في حربه بالتراجع والاعتذار

عن تصريحاتها ومواقفها السابقة والتوجه نحو فتح قنوات الحوار والتواصل بهدف تحسين العلاقات العربية- الإيرانية. ومع ذلك نرى الآن أن الأنظمة التي اعتبرت أن الموقف السوري تجاه إيران كان صائباً تعدّ الآن دعم ومساندة إيران لسورية في الحرب الكونية المفروضة عليها موقفاً غير مقبول.

ثانياً- العلاقات قبل الاتفاق النووي:

تعود فكرة إنشاء مفاعل نووي في إيران إلى بداية عقد الستينيات، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأميركية المتحدة على حليفها الشاه بناء مفاعل نووي لتوليد الطاقة، ووقع الشاه في عقد السبعينيات مع ألمانيا الغربية اتفاقية بهذا الخصوص وشرعت الأخيرة بتنفيذ الاتفاقية بشكل متواتر حيث كانت العلاقات طيبة بين الجانبين (شأنها في ذلك شأن العلاقات العربية- الإيرانية). استمر ذلك حتى قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 حيث توقفت ألمانيا عن متابعة التنفيذ، وهذا ما حدا بالقيادة الإيرانية الجديدة للعمل على الاستفادة من طاقاتها المحلية المتراكمة، وعلاقاتها الخارجية ولاسيما مع عدد من العلماء والفنيين المتخصصين من دول الاتحاد السوفياتي السابق وغيرهم لمتابعة العمل في إنشاء المفاعل، الذي بقي الحديث عنه مؤجلاً في أجندة الغرب وأميركا إلى ما بعد سقوط النظام العراقي عام 2003 حيث أصبح الملف موضوعاً للنشر في المؤسسات الإعلامية، وللنقاش في المؤسسات الدولية، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهة اتهام إيران بتطوير برنامج نووي لغير الأغراض السلمية، «مما يعد تهديداً للأمن والسلام العالميين وانتهاكاً لاتفاقية حظر إنتاج أسلحة الدمار الشامل».

ومن أجل تبديد هذه المخاوف قامت إيران في عام 2003 بالتوقيع على الملحق الإضافي لاتفاقية حظر انتشار السلاح النووي، إلا أنها لم تفلح في تبديد الشكوك حول سلمية برنامجها، وقامت أميركا مع دول أوربية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) بتشديد الضغوط وإثارة الشكوك بمصداقية إيران والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بخاصة في ظل التطور الحاصل لجهة التقدم في مراحل عملية التخصيب. فبعد انتخاب الرئيس أحمدي نجاد الذي رفع سقف التحدي

بإعلانه أمام حشد كبير من المواطنين الإيرانيين بانضمام بلاده إلى النادي النووي على أثر نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٪8،4، سعت الولايات المتحدة الأميركية مع الأوروبيين بطلب إصدار قرار من مجلس يتضمن إحالة الملف إلى مجلس الأمن، وكانت المفاجأة في الموقف الروسي- الصيني المتمثل باستخدام حق النقض (الفيتو) وإفشال إصدار القرار بتبرير عدم الاختصاص والتعدي على صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤسسة ذات الصلة.

وهكذا ففي الوقت الذي جاء فيه موقف روسيا والصين في مجلس الأمن منسجماً مع مصالحهما، (بالوصول إلى المياه الدافئة بالنسبة لروسيا، وتأمين الصين احتياجاتها من النفط الإيراني، وتوسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية من خلال السوق الإيرانية الواسعة)، فإن الموقف العربي لم يستطع استيعاب دروس الماضي ولاسيما تلك التي تم استخلاصها من الحرب العراقية- الإيرانية لجهة أهمية تعاون العرب وتوحيد جهودهم في إجراء حوار عربي- إيراني يؤسس لتصويب علاقاتهم ويخلصها من التشوهات التي لحقت بها بسبب بقاء الجهد العربي مجزأً مشتتاً وتائهاً، وبشكل عام تمحورت المواقف العربية حول اتجاهين:

الأول، مؤيد وبشكل علني لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، مستنداً في موقفه على الأسس التالية:

- إن محاولات الولايات المتحدة الأميركية والغرب في الحشد والتجييش ضد الملف النووي الإيراني ما هي إلا محاولة لتكرار التجربة العراقية في الحرب والتدمير وإلحاق الأذى بمقدرات الأمة وخيراتها.

- إن ما تدعيه الولايات المتحدة الأميركية من حرص على أمن واستقرار دول المنطقة والعالم تدحضه وتكذبه مواقفها واستخدامها حق النقض الفيتو عندما يتعلق الأمر بالطاقة النووية الإسرائيلية والحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- إن إيران دولة مسلمة صديقة وجارة للعرب تقف إلى جانب قضاياهم وتدافع

عن حقوقهم في فلسطين العربية، وترتبط مصيرياً مع قضيتهم المركزية، ويجب أن لا يشكل الاختلاف بينها وبين بعض البلدان العربية مبررا للوقوف ضدها والانسياق وراء القوى المعادية

- إن إثارة الشكوك والفتن بين دول المنطقة على خلفية الملف النووي ليس سببه الحرص على البلدان العربية وما يتركه من آثار فيها بقدر ما هو الخوف من امتلاك إيران لناصية العلم والمعرفة، ومن ثم تمكين الدول العربية والإسلامية من استخدامه في التنمية ومقاومة القوى المعادية.

- إن التصريحات والزيارات واللقاءات، والاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعلمية القائمة بين إيران والعديد من الدول العربية تدل على إمكانية تصحيح العلاقات العربية- الإيرانية، وعلى وجود قواسم مشتركة عديدة يمكن الانطلاق منها والاستناد عليها في حل المشكلات التي عادة ما تنشا بين دول الجوار.

أما الاتجاه الثاني، والذي تمثله بلدان الخليج وبعض البلدان الواقعة تحت الضغوط المالية والاقتصادية، فإن مواقفها المعلنة لا تتطابق دوماً مع غير المعلنة، وبالتالي إذا كانت المعلنة مؤيدة بتحفظ لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبتقديم ضمانات للمجتمع الدولي تلتزم فيها لجهة «بأن لا يتعدى البرنامج الاستخدام لتلك الأغراض، وأنه لا يجوز استخدامه للأغراض العسكرية»، فإن المواقف غير المعلنة والتي كان يتم التصريح عنها في الاجتماعات واللقاءات المغلقة والسرية، مؤيدة أمام الإيرانيين وأصدقائهم ومتناغمة مع الموقف الأميركي- الغربي والصهيوني أمام الحلف المعادي، وحجتهم في الحالة الثانية «تدور حول خطر البرنامج، واستهدافه للدول العربية المجاورة، وأنه يقوي مشروع إيران في الهيمنة والتوسع»، وهذا ما جعل العلاقات بين هذه المجموعة من الدول وإيران يشوبها الشك وعدم الثقة، وغياب التفاهم. بالطبع يحمل أصحاب هذه الحجّة الجانب الإيراني المسؤولية في كل ذلك، «متهمين إياها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، واعتماد أسلوب الدعاية في

مواقفها المؤيدة للقضية الفلسطينية، وأسلوب الإملاء في الحوار وبضرورة التزام الصمت عن إثارة الخلافات الحاصلة بينها وبين البلدان العربية خشية شق الوحدة الإسلامية.»

وهنا يأخذ موضوع التدخل مفهوماً معاكساً لما تطرحه هذه الدول، فالدعم والمساندة لدول صديقة وحليفة (سوريا مثالاً) يكون دوماً مؤطراً باتفاقيات ومعاهدات تجيز الدعم والمساندة حين الحاجة والطلب، وهو لم يكن يوماً تدخلاً لفرض حكومة معينة أو سياسات خاصة تضر بمصالح الدولة السورية. هذه الدولة التي تعاني من حروب ظالمة أشعلتها وزادت في لهيبها تدخلات في شؤونها من ذات الدول التي تتهم إيران بالتدخل.

أما عن الكيفية التي يتم فيها الحوار وخاصة مع السعودية، فإن الحكم عليه يتم على ما يبدو قبل أن يبدأ، لأنه لم يحصل بشكل جدي بعدّ رغم المطالبة بإجرائه بسبب عدم استجابة الأطراف صاحبة العلاقة له، كما يصرح المسؤولون من الجانبين، وفي كل الأحوال اذا كان المطلوب الاستماع إلى هذه الانتقادات، والرد عليها، فإنه لا يجوز أن يصرف النظر من جانب من يثيرها عن تحميل المسؤولية إلى البلدان العربية التي تتدخل وتغذي الحروب والفتن التي أوصلت الأمة إلى الحالة التي هي عليها اليوم ساحتها مفتوحة ومكشوفة للقوى الدولية والإقليمية تفعل فيها ما تشاء

ثالثاً: العلاقات العربية الإيرانية بعد الاتفاق:

بدلاً من الاستفادة من طريقة وأسلوب المفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق والاعتماد على الأسس التي قام عليها في إجراء حوار عربي- إيراني ينهي الأزمة في علاقات الجانبين، والاستفادة من القوة المضافة لإيران والبناء عليها في مواجهة العدو الصهيوني، اتجهت تلك العلاقات وبالأخص مع الدول التي لا ترتبط معها بعلاقات ودية إلى مزيد من التأزم، وبأبعاد يراد منها طغيان البعد الطائفي والمذهبي على السياسي، استجابة للمخطط الرامي إلى استمرارية دعم وتقوية الكيان الصهيوني في فلسطين العربية .

وكل ذلك يأتي متناغما مع ما بات معلوماً من مخططات إجرامية هادفة لتحويل الصراع إلى صراع مذهبي، يمنع تطوير العلاقات ويشغل المنطقة بحروب لا تنتهي، وصولاً إلى تدمير مكوناتها الثقافية والعقائدية والاجتماعية والتفتيت المستمر لمكوناتها، ومنها ما بشّر به المفكر البريطاني الصهيوني برنارد لويس «إعادة تقسيم الشرق الأوسط باعتباره الضمانة لاستمرارية إسرائيل»، ونظرية كيسنجر «بحرب المائة عام بين الشيعة والسنة، النظرية التي تقوم على أن تأجيج الخلاف العقائدي بين السنة والشيعة هو الذي يمكن الولايات المتحدة ومعها حليفتها «إسرائيل» من أن تفرض هيمنتها على منطقة مجزأة وتشتعل فيها الحروب المذهبية والطائفية والإثنية على غرار حرب المئة عام بين الكاثوليك والبروتستانت»، وبالتالي فإن كل ما يعيق تنفيذ هذا المخطط بما في ذلك دعم وتأييد الاتفاق النووي يكون مرفوضاً أميركياً وإسرائيلياً، والعكس صحيح.

وضمن هذا السياق ازدادت العلاقات العربية وبخاصة الخليجية بعد توقيع الاتفاق تأزماً، كما بيّن استطلاع للرأي أجرته باحثة عربية «حول إشكالية العلاقات العربية الإيرانية « على عيّنة من 860 مستجيباً من 22 دولة موزعين بحسب الاستطلاع بين سياسيين بنسبة 22٪ وأكاديميين ومفكرين بنسبة 33٪وإعلاميين 26٪ و16٪ وتجار وصناعيين. وكانت النتيجة بحسب رأي 90٪ من المستجوبين أن مستوى العلاقات العربية- الإيرانية سيء وعلى مختلف الصعد وأنها تتجه لتزداد سوءاً بسبب الدور السياسي والنفوذ الإيراني والمشكلة الطائفية والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول، وأن المسؤولية في ذلك تقع على صناع القرار ورجال الدين والبيئة الثقافية والسياسية، وأن صورة إيران بعد «الثورات العربية « أسوأ مما كانت عليه قبلها، وأن نظام الحكم في إيران من وجهة نظر 92٪ لا يمثل نظاماً يحتذى به، وأن هناك مخاوف من نشوء حرب بين إيران والعرب بنسبة 50٪ (استطلاع أجرته فاطمة الصمادي).

إلا أنه بصرف النظر عن الدخول في توضيح مدى صوابيه الطريقة التي تم فيها اختيار العينة، والدول التي ينتمي إليها المستجوبون وعددهم من كل دولة نسبة إلى عدد سكانها،

فإن أغلب الظن أن هذه النتيجة ولاسيما لجهة تحميل مسؤولية تدهور العلاقات لا تنسجم بالقياس مع رؤية من هم في هذا المؤتمر (كمثال) والذين هم من دول متعددة شأنهم في ذلك (من حيث الاستطلاع) شأن المستجوبين ولكن باتجاه آخر، ذلك أن أصحاب وجهة النظر المعاكسة لنتيجة الاستطلاع تجد أن المسؤولية بالوصول في العلاقات إلى هذا المستوى السيء لا تتحملها إيران وإنما دول أخرى، وهذا في الواقع ما دعمه أوباما نفسه (الصديق الحميم للسعودية ودول الخليج) في مقابلة له مع مجلة أتلانتيك ،عندما قال «إن تحول إندونيسيا من دولة مسلمة متسامحة إلى دولة أكثر تطرفاً وغير متسامحة يعود للسعودية وغيرها من دول الخليج التي ترسل الأموال وعدداً كبيراً من الأئمة والمدرسين إلى ذلك البلد، وكشف أنه في عام 1990 موّلت السعودية المدارس الوهابية بشكل كبير، وأقامت دورات لتدريس الرؤية المتطرفة للإسلام، والمفضلة لدى العائلة المالكة»

أما فيما يخص نسبة الـ 92٪ التي قالت إن إيران لا تمثل نموذجاً يحتذى به في الحكم فإن الصحفي البارز محمد حسنين هيكل يقول في مقابلة له مع جريدة السفير قبل رحيله «إن التحدي الوحيد الموجود في المنطقة بالنسبة للسياسة الأميركية هي إيران، وأن أميركا لم ترض عن طيب خاطر بنظام مستقل كالنظام الإيراني، إلا أنها تقر بوجوده كحقيقة واقعة فهي لا تملك حلاً آخر، ولن يكون بالنسبة إليها النظام الأفضل، وأنه بعد فك الحظر الأميركي سيستمر العداء الأميركي لها»

وعليه فإن نتيجة هذا القول تتناقض بدون شك مع نتائج الاستطلاع لجهة وجود نسبة 92 ٪ ممن لا يعتبرون النظام مثالاً يحتذى به في الحكم، ذلك لأن معظم الجماهير في مختلف الأقطار العربية تميل وتنجذب إلى الحكومات والأنظمة التي تقف ضد الظلم والتعسف الأميركي، وبالتالي إذا كان التقييم سياسي وواقعي يجب أن يكون معكوساً.

وإذا كان تأثير الاتفاق مهماً لأميركا، وأنها تترك العالم (نظرياً) يجري مباشرة إلى إيران، فإنها لا تريد لأحد غيرها في التطبيق أن يقوم بهذا الاتصال كما قال هيكل في المقابلة ذاتها، وأغلب

الظن أن هذا ما يجعل التلكؤ في الاتصال والحوار الخليجي مع الجانب الإيراني السمة البارزة إرضاء الولايات المتحدة الأميركية في ذلك الوقت ، وليس لخدمة مصالح دول الخليج والسعودية .

وليس من شك في أن الولايات المتحدة الأميركية سواءاً قبل الاتفاق أو بعده تدرك أنها أمام نظام رافض لهيمنتها، ولن ينتهي العداء معه ألا بتغيير مطالبها أو تغييره، ولأنها ليست على استعداد لتغيير مطالبها، فإنها تسعى لإضعافه ومحاصرته وصولاً إلى تغييره وهذا ما تقوم به من خلال أدواتها في الداخل، والخارج بمحاولة أضعاف حلفائه (الحرب المفروضة على سورية، ومحاولات التضييق على حزب الله بوصفه بالإرهاب- مثالاً واضحاً على ذلك).

رابعاً- التداعيات الاستراتيجية للاتفاق:

لا شك في أن الاتفاق قد ترك تداعيات تتجاوز إيران ودول المنطقة إلى العالم، سوف نتوقف عند الأهم منها بحسب الترتيب التالي :

1 - على الصعيد الدولي

* تحوّل إيران كما جاء في تقييم المجتمع الدولي من «دولة مارقة» إلى دولة فاعلة: لقد جاء توقيع الاتفاق ليعيد إيران إلى المجتمع الدولي كدولة إقليمية ارتكازية في محيطها وفي علاقاتها الدولية، ولتتحول من دولة معاقبة ومحاصرة من المجتمع الدولي إلى دولة هامة في تحقيق الاستقرار العالمي. ولعلنا لا نضيف جديداً إلى القول بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل القطب الوازن في محور المقاومة الذي له برنامجه ومشروعه وأهدافه في مواجهة المحور الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني، وبأن البرنامج النووي الإيراني قد أخذ شكلا من أشكال المواجهة بين الطرفين لجهة تقييمه من المحور المعادي لإيران «على أنه برنامج نووي له أغراض عسكرية، يؤثر في الأمن والاستقرار العالمي، وهو في إنشائه ومستوى تقنياته وحجم إنجازاته مخالف للمواثيق والأعراف الدولية، وللمعايير التي تعمل

بمقتضاها المؤسسات الدولية ذات العلاقة»، لهذا جاء رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت كأداة للضغط وإثارة العراقيل والصعوبات التي تحول دون التقدم في إنجاز المشروع بمثابة اعتراف بحق إيران، وتراجع عن كل ما كانت تدّعيه الدول الأخرى ضد برنامجها، واعترافاً بموقعها الإقليمي.

* نجاح الدبلوماسية في حل النزاعات: عبرت الطريقة التي تمت فيها المفاوضات لجهة أن تقوم دولة لديها مشكلة مع المجتمع (تثيرها دوله الكبرى ضدها) بالتفاوض المباشر مع قادته، على براعة فائقة في التفاوض وفي القدرة على الإقناع وانتزاع الحقوق، وهذا ما جعل من هذا التفاوض مثلاً يحتذى به في فض النزاعات وإنهاء الصراعات بقوة الحق وليس بحق القوة. وفي تقييم الربح والخسارة جراء المفاوضات ونتيجتها، تتجلى أهمية إيران كدولة بالدور الذي أدته دبلوماسيتها مع الدول الأهم في العالم (أميركا، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، بالإضافة إلى الأمم المتحدة)، الأمر الذي يقيّم بحد ذاته تقييماً عالياً، ويعد اعترافاً واضحاً بأهمية إيران، وبفاعلية دورها وتأثيره، وهذا ما تم التعبير عنه بالمواقف والبيانات والتصريحات التي تم الإفصاح عنها في مناسبات مختلفة، وبصرف النظر عن مضامينها المتباينة.

* متابعة كشف زيف الادعاءات والأباطيل: إن النجاحات التي حققها الاتفاق لم تتوقف عند إثبات مصداقية الجانب الإيراني وحسب وإنما تعدتها إلى الدول التي وقفت معها وأيدتها، وهذا ما سوف يحفز الدول التي اعتادت على الانصياع للإرادة الأميركية لأن ترفع صوت الحق في المحافل والمؤسسات الدولية، فالاتفاق زاد في كشف زيف الادعاءات وبطلان الاتهامات التي عادة ما تثيرها الدول الكبرى والمؤسسات الدولية ضد دول تسعى لمعاقبتها أو حصارها أو شن الحروب عليها، وبيان أنه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة الأميركية رغم كل قوتها أن تفرض قراراتها وهيمنتها على كافة الدول.

* ظهور تناغم بين السياسة الأميركية والروسية: أدى الاتفاق إلى نوع من التناغم بين السياسة الأميركية والروسية في الرؤى والاتفاق على معالجة قضايا عالمية وإقليمية، وأبرز إلى العلن

الاختلاف الأميركي- الخليجي والأميركي- الإسرائيلي من جانب، والتعاون والتنسيق الإسرائيلي مع بعض دول الخليج في مواجهة الاتفاق من الجانب الآخر، وهذا ما أدى إلى تأزيم العلاقات بين هذه الدول وإيران بشكل اكثر شدة.

* اهتزاز ثقة دول الخليج بأميركا: يضاف إلى ما تقدم ظهور بعض المحاولات من جانب دول الخليج لسدّ الخلل الذي حصل في العلاقات مع أميركا إلى تقوية علاقاتها مع دول وازنة في العالم مثل روسيا والصين وإلى الاعتماد على الذات في تنمية بلدانها (كما جاء في رؤية السعودية 2030) وهي بدون شك تداعيات إيجابية (وان كنا نشكك بإمكانية تحقيقها في ظل ما تقوم به من حروب وتدخلات في اكثر من مكان).

2 - **على الصعيد الإيراني والإقليمي**:

* **إيرانياً**: بعد مفاوضات ماراتونية استمرت لعدة سنوات بين مجموعة الدول 5+1 وإيران تم الاتفاق بين الجانبين على رفع العقوبات الاقتصادية المجحفة المفروضة على إيران، وبدأ تنفيذ رفعها بتاريخ 17 / 1/ 2016. إن أية اتفاقية تقوم على الحوار بين جانبين تتطلب كما هو معلوم تنازلات تقبل بها الأطراف المتحاورة، ويتأتى بنتيجتها عند الاتفاق والتنفيذ مخرجات فيها رابحون وخاسرون بنسب مختلفة من النجاح والخسارة تتباين تبعاً لقوة وبراعة الأطراف والمصالح التي تمثلها وعدالة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ضمن هذا الإطار أدى الاتفاق ورفع العقوبات عن إيران (من حيث الشكل حتى الآن) إلى إمكانات وفرص للتحسين والتطوير من خلال ما توفره في النواحي الهامة التالية:

1. فك الحصار والعزلة عنها، والاعتراف بدورها وأهميتها في الحفاظ على السلم والاستقرار الدولي، وعلى حق الإنسان كفرد ومجتمع في التنمية (التي حرم منها بسبب العقوبات) والتعامل في السوق العالمية التي لم يتمكن من الدخول إليها والاستفادة منها لسنوات طويلة والتي دفع تكاليف عالية لتأمين ما هو ضروري منها.

2. استعادة الأموال المحجوزة والمجمدة في المصارف الأجنبية التي تزيد بحسب بعض التقديرات عن 100 مليار دولار، وتوظيف جانب مهم منها في استثمارات إنتاجية تلبي احتياجات ومتطلبات الاقتصاد الإيراني المقاوم، كما يصر القادة الإيرانيون على تسميته.

3. تفعيل حركة النقل، وبشكل خاص الجوي التي تسببت العقوبات بتقادم طائراته والحدّ من تطويره وتحسينه الأمر الذي أدى إلى عدة حوادث تمثلت بسقوط لطائرات كانت مخصصة لنقل الركاب بين المدن الإيرانية، قضى جميع ركابها نتيجة تلك الأحداث (وهذا ما يحمل الجهات التي فرضت الحظر مسؤولية في تلك الأحداث)

4. تطوير الصناعات والخدمات التي تضررت من العقوبات، وبشكل خاص السياحة، التي جعلت إيران مغلقة أمام السائح الأجنبي، على الرغم من الأماكن السياحية الجاذبة، والاستثمارات الرابحة فيما لو تمّت في الفنادق والمطاعم وفي الصناعة السياحية بشكل عام. بالإضافة إلى الترانزيت التي كانت خسارة إيران السنوية فيها تقدر بتحول حوالي 20 مليون شخص للسفر (مطار دبي كمثال بدلاً من المطارات الإيرانية).

5. فتح مجالات التعاون البحثي والعلمي والأكاديمي مع مراكز البحوث العلمية والجامعات العالمية، والاستفادة من تجاربها وخبراتها وتوطينها والإضافة عليها سواء في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، أو في غيرها من المجالات الأخرى.

6. تحسين المناخ الاستثماري الذي من شأنه تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار في الداخل الإيراني، الأمر الذي يساعد في تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها عودة الاستثمار الذي منع من مزاولة نشاطه في الاقتصاد الإيراني، ومواجهة تحدي الدول التي أرادت معاقبة إيران (بتخفيض أسعار النفط) من خلال تحويل تلك العقوبات من إيران إلى تلك الدول، وهذا ما تم التعبير عنه من خلال الانخفاض في

أسعار الأسهم والسندات في دول الخليج، وفي البورصة، التي تراجعت بعد دقائق من تنفيذ الاتفاقية ما بين (5٪و6٪) من قيمتها في البورصة السعودية مثالاً.

7. تخفيض تكلفة التجارة الخارجية والتعاملات المصرفية، وتقليل مخاطر فقدان رأس المال، وإيجاد المناخ التجاري الملائم اقتصادياً في تقييم الصادرات والمستوردات بأسعارها الحقيقية وبحسب نوعيتها.

8. تخفيف الضغط على الموازنة العامة الإيرانية، وعلى الاحتياطي من العملات الصعبة، وإعادة القوة إلى العملة الوطنية (التومان الإيراني) التي انخفضت قيمتها بأكثر من أربع مرات بسبب العقوبات.

9. وكل ما سبق سوف يؤدي إلى تسهيل الحلول الخاصة بمعالجة مشاكل البطالة والفقر، حيث يزيد عدد الداخلين إلى سوق العمل سنويا عن 900 ألف شخص.

وإذا كان المستفيد المباشر من رفع العقوبات هو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أن آثارها الجانبية سوف تتعداها إلى الدول والحركات والجهات المتحالفة معها، انسجاماً مع القاعدة التي تقول إن قوة الأجزاء المكونة للكل تؤدي إلى الزيادة في قوته ودعمه، وإن قوة ومتانة الكل تؤثر في قوة أجزائه.

❋ إقليمياً:

أما في التحالف الآخر فإن ردة الفعل السريعة كما تم التعبير عنها من خلال ما هو موضح أدناه تشير بشكل أو بآخر لأثر الاتفاق في الطرف الأخر المعادي. من أهم ما يمكن الإشارة إليه هنا:

1. الأثر السلبي للاتفاق على الجانب الإسرائيلي، وهذا ما تم التعبير عنه بالتصريحات والمواقف التي أفصح عنها قادة الكيان الصهيوني، حيث يقول نتانياهو «حتى بعد توقيع الاتفاق لن تتخلى إيران عن طموحاتها في الحصول على أسلحة نووية وتواصل

العمل على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ونشر الإرهاب في العالم، وانتهاك التزاماتها الدولية»، وبهذا التصريح يبدو الموقف الصهيوني المعادي للاتفاق وتخوف نتنياهو من تعاظم قوة إيران على استمرارية « دولة الكيان « مستقرة وقوية في محيطها، بل وعلى إمكانية استمرارها ككيان مغتصب للحقوق العربية.

2. ردة فعل بعض البلدان العربية الانفعالية على الاتفاق من خلال قيامها بالمبادرة إلى تشكيل أحلاف لتحويل الحرب الدائرة في المنطقة إلى حرب مذهبيه وبأشكال مختلفة، رغم أنها ليس كذلك، حيث ليس هناك من طرف يريد إدخال الطرف الآخر في مذهبه، وكل ما في الأمر أن شكوكا قد بدأت تتسرب إلى العلاقة الأميركية- الخليجية والمتمثلة بالخلل في الثقة بين أميركياً والسعودية، وبأن الأخيرة أرادت أن تأخذ العالم السني إلى جانبها، على الرغم من خطورة ذلك لجهة تشويه المفاهيم، وتحويل الاختلاف السياسي بين العرب والمسلمين إلى صراع مذهبي، ومن ثم إلى تحالف مع «إسرائيل» في مواجهة ما يسمى بالخطر الشيعي. يقول نتنياهو في مؤتمر دافوس الاقتصادي «إن كثيراً من الدول العربية أصبحت حليفاً لنا في محاربة داعش وإيران، ولم تعد تلك البلدان عدواً لنا».

إلا أن الولايات المتحدة الأميركية التي لم تكن راغبة في هذا التقارب على حسابها ودون التنسيق معها، بدأت بممارسة ضغوط على السعودية برزت ملامحها في تصريحات الرئيس الأميركي متهماً فيها السعودية بتمويل وتثقيف الإرهاب العالمي وبمشاركتها في اعتداءات 11 أيلول وفي كبت الحريات، وصولاً إلى مناقشة الكونغرس الأميركي مشروع مطالبة السعودية بالتعويض لأهل الضحايا الذين سقطوا بالاعتداء المذكور الأمر الذي دفع بالصحفي السعودي خالد الدخيل للدفاع عن بلاده بوصفه أوباما بأنه أخطر من داعش.

واذا لم نكن هنا بصدد الدفاع عن «الشيطان» إلا أن ما نود التأكيد عليه:

أ- إن ما يقوله أوباما عن السعودية هو حقيقة لم تنفها السعودية بدليل أنها هددت بسحب استثماراتها التي تتجاوز 750 مليار دولار (كما قال السعوديون، وحوالي 116 مليار كما اعترف الأميركيون) والموظفة في أصول أميركية عند إثارة ذلك الموضوع واتخاذ قرار تنفيذي بشأنه.

ب- على الرغم من أهمية تنبه السعودية ودول الخليج إلى التبعية في العلاقات الخليجية للولايات المتحدة إلا أن ما تقوم به السعودية للتعويض عن هذه العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية يبدو أكثر خطراً على قضايا الأمة العربية والإسلامية وخاصة لجهة إقامة التعاون والتنسيق مع «إسرائيل»، وإثارة النزاعات بين أبناء الأمة الواحدة، ومحاولات تخريب مكوناتها الاجتماعية والثقافية.

ما تقدم من توضيح لا يعني بذات الوقت أن حلف المقاومة قد حقق كل ما يريده فالتصريحات والمواقف تزيد الشك في مصداقية الولايات المتحدة الأميركية حتى بعد توقيع الاتفاق، وهناك ملامح لاستمرارية الأزمة تظهر في أهم ما يلي:

1 - إثارة ما تسميه الدرع الصاروخي الإيراني البالستي.

2 - تجميد ومصادرة حوالي ملياري دولار للمصرف المركزي الإيراني، بحجج يغلب عليها الطابع الاستفزازي وهذا يعني أن توقيع الاتفاق هو بداية الطريق، والمهم ليس التوقيع رغم أهميته وإنما حمايته وتحصينه حتى الوصول إلى تحقيق الأهداف، التي هي عرضة للسرقة والاستلاب ولابد من حمايتها.

3 - استمرار محاولات التدخل بشؤون إيران الداخلية وبتحديد الكيفية التي يتم فيها إنفاق الأموال التي تحصل عليها برفع العقوبات «كما أراد كيري أن يحددها بقوله يوم 22/ 1/ 2016 إن نسبة من الـ 55 مليار دولار التي تحصل عليها إيران نتيجة رفع العقوبات سوف تذهب إلى الحرس الثوري الإيراني، وهذا يجب أن لا يكون،

لأنه سوف يثير مشكلات لإيران في الكونغرس الأميركي»، وهذا يعني أن العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية سيستمر وهذا يتطلب الزيادة المستمرة في قوة البلد، وتحصينه اقتصادياً وعسكرياً في مواجهة القوى المتآمرة على نظامه.

خامساً- الخاتمة وتتضمن تحديات وفرص:

1 - **التحديات**: من أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية- الإيرانية هي:

- بروز محاولات لاستبدال الصديق وهو الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالعدو الصهيوني من خلال التنسيق والتعاون الذي يتم مع الثاني ولأول مرة بشكل علني وإقامة علاقات صداقة وتعاون على حساب العلاقات مع إيران والإضرار بمصالح الأمة العربية والإسلامية

- تغيير الأوليات بالتركيز على إنشاء التحالفات والدعوات لتكوين جيوش على أسس طائفية ومذهبية، لمحاربة الشقيق والتدخل في شؤونه الداخلية، ومصادرة خياراته الوطنية في التحرر والاستقلال (ما يسمى بعاصفة الحزم دليل على ذلك) بدلاً من مواجهة العدو الأساسي وتحرير الأراضي العربية المحتلة.

- تحول مؤسسات عربية وإسلامية (الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) من مؤسسات جامعة وموحدة (ولو شكلياً) من منابر لحل المنازعات والخلافات إلى منابر لتعميقها وإضفاء الشرعية عليها.

- بروز دور فاعل للمال السياسي في تحديد مستوى العلاقات بين الدول، وفي تمويل الحروب والصراعات والنزاعات، بدلاً من التنمية، والديموقراطية وحقوق الإنسان.

- مصادرة الرأي الآخر وبشكل خاص المقاوم للحد من دوره في كشف المؤامرات والممارسات، والمخططات الرامية إلى تمزيق الأمة وتفكيك مكوناتها من خلال إغلاق محطات مقاومة والضغط المالي على عدد من رجال الأعمال والمفكرين بقصد تحويلهم

من أصدقاء إلى معادين تجسيداً لشعار بوش المعروف من ليس معنا فهو ضدنا، وكل ذلك من أجل بث الفرقة والانقسام بين أبناء الأمة وإضعافها .

- المحاولات التي تجري في ظل تأزم العلاقات السعودية- الإيرانية، لاختصار مستوى العلاقات العربية الإيرانية بمستواها السيء مع السعودية، وهذا ما يشكل معوقات وتحديات تحول دون إقامة علاقات تعاون وتنسيق عربي- إيراني، تصرف من أجل ترسيخها أموال طائلة لتبقى معوقات حقيقية تعاني منها أجيال الحاضر والمستقبل

2 - **الفرص** وتقوم على مبدأ تحويل التحديات إلى فرص، والنقمة إلى نعمة، وضمن هذا المفهوم يمكن التوقف عند أهم ما يلي:

- إمكانية الاستفادة من المبادئ والخبرات التي راكمتها التجربة الإيرانية في التفاوض التي سبقت توقيع الاتفاق كمادة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها في إجراء حوار عربي- عربي وعربي- إيراني، اذا توفرت النوايا الصادقة لتجاوز المعوقات التي تحول دون إقامة علاقات متكافئة شفافة وصادقة فيما بينهما.

- على الرغم من سوء التهمّ الموجهة إلى المقاومة باعتبارها منظمة إرهابية، وحلفائها كدول داعمة للإرهاب فإن هناك إمكانية لتحويل تلك التهم إلى فرصة في كشف خلفيات ومشاريع الجهات التي تقف وراءها وتعريتها أمام الجماهير التي ترفض مثل هذه التهم المشبوهة. وضمن هذا الإطار توفر الوقائع المتمثلة باللقاءات والوثائق والمستندات التي تم نشرها بوسائل إعلام مختلفة دلائل دامغة في كشف الطرف المعادي الحقيقي لمصالح الأمة، وبشكل خاص ما له علاقة بالفكر الوهابي.

- اذا كان إلغاء العقوبات من شأنه أن يحدث تغييراً في شكل العلاقات وبنية الاقتصاد فهذا يعني أننا أمام منعطف جديد يشكل فرصة لتعزيز الإيجابيات وتجاوز السلبيات في العلاقات الجدية التي تطمح الأمة لإقامتها. وتشكل الطاقة النووية المخصصة

للأغراض السلمية التي تمتلكها إيران إمكانية متاحة بهذا الاتجاه أمام الدول العربية في التنمية والبحث العلمي التي تعد أهدافا مطلوبة في خططها وبرامجها التنموية، علماً أن إيران تقوم من أجل إظهار حسن نواياها لجهة الالتزام ببنود الاتفاق بتوجيه خطاب للتعاون والتنسيق وإقامة علاقات حسن جوار، وهذا بحد ذاته يشكل فرصة يجب الاستفادة منها في التحقق من حسن نواياها في تبديد المخاوف ومدى تطابق أقوالها مع أفعالها.

- في إطار المخطط الفتنوي التفتيتي المرفوض عقلياً وجماهيرياً، والمتعاكس مع العقل والمنطق ومع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والتعاليم الإسلامية، هذا الإطار يشكل بمخاطره الكبيرة مادة يمكن الاستفادة منها في مقاربة وتوضيح ما تقوم به الجهات التي تتآمر على الأمة وقضاياها والدين الإسلامي الحنيف وإحدى الإغراءات لإقامة علاقات عربية- إيرانية لمواجهة ذلك المخطط إذا ما أحسن الالتزام بالمبادئ الصحيحة للعلاقات التي تقوم بين الدول.

بالاستناد إلى ما تقدم يمكن القول إن هناك اتهامات متبادلة بين الطرفين، وإن إثبات أحقية طرف في مواجهة الطرف الآخر لا تتم بالمهارات والحملات الإعلامية. إنها تحتاج إلى جدية في التواصل واللقاءات والمفاوضات المباشرة. فالنجاح الذي حققته دولة نامية في مفاوضاتها مع أقوى دول العالم قامت على هذه المبادئ وعلى قاعدة استقلال القرار ووضوح الرؤى والخيارات وهذا ما يعد مطلباً تحتاجه الدول التي تناضل ضد الهيمنة والاحتلال لتحقيق الحرية والاستقلال الوطني.

واذا ما أريد تعميم نتائج التجربة الإيرانية في التفاوض والاتفاق، وتحويل التحديات إلى فرص فلا بد لأطراف العلاقات العربية- الإيرانية من تبديد المخاوف التي يتوجس ويشعر بها كل طرف اتجاه الطرف الآخر، والممارسات التي ترفضها دولة على أراضيها وتمس بسيادتها

لا يجوز أن تشجع على ممارستها في بلدان أخرى، وبالتالي فإن الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن شن الحروب ومساندتها يجب أن تشكل ركائز أساسية في بناء علاقات أخوية متينة تحد من تدخل الأجنبي ومن دوره في زعزعة أمن واستقرار المنطقة.

نقول ذلك ونحن ندرك أننا أمام مشروعين الأول: أميركي– صهيوني غربي– خليجي، تركي وتكفيري (وبصرف النظر عن بعض الخلافات الشكلية بين مكوناته) وان لهذا المشروع استراتيجياته وخياراته وأهدافه الرامية إلى تفتيت المفتت وتقسيم المقسم في الأمة العربية والإسلامية وصولاً إلى تخريبه وتفكيكه، وإعادة تكوينه على الصورة والشكل الذي يخدم مصالحه، والثاني: عروبي إسلامي وتحرري مقاوم للمشروع المعادي، ويعمل على مواجهته وإسقاطه، وهذا ما يحتاج من أصحاب هذا المشروع في المعركة التي يخوضون بالإضافة إلى تدعيم وتقوية أركان تحالفهم، العمل على إضافة قوى جديدة له، سواء من خلال جذب وضم دول جديدة إليه، أو تحييد الدول التي لم تنخرط بالمشروع المعادي بعد، على أن يكون كل ذلك مبني على مشروع حواري وسطي وحضاري يقوم على عناصر الموروث الفكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة.

صناعة صورة الإختلافات والخِلافات بين إيران والعرب وإدارتها

■ د. عليرضا مير يوسفي

لا يعني الاختلاف وجود خِلافات وتباينات، ولو أنّ التصور العام يظنّ أنّ المشتركات والتشابهات يمكن أن تؤدي إلى التعاون والتلاحم والترابط أكثر، إلّا أن الوقائع الاجتماعية والدولية لا تؤيد هذا التصوّر. إذ رغم المشتركات الكثيرة الموجودة بين دول الشرق الأوسط، من مشتركاتٍ لغوية ودينية وقومية واقتصادية، لم تنجح هذه الدول في إيجاد التعاون بينها، ولم تستطع تجربة الاتحاد العربي بين مصر وسوريا في الستينيات من القرن الماضي الاستمرار كثيرًا. وذلك على العكس من الاتحاد الأوروبي الذي بالرغم من وجود الاختلافات المذهبية واللغوية والاقتصادية وحتى القومية بين أعضائه استطاع أن يوجِد مجموعة متحدة فيما بينها. ولهذا السبب لا تعني الاختلافات القائمة بين إيران والعرب وجود مانعٍ للتقارب بين الطرفين. ولتوضيح الارتباط الناشيء من التمايز والاختلاف في مقابل الارتباط الناشيء من التشابهات يمكننا اللجوء إلى نظرية التضامن الاجتماعي لدوركيم، ومن ثم تعميمها على مستوى النظام الدولي. لذا فإنّ طريق تقريب إيران والدول العربية وكذلك الدولة العربية فيما بينها، يكمن في رفع مستوى التضامن الميكانيكي (الناشيء من التشابهات) للوصول إلى التضامن والارتباط العضوي (الناشئ من التمايزات والاختلافات)، حيث إنّ الشرط الكافي لهذا الموضوع بحدّ ذاته يسلتزم زيادة الحدّ الأقصى للإمكانات والقدرات المادية والمعنوية لكلٍّ من دول المنطقة ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فيما بينها بهدف المساعدة في زيادة تلك الإمكانات والقدرات. والشرط اللازم لتحقق هذا الأمر أن تتجنّب دول المنطقة بنحوٍ جدّي الحرب واستخدام العنف والحدّ من مجالات العنف البنيوي في المنطقة (على سبيل المثال، العنف الاقتصادي والعنف السياسي والعنف الثقافي طبقًا لنظرية جالتونغ).

طبعًا، لا تشكّل الاختلافات والتمايزات المانع الأساسي للتعاون بين إيران والدول العربية، إنما يعود المانع إلى تلك الصورة التي يصنعها كلا الطرفين حول بعضهما البعض مستخدمين الصناعة الإعلامية وفي هذه المعركة الإعلامية يبدو أنّ الذين قاموا بصناعة الصورة المعادية لإيران كانوا أكثر نجاحًا ممّا أقدمت عليه إيران لصناعة صورتها، مما أدّى إلى سيطرة بعض المعتقدات الخاطئة الأقرب إلى الأسطورة (Myths) منها إلى الواقع على أفكار وعقول قسمٍ كبير من العالم العربي ضد إيران. ومن هذه المعتقدات والتصورات الخاطئة القول بأنّ إيران تسعى للسيطرة الإقليمية (تصدير الثورة) وإحياء الإمبراطورية الصفوية، أو جعل إيران زعيمة الشيعة وأنّها تمثّلهم في مقابل السعودية بصفتها زعيمة أهل السنّة، أو الإيهام بأنّ الاختلافات السائدة داخل إيران هي المانع الأكبر للتقارب بين إيران والعرب، أو أنّ لإيران عداوة للسعودية وهي تخوض حربًا مع ضدها بالوكالة. لقد تمّت صناعة كل هذه التصورات وبثّها، أحيانًا بمؤازرة وسائل الإعلام الغربية، ليلاً ونهارًا طوال العقود الماضية، وهذا الأمر لا يزال قائماً على قدمٍ وساق خاصةً بعد أحداث 2011. إذ يقوم الجميع ولأسبابٍ واضحة بتقديم صورةٍ غير صحيحة عن إيران تشكّل المانع الأساس للتقارب بين إيران والعرب.

ولتوضيح أهمية صناعة هذه الصورة سأشير إلى حادثة حصلت معي إبان حرب تموز 2006. في ذلك الوقت كنت ممثلاً لمركز الدراسات السياسية والدولية في روما، وكنت أسعى كثيرًا لإصدار بيانٍ مشتركٍ مع سفراء الدول الإسلامية والعربية في الصحف الإيطالية، ولكن لم أجد حتى سفيرًا عربيًا واحدًا مستعدًا أن يضع توقيعه على ذلك البيان الذي يطالب بالوقف الفوري للعدوان الصهيوني على لبنان ووقف المجازر التي تُرتكب بحق الشعب اللبناني. وفي ذلك الوقت أيضًا كان للكاتب محمد حسنين هيكل برنامج يُبث على شاشة الجزيرة العربية، وقد انتقد بشدّة عدم تحرّك الدول العربية لوقف هذه الحرب، ذلك أنّ هذه الدول كانت تعتبر أن وقف الحرب يعني وقف إضعاف حزب الله والقضاء عليه، وأشار حينها إلى أنّ بعض الأطراف في المنطقة يركضون بسبب قصر نظرهم خلف وهمٍ اسمه الهلال الشيعي، وهم غير قادرين على رؤية نجمة داوود التي أدّت على مدى عشرات العقود إلى الكثير من

الكوارث في المنطقة. ومنذ العام 2002 ولغاية الآن تسير ظروف المنطقة نحو الأسوأ، فمنذ أيامٍ قليلة لم يلبِّ دعوة سفير فلسطين للمشاركة في ندوةٍ بمناسبة "يوم النكبة" سوى بعض السفراء العرب الذين لم يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة. على هذا الأساس فإن السؤال البارز الذي يجب البحث عن إجابة له يتعلق بالمسار الذي جعل عيون كثير من العرب تحدّق في وهم الهلال الشيعي بدلًا من أن يضعوا نصب أعينهم نجمة داوود؟ وما هي الآثار والنتائج المستقبلية لصناعة هذه الصور في حَرف الرأي العام عن موضوع الكيان الغاصب وقضية فلسطين؟

إنّ قضية صناعة الصورة موضوع معروف في الأوساط الجامعية، وهو ما التفت إليه المفكّر إدوارد سعيد وكتب حوله تحت عنوان "الإستشراق" (Orientation). ونقطة البداية التي انطلق منها إدوارد سعيد في الإستشراق كانت تلك المقالة التي كتبها هنري كسينجر، وزير الخارجية الأميركية آنذاك، في إحدى المجلات الأميركية بعد الحرب التي شنها العرب على الكيان الصهيوني سنة 1973. إذ اعتبر كسينجر أنّ تلك الحرب كانت فُجائية ولم تكن بالحسبان، ذلك أنّه كان مستبعدًا من العرب بما لديهم من خصائص أن يمتلكوا الجرأة على القيام بمثل هذه الحرب. لقد دفع هذا الموضوع وهذه الصورة الموجودة في الغرب عن العرب إدوارد سعيد إلى أنّ يتناول مسألة "وظيفة صناعة الصورة" حول العرب. وطبقًا لسعيد، لا تتطابق الصورة المكوّنة حول العرب والشرق وحقيقة تلك الصورة في الواقع؛ ولا ينظر الغرب وحتى العرب إلا إلى زاويةٍ واحدةٍ هي من نتاج ما تصوره وسائل الإعلام. ومنذ ذلك الوقت، ونظرًا إلى إقرار معادلة "النفط في مقابل الأمن" (Oil for Security)، حاولت بعض دول المنطقة وحتى أميركا المشاركة في صناعة هذه الصورة ضد إيران. وقد استمر هذا التعاون المشترك بين الإعلام الغربي وبعض الإعلام العربي ضد إيران لسنوات طويلة، رغم أنّه كان يتذبذب صعودًا ونزولًا في بعض الأحيان. ويمكن تحديد ثلاث مراحل زمنية للتقارب أو التباعد بين الحركتين الإعلاميتين: سنة 1979 و 2002 و 2011.

أ- الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩:

في هذه المرحلة الزمنية انهارت عقيدة (دكترين) ريتشارد نيكسون في منطقة الخليج الفارسي. وتقوم عقيدة نيكسون هذه، والتي تشبه عقيدة أوباما اليوم من عدة أوجه، على أنّه نظرًا إلى الكوارث التي خلّفتها حروب كوريا وفيتنام فإن أميركا لن ترسل بعد اليوم قوات بريةً إلى دول العالم الثالث المتحالفة معها لأجل حمايتها والدفاع عنها، وبدلاً من ذلك سوف تسعى إلى تفويض مسألة أمن المنطقة إلى دول المنطقة نفسها المتحالفة مع أميركا من خلال تقديم المساعدات العسكرية وغيرها لتلك الدول. وقد تمّ تفويض هذا الدور في منطقة الخليج إلى إيران والسعودية. ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، بذلت السعودية وبعض حلفائها في المنطقة أقصى جهودها لكي تحلّ مكان إيران في الترتيبات الإقليمية وذلك عبر إثارة وسائل الإعلام الغربية وتأجيج دعايتها ضد إيران. ومن المحاور الأساسية التي عملت عليها الدعاية الإعلامية آنذاك في صناعة صورةٍ معادية لإيران: إثارة موضوع تصدير الثورة وتضخيمه، وتأجيج القضايا الحساسة بين الشيعة والسنة والعرب.

ب- مشروع السلام العربي ٢٠٠٢:

بعد هزيمة الكيان الصهيوني في لبنان سنة 2000، وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول التي جعلت السعودية في دائرة الإتهام، تلقّف الملك عبد الله، الذي كان آنذاك وليًا للعهد، فكرة «توم فريد من» الكاتب في مجلة «نيويورك تايمز» وطرح مشروع السلام العربي سنة 2002 الذي تمّ إقراره في قمة الجامعة العربية.

وبناءً لمقالات روزنبرغ (M.J.Rosenberg) الذي كان آنذاك أحد كبار مدراء AIPAC، وعلى أساس الوثائق المذكورة في كتاب Garnet Porte، فقد قررت AIPAC إعادة النظر في صناعة الصورة السلبية للعرب والسعودية والتي كانت تُنتجها وسائل الإعلام الخاضعة لها، واستبدال ذلك بالجمهورية الإسلامية في إيران حتى توفر الجو النفسي الملائم في سبيل دفع

مشروع الملك عبد الله للسلام قُدمًا. وفي النتيجة، أدى الانحياز المجدد للوسائل الإعلامية الغربية وبعض الإعلام العربي إلى تشديد إثارة المخاوف من إيران (إيران فوبيا) تحت ذريعة البرنامج النووي، وكذلك تقديم إيران على أنّها أكبر عائق أمام مشروع السلام وعودة الأمن والاستقرار إلى الشرق الأوسط بسبب دعمها لحركة حماس وللقضية الفلسطينية. وفضلاً عمّا ذُكر أدّى احتلال أميركا للعراق وأفغانستان بين سنتي 2001 و2002 إلى أن تبذل الوسائل الإعلامية العربية جهودها لتأجيج المخاوف من إيران (''إيران فوبيا'') لتقييد نفوذ إيران في المنطقة.

ج- شباط ٢٠١١:

رغم تآزر وسائل الإعلام العربي المسيطرة مع الوسائل الإعلامية الغربية في تأجيج المخاوف ضد إيران، إلّا أنّ نشوء الثورات العربية في سنة 2011 أدّى إلى بروز خلافاتٍ بين هذين التيارين الإعلاميين. فبعد أحداث تونس ومصر توصّلت الولايات المتحدة الأميركية بعد دراساتٍ عديدة إلى نتيجةٍ مفادها أنّه لا يكفي لمواجهة ظواهر الثورات العربية استخدام العنف والقمع، بل يجب في بعض المواقع الاستفادة من إجراءاتٍ إصلاحية بدءاً من الرأس أو حتى من نماذج الثورات المنضبطة (المسيطر عليها) نظير ما حصل في ثورة 1989 في أندونيسيا. وهكذا كان الهدف المشترك للإعلام الغربي والعربي هو الوقوف بوجه بروز ثورات جديدة كثورة 1979 في إيران، وخاصةً في ثلاث دول هي مصر والأردن والسعودية. ورغم ذلك كانت السعودية وبعض حلفائها في المنطقة تعتقد، خلافًا لما تعتقده أميركا، بضرورة التشدد مقابل المطالب الشعبية واتخاذ سياسات القبضة الحديدية (Iron Fist) ولتبرير مثل هذه السياسات في القرن الواحد والعشرين كانت بحاجة إلى خلق أزماتٍ مصطنعة أو اللجوء إلى تأجيج الصراعات والخلافات السابقة. والسبب في اتخاذ مثل هكذا سياسات بالدرجة الأولى هو الأزمات والتحديات في الداخل السعودي وبالدرجة الثانية الهزائم الاستراتيجية في المنطقة. بالنسبة للسبب الأول صرّحت السيدة كارين هاوس (Karen Elliott House)

وهي من أبرز المتخصصين الأميركيين في الشؤون السعودية، بتاريخ 25 شباط 2011، أي بعد إزاحة مبارك من السلطة بأربعة أيام، في مقالةٍ في مجلة «وول ستريت» بأنّ السعودية هي مقصد الثورات العربية، ذلك أنّ 40٪ من شعبها يعيشون تحت خط الفقر، و70٪ من السكان لا يستطيعون شراء منزلٍ مناسب، وارتفاع معدل المرض بسبب النقص في العلوم ذات الصلة. وبعد هذا المقال الذي أُخذ على محمل الجدّ، أعلنت السعودية عن تقديم مساعدات رفاهية مباشرة بـ 10 مليارات دولار وبعد شهر واحد طُرح برنامجٌ رفاهيٌّ بقيمة 93 مليار دولار في السعودية.

وأما بالنسبة لتحديات المنطقة بعد 2011 فقد عرض سفير السعودية في لندن، في مقالة في مجلة النيويورك تايمز بتاريخ 10 كانون الأول 2012، لبعض الشكاوى من أميركا. في هذه المقالة اتهم السفير السعودي أميركا بأنّها لم تظهر مقاومةً مناسبة مقابل سقوط مبارك، وأنّه بالرغم من رسم عدة خطوط حمراء لم تتدخل عسكريًا في سوريا حيث كانت مشغولة بالمفاوضات النووية مع إيران. وهدد السفير السعودي أميركا بأن بلاده بأنّه سوف تتّخذ من الآن فصاعدًا سياسةً مستقلة وحادّة. وهذا هو الأمر نفسه الذي عُرف منذ أوائل العام 2011 باعتماد السعودية لسياسة «القبضة الحديدية» قِبالة الثورات العربية. وعلى سبيل المثال، طبقًا لتقارير وسائل الإعلام الأميركية، طالب الملك السعودي في 8 شباط 2011، بعد ثلاثة أيامٍ من سقوط مبارك، في اتصالٍ هاتفي مع الرئيس الأميركي، بضرورة المحافظة على مبارك حتى ولو بإطلاق النار على الشعب في ميدان التحرير في القاهرة ووقوع مجازر بحقهم وفي 15 آذار 2011 أثناء متابعة مفاوضات ولي عهد البحرين مع المعارضة في أميركا، طلب أوباما من الملك عبد الله عبر اتصالٍ هاتفي انسحاب القوات السعودية من البحرين، فكان جواب الملك إنّه لن يغضّ النظر بأي ثمن عن استخدام القوة والشدة في البحرين.

في المحصّلة، صحيح أنّه بعد العام 2011 كان هدف التيارين الإعلاميين الغربي والعربي المعارضين لإيران منع ظهور ثورات جديدة، ولكن تقدّمت وسائل الأعلام العربية المعارضة لإيران على حليفاتها من الغرب وكثّفت من سياساتها الساعية إلى التخويف من إيران، حيث

عملت ضمن هذا الإطار على تعزيز وتثبيت الصور الأربع (myth) الآنفة الذكر عن إيران لدى الرأي العام العربي.

وأما بالنسبة للصور الأربع المدعاة عن إيران والإجابة عنها فسوف نتعرض لها على النحو التالي:

أ- هل أن إيران حقًا زعيمة الشيعة في مقابل السعودية بصفتها زعيمة أهل السنّة؟

طوال الـ 37 سنة التي مضت لا يمكن أن نجد كلمةً واحدة تحدّث بها قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (ره) أو القائد الحالي أية الله الخامنئي ضد أهل السنّة أو كلمة تهجّمٍ على أهل السنّة من أجل الدفاع عن الشيعة. إذ كان خطاب قادة إيران دائمًا خطابَ الأمة جمعاء والوقوف بوجه أي نوعٍ من بثّ الفُرقة وتناول الموضوعات الخلافية بين السنة والشيعة. بل بالعكس، تحدّثا وأفتيا خلافًا لمثل هذه اتجاهاتٍ.

على سبيل المثال، كان يتمّ الإدعاء دائمًا في المحافل العربية بأنّ إيران تسيطر على أربع عواصم عربية. ولكن من هو صاحب هذه المقولة؟ قادة إيران؟ رئيس جمهورية إيران؟ وزير خارجيتها؟ أم قادتها العسكريون؟

من المثير للإهتمام أنّ هذا الكلام غير المنطقي والخاطىء والاستفزازي صادر عن نائب سابق في مجلس الشورى الإيراني وفي الواقع قامت وسائل الإعلام المعادية لإيران بتكرار هذه المقولة المستفزة. ولكن عندما صرّح قائد الثورة الإسلامية بعد عدة أيامٍ برفض هذه المقولة، وأعلن استمرارية دعم إيران لحماس وسائر الحركات المعادية لإسرائيل، مظهرًا خطأ تلك الإدعاءات، لم يعر الجهاز الإعلامي الغربي والعربي الصانع للصورة أي اهتمامٍ لتصريحات قائد الثورة. وفي المقابل جعل كلّ تركيزه على كلام أحد النواب السابقين في المجلس وهو ليس إلا واحدًا من أصل 290 نائباً يدخلون المجلس ويخرجون منه كل 6 سنوات.

ب- هل تسعى إيران للسيطرة على المنطقة وإحياء الإمبراطورية الصفوية؟

يتلقّى مسؤولو إيران وشعبها مثل هذا الادعاء بكثيرٍ من السخرية والمزاح، والذين ليس لديهم أي ارتباطٍ مع العرب لا يصدّقون بأنّ ادعاءات كهذه يتمّ أخذها على محمل الجدّ. ومما يمكن قوله في هذا المجال أنّ الدستور الإيراني قد صرّح في البند 11 برفض التسلّط والهيمنة على إيران أو غيرها. ولا شك في أنّ إيران التي تقف بوجه الهيمنة الأميريكية على إيران وسائر دول الشرق الأوسط ليست بصدد أن تصبح هي البديلة عن أميريكا. وفي الواقع، لقد انتهى عصر التسلط والتفوق؛ وعندما لا تستطيع أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم أن تحافظ على استمرارية تفوقها فمن الأولى أن تكون إيران أعقل من أن تسعى لتحقيق مثل هذا الموضوع الذي لا يمكن تنفيذه. والمسألة الثانية هي أنّ إيران قوة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، ذلك أنّها راضية تمامًا عن جميع عناصر قدرتها يعني عدد السكان والمساحة والقدرة الاقتصادية، وقدرة سيطرتها، ولن تجر عليها السيطرة على دول المنطقة سوى تكاليف إضافية، فضلاً عن أنّها لن تزيد من قدرة إيران شيئاً. وفضلًا عن فإنّ التغييرات التي حصلت بعد سنة 2001 والقضاء على طالبان وصدام صبّت في مصلحة إيران ولم تعد تشعر بأي تهديدٍ كي تسعى إلى السيطرة على ما حولها لدفع ذلك التهديد.

ج- هل الاختلافات الداخلية لإيران هي المانع للحوار مع الآخرين والتوافق معهم؟

لقد أكّد رئيس الجمهورية الشيخ حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف مرارًا وتكرارًا عزم إيران على تحسين علاقاتها مع جيرانها العرب. وقد ذُكر صراحةً في برنامج السياسة الخارجية للرئيس روحاني الذي قُدّم لمجلس الشورى الإسلامي سنة 2013، بأنّ مدّ أواصر العلاقات مع الجيران في رأس أولويات السياسة الخارجية لإيران، وقد تمّ التأكيد على تحسين هذه العلاقات مع الدول العربية. وفي هذا الصدد عرض الدكتور ظريف أربع مراتٍ بالحد الأدنى وبشكلٍ صريح في أربع مقابلاتٍ

أُجريت مع صحف الشرق الأوسط (تشرين الأول 2013) ونيويورك تايمز(نيسان 2015) والسفير والشروق والشرق والرأي (آب 2015) وواشنطن بوست (أيار 2016) اقتراحًا يقضي بالسعي لأجل تقريب العلاقات كخطوةٍ أولى في سبيل تأسيس منتدى للحوار الإقليمي. ولكن كان تبرير الطرف المقابل في رفضه لهذا الاقتراح بأنّ دولة روحاني وظريف ليست هي من يتخذ القرار في إيران ولا تملك هذه الدولة القدرة على تنفيذ هذا الاقتراح، وأنّه قبل القيام بأي حوارٍ يجب على إيران أنّ تنفّذ شروطهم المسبقة وأن تُزال من المنطقة.

وفي الإجابة على هذه الادعاءات ينبغي أخذ موضوعين بعين الإعتبار: الموضوع الأول هو أنّ هذه الشائعات والدعايات مشابهة كثيرًا لدعايات المعارضين الغربيين للاتفاق النووي مع إيران في السنوات الثلاث الماضية. ورغم كل ذلك فإنّ حصول الاتفاق من قِبل دولة روحاني وبجهود وزير خارجيتها الدكتور ظريف قد أثبت أنّ هذه الإدعاءات هي فقط لأجل أن يتهرّب الطرف المقابل من تحمّل مسؤولياته.

والنقطة الثانية هي أنّه خلافاً للدعايات والشائعات تُعدّ السياسة الخارجية لإيران في التطبيق العملي من أكثر السياسات في المنطقة استمرارًا وثباتًا (Contingant). إذ يتمّ اتخاذ القرار لسياستها الخارجية في المجلس الأعلى للأمن القومي قبل أي مكانٍ آخر، علماً بأن رئيس هذا المجلس هو نفسه رئيس الجمهورية وأعضاءه هم وزير الخارجية ووزير الدفاع وقائد الحرس الثوري وقائد الجيش و... ويتمّ تأييد قراراته من قِبل قائد الثورة. وعلى الرغم من أنّه من الممكن أنّ يظهر في تصريحات بعض المسؤولين السابقين أو الفعليين بعض الهفوات أو الأخطاء، فإن السياسة العملية للخارجية مخططٌ لها بشكلٍ تام، ومستمرة ومتناغمة. ومن غير الممكن تقريبًا حصول تغييرات فجائية في الاتجاهات في السياسة الخارجية الإيرانية، بخلاف ما حصل في سياسات بعض الدول حول سوريا، ولذلك فإنّ مسألة تحسين العلاقات مع الجيران جزءٌ من هذه السياسات الدائمة.

د- الزعم بأن إيران عدوة السعودية وهي تلجأ إلى حرب بالوكالة ضدها:

لم تعتبر إيران السعودية عدوتها على الإطلاق، ولم تسع أبدًا لإلغاء السعودية من المعادلات الإقليمية. بل بالعكس، لقد سعت إيران دائمًا في السنوات الماضية، وخاصةً بعد العام 2011، أن تمارس الحد الأقصى من ضبط النفس أمام السعودية ولا يزال هذا الصبر الاستراتيجي (Strategic Restrain) مستمرًا وتتم متابعته كما كان، رغم كل الانتقادات الداخلية للحكومة الإيرانية. وحتى فيما يخص مسألة فاجعة الحج وقتل الحجاج الإيرانيين في منى، أو تحركات السعودية ضد إيران في سوق النفط، لا تزال إيران تقابل كل ذلك بالصبر الإستراتيجي ولم تفقد ذلك أو تخرج عن طورها أبدًا. وعندما حدثت الهجمات المؤسفة التي تعرّضت لها السفارة السعودية في طهران، والتي كانت على أثر الإجراءات الاستفزازية للسعودية، أدانت إيران بأعلى مستوياتها السياسية هذه الحادثة وقامت بمعاقبة الذين قصّروا في المحافظة على أمن السفارة.

في المحصّلة، لا تسعى إيران بأي نحوٍ من الأنحاء إلى إلغاء السعودية من المعادلات الإقليمية، ولكنّها في المقابل لن تقبل بإلغائها من هذه المعادلات.

تعدّد الأصوات في إيران:

كما تمّت الإشارة مسبقاً، إنّ منشأ المشكلة الأساسية في العلاقات بين إيران والعرب هي نتيجة صناعة صورة متعمدّة من قِبل وسائل الإعلام العربي والعربي، قبل أن يكون منشؤها السياسة الواقعية لإيران. وهناك ثلاثة عوامل في الداخل الإيراني تساعد على ترسيخ هذه الصورة والتي ينبغي مواجهتها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة.

1 - **ضعف الأداء الدبلوماسي العام**: ويعود قسمٌ من هذا الضعف إلى الانحياز القائم بين الإعلام الغربي والعربي ضد إيران وتمتّعهما بإمكاناتٍ أكبر من إمكانيات الإعلام في إيران،

رغم أنّه يمكن لإيران أن يكون أداؤها أفضل ضمن الإمكانات الموجودة لديها. ويمكن لتوطيد العلاقة مع النخب في العالم العربي أن يساعد في إزالة هذا الضعف.

2 - **تعدد الأصوات داخل إيران:** رغم أنّ إيران منسجمة في سياستها العملية وخطواتها مدروسة في هذا المجال، ولكن تصريحات البعض وخاصةً المسؤولين ذوي المستوى الأدنى والمتقاعدين، شكّلت أداةً بيد الإعلام المعادي لكي يضع صورة مشوهة عن إيران. صحيح أنّه يوجد تعدد أصوات في إيران ومن الصعب ضبط تصريحات الأفراد، ولكن لا بد من القيام ببعض الإجراءات في هذا المجال.

3 - **سعة إيران وكِبر مساحتها:**

يشكو بعض العرب من أنّ الإيرانيين مبتلون بجنون العظمة. ومع ذلك، فإنّ الواقع يفيد بأنّ إيران فعلاً هي بلد كبير من حيث عدد السكان والمساحة والثقافة والاقتصاد. وهذه الأبعاد إلى جانب الصورة المصطنعة ضد إيران، تبعث على حصول سوء تفاهم من مجرد إطلاق أي كلامٍ عادي أو محايد. ولهذا السبب يجب أن يتحدّث المسؤولون الإيرانيون وحتى المفكرون باحتياطٍ كاملٍ مع بعض العالم العربي، وأن يسدّوا منافذ حصول سوء الفهم والتفاهم فيما بينهم. وسوف يكون الإطّلاع على صناعة الصورة ذات الأركان الأربعة السابقة الذكر مؤثرًا حتمًا في هذا الموضوع. ذلك أنّ أكثر الإيرانيين غير مطّلعين على وجود صورة كهذه عن إيران كما أنّ قسماً من العالم العربي غير مطّلع عمّا يُحاك له.

سبيل الخروج من هذا الأمر:

يدّعى البعض أنّه من الصعوبة بمكان إعادة السلام والإستقرار إلى المنطقة، من دون وجود توافقٍ وتفاهم بين إيران والسعودية. وأحد أسباب عدم التوافق استمرار صناعة صورة معادية لإيران من قِبل السعودية والإعلام التابع لها. ومع ذلك، هناك أربعة سيناريوهات ممكنة الحدوث بين إيران والسعودية.

1. اشتعال الحرب بين إيران والسعودية؛ 2. عودة العلاقات إلى ما قبل 2011 أو 2006، 3. استمرار الحرب الباردة القائمة حالياً، 4. الوصول إلى سلمٍ بارد

الخيار الأول والثاني غير مرجحين. الأول غير مرجح لأنّ نخب كلا البلدين واعون ومطلعون على تبِعات الحرب وآثارها ونتائجها، وأمّا بالنسبة لعودة العلاقات إلى ما قبل 2011 فلا حظوظ كبيرة لذلك بسبب التحولات والتغييرات الحاصلة في السنوات الخمس الأخيرة. إنّ أكثر الخيارات ترجيحًا هو استمرار الحرب الباردة الفعلية، ولكن أكثر الخيارات تلاؤمًا ومحلّ رغبةٍ تبديل هذه الحال والوضعية إلى وضعية السلام البارد. بمعنى أن يقبل كلا الطرفين دور الطرف الآخر ومشاركة كليهما في المعادلات الإقليمية، وأن يبدأَ بمستوىً من مستويات التعاون. ونقطة بدء مسار كهذا هي أيجاد منتدى الحوار الإقليمي والذي اقترح تأسيسه السيد ظريف مراتٍ عدة.

إن أكبر مانعٍ لمثل هذا الأمر هو فقدان الإرادة السياسية لدى الطرف الآخر. وتفيد الصورة التي تملكها إيران عن الوضع بأنّ تأجيج الأدوار المخترعة والاصطناعية لإيران أفضل ذريعة لاستخدام سياسات القبضة الحديدية ضد المطالب الشعبية المشروعة في الشرق الأوسط، ومن دون إثارة المخاوف من إيران وما يُسمى بـ (إيران فوبيا)، من الصعب جدًا تبرير مثل هذه السياسات في القرن الواحد والعشرين.

وتستطيع كل الأطراف من خلال تشجيع شركائها للحوار ودفع الدبلوماسية المتعددة الجوانب المساعدة في أيجاد البدائل وتقصير المسافات.

العلاقات العربية - الإيرانية بين شواغل الماضي وتطلعات المثالية السياسية:

مع إشارة خاصة إلى العلاقات المصرية - الإيرانية)

■ د. محمد عبد الشفيع عيسى

تقديم:

جمهورية إيران الإسلامية وليدة الثورة الإسلامية الكبيرة عام 1979 ضد الشاه / حليف الأميركيين والإسرائيليين الوثيق. هي دولة وثورة . دولة تأسس نظامها وفق (مرجعية الفقيه) كاجتهاد من بين اجتهادات عدة في الفكر السياسي الإسلامي (الشيعي) .

وهى ثورة على منظومة الحكم الشاهنشاشي، أو (السلطاني) حسب التعبير السائد في الفكر السياسي الإسلامي. وثورة بالذات على المنظومة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية في (المنطقة العربية– الإسلامية المركزية) عامة، وفى منطقة الخليج (العربي– الفارسي) خاصة، معبرة عن «الشيطان الأكبر»، ومعه «الشيطان الأصغر»: الكيان الصهيوني إسرائيل.

وللجمهورية الإسلامية في إيران موقف خاص من الكيان الصهيوني، حيث يبنى الموقف الأصولي المهيمن داخل الطبقة السياسية الحاكمة في ظل المرشد الأعلى للثورة الإيرانية– المؤسس– آية الله روح الله الخميني، ومن بعده المرشد الأعلى السيد الخامنئي. ومفاده أن «إسرائيل» محكوم عليها تاريخياً بالزوال .

ومن بين تجسيدات الفهم الثوري المندمج في الدولة الإيرانية حدوث نوع من التلاقي والتلاقح بين (الدولة – الثورة) الإيرانية وبين أبناء المذهب الشيعي على امتداد العالم الإسلامي (المركزي) من أبناء مثلث (الهند– باكستان– أفغانستان) إلى الحزام الخليجي– الجزيري في العراق وبلدان (مجلس التعاون) وخاصة في الكويت والبحرين والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ثم لبنان وإلي حد ما سوريا .

ثم إن (الثورة– الدولة) قد وجدت أمامها واقعاً محيطاً بها من ثلاث شعب:

أ – منظومة تحالفية من الولايات المتحدة ودول (مجلس التعاون) وخاصة في ظلال حروب الخليج الثلاث، التي خرجت منها (الثورة- الدولة) خاسرة عسكرياً في أولاها، ومستفيدة بالتبعية غير المباشرة من ثانيتها وثالثتها .

ب- فراغ سياسي خلّفه التدخل الروسي في أفغانستان وما انتهى إليه من فشل ذريع ممهد للانهيار الكبير للمنظومة السوفياتية، ثم الفوضى الأفغانية– الباكستانية وما لابسها من حرب أميركية مباشرة لإسقاط نظام طالبان وما تبعه من وجود عسكري احتلالي، بصفة كاملة، ثم بصفة جزئية في ظل الولاية الثانية لأوباما وما صحبه من انسحاب أميركي معلن من العراق. غير أن الفراغ السياسي في جنوب شرق آسيا الإسلامي والقوقاز وحول بحر قزوين حتى أذربيجان، لا يغري الجمهورية الإسلامية بالعمل المباشر سوى للحفاظ على الحد الملائم من مصالحها الاستراتيجية والأمنيّة على خطوط التماس بين الجغرافيا السياسية والديموغرافيا، حيث التغول الأميركي والتغلغل الروسي بطيء الخطى ثقيلها.

ج- إنما الذى يُغري– وقد أغرى– الجمهورية الإسلامية بتحقيق النفع الاستراتيجي والفائدة الجيوبوليتكية هو الفراغ العام، وربما التام، الذى تمدد عبر المنطقة العربية– الخليجية، خلال العقدين الأخيرين بالذات والذى لم يسع إلى ملئه أحد، سوى قوتين من خارج المنطقة العربية هما تركيا و»إسرائيل«. فكان على الجمهورية القابعة أن تطل بوجهها الثوري الدولوي، وبالمساحة الديموغرافية المتاحة لها، ضمن التوليفة المعقدة لسكان ساحل الخليج وشبه الجزيرة العربية وسوريا– لبنان، وقبل ذلك كله في العراق الذى عانى من شغور المكان والمكانة بعد حروبه الثلاث، وخاصة بعد واقعة الغزو الأميركى الذى قاده (مجانين) البيت الأبيض والجماعة السياسية الأميركية في ربيع 2003 .

القسم الأول : مقتضيات الواقع و شواغل الماضي

فيما يلي نعرض لموضوعنا حول الواقع وشواغل الماضي، جاعلين المحور المركزي النظر من زوايا مثلث : مصر – السعودية – إيران ، ولنبدأ بمصر ثم (مصر-السعودية) إذا صح التعبير.

فماذا عن مصر..؟

هذه مصر التي عاشت في قلب الفراغ صانعة له ومستمرئة في ظل حكم مبارك ، ثم خاضعة له جبراً في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 .

وقد رفعت مصر رأسها غداة «الانفجار الكبير» مباشرة ، ولنحو عام ونصف عام حتى منتصف 2012 ، ثم انغمست تحت ظل (حكم جماعة الإخوان المسلمين): يونيو/ حزيران 2012 – يونيو/ حزيران 2013 في المشروع السياسي الذى انخرطت فيه تلك الجماعة لمحاولة (أخْونة الدولة)، دون توفر الشروط التي توفرت في الحالة (الأردوغانية) مثلا والتي سمحت لهذه بقدر معين من النفاذ والنفوذ في بلادها تركيا .

وبعد إزاحة حكم الإخوان، وقعت مصر ضحية انهيار اقتصادي وسياسي وأمني أشدّ، عقب الثلاثين من يونيو-حزيران (2013) مباشرة. ودخلت بعد ذلك العلاقة بين مصر وبلدان الخليج بالذات، لا سيما السعودية والإمارات، والسعودية بخاصة، في دورتين متعاقبتين: بدأت الأولى منهما عقب الثلاثين من يونيو مباشرة. وكان أن تقدمت الدولتان الخليجيتان (السعودية والإمارات) فأمدّتا مصر بكل ما يمكن للإقالة من العثرة والعمل على استئناف الوقوف على قدمين اثنتيْن. ولذا، فإنه إن كان المنطق المجرد يقضى بعد 2011 بفتح مسارات النفق المغلق لتحرير خط الحركة الرئيسية أمام مصر إقليميا وعربيا بالذات ، فقد كانت (الحاجة أمّ الانكفاء). وقد ظل هذا هو الحال حتى حدث تغير فجائي في قمة السلطة مطلع 2015 في الدولة الكبيرة داخل مجلس التعاون الخليجي – السعودية، ليأتي بمليك جديد ، وولّى للعهد ، وولّى للولّى، على اتجاه مغاير إلى حدّ معين، لخطوط السياسة السعودية في الفترة القريبة الأخيرة تجاه جيرانها الأقربين وتجاه مصر، وإزاء المحيط الإقليمي.

ولئن عرف عن السعودية حذرها التقليدي، برغم اعتبار جمهورية إيران الإسلامية-دولة وثورة- هي التحدي الرئيسي أمام نفوذها (بل و وجودها) الإقليمي، فقد حل محل الحذر اندفاع كبير. وشملت الموجة الاندفاعية كلا من اليمن باتجاه الحسم العسكري ضد العدوّ السياسي/ ثنائي أنصار الله- رئيس النظام اليمني السابق/ وإلقاء الثقل من وراء فرقاء من الجماعات المسلحة المحاربة للنظام السوري/ وخوض عراك سياسي حاد، وما هو أكثر من ذلك،ّ لـ (إلجام) حلفاء إيران في البلاد العربية الأخرى ولا سيما العراق ولبنان.

ولم يكن بدّ من أن تسعى السعودية إلى إعادة تشكيل خريطة تحالفاتها الجيو-استراتيجية لتعيد التركيز على بناء وتعزيز المحور السعودي- القطري- التركي المدعمّ اجتماعياً وسياسياً بثقل ما يتبقى من تحالفات جماعة «الإخوان المسلمين» ونظرائها ، وخاصة في اليمن وإلى حد ما لبنان ، وربما العراق ، واستخدام المحور وثقله الاجتماعي كقوة ضاربة في معركتها العسكرية الشاملة ، مع إغضاء مفهوم من جانب صانع التحالفات الأكبر على الصعيد العالمي: الولايات المتحدة. وكان هذا كله على حساب مصر، إلى حدّ كبير، وعلى خلاف ما استحدثه (الملك عبد الله) تجاهها بعد 30 يونيو2013.

إذْ ذاك لم يكن ثمة خيار، فيما يبدو، أمام النظام المصري الوليد، وقيادته ذات الأصول العسكرية الوطنية، إلا أن تتلفت من حولها، دون أن تفقد وشيجتها الوثيقة على طريقة (شعرة معاوية) مع السعودية، وأن تنظر من زاوية بعيدة إلى إيران و(حزب الله) اللبناني، ثم أن تشيح بوجهها عن الجميع، ناظرة بقوة وبتركيز شديدين إلى مناطق العمل البديلة في كل من إفريقيا وخاصة حوض النيل، وآسيا (الصين- الهند) وأوراسيا (نعني روسيا بصفة خاصة)، وكذا خصوم تركيا (الألدّاء) على المحور اليوناني- القبرصي.

وفى مواجهة تمنّع أميركي بادٍ، تطلعت مصر، بواسطة نظامها الوليد القائم راهنا، إلى العمل من بين الشقوق وداخل الصفوف الاطلنطية الجامعة لأوروبا وأمريكا، بمحاولة تحقيق اختراقات عسكرية مع فرنسا واقتصادية إلى حد ما مع ألمانيا، وسياسية- سياحية محاذرة مع بريطانيا، وغازيّة- (ليبية) مع إيطاليا.

فهكذا إذن فكرت مصر الرسمية حيئنذ في تلك الدورة من تطور العلاقة السعودية– المصرية الراهنة وخلال عامين تقريباً: فقد انقضى، فيما يبدو، عهد العروة الوثقى مع (سعودية الملك عبد الله)، بفهم واقعى وربما براجماتي، ومضى، فيما بدا، عهد التآلف الروحي– المادي الوثيق مع «الإمارات»، لتبقى علاقة التعامل على قاعدة المصالح المتبادلة ، كما هو الحال تقليديا مع الكويت.

كانت هذه إذن خلاصة الدورة الأولى التي دخلتها العلاقة المصرية– الخليجية، لا سيما المصرية– السعودية عقب الثلاثين من يونيو مباشرة؛ و ظل الوضع علي هذا الحال حتى أكتوبر 2015 تقريباً. وهنا أتت الدورة الثانية التي شهدت عدة إرباكات في المشهد والتصور المصري الاستراتيجي، بفعل عوامل طارئة أهمها: أنه قد وقر في ذهن صانع القرار الجديد في السعودية أنه لا بد من التوغل في تعميق أطر الدور السعودي الهجومي في الحزام العربي، وظهيره التركي، في مواجهة (الخصم) الإيراني العنيد، كما أنه ربما وقر في الذهن أنه يتعين إحداث قدر ولوْن من التنسيق الأمني والعسكري مع إسرائيل.

وربما بدر لصانع القرار السعودي فيما يبدو أنه لتحقيق ذلك، فإنه لا بد من الدخول إلى البيوت من أبوابها. وأحد هذه الأبواب مصر، وباب مصر (الطبيعي) مبادلة الدعم الاقتصادي بالدخول السعودي شريكا في الترتيبات الإقليمية وفق إطار (كامب ديفيد). وكان المدخل المختار إلى الباب هو إلحاح علي مصر من أجل إحياء ملف قديم حان وقت استرداده بين أيدى صانع القرار الهجومي في الرياض؛ وذلك الملف هو ما يسمى بموضوع جزيرتي تيران وصنافير. وكان ما كان من مؤاتاة ثمار الضغط السعودي، بقبول رسمي مصري بتسليم الجزيرتين إلى السعودية، ولكن مع تمنّع شعبي، ومع غموض يلفّ الموضوع كله، بانتظار المصادقة من قبل «مجلس النواب» بالقاهرة.

إن ذلك يعيدنا إلي الصعوبات البالغة التي تواجه المشروع السعودي ذي الهجومي، وأهم هذه الصعوبات، لا سيما ما يتعلق منها بالملف المصري وخاصة باتجاه الجزيرتين ما يأتي:

(1) انخفاض أسعار النفط وما يؤدى إليه من تقليص القدرات المالية للمملكة، بآثاره السلبية على القدرة الإنفاقية، سواء في مجال مواصلة التطوير الداخلي والتشغيل وأنظمة الحماية الاجتماعية، أو في مجال ممارسة الدور العربي والإقليمي بتكلفته الباهظة تمويلاً ومشاركة في (التسليح) وإدارة اللاعبين الهواة والمحترفين على السواء.

(2) استعصاء الرأي العام الشعبي في جمهورية مصر العربية، كأثر قوى لإرث العملية الثورية الكبرى للخامس والعشرين من يناير 2011، برغم عدم فطنة أطراف (المعارضة العدائية) في مواجهة نظام الحكم الحالي. هذا الاستعصاء ذو النّفس الثوري العميق يحول دون «نزع أسنان» الدولة المصرية أو دفعها دفعاً إلى القبول بمكانة هامشية ودور جانبي مرسوم في لوحة التحالفات الإقليمية المستهدفة.

(3) القوة النسبية للنظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، وما يعبر عنه من (تعددية داخل وحدة النظام) بما يسمح بتجديد الدور الإيراني على الصعيدين العربي والإقليمي حتى لو تم ذلك من خلال «إعادة هيكلة» الدور الإيراني بتخفيف ثقل الوجود السياسي والبشرى في نقاط معينة، و(إعادة الانتشار والمتمركز) في نقاط أخرى. ويتعزز هذا الدور في حال استمرار رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من طرف أمريكا وأوروبا على إيران، في إطار تطبيق «الاتفاق النووي» بحسن نية.

(4) مساعي الإدارة الأمريكية فيما تبقى من فترة أوباما، وربما خلال العهدة الرئاسية القادمة (في إطار الحزب الديمقراطي غالباً) من أجل إجراء انسحاب منظم من النزاعات الشرق أوسطية المتصلة بالدور الإيراني بالذات. ويدخل في ذلك، العمل على دفع المملكة العربية السعودية نحو القبول بإيران شريكاً إقليمياً مقبولاً، في حدود معينة، وتحجيم نزعات الانفراد المتطرف بإدارة ملفات الجوار السعودي في منطقة (المشرق- الخليج).

هذا كله في مضمار العلاقة (المصرية-السعودية). وقد ترافق التغير في حوامل العلاقة المصرية- السعودية الطارئة ارتباكات في مسارات الحركة المصرية، ولو لفترة مؤقتة لا نعلم يقيناً ما بعدها بالضبط. تتمثل هذه الارتباكات، أو الإرباكات، فيما يلي:

أ. حادث سقوط الطائرة الروسية المدنية فوق سيناء، وقد أدى إلى نوع من (الخُلف) المصري- الروسي، بعد (حلف) مزمع سابقاً.

ب- حادث مقتل الباحث الإيطالي الشاب في مصر- جوليو ريجيني، مما أدى إلى اهتزاز ميزان العلاقة بين مصر وإيطاليا، وبين مصر والاتحاد الأوروبي، وخاصة جماعة المشتغلين بحقوق الإنسان في أوروبا .

ج- حادث سقوط الطائرة المصرية القادمة من مطار باريس، وقد أدى إلى غيوم في سماء العلاقة بين مصر وفرنسا بدوره .

ولنستأنف النظر في موضوعنا بالالتفات إلى الضفة الأخرى: مصر وإيران- ماذا عن إيران؟

إن إيران ليست أولوية مصرية على أي حال، فهكذا كان يقضي واقع الحال، لا هي ضدها ولا هي معها ، فتتقدم خطوة وترجع إلى الخلف خطوات، (تقدم رِجْلاً وتؤخر أخرى)- كما يقال بالدراجة- (وتحب الحسين ولكن لسانها عليه وقلبها معه أحياناً). وهي تعزف عن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت لها بشائر سابقة من خلال السياحة وصناعة معدات معامل تكرير السكر في مصر وإيران.

هي تدرك أن لإيران ثقلاً مقدّراً، وأن من المنطقي استعادة العلاقات الديبلوماسية على الأقل، ولكنها تراعى خاطر من لابد من مراعاة خواطرهم، لأسباب مالية واستراتيجية معاً. بيْد أنها ليست في عجلة من أمرها عل كل حال، ولا ترى أن من المصلحة التضحية بنفع عاجل من أجل فائدة مؤجلة غير متيقّن من قدرها وفاعليتها بالضبط.

ثم أن مصر مقيدة بأغلال من حديد، خلال (معاهدة السلام) مع الكيان الصهيوني إسرائيل، وربما لولا (التنسيق الأمني)، ما استطاعت محاربة بعض بقايا «تحالف دعم الشرعية» (الإخواني) في شبه جزيرة سيناء، ومكافحة الجماعات المسلحة المتطرفة تحت لواء (ولأية سيناء) الداعشية المزعومة، وأخواتها من (أجناد مصر) و(جند الله) وغيرها عديد.

لذلك أخذ يحسب صانع القرار المصري خطواته، ومن سوء طالعه أن تمتزج على الضفة الأخرى من رفح، بعض فصائل المقاومة في غزة بنفس عقائدي (سلفي جهادى) عميق.

ويتفاعل ذاك مع معقبات الحصار الخانق على شعب غزة العربي الفلسطيني الساعي إلى فك طوق الحصار بحفر (الأنفاق) على جانبي الحدود على كل من إسرائيل ومصر، فيشتط غضب «السياسي- العسكري» على الجانب السيناوي المخنوق أيضا، ويحار فيضرب يمنة ويسرة ، أحياناً خبط عشواء، لتصيّد أعدائه الكثر على الحدود.

وكذا، في التحليل النهائي للاستراتيجي المصري، تبقى هواجس الأمن السيناوية (ولا تنس الهواجس الليبية على الحدود الغربية الأشد عنفاً بالاحتمال في لحظات كثيرة) وهواجس الاقتصاد الداعية إلى التلفت خليجياً وسعودياً، وآسيوياً، وهواجس الماء الإفريقية- النيلية، هي الشواغل الكبرى للمخطط ومراقب الاستراتيجيا السياسية.

فأين من ذلك إيران... ؟

ولكنها إيران..!

القسم الثاني: مقتضيات المثالية السياسية

حين يقدر لمصر أن تنهض من كبوتها المؤقتة (وهو أمر أكيد) (وبعد وقت غير بعيد) فسوف تجد نفسها مراقبة (بفتح القاف) ومراقبة (بكسر القاف) تجاه أطراف دولية وإقليمية وعربية معروفة هي على وجه التحديد: أمريكا، إسرائيل، تركيا، إيران، السعودية. تلك قوى خمسة تنظر إليها مصر في الأفق، فماذا هي فاعلة بهم، وماذا هي فاعلة مع إيران من بينهم....؟

إذا نظرت إلى الأمر، في إطاره العام، من زاوية المثالية السياسية- العقائدية، فإليك ما يلي:

1 - حتْمية تكوين حزام فعال من الدول الإقليمية الكبيرة في المنطقة العربية- الإسلامية المركزية، وهى أربع: مصر وإيران وتركيا والسعودية (أو ربما مجلس التعاون الخليجي بقيادة سعوديّة). هذه هي أحجار البناء في الأركان الأربعة للهيكل الإقليمي-الطبيعي.

ولا بد من تكامل الأدوار فيما بينها، من أجل خدمة العالم العربي- الإسلامي في قلبه المركزي بالذات. وقد يكون من المناسب أن يتم التفكير المستقبلي من (واقع التخيّل) بشأن إقامة منطقة اقتصادية مشتركة لتقاسم المنافع بين جميع شعوب المنطقة، بدفع من القوى الأربعة الإقليمية الكبيرة، وقد يعنى هذا بناء منظومة إقليمية، بل ونظام إقليمي جديد- لم لا؟

2 - إن شرط فاعلية النظام الإقليمي (المتخيّل) هو استبعاد التدخل الخارجي من القوى الكبرى العالمية خارج الإقليم، وخاصة الولايات المتحدة، ولم لا الصين والهند وروسيا أيضا، أو فلنقلْ «تجمع البريكس» عدا ما يقوم مع أعضائه على قاعدة المصالح المشتركة.

ولنلاحظ هنا أن الولايات المتحدة لعبت دوراً معطلاً نشطاً لمشاريع التكامل الإقليمي في منطقة شرق آسيا، عبر التدخل من خلال الرابطة الآبكية (نسبة إلى آبك APEC أي تجمع دول آسيا- المحيط الهادي) ومشروعات الشراكة عبر المحيط الهادي بمساهمة قيادية من أمريكا ذاتها، مع استبعاد الصين، وكذا الشراكة بين آسيان والولايات المتحدة، وبين الآسيان والاتحاد الأوروبي، ومشروع السوق المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عبر الاطلنطي.

ومن أجل إفساد المخطط المستهدف للتكامل ''شرق الآسيوي'' تدخل الولايات المتحدة فاعلاً نشطاً مع الأطراف، كلّ على حدة، مع الحرص على إثارة وتضخيم المنازعات المتبادلة بين الدول الآسيوية الرائدة وبعضها البعض (الصين/ اليابان، الصين/ الهند، والصين الأم / تايوان) وخاصة بين الصين وجاراتها في بحر الصين الجنوبي والشرقي- بما فيه النزاع بين الصين وفيتنام، وبين الصين والفيلبين..الخ، وبين اليابان وروسيا على جزر الكوريل، وبين الصين وروسيا على أرض الحزام الآسيوي- الإسلامي في آسيا الوسطى (السوفيتية سابقا) .

لذلك يجب استيعاب الدرس الماثل، واستبعاد آثار الاختراقات الخارجية في المرحلة الراهنة للهيمنة الأمريكية، ثم ما يتلوها من مشروعات لتوسع النفوذ من القوى الدولية الجديدة البديلة في ظل "التعددية القطبية" المنتظرة Multi-polarity .

3 - إن الحزام الاستراتيجي الملاصق للمنطقة الحضارية العربية–الإسلامية المركزية هي إفريقيا ، شرقا وغربا، بالذات ، إلى جانب تبادل مصلحي مع دول مجموعة البريكس– إن استمرّت وتفّعلت، وهى روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل.

4 - بعد إخراج أمريكا من حيز النفوذ المهيمن في المنطقة تأتى ضرورة محاصرة الكيان الصهيوني، وليس مجرد احتوائه، بهدف فرض مشروع عادل لتسوية القضية الفلسطينيةـ باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم المقاومة للاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر.

من زاوية المثالية السياسية– العقائدية، والأخلاقية أيضا، تتأكد ضرورة بناء (منطقة حضارية بدون صهيونية). وحينما تذكر (بدون صهيونية) فهي بدون عنصرية، كما أكد بحق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974 (والذى ألغته هذه الجمعية ذاتها بعد ذلك بضغوط أمريكية– صهيونية– إسرائيلية): اعتبار الصهيونية عنصرية Zionism as Racism .

أما كيف يكون الحال بالفعل على أرض الواقع، وهل هي دولة واحدة ثنائية القومية للعرب الفلسطينيين واليهود بدون تفرقة (عنصرية)، أم هو (حل الدولتين) العصّى، فذلك ما تقرره تطورات توازنات القوى، التي ستكون لصالح المشروع الحضاري العربي الإسلامي المتآلف مع المسيحية الشرقية وفق التوجه الحضاري للإنسانية المعاصرة.

ذلك إذن هو الخيار الشامل المستمد من المثالية السياسية– العقائدية– الأخلاقية، القائم على أعمدة الهوية الحضارية، وتقاسم المصالح والمنافع المشتركة، ومقاومة الاختراق الأجنبي، خاصة الأميركي، ومحاصرة الصهيونية حتى تموت..

ويعضّد هذا الخيار التاريخي التحولات الديالكتية القائمة والمنتظرة من أجل ولادة (هل نقول: "توليد"؟) نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وربما بلا أقطاب non-polar على طريق الدمقرطة الحقيقية للعلاقات الدولية، وهو بالتأكيد نظام نقيض لواحدية القطب/ الراهنة.

.... ولكن التاريخ لا يسير دائما إلى الأمام بصورة خطية، وإنما هو حافل بالالتواءات. ومع ذلك فإننا نتوجه بالخطاب إلى القوى الحضارية، الثورية، العربية- الإسلامية المتآلفة مسيحياً شرقياً، المعادية لليهودية- السياسية أي الصهيونية كعنصرية. فإلى هذه القوى نتوجه إذن لتُعْمِل مشرط الجراح الماهر في التواءات التاريخ الأعمى غير البصير، وتسير به على استقامته نحو المثال– الأخلاقي البصير، قدر الإمكان، وفى ضوء مشروطية الضرورة التاريخية ذات العلاقة التفاعلية بين بين موضوعية الكائن وذاتية الشخص. إذا صح هذا التعبير الرابط بين الحتمية التاريخية والإرادة الإنسانية.

فعلى القوى الحضارية الثورية أن تكون الرقيب على قوى (الأمر الواقع أو الوضع القائم Status – quo) وأن تمارس عليه دور الناصح الأمين تارة، والموّجه المرشد تارة أخرى، والمقاوم بعناصر القوة الشاملة المتاحة، حينا ثالثة.. هذه القوى التي ننظر إليها بالأمل– ونحن منها بالرجاء- هي قوى العروبة والإسلام المتآلف، كما أشرنا غير مرة– هي القوى القيادية المحركة من جوف النخب الأكثر إدراكاً وصوابية، من بلاد عربية تمتد ما بين مصر والمغارب وتلك المشارق وتخومها الخليجية، ومن إيران جامعة الوعاء الثوري في إطار الدولة الحضارية، ومن تركيا ابنة التاريخ والجغرافيا (المناطقية) أي المتجذرة في منطقتها بالذات، ومن ثم غير الأطلنطية.

وعلى الجميع إدراك جسامة المهمة التاريخية على العوائق المثقلة، لمعاندة تيار التاريخ البراجماتي الأعمى، وقيادته بالخطوط المرشدة للمثالية السياسية– العقائدية– الأخلاقية ليرتد بصيراً.

ملاحظة ختامية

تمر مصر حالياً في فترة (استراحة محارب) ذات طابع انتقالي بالطبع، وسوف تنهض من الغفوة وتقوى لتأخذ مكانها ومكانتها في المنظومة العربية والإقليمية، وسوف يعاد تشكيل لوحة توازن القوى في المنطقة- أو المنطقتين: (العربية) و(العربية– الإسلامية المركزية) .

ومصر حالياً- في الفترة الانتقالية الراهنة التي سيتلوها ما يتلوها- مصر تستقر أمنياً ، داخلياً وخارجياً، وتبني نوعاً أكيداً من القاعدة الاقتصادية (برغم اختلاف الاجتهادات العلمية حول ذلك)، وهي أيضا تسير على طريق إحداث نوع من الصيغة السياسية الجديدة ، نأمل أن تكون تشاركية رغم مصاعب بل وانحرافات أحياناً.. فلا غرو أن نتوقع صعوداً مصرياً أكيداً، يفرض ذاته باتجاه الجميع، اتساقا مع قدرها العروبي، وخاصة باتجاه تلك العناصر الساعية إلى نوع من الهيمنة الهجومية داخل المنظومة العربية والإقليمية.

الدولة الوطنية: وحدة الكيانات وإدارة المشاركة السياسية

■ الشيخ جواد الخالصي

كان المشهد السياسي العام في بدايات القرن الماضي يرتكز على وجود كيان سياسي كبير وواسع هو الدولة العثمانية التي كانت تشمل تركيا اليوم وعاصمتها استانبول (الأستانة) أو (الباب العالي). وتضم العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية عموماً ومناطق في البلقان والبوسنة وبلغاريا إضافة إلى شمال أفريقيا، مع اختلاف ارتباط الولايات والكيانات القائمة فيها بهذه الدولة. فالعراق وبلاد الشام كانا الأكثر التصاقاً بالمركز إضافة إلى الحجاز وطرابلس الغرب واليمن، مع مستوى أقل لدول أخرى مثل مصر ونجد وبعض إمارات الخليج التي قامت لها علاقات واتفاقيات مع دول غربية مثل البرتغال في البدايات ثم الإنكليز في مراحل لاحقة وواسعة، حتى وصلت إلى ما يشبه الانفصال والاستقلال لبعض هذه الإمارات عن الدولة العثمانية من خلال تحالفها مع طلائع الاستعمار البريطاني وارتباطها به. وإلى جانب الدولة العثمانية كانت هنالك الدولة الإيرانية القاجارية وتضم إيران الحالية وأفغانستان في مراحل سابقة وأذربيجان ومناطق أخرى في العالم الإسلامي. وفي الجهات الشمالية القريبة من إيران. وبعد الحرب العالمية الأولى جرى تفكيك هاتين الدولتين استكمالاً لخطوات سبقت الحرب انفصلت خلالها أفغانستان وأذربيجان عن إيران وانفصل والبلقان وبلغاريا ومناطق أخرى عن الدولة العثمانية. وتحالفت إمارات في الخليج وبعض البلاد العربية مع المخطط البريطاني الساعي لدخول الحرب وتفكيك الدول الإسلامية كلها وتقاسم تركة الدولة العثمانية التي سميت بالرجل المريض.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ففي الوقت الذي كان البريطانيون يغرون فيه بعض الساسة العرب للعمل والتحالف معهم تحت عنوان إنشاء الخلافة العربية الإسلامية والتخلص من

السيطرة التركية العثمانية، كانوا يجلسون مع بعضهم (فرنسا وبريطانيا) لتقسيم الدول العربية ضمن اتفاق الدولتين الذي عرف لاحقاً باسم اتفاقية سايكس بيكو، وأدى إلى نشوء الدول والكيانات القطرية التي سميت بالدولة الوطنية كما حصل في العراق وسوريا وبلاد أخرى من العالم العربي والإسلامي.

خطر التفكك والتقسيم

إن الكيانات الوطنية الناشئة بعد الحرب الأولى والتي تجابه بدورها الآن مخاطر التفكك والتقسيم من جديد، بحاجة إلى أمرين خطيرين أو مهمين في هذه المرحلة منعاً لتفككها مرة أخرى، وهو ما يُدخلها ويدخل الأمة في دوّامة جديدة، ولا يمكن أن يحصل منها أي حل للأقاليم وشعوبها، كما نلاحظ في المثال السوداني وانفصال الجنوب تحت شعار إنقاد شعب جنوب السودان والذي يعاني اليوم من حرب أهلية ومجاعة كبيرة دفعت بالكثير من أبنائه للعودة إلى الشمال لاجئين هذه المرة وليسوا مواطنين كما كانوا بالأمس. وهذان الأمران المهمان المطلوبان لمنع المخطط الجديد لتفكيك الكيانات الوطنية هما:

أولاً ـ عدم السماح بتفكك هذه الأقاليم بأية حجة، لا بالحقوق القومية ولا بمظالم الأنظمة الشمولية التي تشمل كل الشعب وليس جهة محددة، والسبيل إلى هذا التحصين من التفكك هو مشاركة جميع المواطنين في الإدارة السياسية.

ثانياً ـ المشاركة الكاملة لكل الشرائح في الإدارة السياسية للبلد بحيث يشعر الجميع أنهم مواطنون وأنهم مشاركون في بلدهم ويعشون فيه بعزةٍ وكرامة إن تصاعد الإحساس بالقهر والظلم والتهميش هو ما يعانيه الكثير من الشرائح في الدولة الوطنية، سواء كان ذلك بصدق وحق أو كان ذلك بتصعيد متعمد لإثارة الشعوب على بعضها، إن تصاعد الإحساس السلبي هذا سيعطي الفرصة للكثير من العناصر الانتهازية التي تبني مصالحها على أساس العلاقات مع الخارج والتقسيم والانفصال في الداخل لاستغلال هذه الحالة ودفع أبناء جلدتهم إلى اتخاذ المواقف الخاطئة التي تدعو إلى التقسيم الجديد الذي يراد فرضه في المنطقة.

إن الذين يدعون إلى انفصال الكرد في العراق أو تركيا أو إيران وانفصال العرب عن إيران وتركيا أو انفصال الطوائف في الجزيرة العربية ودولها، أو إقامة نظام الفدرالية حتى في بلد صغير كلبنان، أو في ليبيا البلد الواسع ولكنه المتجانس شعبياً بشكل مثالي وكبير، إنما يمثلون هذه الحالة الجديدة التي تريد استغلال آلام وجراحات الشعوب من أجل تقسيم المنطقة من جديد.

ومع الإقرار بأن القوميات المشكلة للأمة الإسلامية في منطقتنا هي أربع: العرب والفرس والكرد والترك، إلا أن الدعوة إلى قيام الأقاليم الممهدة للدولة الكردية باعتبارها القومية الوحيدة التي تركت بلا دولة لن تكون عملاً مثمراً ولا مفيداً حتى للشعب الكردي نفسه، وسيكون ذلك شبيهاً بانفصال العرب تحت عنوان حريتهم المزعومة عن الدولة العثمانية، والتي نبه إلى مخاطر خططها كل القوميين العرب البارزين آنذاك إضافة إلى علماء الدين ومراجع المسلمين، الذين حذروا أمير مكة من التحالف مع الإنكليز والانخداع بمخطط مكماهون ولورنس.

وقد شهدنا عبر مئة عام قاسية كيف قُسم العرب وفُرِّقوا لصالح المشروع الصهيوني المعادي للأمة بعد أن غرسوا الكيان الصهيوني الذي جاء وفقاً للوعد الذي قدمته بريطانية لحلفائها اليهود على حساب المخدوعين من حلفائها العرب.

ويكمن الحل، كما دعا إليه بعض المفكرين والساسة الكرد، وهم يفكرون بعقل مستقل يريد مصلحة شعبهم الكردي ضمن مصالح أمتهم الإسلامية، في المشاركة الفاعلة والإدارة السياسية ضمن الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة دون الانخداع بوعود التقسيم والانفصال. لأن تحقيق هذه الأمور لن يكون سهلاً، وإذا دعا إليه البعض فسيكون على حساب الشعوب نفسها، فكم من جيل في العراق مثلاً سُحق ودفع الثمن من دمه واستقراره ضمن ما عرف بأزمة الشمال أو القضية الكردية، وهذا ما جرى على الكرد قبل غيرهم. وكم من أزمة داخلية بين الكرد ـ وتكرار المثال بهم لأنهم القومية التي لم تنشأ لها دولة بعد الحرب

الأولى وهو ما يدعو الكثير منهم إلى التحفز والعمل لسد النقص الخطير ومعالجة الخلل الكبير كما يرونه- دفع العراقيون الكرد ثمنها الباهظ كما دفع الكرد في الدول الأخرى المجاورة كثيراً من راحتهم واستقرارهم إضافة إلى شركائهم العرب والتركمان في العراق والفرس في إيران والترك في تركيا.

وحين تتم المشاركة السياسية الواقعية فإن العمل هنا يجري على تقارب الأقاليم القائمة والكيانات الموجودة، وهذا ما سينفع كل الشعوب في هذه الدول، الكرد في العراق وإيران وتركيا وسوريا وسيكون الكرد اكثر المستفيدين من ذلك، كما سينفع بقية الشعوب من الدول المذكورة، وكذلك الترك الأذريون والتركمان. فمستقبل المنطقة ومصالح شعوبها يكون بتقارب وتعاون الكيانات القائمة بعد الحفاظ عليها من مخاطر التفكك ومخططات التقسيم الجديدة. .

موقف الشيخ سعيد

ومن الشواهد التاريخية المهمة على هذه النظرة الواسعة والعاقلة، هو رد الشيخ الكردي البارز سعيد النورسي، وهو كردي من تركيا، على مطالب بعض الشباب الكرد من مريديه عندما قالوا له إن الأكراد بقوا بلا دولة، فأجابهم لعل هذا من حسن حظهم، إذ سيتمكنون من خلال توزعهم وعلاقاتهم بإخوانهم من الشعوب الأخرى إعادة جمع شمل الأمة من جديد. وهذا ليس إغراءً بالقبول بالتقسيم القائم وإنما دعوة إلى عدم تجدده والعمل لتقارب الكيانات على أسس المصالح المشتركة لشعوبها.

ومن هنا نفهم أهمية الحوار بين إيران والعرب وبين تركيا والعرب وبين إيران وتركيا بعيداً عن التفكير الطائفي أو العرقي الضيق، وبعيداً عن التكتلات التي يدعو إليها البعض بتوجيه الأعداء وتشجيعهم لإيجاد محاور لحرب المقاومة ومحاصرتها وليس لحرب الإرهاب العالمي الجديد الذي يمثل الكيان الصهيوني مرتكزه الأكبر وممارسه الأول قبل اغتصاب فلسطين وبعد اغتصابها الخطير وإلى اليوم.

استقلال القرار عن التأثير الأجنبي

ولن يتم مثل هذا الحوار الهادف واللقاء البناء إلا باستقلال القرار عن التأثير الأجنبي الذي يدفع دائماً نحو التوتر والأزمة بين دول المنطقة وكياناتها لكي يبقى للدول الأجنبية دور في التواجد في المنطقة بحجة الدفاع عن هذه الدولة أو تلك الإمارة، وهي في الحقيقة لا تريد إلا مصالحها الخاصة بالهيمنة على الطاقة والثروة، ولحماية الكيان الصهيوني الذي يعتبر وجوده مصيرياً في نظرهم لمنع الأمة من النهوض والتوحد من جديد، ولكن استقلال القرار لا يكفي وحده لصنع هذا الحوار وإنما يحتاج هذا الحوار إلى عقل راجح يديره ويسعى لتحقيقه بعيداً عن نظرة الانفراد أو الاستعلاء العرقي أو الانغلاق الطائفي أو السعي إلى تحقيق الهيمنة بدلاً من التفاهم والمشاركة.

هذه ملاحظات أولية ومهمة عن أهمية الحوار العربي الإيراني الذي نأمل أن يسبقه حوار عربي عربي، ويحيطه أو يوازيه حوار تركي عربي إيراني مشترك.

العرب وإيران:
أهمية الاتحاد وطرُق تحقيقه

■ د. معن الجربا

لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية العرب وإيران في كيان وهيكل الأمة الإسلامية، فهما من أهم القوميات التي ارتكزت عليها الإمبراطورية الإسلامية ثقافياً وعلمياً وعسكرياً وفي جميع المجالات، وباتحادهما حصدنا الكثير من القوة والإبداع وباختلافهما وتفرقهما نالنا الكثير من الضعف والتخلف والانحطاط. ولا شك أن اتحاد العرب وإيران أصبح ضرورة إستراتيجية ملحة، فالمنطقة اليوم عبارة عن صفيح ساخن ونار تحت رماد، وهناك بوادر تدل على قرب اندلاع حروب كبرى ربما تكون إقليمية أو حتى عالمية، وهذه الحروب تطل برأسها لتشكيل نظام دولي جديد تكون أميركا و"إسرائيل" المتحكم الوحيد فيه والمتربع على قمته، ولا سبيل لتحقيق هذا الهدف الأميركي والإسرائيلي إلا بالقضاء على الدول العربية والإسلامية القوية وأهمها إيران والدول العربية الكبرى مثل مصر والعراق وسوريا، وأيضاً لا بد من القضاء على المقاومات الشعبية العربية والإسلامية التي حققت انتصارات باهرة على أرض الميدان مثل المقاومة العربية الإسلامية في لبنان وفلسطين، وهذا التدمير لا بد منه من أجل تحقيق التفوق الإسرائيلي الحاسم في منطقة الشرق الأوسط.

أما الخطوة التالية في الخطة الأميركية الإسرائيلية فهي تدمير الشرق الأقصى أي روسيا والصين، وذلك لتحقيق التفوق الأميركي التام على العالم. لذلك فشعوب المنطقة في الشرق الأوسط العربي والإسلامي ليست معنية فقط بالاتحاد فيما بينها، بل هي معنية أيضاً وبنفس درجة الأهمية بالاتحاد مع دول الشرق الأقصى حيث إننا جميعاً ينتظرنا مصير واحد وعدو واحد ولا بد من الاتحاد والتحالف الاستراتيجي بعيد المدى بين هذه الشعوب، فإذا كان اتحاد العرب وإيران ضروري من أجل سلامة المنطقة وإفشال مخطط التفوق الإسرائيلي، فإن

اتحاد شعوب الشرق الأوسط والشرق الأقصى ضروري من أجل سلامة العالم وإفشال مخطط التفوق الأميركي الغربي الاستعماري والإنتهازي .

القوميات الثلاث التي قامت عليها الإمبراطورية الإسلامية

نعود إلى اتحاد الشعوب العربية والإسلامية الضروري والهام والذي يعتبر من أهم عناصر إفشال مخطط التفوق والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة. ولكن إذا أردنا أن نكون أكثر دقة في قراءة وتحليل التاريخ والواقع فإن نهضة الأمة الإسلامية وعظمتها وقوتها ارتكزت على ثلاث قوميات بشكل رئيسي وليس على العرب والفرس فقط، مع عدم إهمال أو التقليل من شأن القوميات الأخرى التي كان لها الأثر الفعال والمفيد أيضاً.

القوميات الرئيسية الثلاثة التي قامت عليها الإمبراطورية الإسلامية هي القومية العربية والفارسية والتركية. فالمتأمل في التاريخ القديم والحديث للمنطقة سيجد أن العالم الإسلامي مثله كمثل طائر له قلب وجناحان، فالمنطقة الرئيسة التي هي القلب متمثلة بالشرق الأوسط العربي والإسلامي (البلاد العربية، إيران، تركيا)، أما الجناح الأيمن فهو المتمثل بدول آسيا الإسلامية (باكستان، أفغانستان، إندونيسيا، ماليزيا...)، والجناح الأيسر هو المتمثل بالمغرب العربي (تونس، ليبيا، المغرب...).

ونلاحظ عبر التاريخ أن العديد من الحضارات الإسلامية الجميلة والرائعة قامت في جناحي العالم الإسلامي الأيمن والأيسر كحضارة الأندلس وحضارات شرق آسيا الإسلامية، ولكن من الملاحظ أيضاً أنه لم تقم أي حضارة إسلامية كقوة إمبراطورية عالمية إلا من منطقة القلب وباتحاد قوميتين (على الأقل) من هذه القوميات الثلاث (العرب والفرس والترك). فالحضارة العباسية اعتمدت على القومية العربية والفارسية فاستمرت مئات السنين وحكمت العالم تقريباً، والحضارة العثمانية اعتمدت على القومية التركية والعربية فاستمرت مئات السنين وحكمت العالم تقريباً، أما الحضارة الأموية فقامت على اضطهاد القومية الفارسية (الإيرانية) والرومية (التركية) لذلك لم تستطع أن تدوم أكثر من ثمانين سنة فقط وانهارت بسرعة، وهنا

نطرح السؤال التالي: إذا كان التاريخ يخبرنا بأن اتحاد قوميتين من القوميات الرئيسية في العالم الإسلامي كفيل بتحقيق قوة إسلامية كبرى وحضارة إسلامية عظمى، فماذا لو اتحدت القوميات الثلاث الرئيسية في العالم الإسلامي (العرب، الفرس، الترك).

لذلك فإنني أفهم جيداً لماذا كل هذه المحاولات المستميتة من الغرب والصهاينة من أجل منع التعاون والتوافق والانسجام بين العرب والفرس والترك، وذلك ببساطة لأن اتحاد هؤلاء يعني قيام قوة إسلامية عالمية حقيقية يمكن أن تدافع عن مصالح المسلمين وتوقف الظلم الواقع عليهم وتمنع الاستهتار بكرامتهم وتحولهم إلى قوة عظمى.

هذه الورقة أو المقالة ليست مفرطة في التفاؤل على حساب الواقعية، فنحن نعرف حجم المشاكل والصعوبات التي تواجهنا، ولكننا نحاول أن نبث بعض الأمل في أوردة وشرايين هذه الأمة حتى لا تصل إلى مرحلة اليأس والقنوط الكفيل بتحطيم المعنويات وشل الطاقات مما يؤدي حتماً إلى مرحلة الاستسلام فإنه ''لا ييأس من رَوْحِ الله إلا القوم الكافرون''، كما أننا نحاول في هذه الورقة أن نرسم خارطة طريق لنقاط القوة والضعف في أمتنا أمام هذا الجيل أو الأجيال القادمة التي ربما يكتب الله سبحانه وتعالى على يدها النصر والوحدة والنهضة.

إن شعوب منطقة العالم العربي والإسلامي ليس أمامها اليوم إلا خياران لا ثالث لهما، الخيار الأول هو الدخول في تحالف عربي إسلامي لوقف هذا التدهور في أمتنا أمام الهجمة الغربية الصهيونية، وهذا ما تفعله إيران وسوريا ومحور المقاومة في لبنان وفلسطين.

أما الخيار الثاني فهو الدخول في تحالف مع أميركا والغرب والصهيونية والسير باتجاه الاستسلام وإخضاع المنطقة وتقسم الأمة (وهذا ما تقوم به اليوم دول الخليج ودول الاعتدال العربي كما يسمّون أنفسهم).

إن الوحدة أو التقارب العربي الإيراني هما بمثابة الكارثة للعدو الأميركي الإسرائيلي ربما أكثر بكثير من خطر النووي الإيراني الذي أقلق مضاجعهم، لذلك فهم يحاولون جاهدين منع هذه الوحدة، تارة بإثارة الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة، وتارة بترويج أكاذيب وأباطيل عن

هذا المذهب أو ذاك، وتارة بتشويه تاريخ هذه القومية أو تلك . وللأسف يتم أحياناً الترويج لهذه الفتنة باستخدام أصحاب الهوى والنفوس الضعيفة من كلا المذهبين لدرجة الوصول إلى مرحلة تكفير بعضهم بعضاً عبر وسائل التعليم والإعلام والمنابر الدينية، وأحيانا يتم نشر أفكار الفتنة بين العوام من خلال استرجاع بعض محطات التاريخ الإسلامي وانتقاء أي حقبة مظلمة أو حادثة مشينة في هذا التاريخ، ثم القيام بمحاولة تعميمها وإقناع العوام من الناس مثلاً بأن الأتراك ظالمون أو أن العرب سيئون أو أن الفرس خونة، وفي الوقت نفسه يتم تجاهل وتغييب وتشويه أي حقبة مضيئة أو بصمة إيجابية جامعة بين هذه الشعوب والتي هي الأعم والأكثر في التاريخ الإسلامي. وللأسف لقد نجح الإعلام الصهيوني بجدارة بالتشويش وتحريك العامة من الناس في العالمين العربي والإسلامي، فتراهم يهيجون كما يهيج البحر بلا أدنى ذرة من العقل، ويخمدون كما تخمد النار بلا أدنى ذرة من الإرادة.

المثلث الذهبي

عموماً فهذا المثلث بين العرب والفرس والترك في الوقت الحالي هو نواة حقيقية لقوة إسلامية سوف يحترمها ويهابها العالم، وهي في الوقت نفسه تشكل توازناً مذهبياً وعرقياً يضمن عدم طغيان هذا المذهب أو ذاك العرق على الآخر. وإذا كان البعض يرى أن هذا حلم غير واقعي فإني لا أرى ذلك مستحيلاً فقد كانت الثورة الإسلامية في إيران حلماً وأصبحت واقعاً أذهل الجميع خلال أقل من ثلاثين سنة، ولا يستبعد أن يتحقق مثل هذا الحلم وهذه الثورة في تركيا والعالم العربي إن شاء الله عز وجل، خصوصاً أننا نعيش حالة من الثورة والوعي الفكري في عالمنا الإسلامي اليوم .

لذلك أقول إنه بحق مثلث ذهبي (عربي- إيراني- تركي)، فإيران هي بوابة العالم الإسلامي إلى آسيا، وتركيا هي بوابة العالم الإسلامي إلى أوروبا، ومصر العربية هي بوابة العالم الإسلامي إلى أفريقيا، هذا المثلث يعتبر مثلثاً ذهبياً اذا نجحنا في تذليل العقبات وإزالة الأطروحات ضيقة الأفق والخروج من فلك أميركا وثقبها الأسود. أما الذين ما زالوا مصممين على

الدوران في فلك أميركا فعلينا أن نذكرهم بأن أميركا راحلة عاجلاً أم أجلاً خصوصاً بعد الصفعات والهزائم التي تلقتها في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، ولن يبقى بين دول المنطقة إلا الجغرافيا والتاريخ التي لا يمكن لأحد إلغاؤهما.

وإسقاط وتطبيق نظرية المثلث الذهبي والأعمدة الثلاثة التي قام عليها العالم الإسلامي (العرب والفرس والترك) على تاريخنا الحديث والأحداث السياسية في العصر الحاضر سيكون عام 1979م عاماً محزناً ومذلاً بكل المقاييس، ففي هذا العام انكسرت كل أعمدة العالم الإسلامي واستسلمت ورفعت الراية البيضاء، وفي هذا العام ركعت مصر التي كانت تمثل العالم العربي أمام أميركا و"إسرائيل" ووقعت اتفاقية سلام مذلة. أما تركيا فأصبحت منذ زمن أبعد جزءاً رئيسياً من حلف الناتو الاستعمار. وأما إيران فكان يقودها شاه حليف للغرب حتى النخاع وعلم "إسرائيل" يرفرف في سماء عاصمة بلاده .

كان عام 1979 عام الخضوع والركوع التام للأمة الإسلامية، فالأعمدة الرئيسية التي ينهض عليها العالم الإسلامي (العرب والفرس والترك) ركعت أمام أعدائها، وكل شيء يبدو أنه قد انتهى، والجميع رفع الرايات البيضاء. انتهى كل شيء، ولم يبق إلا الوعد الإلهي الذي أعطاه الله عز وجل للنبي- صلى الله عليه وسلم- بأن لا يسلط على هذه الأمة عدواً يستأصل شأفتها، وبتوقيت إلهي رباني وعلى غير المتوقع، تنطلق شرارة الثورة الإسلامية في إيران وكأنها تعلن تمردها على إعلان الخضوع الذي رفعته الأمة الإسلامية أمام أعدائها. وعلى غير المنتظر تنجح الثورة نجاحا باهراً، وفوراً يتم طرد السفارة الإسرائيلية وتحل محلها السفارة الفلسطينية، وفوراً يتم دعم المقاومة العربية والإسلامية في فلسطين ولبنان وسورية، وفجأة وبعد اليأس والإحباط ارتفعت المعنويات وأعيد ترتيب أوراق المقاومة وتنظيم البيت الإسلامي .

لم تقبل أميركا و"إسرائيل" وحلف الناتو بهذه الصفعة القوية، فقرروا رد الصفعة بصفعة أخرى، وتم الإتفاق مع صدام حسين الذي كان وقتها نائباً للرئيس العراقي على شن حرب

ضد إيران الجديدة عقابا لها على جرأتها على أسياد العالم، مقابل أن يصبح رئيساً للعراق، ويدعمون انقلابه على الرئيس أحمد حسن البكر.

بدأ صدام حسين بشن الحرب على إيران بإيعاز أميركي ودعم خليجي. لكن رغم هذه المؤامرة الكبرى، ورغم استنزاف مقدرات الثورة الإسلامية في إيران من خلال حرب ظالمة، وعلى غير المنتظر استمرت الثورة في إيران بدعم المقاومات العربية والإسلامية، فكانت المفاجأة هي تحرير لبنان وتحرير غزة وبناء قوة ردع أذهلت العالم وصنعت توازن رعب قادر على لجم ''إسرائيل''. لذلك وبعيداً عن التحزب المذهبي والطائفي نقول إن الثورة الإسلامية في إيران كان لها دور كبير في إنقاذ العالم الإسلامي من الاستسلام والخضوع أمام أعدائه في العصر الحديث .

إن الوحدة الإسلامية بين العرب وإيران على سبيل المثال لا يمكن أن تتحقق إلا بجهود من أعلى قمة الهرم إلى أسفله، ومن أسفل الهرم إلى قمته في نفس الوقت على أن جهود التقريب والتوحيد لن تجدي إذا لم يكن هناك قرار سياسي يأتي من قمة الهرم، هذا القرار السياسي يجب أن يسخر أدوات التعليم والإعلام والمنابر الدينية من أجل مشروع الوحدة من خلال قوانين وعقوبات صارمة لكل من يخالفها . وبالمقابل لا بد للمؤسسات والهيئات والجمعيات المدنية والشعبية والمفكرين والفلاسفة والعلماء أن يهيؤوا الأرضية الخصبة لهذه الوحدة من خلال التنظير والتأصيل وغربلة التاريخ وتنقيته من الشوائب وتحكيم العقل والمنطق ومقاربة الأمور بالحد الأدنى على الأقل. فعلى سبيل المثال هناك أفكار راسخة في عقلية الشارع السني العامي (أن الفرس أو الإيرانيين أعداء لأهل السنة عبر التاريخ)، بينما الواقع التاريخي يقول عكس ذلك تماماً، ولم نجد من يوضح هذه الحقيقة التاريخية للشارع السني بشكل مؤثر من خلال مؤسسات إعلامية أو شعبية أو علمية، على الرغم من أنها معلومات واضحة وبسيطة وممكن الحصول عليها بأقل جهد، حيث سنجد مثلاً أن أكثر من 90٪ من علماء السنة ومفكريهم كانوا من الفرس، إذن فكيف يكون الفرس أعداء لهم وهم من ساهم في بناء مذهبهم. وعلى

سبيل المثال نقول المعلومات التاريخية التي قد يتفق أو يختلف معها البعض (ولكنها في مجملها قريبة من الصحة بدرجة كبيرة)، تفيد أن :

1. أبو حنيفة النعمان (إمام الأحناف – فارسي).
2. مالك بن أنس (إمام الموالك – فارسي).
3. البخاري (صاحب صحيح البخاري- فارسي).
4. مسلم النيسابوري(صاحب صحيح مسلم – فارسي).
5. الترمذي– فارسي.
6. ابن ماجة (صاحب صحيح ابن ماجة- فارسي).
7. النسائي (صاحب صحيح النسّائي- فارسي).
8. الزمخشري– فارسي.
9. أبو حاتم الرازي(صاحب تفسير الرازي-فارسي).
10. السجستاني– فارسي.
11. الإمام الغزالي– فارسي.
12. شهاب الدين الأصفهاني– فارسي.
13. الثعلبي المفسر للقرآن الكريم- فارسي.
14. الفيروز آبادي– فارسي.
15. بن خلكان– فارسي.
16. أبو إسحاق الشيرازي– فارسي.
17. البيهقي– فارسي.

18. الحاكم النيسابوري– فارسي.

19. عبد الحكم القندهاري– فارسي.

20. سيبويه إمام النحو– فارسي.

ومن ناحية أخرى وعلى سبيل المثال أيضاً هناك أفكار راسخة عند الشارع السني العامي أن الفرس أو الإيرانيين اصطنعوا فكرة ونظرية (التشيع) من أجل هدم الإسلام وشق وحدته، بينما الحقائق التاريخية تقول إن التشيع كان عربياً ونشأ عربياً ولا علاقة للفرس به، بل إن بلاد فارس لم تلتحق بالتشيع إلا بالعصور المتأخرة عن صدر الإسلام ، إذاً فكيف كان التشيع وسيلة فارسية لهدم الإسلام؟

وتقول المعلومات التاريخية إن سكان إيران كانوا يتبعون المذهب السني الشافعي والحنفي حتى انتصار الصفويين (الأتراك) الذين كانوا في البداية على المذهب (السني الشافعي) ثم تحولوا إلى المذهب الشيعي وحولوا إيران إليه . صحيح أن البعض يذهب للقول بأن إيران كانت دولة شيعية قبل ظهور الصفويين بسبعمئة عام أي منذ عهد (آل بوية)، إلا أن النتيجة واحدة وهي أن بلاد فارس لم تلتحق بالتشيع إلا بعد عقود وقرون من ظهور الإسلام، لذلك نعود ونطرح نفس السؤال كيف يكون الفرس والإيرانيون هم من صنع نظرية التشيع من أجل هدم الإسلام وشق وحدة صفه؟ كيف يكونون هم من أراد هدم الإسلام بينما التاريخ يقول لنا إن كثيراً من علماء الطب والهندسة والفلك وغيرها من العلوم التي ساهمت في نهضة الحضارة الإسلامية كانوا من بلاد فارس. كيف يكونون الفرس هم من أراد هدم الإسلام وقد قال فيهم النبي المعصوم صلى الله عليه وسلم كما ورد في صحيح مسلم والبخاري (لو كان الأيمان في الثريا لناله قوم من فارس).

كل هذه المعلومات الواضحة والجلية لم نجد مؤسسات وعلماء وإعلام يجيد ترويجها بين الناس من أجل تحقيق الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة والعرب والفرس بل وجدنا العكس تماماً. أنا أتكلم هنا بصفتي عربياً سنياً لذلك فإنني أنتقد فعل السفهاء من قومي وملتي، ولكن

بالمقابل فإننا نطالب الطرف الآخر الشيعي والإيراني بانتقاد فعل السفهاء من قومهم وملتهم . أخيراً نؤكد أن مشروع الوحدة بين العرب وإيران لن يتحقق ولن ينجح إلا إذا تحقق الالتقاء بين مشروع وقرار سياسي وقوانين من أعلى الهرم وبين نهضة علمية ثقافية من أسفل الهرم، وما ذلك على الله بعزيز والحمد لله رب العالمين .

ملخص الورقة البحثية المقدمة من د. معن الجربا وورد فيها التالي :

* تسليط الضوء مباشرة على أهمية الثنائية (العربية الإيرانية) في تحقيق صحة المعادلات إن كانت من الدرجة الأولى أومن درجات متقدمة متجلية في كيان الأمة الإسلامية، ومن هذا الاتحاد نستشف القوة التي يمكن حصدها ويقابله التفتت والانحطاط الناجم عن اختلافهما.

* الضرورة الاستراتيجية لاتحاد العرب وإيران لردع بوادر حرب كبرى سواء كانت إقليمية كانت أو عالمية لتشكيل نظام دولي جديد تكون (أميركا، ''إسرائيل'' المتحكم المنفرد فيه .

* إذا كان اتحاد العرب وإيران ضروري من أجل سلامة المنطقة وإفشال ودحر مخطط التفوق الإسرائيلي، فإن اتحاد الشعوب في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ضروري من أجل سلامة العالم وإفشال مخطط هيمنة أمريكا والغرب على العالم.

* بالعودة لتاريخ المنطقة ، سنجد أن العالم الإسلامي مثله كمثل طائر له قلب وجناحان، المنطقة الرئيسية هي القلب المتمثل بالشرق الأوسط العربي والإسلامي ،أما الجناح الأيمن متمثل بدول آسيا الإسلامية والجناح الأيسر متمثل بالمغرب العربي، والواضح أنه لم تقم أي حضارة إسلامية كقوة إمبراطورية عالمية إلا في منطقة القلب وباتحاد قوميتين على الأقل من القوميات الثلاث(العرب-الفرس- الترك)، وهذا يوضح المحاولات المستميتة من الغرب وأعوانهم لمنع التعاون بين هذه الثلاثية.

* المثلث الذي رؤوسه العرب والفرس الترك في الوقت الحالي سيشكل نواة حقيقية لقوة إسلامية سيهابها العالم وستحقق في الوقت نفسه توازنا عرقياً ومذهبياً

* إن إسقاط نظرية المثلث الذهبي والأعمدة الثلاثة التي قام عليها العالم الإسلامي على تاريخنا الحديث، سيكون عام ١٩٧٩م عاماً محزناً بكل المقاييس، حيث ركعت مصر أمام أميركا وإسرائيل وقد كانت تمثل العالم العربي، إضافة أن تركيا مذ زمن أبعد أصبحت جزءاً رئيسياً من حلف الناتو الاستعماري، وإيران يقودها حليف للغرب وعلم إسرائيل يرفرف في عاصمته.

* بعد انهيار الأعمدة الثلاث الرئيسية في العالم الإسلامي، وعلى غير المتوقع انطلقت شرارة الثورة في إيران آنذاك ونجحت نجاحاً باهراً وطردت السفارة الإسرائيلية وحلت محلها السفارة الفلسطينية، ودعمت المقاومة العربية والإسلامية، حيث أعيد ترتيب وتنظيم البيت الإسلامي .

* الصفعة القوية التي أطلقتها الثورة الإسلامية في إيران أزعجت أميركا وإسرائيل فقرروا ردها بصفعة أخرى، حيث تم الاتفاق مع صدام حسين بشن حرب على إيران بإيعاز أميركي ودعم خليجي، ولكن على غير المنتظر استمرت الثورة في إيران بالتقدم و بدعم المقاومات العربية والإسلامية وكانت المفاجأة هي تحرير لبنان وغزة وبناء قوة ردع، هذه الثورة كان لها دور في إنقاذ العالم الإسلامي من الاستسلام.

* إن محاولة تحقيق الوحدة الإسلامية بين العرب وإيران لا يمكن تحقيقه إلا بمجهود من أعلى قمة الهرم السياسي حتى أدناه ، وبطريقة عكسية كذلك بجهود من اسفل الهرم إلى قمته، ولن يجدي ذلك إلا بوجود قرار سياسي وقوانين وعقوبات صارمة تأتي من قمة الهرم، وجهود ثقافية حيادية مستنيرة تأتي من أسفل الهرم .

* التاريخ يشهد بأن العرب كانوا مادة الإسلام، والفرس (الإيرانيون) كانوا شجرته المثمرة .

الجماعات المتطرفة:

توظيف العنف أم ملء الفراغ؟

■ د. كمال الهلباوي

هذه المسألة بصفة خاصة تختلف عن كثير من المسائل والتحديات التي تواجه الأمة أو تواجهها الأمة، فهي ليست مسألة أبيض وأسود، وإلا لما كانت مسألة معقدة وخطيرة بالشكل الذى لمسناه بوضوح مؤخراً، إنما هي مسألة ملتبسة أشد الالتباس، زادتها بعض الممارسات التاريخية، والقياس عليها أو الاهتداء بها أو الوقوف عندها في عصر غير العصر، زادتها، تعقيداً، حتى أصبحت في ظني- والظن هنا بمعنى اليقين- من مسائل تلبيس إبليس.

أقصد بذلك أنها من المسائل التي تزداد تعقيداً كل يوم، بفعل التفكير الخاطئ في المواجهة أو التنمية، أو بفضل البيروقراطية، أو كثرة التحديات والأخطاء، وسوء أو ضعف ترتيب الأولويات، أو سوء أو تجاهل حشد الإمكانات بطريقة جادة وفعالة، أو بفعل الممارسات المرهمية المسكنة وليست العلاجية، والكلامية الخطابية العنترية بعيداً عن الروح والتفكير الاستراتيجي، وبفعل التدخلات العالمية وخاصة الأمريكية منها، والمخططات الصهيونية الغمامية، وهى مثل الغمام الكاذب أو السراب، وبعض الفتاوى الشاذة التي يسميها الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد» فقه النكد».

لا شك في أن الصهيونية– على سبيل المثال لا الحصر- هي من مشروعات التوسع الإمبريالي، والتفتيت العربي، وهي من المشروعات طويلة المدى، وهى أخطر حركة في القرن العشرين، وإن عادت جذورها إلى ما قبل هذا التاريخ، في مؤتمر بازل 1897، ثم مروراً بوعد بلفور. وهى تسعى إلى توظيف كل ما تستطيع توظيفه لخدمتها، مستفيدة مما يتوافر لديها أو لدى غيرها من الإمكانات الاقتصادية والعلمية والثقافية والدينية وغيرها، ومستفيدة في تمددها من الفراغ في العالم العربي والإسلامي في القوة والتقدم، والفراغ القائم بفعل التخلف، وقد سعت بكل

الدعم الخارجي في مشروع جمع الشتات لاستعمار فلسطين بالكامل، ثم لاحتلال المشرق العربي والسيطرة عليه بكل السبل المتاحة. وقد نجحت الحركة الصهيونية والإمبريالية في توظيف العنف أيما نجاح في المنطقة العربية حتى صارت أسخن بقاع العالم، وتركتنا نتغنى ألماً بذكرى النكبة. وقد وظفت الصهيونية العنف لخدمتها، ووظفت بعض الحكام والأمراء والمنظمات لتأكيد ذلك، حتى رأينا من الحكام العرب من يعتبرون المقاومة إرهاباً، مباشرة أو من خلال المؤسسات العربية، وحتى صار العالم في معظمه ينظر إلى المقاومة الفلسطينية وحزب الله، وحركة التحرير العربي عموماً، نظرة الإرهاب أو الشك أو العنف المحتمل. ذلك بعد أن كان بعضهم يرى المواجهة مع العدو الشرس في لبنان سنة 2006 مغامرة غير محسوبة، فلما نجحت المقاومة شعروا كأن الهزيمة قد لحقت به.

أمام هذه المعضلة يجب أن ينصب البحث والتأمل فضلاً عن التفكير في بناء إستراتيجية جديدة، مع الاهتمام بثلاثة أمور واضحة هي:

الأول: دراسة التجارب القديمة واستيعابها ونقدها وتقويمها دون حرج أو تعصب حتى نستطيع أن نتجاوز ثغراتها وسلبياتها العديدة. والثاني: تحليل الواقع العربي والإسلامي الراهن تحليلاً دقيقاً، بوضع اليد على الواقع بما فيه من النقاط القوية والضعيفة والإيجابيات والسلبيات. والثالث: أن المستقبل يتطلب توجهات أخرى في المنهج والتفكير، بل والتنفيذ، غير التي سرنا عليها في العالم العربي– خصوصاً– ردحاً طويلاً من الزمن.

ويطيب لي في هذا البحث المقتضب أن أرفق لكم محاور مشروعين كبيرين، تطبيقاً على البيئة المصرية أولاً، تلك التي استعصت حتى اليوم على الإرهاب، وإلا كانت سورية أو عراقاً أو ليبيا أخرى أو على الأقل يمناً أو صومالاً جديداً. وهذان المشروعان – يمكن مع الأقلمة والتطوير الاسترشاد بهما في الحالات المستعصية، ويمكن لهما بحسن الإدارة والتنفيذ الإسهام الفاعل في فك طلاسم معظم العنف في العالم العربي والإسلامي، أو فيما يتعلق بهذه القضية قضية الإرهاب، وتحقيق الأمن المفقود، والاستغناء عن الاستعانة الخارجية بالأعداء

ظناً بأنهم أصدقاء أو جهلاً بأنهم أعداء، أو لمواجهة عرب أو مسلمين من جلدتنا، ومهما كان ظلمهم، فالعدو أظلم.

أرفق هنا مسوّدة المشروع الأول: مشروع مواجهة العنف، ومسوّدة المشروع الثاني: مشروع مواجهة التكفير والاستحلال، وملخص الإستراتيجية المقترحة.

وفي ظني- بمعنى اليقين أيضاً- أن مصر ولبنان هما من أصلح البيئات لتنفيذ هذين المشروعين والإستراتيجية، ولو ضمن إطار واحد أو إدارة واحدة، بعيداً عن بيئات وأطراف الصراع المباشر أو الأزمة في الأمة، مصر بإمكاناتها العلمية الكبيرة وثقلها الإعلامي، المنحرف أحياناً، ولبنان بانفتاحه على الجميع، وتجارب وتعايش التعددية المذهبية والطائفية فيه.

أما الإستراتيجية المقترحة التي تحكم كل هذا فهي إستراتيجية تعتمد على الإمكانات الكبيرة للأمة، ولا تقتصر على الناحية الأمنية فحسب، كما هو قائم في معظم الوطن العربي والإسلامي. تتمثل الإستراتيجية المقترحة في المحاور التي يبيّنها المخطط المرفق. طبعاً التفصيل ضروري لإنجاح المشروع كله، وتجاوز سلبيات المشروعات السابقة شرط للنجاح في المستقبل.

لا يجد الباحث المتابع صعوبة في قراءة النماذج العديدة من توظيف العنف، أو استخدامه لملأ الفراغ. وسأضرب هنا بعض النماذج الصارخة في المحورين موضوع النقاش.

النموذج الأول: توظيف أحداث العنف في 11 أيلول/ سبتمبر2001.

لست معنياً هنا بصحة ربط هذا الحدث بالقاعدة من عدمها، ولكن من صور التوظيف التقني للحدث السعي لتحقيق أهداف عديدة منها: تشويه صورة الإسلام ووقف انتشاره في الغرب، وسن قوانين جديدة ضد الحجاب ومنع المآذن ، ونشر الأفكار المعادية للإسلام من قبل اليمين المتطرف، حتى إن بابا الفاتيكان بندكيت السادس قال ما قال سنة 2006، وإتهام تركيبة العقيدة والأفكار الدينية الإسلامية (الإسلام الهمجي والمسلح والعنيف

الخ...)، واعتبار أن دين الإسلام هو العدو الجديد للغرب بعد هزيمة الشيوعية، وتوفير مبرر للاحتلال (أفغانستان، العراق، القواعد الأمريكية والغربية في الخليج، والسعي لتغيير بعض المفاهيم في مناهج التعليم (الجهاد مثلاً).

النموذج الثاني وقد يكون الأول دائماً.

•إشاعة أن «إسرائيل» دولة مهددة من الإسلام والعرب، لتكسب مؤيدين ومتعاطفين في الغرب، والحصول على مزيد من السلاح ، وإنتاج السلاح النووي دون أن توقّع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية .

•انشغال العالم العربي داخلياً بجماعات العنف بدلاً من مواجهة الاحتلال.

النموذج الثالث: من ثورات الربيع العربي.

هذا النموذج من أوضح النماذج لملء الفراغ الناتج عن ضعف شرعية الدول العربية من عدة وجوه دون استثناء، مما أدى إلى غضب شعبي يصل إلى حد الانتحار أو قتل النفس ورفع شعارات عديدة لملء الفراغ ولو– حلماً– منها: العيش والحرية والعدالة والكرامة.

النموذج الرابع : هو اليمن.

• ضعف الحياة السياسية عن استيعاب القوى الشعبية وإعلاء روح المواطنة.

• ضعف المؤسسة العسكرية والأمنية.

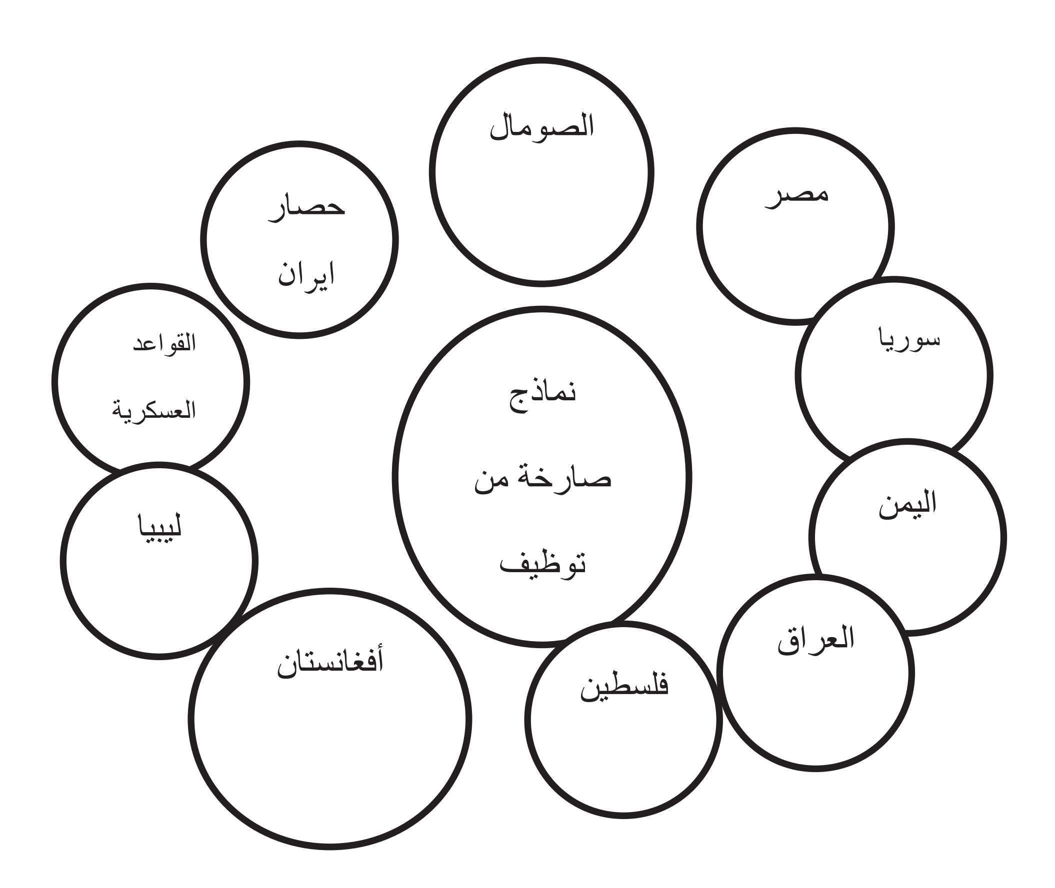
• ضعف القوى المتصارعة عن ملء الفراغ يعزز دور القوى الإقليمية والدولية.

• بعض المواطنين والإسلاميين يطالبون بالتدخل الخارجي (ليس في اليمن فقط بل في العراق وسوريا وليبيا ومصر).

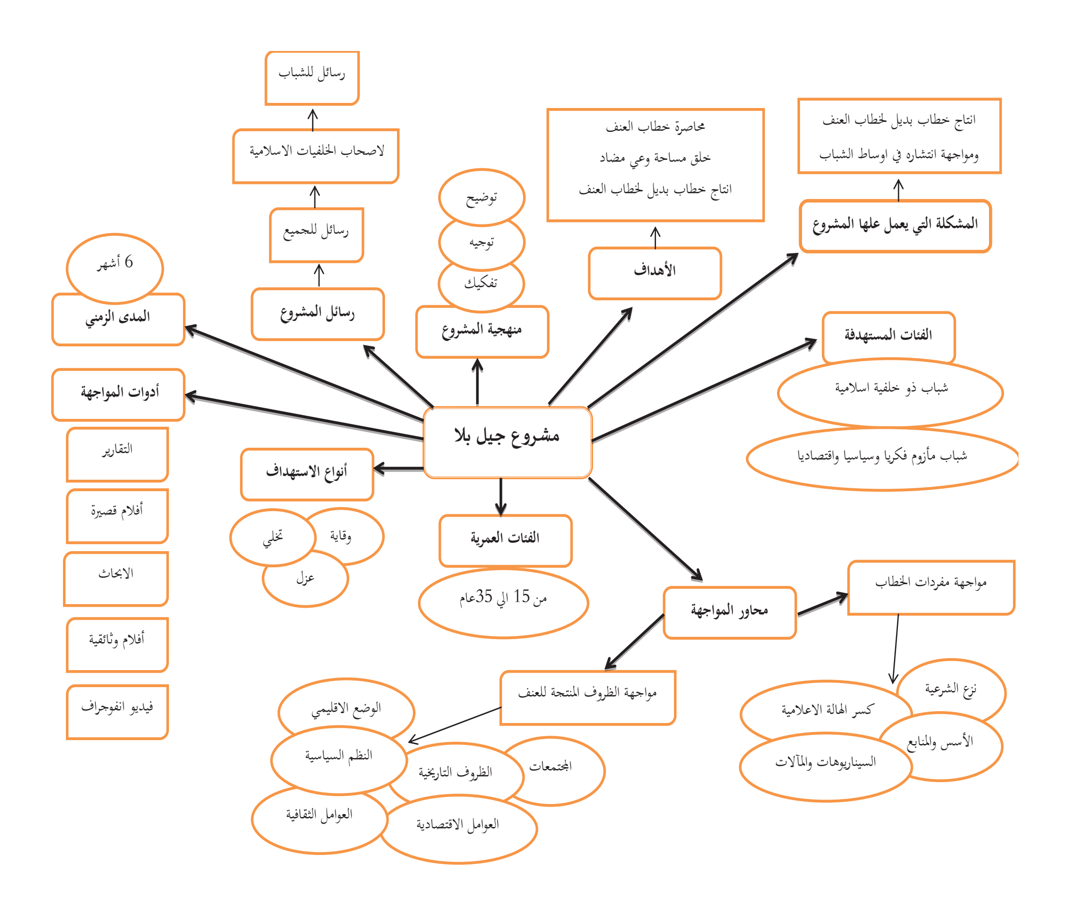
أما توظيف العنف أو ملأ الفراغ فيشمل: بيع السلاح، إشغال القوى الوطنيّة عن الأزمات والقضايا الكبرى، نشر القواعد العسكرية بالفتاوى الدينية، استمرار التخلف والصراع

والعنف، حتى رأينا داعش (كجماعة أو حركة عابرة للحدود) تنجح فيما فشلت فيه القاعدة وأخواتها، فتقيم غطاء أو شكلاً نظامياً ونسقاً هجومياً ودفاعها في العراق وسوريا، ولا تزال تحاول تحت زعم القدرة على مواجهة العالم كله بقيادة أمريكا.

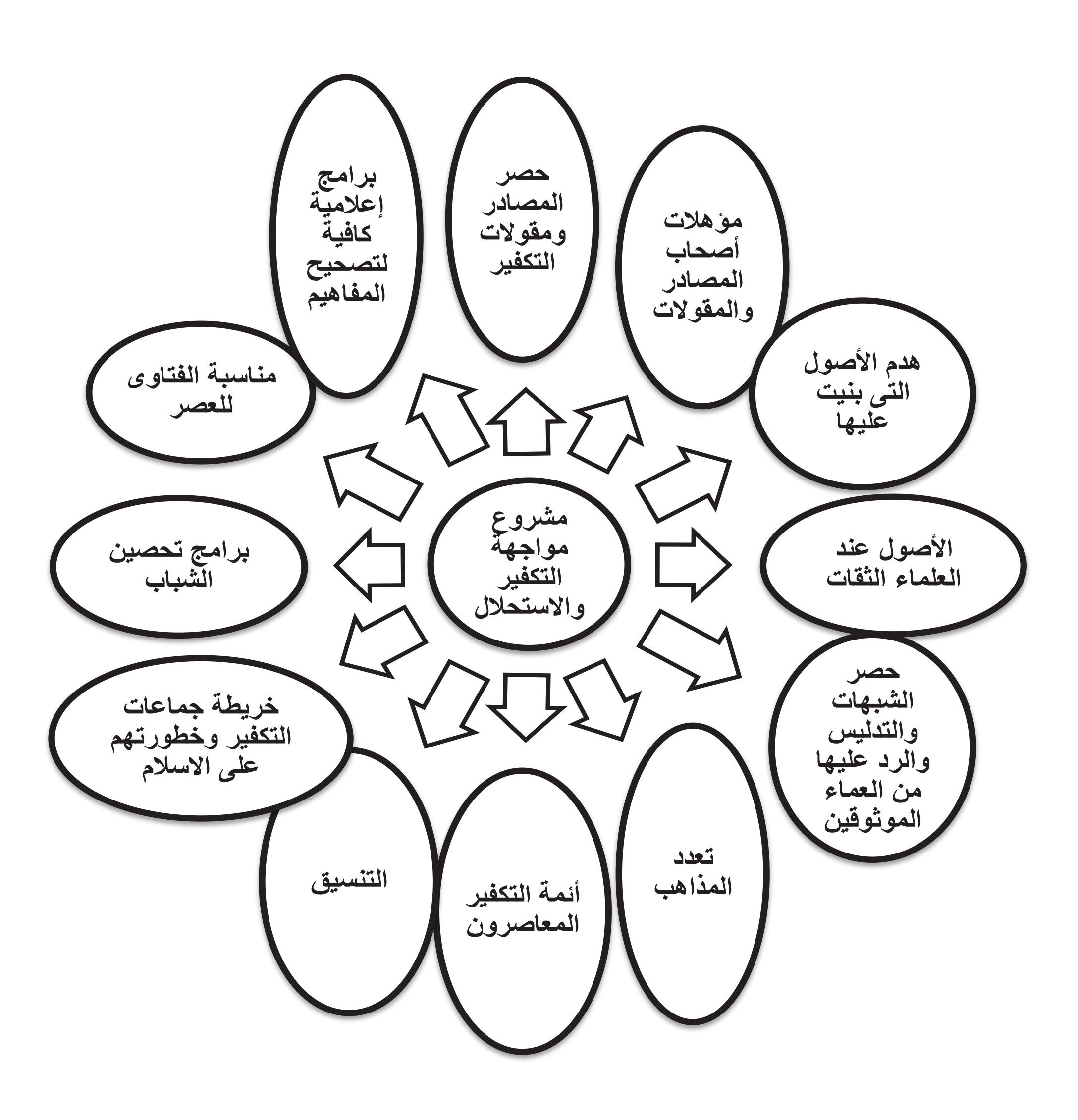
ويشمل التوظيف وملء الفراغ تفكيك أجهزة دولة العراق منذ 2003، وإحياء الولاءات الطائفية والعرقية والقبلية والعشائرية والمذهبية.



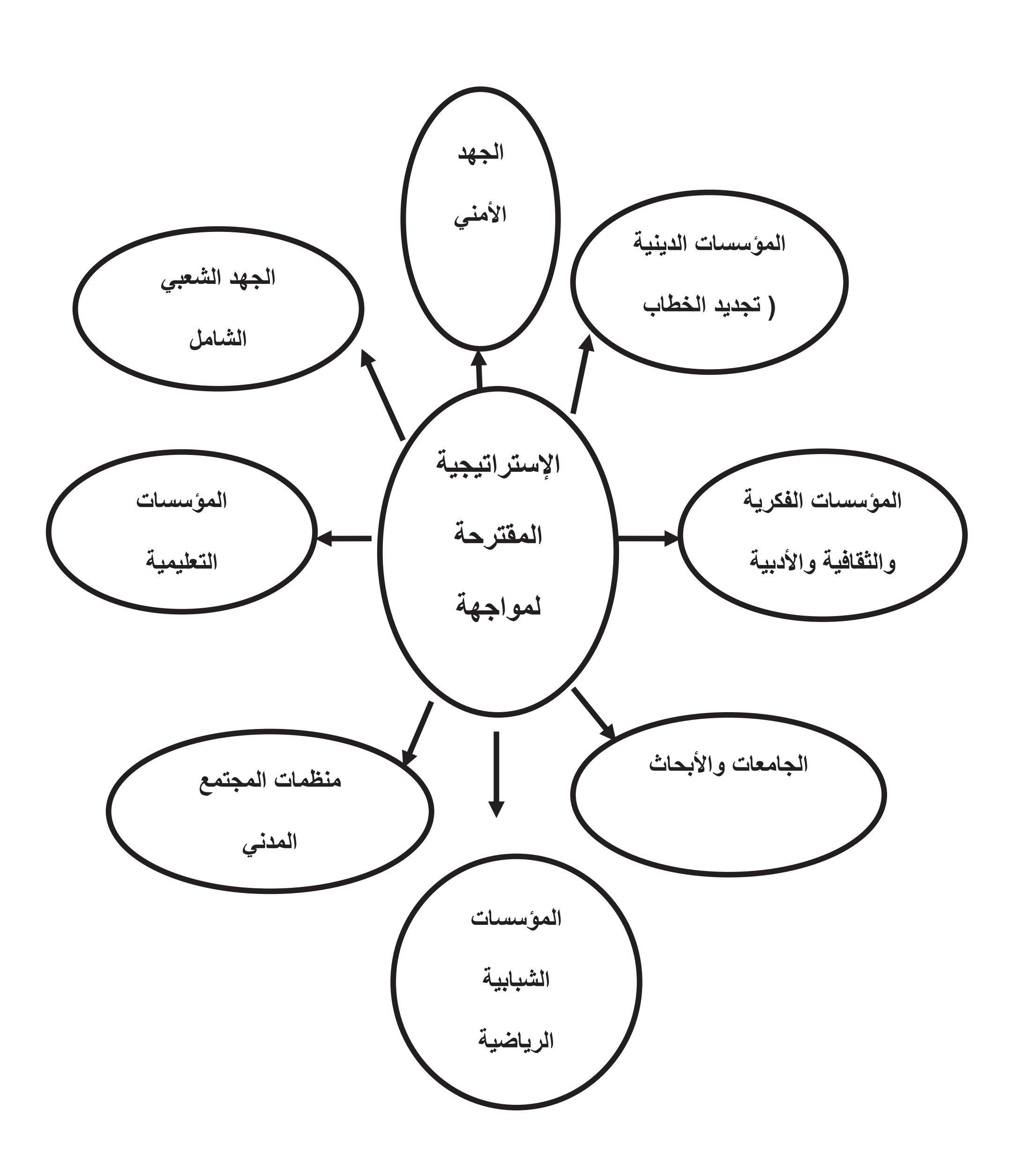
1 - هذا المشروع بالتشاور مع مؤسسة مصر العربية- جمهورية مصر العربية.


مشروع جيل بلا
المشكلة التي يعمل عليها المشروع
انتاج خطاب بديل لخطاب العنف
ومواجهة انتشاره في اوساط الشباب
الأهداف
محاصرة خطاب العنف
خلق مساحة وعي مضاد
انتاج خطاب بديل لخطاب العنف
منهجية المشروع
توضيح
توجيه
تفكيك
رسائل المشروع
رسائل للجميع
لاصحاب الخلفيات الاسلامية
رسائل للشباب
المدى الزمني
6 أشهر
أدوات المواجهة
التقارير
أفلام قصيرة
الابحاث
أفلام وثائقية
فيديو انفوجراف
أنواع الاستهداف
وقاية
تخلي
عزل
الفئات العمرية
من 15 الي 35عام
الفئات المستهدفة
شباب ذو خلفية اسلامية
شباب مأزوم فكريا وسياسيا واقتصاديا
محاور المواجهة
مواجهة مفردات الخطاب
نزع الشرعية
كسر الهالة الاعلامية
الأسس والمنابع
السيناريوهات والمآلات
مواجهة الظروف المنتجة للعنف
الوضع الاقليمي
النظم السياسية
الظروف التاريخية
المجتمعات
العوامل الثقافية
العوامل الاقتصادية

2- مسودة المشروع الثانى[2]



2-هذا المشروع بالتشاور مع د. أمل عبدالوهاب ، من قيادات الجهاد في مصر سابقاً


الإستراتيجية
المقترحة
لمواجهة
الجهد
الأمني
المؤسسات الدينية
(تجديد الخطاب
الجهد الشعبي
الشامل
المؤسسات
التعليمية
المؤسسات الفكرية
والثقافية والأدبية
الجامعات والأبحاث
منظمات المجتمع
المدني
المؤسسات
الشبابية
الرياضية

النأي بالعلاقات العربية الإيرانية عن «الثنائية القاتلة»

■ الشيخ إبراهيم الصالح

الحل الأميركي- الروسي يصادر مصالح المنطقة

تهيمن القوى الدولية على التسوية في المنطقة إذ أن أميركا وروسيا هما محركا مؤتمرات جنيف وتصب النتائج في مصلحتهما والخسائر على حساب دول المنطقة ومصالح شعوبها. وكلما تقدم الحل الأميركي- الروسي ازداد الكلام عن ثلاث قوى أساسية في المنطقة هي إسرائيل وتركيا وإيران.

ولكن بالرغم من القوة العسكرية الهائلة التي تمتلكها أميركا وروسيا إلا أن قواهما وفعاليتهما تضعفان كلما طال أمد تدخلهما في المنطقة خصوصاً إذا اضطرتا لتدخل عسكري يستلزم عناصر بشرية على الأرض. في حين أن القوى الإقليمية بالرغم من عدم امتلاكها قوة عسكرية توازي ما تمتلكه القوى الدولية فهي أقوى على المدى الطويل لأنها لصيقة وتقاتل في مجالاتها الحيوية، لذلك ينبغي عدم الركون للقوى الدولية ومشاريع الحل التي تقدمها والبحث عن حلول تتناسب مع مصالح المنطقة وأهلها.

وطالما أن هذه الصراعات لم تصل إلى النهايات المرسومة فكل ما ستفعله القوى الكبرى لن يتعدى محاولة تجميد الصراعات. والنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي كما يسمى في الصروح الدولية أهم شاهد على أسلوب تجميد النزاعات التي ليس لها أفق حل دولي مرض.

وتجميد النزاعات يعني بلغة أخرى إبقاءها نارا تحت الرماد، وهو حاجة ضرورية لإنتاج حل مؤقت يحفظ مصالح القوى الدولية واستمرار آلية تأمينها وتدفقها.

الحرب.. والحرب الموازية

لقد نجحت أميركا في إنتاج ساحة حرب جديدة في المنطقة يكون الانتصار فيها ناجزاً، ساحة الحرب الاقتصادية التي تسيطر على كل تفاصيلها، وربطتها بالحرب الدموية تبعاً لنظرية الأوعية المستطرقة في أيهما تربح تخسر في الأخرى. ومهما حقق خصومها أو أصدقاؤها من تقدم تستطيع أن تقاسمهم انتصاراتهم أو أن تردهم إلى الخلف لو رأت ذلك مناسباً.

تفريغ المنطقة من الطاقات- يعني الحرب

لقد كان لمرحلة التضامن العربي التي تلت المرحلة الناصرية (بين مصر وسوريا والسعودية) آثار سلبية على المجتمعات العربية. إذ كانت مرحلة رجعية بالكامل سمحت للأنظمة القائمة تحت عنوان التضامن العربي بالقضاء على كل أشكال المعارضة في مجتمعاتنا وأسست لمرحلة النسخة الواحدة في أوطاننا. ولم يعد هناك مجال للمعارضين إلا في السجن أو في القبر ومن نجا فقد لجأ إلى الملاذات الأوروبية والإنكليزية على وجه الخصوص. ولا أدري إن وجد شيء منها في بعض المتاحف.

ولقد أنتج ذلك فقدان النخب المفيدة التي يمكن الاعتماد عليها في أية عمليه تطوير أو تصحيح أو تغيير أو تنمية حقيقية لمجتمعاتنا. وصار أبناؤنا وسائل تنمية للمجتمعات الأخرى، هم يستفيدون منها ونحن نحرم أنفسنا من خيراتها.

ولقد ثبت «النظام العربي» على هذه الصورة إلى أن فاجأنا «الربيع» بثورة وهياج لا نهاية له في قريب عاجل يطيح بكل أشكال الصورة الثابتة لنصف قرن من الزمن تقريباً، ومقدماً صورة فوضوية مستحدثة لا يبدو بأنها ستستقر بسبب غياب النخب التي عليها أن تتحاور فيما بينها لتنتج مصلحة جديدة تفتقدها مجتمعاتنا الراهنة.

وعندما نفتقد المتحاورين لا يبقى لنا إلا الحرب.

الإسلام والعنف

تتسابق اليوم الأفكار والألسن والأقلام في نعت الدين الإسلامي بصفات المسؤولية عن العنف الجاري في المنطقة بالرغم من أن الدين لا يقر ذلك. فالدين يرفض منطق الجبروت، ويقر الرحمة، ففي الصراع مع رأس الكفر فرعون، يرسل الله سبحانه وتعإلى موسى إلى فرعون بقول ليّن عسى أن يتذكر أو يخشى.

كما أن الدين الذي يبيح الدفاع عن الأرض والعرض والمال والدين لا يعطي حق استخدام العنف في الدفاع إلا بشكل محدود ومؤقت ويرفض أن يرى المؤمنين يردون على الجبروت بالجبروت، فلا يحق لمؤمن أن يتصرف وكأنه كافر مجرم. «فلما أن أراد أن يبطش بالذي هو عدو لهما قال يا موسى أتريد أن تقتلني كما قتلت نفساً بالأمس إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين» (القصص 19). على لسان العدو جاءت النصيحة فسمعها موسى وتوقف عن القتل وخرج من المدينة، فالمعركة ليست فرعونا ضد فرعون، جباراً ضد جبار، بل إنسان ضد متجّبر.

ويتضح ذلك بشكل قطعي لا التباس فيه عند استرجاع حقوق المظلومين «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا» (الإسراء 33).. فالإسراف في القتل جبروت مدان، والقوة التي يستعيد الإنسان بها الحق هي قوة الحق وليس بالجبروت البشري الغرائزي الذي يستوجب الرد والغرق في دوامة النزاع الذي لا ينتهي.

إلا أن مجتمعاتنا غرقت في الجبروت المدان. فما بين عنف السلطة والرد على العنف بالعنف كما يدعي المعترضون، وما بين عنف المعترضين ورد السلطة بالعنف، أصبحنا ضحايا دائرة عنف شيطانية متواصلة لا أفق لها.

وانتهينا، عن قصد أو بغير قصد، إلى تثبيت استراتيجية الحرب على الإرهاب التي تقودها أميركا والنظام العالمي وصار ديدن القوى الإقليمية المنضمة بكليتها لهذه الاستراتيجية: من هي القوى التي يجب أن تكون في حلف الحرب على الإرهاب ومن هي القوى التي يجب

أن تكون خارجه؟ وصرنا نقاتل بعضنا بعضا لتحقيق مصلحة من؟ «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» (الأنفال 46).

الثنائية القاتلة.. (عربي- سني).. (فارسي- شيعي)

عند ابتداء الحرب العراقية- الإيرانية استطاع أعداء الثورة الإيرانية تحميل النزاع صفتين متلازمتين سني- عربي ضد شيعي- إيراني.. رغم أن حقيقة الصراع لم تكن كذلك، فالجيش العراقي كان يتألف بأكثريته من الشيعة وحزب البعث العراقي قاعدته الأساس شيعية، إلا أن الحقيقة شيء وواقع الصراع مختلف.

ولقد ساهمت دعوة الإمام الخميني للوحدة الإسلامية في محاولة فكفكة هذا المخطط دون أن تحقق نجاحاً إلا أنها طرحت إشكالية مضادة. وقد كان يلزم انتصار المقاومة الإسلامية في لبنان عام 2000 و 2006 لإنجاز ما ابتدأه الإمام الخميني.

إلا أننا منذ أحداث 2011- 2012 أو ما اصطلح عليه إعلامياً بـ«الربيع العربي» والأحداث التي تلت ذلك نعيش عودة إلى ما قبل الدعوة للوحدة لإسلامية وحالة من التطور المضطرد لبعث الثنائية التي انتفض عليها الخميني وحاول تفكيكها. وبعد أن كانت إيران تقترب من قلب العالم العربي بتحملها مسؤولية الصراع مع العدو الصهيوني إذ بها تبتعد ثانية، فقد غرقت أو أغرقت في وحل النزاعات العربية الداخلية مما دفع خصومها للرد وتسعير النزاع فاستحضر عداء يمتد عميقاً في غياهب التاريخ، وصار هو محرك نزاعات المنطقة.

ومن جهة ثانية العمل على النأي بالعلاقات العربية الإستراتيجية عن هذه الثنائية القاتلة) وعلينا أن نقر بأن أحداث «الربيع» ما كانت لتحدث لولا ضعف الهيمنة الأميركية المفضوح خلال حرب 2006 بعدما أعلنت كوندوليزا رايس انطلاق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي توقف قطاره مع إعلان وقف الأعمال الحربية بعد 34 يوماً من انطلاق الحرب على لبنان.

فكيف تحول إسقاط الأنظمة العربية بعد انتصار المقاومة وهزيمة أميركا وإسرائيل في تموز إلى ''خريف عربي'' بعد أن كان ''ربيعا'' بالاتفاق؟.. وكيف اسّتطاعت أميركا أن تحّول هزائمها إلى انتصارات بكل بساطة. أم هي ''القابلية للاستعمار''.

السعودية المفاوض العربي الأوحد

تتحدث بعض وسائل الإعلام عن هزيمة السعودية في المنطقة أمام المحور الذي تقوده إيران. وبالرغم من أن السياسات السعودية تعاني في كل المنطقة إلا في البحرين نسبياً. ولكن المتابع الذي يلحظ غياب الدول العربية الكبرى الخمس (الجزائر والمغرب ضحايا الاحتواء المزدوج- ومصر في انقسام داخلي عميق يحولها إلى دولة فاشلة. وسوريا والعراق الغارقتين في الحروب الأهلية). كل ذلك يضع السعودية في الموقع الأول في المنطقة العربية وحتى الإسلامية ويعطيها حق التقرير. وهي اليوم في موقع لم تبلغه في أي لحظة سابقة ومستفيدة إلى درجة عالية من الثنائية القومية والدينية القاتلة بل وهي احد الأطراف المؤججة لها في الكثير من الأحيان. وهي الطرف الأوحد المتبقي للتفاهم معه بالنيابة عن العرب. إلا أن المشكلة تكمن في أن السعودية حتى لو ركعت على الأرض ولن تركع فهي لا يمكنها أن تعطي إيجابياً في سبيل إعادة تكوين المنطقة وفي إرساء مشروع جديد كما أعطت في النزاعات.

مما يعني أنه في حال انضمت السعودية للتفاهمات التي تجري في المنطقة فان القوى الثائرة أو غير المنضبطة ستبقى على حالها تمارس الفوضى في المنطقة وتعممها لتدفع المنطقة وشعوبها ودولها ثمناً مرتفعاً ولربما أقصى مما تتحمل.

الجماعات المتطرفة: توظيف العنف أم ملء الفراغ

إن الطريقة السعودية في العمل تسمح للقوى المتطرفة أن تملأ فراغاً ناشئاً عن الصراعات الإقليمية، أما التفاهم مع تركيا فيجعل عنفها موظفاً يمكن ضبطه بانتفاء وظيفته.

خلاصة

في النهاية إن القوى الدولية اليوم ليست بالقوة التي كانت عليها خلال مرحلة الثنائية القطبية، وهي ليست على ما كانت عليه القوى التي أرست دعائم تقسيم المنطقة في بدايات القرن الماضي، بريطانيا وفرنسا، أو ما اصطلح عليه بسايكس- بيكو بعدما سقط منه سازانوف إثر انتصار ثورة لينين الشيوعية في روسيا، لذلك فإن هذه القوى لا تملك إمكانية إرساء سيطرتها في المنطقة كيفما تريد وهي بحاجة لموافقة قوى الإقليم ورضاها بالحصص التي ستخصصها لها من ضمن الاتفاقيات الجديدة.. فالاعتراض حق قوى الإقليم المنهكة نتيجة النزاعات العبثية والتي لا أفق لها بعدما انتزع منها حق التقرير.

وهناك سؤال لماذا تكتفي أميركا في قتالها لتنظيم الدولة الإسلامية بـ350 عسكرياً فقط، وتحقق انتصارات عليها كلما أرادت ذلك؟ ولا تستطيع قوى المنطقة أن تفعل ذلك بجيوشها الجبارة؟

لأن القوى التي تتنازع على الأرض إنما هي انعكاسات للنزاعات الدولية والإقليمية ولا تعبر عن قرار مستقل بالمعنى الدقيق. وأميركا من موقعها كمديرة أو مدبرة لشؤون النزاعات في العالم تمتلك قدرا من الاحترام عند القوى المتصارعة ما يسمح لها بضبط العديد منها فتسهل مهمتها ليس من فرط قوتها فقط بل من قوة الفرض والإرهاب التي تمتلكها في وجه القوى المتصارعة.

إن كثيراً من قوى المنطقة تتطلع للشراكة مع القوة الدولية النافذة، وإنني أتذكر قول الله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴾ (يس 74 – 75).. كلما رأيت قوى إقليمية تهرع إلى الأقوياء علها تستمد من قوتهم شيئاً.. فيستفيد الأقوياء من القوى البشرية للقوى الإقليمية على الأرض مما يجعل إطالة أمد تدخلهم في المنطقة اكثر أمناً، واستنزافاً للقوى الإقليمية وإضعافاً لها فتصبح اكثر طواعية لتقبل الحلول التي تتناسب مع حاجات القوى العالمية.

إن حالة الفوضى والعنف التي تسود المنطقة اليوم هي نتاج هذه التطلعات، فبدلاً من تفاهم دول الإقليم فيما بينها وهي سبب الانعكاسات المباشرة، تلجأ إلى الدولي الذي يختزلها ويضعفها عبر إطالة النزاعات.

إن تطوير علاقات عربية- إيرانية يتطلب، سد الأبواب التي يأتي الريح منها، لذلك لا بد من أن يكون التركي جزءاً من الحل ولا بد من التفاهم معه فهو نافخ كير ماهر وهو جزء أساس من مكونات المنطقة (عرب- فرس- ترك) ويتميز عن السعودي بأنه يمتلك إمكانية أن يعطي حيث يعجز الأخير.

لإنهاء الحرب العراقية- الإيرانية قرر الإمام الخميني «تجرّع كأس السم» داعياً لقبول وقف الحرب، فمن سيتجرّع هذه الكاس اليوم ويقبل بوقف الحرب وحفظ الأمة..؟

مجالات الخطاب بين إيران والعالم العربي

■ د. اسماعيل لاريجاني

مقدمة

قبل ظهور منظمة الأمم المتحدة والقوانين والأنظمة المرتبطة بها، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من البنى الخطابية كانت قائمة بين إيران والعالم العربي؛ البنية الخطابية الأولى القومية العربية التي كانت تؤكّد وتصرّ على العرق والقومية رغم التعاليم والإرشادات الإسلامية، حتى سُمّيت معركة القادسية بفتح الفتوح، ولا يزال العرب يتباهون بها. البنية الخطابية الثانية، القومية الإيرانية التي لا يزال أصحابها يقرعون طبول الإختلافات القائمة بين إيران والعرب وينظرون إلى هجوم العرب على إيران على أنّه أكبر كارثة حصلت في التاريخ، ويشيعون من خلال تأليفهم للعديد من الكتب والتحليلات غير الواقعية أنّ الخطاب مع العرب أمرٌ غير ممكن. البنية الخطابية الثالثة تتوجه إلى التأملات الدينية التي ظهرت بعد الإسلام، وإلى الإمكانات المحلية والمختصات العلمية والثقافية لإيران المتماهية مع النداء القرآني، وتنبري للبحث ضمن فضاءاتها الخطابية. وهذا ما يتناوله موضوع هذا المقال.

تحتل مسألة معرفة مجالات وأرضيات الخطاب بين إيران والعرب وتحليلها أهميةً من عدة زوايا، يعود أبرزها إلى ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية وهو أول مجال تاريخي للخطاب بين إيران والعرب.

1 . المجال التاريخي للخطاب مع ظهور الإسلام

إنّ الإسلام دينٌ أُرسل للعالمين كافة، رغم ظهوره في بقعةٍ جغرافية محددة هي مكة والمدينة، وهذا الأمر واضحٌ وجليّ من خلال قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً

لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[2]. ولم يرد أي خطابٍ في القرآن الكريم موجهًا إلى "يا أيها العرب" أو "يا أيها القرشيون". حتى أنّه في مدرسة الإسلام النورانية يبهت رونق الألوان والقوميات والأعراق، حيث يقول عزّوجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾.[3]

لقد أثار سماع نداء الإسلام من خلال مقاربةٍ عالمية الحماس في أي إنسانٍ وشعبٍ واعٍ يتمتع بفطرةٍ وعقلانية سليمة، وأحيا فيهما الروح؛ كما يجب البحث عن رمز وسر انتشار الإسلام وعالميته في مدةٍ قصيرة في ماهية نداء الإسلام ومضمونه. إذ جلبت صبغة نداء الإسلام وصدى دعوة النبي الأكرّم صلى الله عليه وآله، التوحيد الخالص وصبغة الله لعالم البشرية، وها هي مراسم الحج بصفتها منشأ التوحيد، تعرض في كل عامٍ هذا التطابق والانسجام.

لقد تلقّى الإيرانيون نداء الإسلام ودعوة النبي الأكرم «ص» عن طريق الإيرانيين المقيمين في اليمن. ويعود سبب وجود الإيرانيين في اليمن إلى أنّ حكومة الحبشة قد غزت اليمن عن طريق البحر وسيطرت على سلطة تلك المنطقة. فالتجأ سيف بن ذي يزن حاكم اليمن إلى بلاط أنوشيروان طالبًا حمايته، فأرسل أنوشيروان جيشًا مجهزًا إلى اليمن وأخرج منه القوات الحبشية. وبعد موت ملك اليمن استولى أحد الأمراء الإيرانيين ويدعى فرزاد على حكومة اليمن. وعند ظهور الإسلام كان اليمن بيد ياذان بن ساسان الإيراني الذي اعتنق دعوة نبي الإسلام، وبايعه من دون أي ضغطٍ وبقي على حكم اليمن بأمرٍ من النبي «ص» وعمل على نشر الإسلام والدعوة إلى أحكامه النورانية.[4]

1- سبأ (28)
2- الاعراف (158)
3- الحجرات (13)
4- الكامل في التاريخ-إبن الأثير-ج-2ص225-8

ولا ريب في أن اليمن وحكّامه الإيرانيين وفّروا أول سياقٍ خطابي بين إيران والعالم العربي تحت عنوان نشر الإسلام، إلى أنّ تعرّف أغلب الإيرانيين على حقيقة نداء الإسلام عن طريق الداعين والمبعوثين الإيرانيين الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام حديثًا والذين كانوا يدعونهم بالأبناء والأحرار. وهؤلاء كانوا يدعون إلى الإسلام في العلن والخفاء في البلدان وبين الناس في إيران؛ حتى تعطّش معظم الإيرانيين لدعوة الإسلام، إذ لفتهم تلك الرحمة والعدالة والمساواة والاهتمام بحقوق الناس بصرف النظر عن القوميات والأعراق. وعندما فتح الخليفة الثاني إيران اعتبر عامة الشعب والعلماء أن التصدي لجيشٍ يحمل نداء الإسلام ومقاومته أمر لا طائل منه، بل خلافًا للتوقّع كانوا ينتظرون ذلك اليوم، ولا يخفى أنّ بعض المؤرخين القوميين العرب اعتبروا ذلك انتصاراً للعرب على إيران ولا يزالون يتباهون بتلك المرحلة من التاريخ وبقائد القادسية، ولكن الواقع والحقيقة أنّ الشعب الإيراني كان ينتظر قدوم الإسلام وهرع بكل ما يمتلكه من إمكاناتٍ ثقافية وعلمية وحضارية وحتى فن الحكم والأنظمة الإدارية لإعتناق الإسلام واحتضانه.

وعبر التغلّب على المشاعر والتعصّبات الوطنية والقومية وفّر الإيرانيون الأرضية لانتشار وتقدّم الإسلام ليس فقط في إيران بل في سائر البلاد على مستوى العالم، حتى أنّ عظماء علماء الإسلام من شيعةٍ وسُنّة، بما في ذلك من المفسرين، والفقهاء والمحدّثين، والمتكلمين، والفلاسفة، والأدباء وغيرهم كانوا من الإيرانيين. مثلًا أحمد بن حنبل وأبو حنيفة كانا إيرانيين وهما من عظماء فقهاء أهل السنّة؛ محمد بن إسماعيل النجاري أعظم محدّث عند أهل السنّة ومؤلف أكبر كتاب حديثٍ عندهم كان إيرانيًا أيضًا؛ كذلك سيبويه من كبار الأدباء والجوهري والفيروز آبادي من اللغويين والزمخشري من المفسرين وأبو عبيدة وواصل بن عطاء من المتكلمين، كلّ أولئك كانوا من الإيرانيين.[1]

1- خدمات متقابل إسلام و إران-استاد شهيد مطهري-ص111

إنّ الدخول إلى البحث الخطابي بين إيران والعالم العربي من خلال ظهور الإسلام ونشره واسع لدرجة أنّ الباحثين والمؤرخين قد بذلوا جهودًا كبيرة ليتحدّثوا في آثارهم ومصادرهم العلمية عن أهمية ذلك وعن أبعاده الواسعة. وقد أبرزوا بشكلٍ جيد دور الإيرانيين على وجه الخصوص، وأجادوا في تقدير جهودهم الصادقة على هذا الصعيد.

2. المجال العلمي والفلسفي للخطاب

إنّ أجمل وأعمق خطابٍ بين إيران والعالم الإسلامي هو الخطاب العلمي والفلسفي؛ ذلك أنّ كلّ الجاذبية الظاهرية والباطنية للإسلام قد تجلّت في الحكمة الإيرانية. وبعبارةٍ أوضح، إنّ ساحة نزول الوحي هي إقليم الحكمة. صحيحٌ أنّ ظاهر القرآن قد نزل في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ولكن حقيقة الوحي سماوية وغير منحصرة في زمانٍ ومكانٍ خاصٍ، فمن جهةٍ ليست ماهية الوحي من ماهية الزمان والمكان، حتى ولو كان قد جرى على اللسان المبارك للنبي الأكرم "ص".

فالوحي الخالص والكامل بشكلٍ كامل هو ما أشارت إليه الآية الشريفة: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[1]، إذن، الوحي خالصٌ وتوحيدي وبيانه من قِبل الله سبحانه والإشارة إليه من الله تعالى وساحة نزوله أيضًا مكمن الغيب الإلهي.

3. أهل البيت "ع"، إقليم الوحي والحكمة

رغم أنّ الصورة الكتابية للقرآن الكريم قد نزلت في مكة، ولكن باطنه وبتعبير الرسول الأكرم "ص" يصل إلى سبعين باطنًا. قد نزل على أهل البيت عليهم السلام. ويتفق الباحثون

1- القيامة (16-19)

الإسلاميون، بمن في ذلك سنة وشيعة، على الحديث الشريف التالي: "**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها...**"[1]، حيث إنّ مدينة علم النبي هي باطن القرآن وبابها عليّ عليه السلام.

ولهذا السبب قال مولى المتقين علي عليه السلام في نهج البلاغة: "**عندنا أهل البيت أبواب الحكم وضياء الأمر**"[2]. وحتى أنّه قال: "**أنزلوهم بأحسن منازل القرآن**"[3] أي سافروا مع أهل البيت إلى منازل القرآن الباطنية. وقال عليه السلام في شأن أهل البيت عليهم السلام أيضًا: "**هم موضع سرّه و لجأُ أمره وعَيْبَةُ عِلمه ومَوئِلُ حُكمه وكُهُوفُ كُتُبِهِ وجبال دِينِهِ**" [4].

وهكذا، فإنّ أهل البيت هم مهبط الوحي، وكذلك منزل بواطن القرآن وحقائق أحكامه. وقد جاء في الحكمة الخسروانية للإيرانيين أنّ الحكمة بمعنى باطن كلّ أشياء العالم وحقيقتها، حيث أنّ شيخ الإشراق اعتبر الحكمة الخميرة الأزلية؛ والخميرة من وجهة نظر هذا الحكيم الإيراني هي أساس وجوهر أي شيءٍ. وبما أنّ جوهر وأساس الحكمة الحقيقية قد تمّ تلقيهما بواسطة هرمس (النبي إدريس) عن طريق الوحي والمكاشفة، فقد اعتبرها شيخ الإشراق مقدسة فيقول: "لا يعدّ الإنسان في زمرة الحكماء إلا إذا حصل على الخميرة المقدسة (الحكمة) وأن يكون قادرًا على خلع البدن والعروج إلى عالم النور".[5] ويشير شيخ الإشراف في كتابه حكمة الإشراق إلى المكاشفات الروحية لعظماء الحكمة والنبوة والحكماء النورانيين، ويقول في ذلك: "إنّ فهم وتصديق هذا الكلام منوطٌ بالرياضة وتهذيب النفس وخدمة أصحاب المشاهدات حيث يمكن من خلال هذا الطريق مشاهدة الذرات الملكوتية والأنوار القدسية، تلك الأنوار التي حصل على مشاهدتها الملك الصديق (كيخسرو) المبارك في نشوةٍ ملكوتية".

1- بحار الأنوار- ج-7 ص119

2- نهج البلاغة - خطبه 130

3- نهج البلاغة - خطبه 172

4- همان- خطبة دوم

5- مجموعة مصنفات شيخ إشراق- ج-1كتاب مطارحات- ص503

كذلك يعتبر شيخ الإشراق في كتابه "المطارحات" أنّ كيخسرو من الحكماء (الفهلويين)، ويجعله في مصاف المخبرين عن "نورطامس" أي نور الحكمة.[1]

ولا تقتصر هذه النظرة الحكيمة على شيخ الإشراق، بل يعتقد بها معظم العلماء الإيرانيين ويعلّمونها لطلّاب الحكمة.

وعندما ظهر الإسلام دخلت تعاليم القرآن وأهل البيت "ع"إلى مدارس رجال الدين الإيرانيين، فوجد كلام أهل البيت وخاصةً كلام أمير المؤمنين علي "ع" سياق خطابه ونشوئه ونموه. وقد بلغ تعلّق الحكماء الإيرانيين بمعارف أهل البيت وتعطشهم لها حدًا أوجب ظهور الفكر الشيعي الحكيم في إيران؛ ورغم أنّ مبدأ الفكر الشيعي ترافق مع ظهور الإسلام في مكة والمدينة. ولا يخفى أنّ سلوك النبي الأكرم "ص" هو سلوك مولى المتقين علي "ع" بصفته أول من بايع النبي "ص"، وأفكارهما تجلٍّ واضح للفكر الشيعي؛ ولكن أسرار قوة فكر أهل البيت "ع" بين الإيرانيين واقتدار هذا الفكر مرهونٌ بالأسرار العلوية التي برزت وظهرت في الحكمة الخسروانية. إذن، نستنتج من ذلك أن الإقليم الباطني للوحي ولاية أهل البيت "ع" التي وجدت فرصتها للظهور والبروز في الحكمة. وهذه الفرصة التي سهّلتها الحكمة الخسروانية لمعارف أهل البيت "ع" قد أدّت إلى تقوية الفكر الشيعي والاعتراف به رسميًا في إيران. ولقد كان لهذا السياق الخطابي لمعارف أهل البيت والحكمة الإيرانية آثار وبركات كثيرة، بحيث أنّه ساق إلى نمو الثقافة والعلوم والحضارة الإسلامية ونشرها في كافة نقاط العالم وتعرّف العالم الغربي عن طريق عظماء، من أمثال ابن سينا والخواجه نصير الدين الطوسي وشيخ الإشراق السُّهروردي وحافظ الشيرازي ومولوي، إلى العلوم الإسلامية وآثارها الحضارية، وقد طأطأ رأسه أمام عظمة هذه العلوم والحضارة واستفاد ولا يزال من نتاجاتها.

1- همان- مجموعة أول- ص502

طبعًا إنّ هذه السِعة والقدرة الخطابية لا تزال موجودة في كلام ومعارف أهل البيت "ع"، حيث يقول الإمام الرضا "ع": "**لو علم الناس محاسن كلامنا لاتبعونا**".[1] من دون شك إنّ رمز تحقق الخطاب العلمي بين الإيرانيين والإسلام في البداية هو الذي أدّى إلى الإعتراف الرسمي بالمذهب الشيعي في إيران وكلّ ما يذكره المؤرخون من أغراضٍ سياسية وأحيانًا اجتماعية فهو فرعٌ على المسألة الأساسية المذكورة أعلاه. وإنّ ما بعث على نمو الخطاب العلمي وتنمية سياق التفاعل بين الإيرانيين والإسلام العزيز يجب البحث عنه في القدرة الباطنية للقرآن التي تعتبر معارف أهل البيت "ع" المهبط والمرجع الأصلي لها فضلًا عن البحث في سِعة الحكمة الخسروانية للإيرانيين التي كانت تنتظر بفارغ الصبر تلك المعارف رغم أنّ هذا الانتظار كان مترافقًا مع سهام عنف الحكّام.

على كل حال، لقد فتح الإيرانيون خزانة الحكمة من خلال ألطاف أهل البيت "ع" ومحبتهم لهم، وقد أرشدتهم الحكمة إلى الولاية، وجعلوها جوهرة الخلقة وكانوا دائمًا يتباهون ويفتخرون بزينتهم وعملهم هذا.

4. المجال اللغوي للخطاب

نزل القرآن الكريم باللغة العربية، ولكن رغم ذلك فقد جاء الإسلام بالأساس للإنسانية أجمع ولم يختص بقومٍ أو لغةٍ خاصة. طبعًا هذا ليس بتناقضٍ، وإنّما الجواب هو أنّ اللغة العربية بنزول القرآن لم تعد لغة العرب، بل أصبحت لغة القرآن؛ وبعبارةٍ أخرى ارتقت اللغة العربية إلى لغة القرآن: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[2]. فمن الجليّ جدًا أنّ المراد من

1- عيون أخبار الرضا- ج-2 ص111
2-النحل (103)

الارتقاء والتسامي هو باعتبار المعنى وليس باعتبار اللفظ والصورة. فالأسرار الباطنية للقرآن قد وهبت اللغة العربية تساميًا وتعاليًا لا يمكن تصور حدٍّ أو قيدٍ له.

حقًا، إنّ عظمة معنى آيات القرآن الكريم وإعجازها قد بلغت حدًا جعل غوّاصي بحرها يستغنون عن اللفظ، سواءً كان هذا اللفظ عربيًا أم أعجميًا. ومن البديهي أن يكون المراد من العربية هو ذات تجلي اللغة الباطنية للقرآن في عقل وروح الباحث في حقائق القرآن الكريم.

إذن اللغة العربية لغة القرآن التي كان لها ولا يزال أقوى وأوسع خطابٍ مع اللغة الفارسية من بين سائر اللغات، بحيث إنّ اللغة الفارسية قد نمت جنبًا إلى جنب مع اللغة العربية على مدى اتساع المعنى القرآني. وحاليًا لا يمكن أساسًا مقارنة اللغة الفارسية الراهنة مع اللغة الفارسية الوسطى في العصر الساساني. وقد اجتهد الأدباء الإيرانيون في تنظيم قواعد اللغة العربية وعلم الصرف والنحو حتى تُستخدم في فهم آيات القرآن الكريم. وبشكلٍ عام، إنّ مساهمة اللغة الفارسية في تأمين الثقافة الخطابية مع العالم العربي والإسلام لمثيرةٌ وجديرةٌ بالاهتمام؛ وفيما يلي سنكتفي بالإشارة إلى نموذج حول ذلك من كتاب الميراث التاريخي لإيران للسيد فراي:

في بعض الثقافات تحتلّ اللغة مكانةً هامّة في استمرار أو بقاء تلك الثقافة أكثر من الدين أو المجتمع. ويتطابق هذا الأصل مع الثقافة الإيرانية، فرغم أنّه لا يمكن الشك في اتصال مرحلة اللغة الفارسية الوسطى في العصر الساساني بالفارسية في العصر الإسلامي واستمراريتها بها إلّا أنّه لا يمكن في نفس الوقت اعتبار هاتين اللغتين لغةً واحدة؛ وإنّ أكبر فرقٍ بين هاتين اللغتين دخول العديد من الكلمات العربية في الفارسية الحديثة، بحيث وهبت طاقة وقدرة كبيرتين لهذه اللغة وجعلتها تصبح عالمية، ولا يمكن أن نجد هذا التفوق في اللغة الفارسية البهلوية وخاصةً في مجال الشعر والأدب الفارسي. وكلّ ذلك يعود إلى جهود المسلمين الإيرانيين الذين كانوا من جهةٍ ضالعين في اللغة العربية ومن جهةٍ أخرى كانوا مهتمين بلغتهم

الأم يعني اللغة الفارسية. وقد أدّى إيجاد التفاعل بين هاتين اللغتين إلى ازدهار كل منهما في الثقافة الإسلامية الإيرانية.[1] وأعلى من ذلك، وباعتبار دلالات لغة القرآن في مجال علم الوجود (الأنطولوجيا)، فإنّ لغة القرآن لغة الخَلق، أي أنّها تشمل ما هو أعلى من المجتمعات الإنسانية، إذ تشمل جميع موجودات عالم الوجود، لأنّ الله تعالى يقول عن القرآن الكريم: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.[2] وقيل عن الحكمة أيضًا أنّها الوجه المشترك لجميع الخَلق. انطلاقًا من ذلك، من الواضح جدًا أنّ القرآن لغة الخَلق، ولذلك كان يفهم أهل البيت «ع» لغة جميع المخلوقات. ومعروفٌ أنّه عندما أخفى أبو جهل عمّ النبي «ص» ست حصاة في قبضته وقال مخاطبًا النبي «ص» أمام الناس: "إنّ كنت تعلم الغيب، قل ماذا يوجد في قبضتي؟" فما كان جواب الرسول «ص» إلّا أن جعل الحصى تتكلم بحكمته حتى علا صوتٌ سمعه الجميع: "**أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمدًا رسول الله**". فكل شيءٍ في العالم يشير إلى وجود الحق تعالى، ولسانه لسان الحمد والتسبيح ويُطلق عليه اللسان المشترك واللغة المشتركة لجميع الخلق وهي لغةٌ أفصح من لغة الفطرة. إذن يمكن تقسيم اللغة أو اللسان إلى اللغة الوطنية (القومية) ولغة الفطرة ولغة الخلق. وقد التفت القرآن الكريم إلى كلّ من هذه اللغات الثلاث ومعنى اللغة يتجاوز اللفظ.

إنّ الذين يحصرون اللغة الدلالية للقرآن الكريم باللفظ العربي ويسعّرون نار الاختلافات القومية واللغوية بين إيران والعالم العربي كم هم غرباء عن حقيقة لغة القرآن. إذ أثاروا غبار القومية العربية أمام أعينهم من خلال اختراع المذاهب التي لا أساس لها كالوهابية ، وواجهوا هذا الاتصال والرابط المبارك والملموس بين اللغة الفارسية والفكر الشيعي الإيراني من جهة والإسلام العزيز من جهة بالشكّ والتحدّي، في حين أنّ هذا الرابط المبارك كان يسطع إشراقًا طوال تاريخ الإسلام، وقد تجلّى هذا الرابط المبارك في شعر سعدي الشيرازي الجميل

1- ميراث باستاني ايران- مستر فراي- ص400

2- هود (1)

والمستوحى من الآية الشريفة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[1]. وهو يتلألأ على باب الأمم المتحدة:

بني آدم اعضاي يك پيكرند   كه در آفرينش زيك گوهرند

إنّ بني آدم أعضاء جسدٍ واحد   هم في الخلقة من نفس الجوهر

وقد جاء في أحد مصادر تدوين إعلان حقوق الإنسان، هذا الشعر الجميل لمولوي:

منبسط بوديم و يك گوهر همه   بي سر و بي پا بديم آن سو همه

يك گوهر بوديم همچون آفتاب   بي گره بوديم و صافي همچو آب

چون به صورت آمد آن نور سره   شد عدد چون سايه هاي كنگره

كنگره ويران كنيد بامنجنيق   تا رود فرق از ميان اين فريق

ولا ينبغي أن نغفل أنّ الخطابات العلمية والثقافية تتجاوز المسائل السياسية للشعوب ولا تستطيع الاختلافات السياسية للحكّام في مرحلةٍ ما من التاريخ أن تؤدي إلى انقطاع وتمزّق الخطاب العلمي والثقافي القوي والدائم لقد تحوّل الرابط الثقافي والحضاري واللغوي الإيراني مع معارف وتعاليم الإسلام العالمية إلى تراثٍ تاريخي وإلهي لم يتعرض للتغيير فحسب بل أصبح أساسًا لنمو الثقافات والحضارات الإسلامية الجديدة والعالمية، وسوف يكون ظهور المهدوية في المستقبل القريب من آثار ونتائج هذا التراث والسنّة الإلهية الثابتة. (ولن تجد لسنّة الله تبديلاً).

5. مجال خطاب العرفان الإسلامي

ليس المراد من العرفان الإسلامي تلك الفرق الصوفية المخالف بعضها للدين الإسلامي المقدس وتتضارب في مسلكها مع أحكامه. إنّما المراد ذلك العرفان الذي تألق من خلال

1- نساء (1)

تعاليم القرآن ومعارف أهل البيت "ع" والأصحاب الأوائل لرسول الله "ص" بصفتها أسلوبًا سلوكيًا وأخلاقيًا في إطار النقاشات والبحوث النظرية والعملية. والعرفان الإسلامي بهذا المعنى محلي ومن داخل الدين بكل ما للكلمة من معنى، وذلك خلافًا للفلسفة التي رغم جهود الفلاسفة المسلمين وتأثير الدين في نموها وتطورها لا تزال ذات جذورٍ وأصولٍ يونانية؛ حتى أنّ البعض جعلها في مقابل الدين وكتب عن ذلك مؤلفاتٍ مثل الإمام محمد الغزالي. في حين أنّ العرفان الإسلامي قد أخذ رأسماله الأصلي من الإسلام، رغم إمكانية تأثّره بالتصوف المسيحي والبوذي و.. إلّا أنّ أصالته إسلامية وليس لدى الفقهاء أي مشكلة مع هذا النوع من العرفان، إنّما كانت معارضة الفقهاء في الاعتراف بالتصوف الذي يترافق مع طقوسٍ ومظاهر مخالفة للشريعة.

والعرفان الإسلامي فضلًا عن ارتباطه بشكلٍ وثيق وقوي بالحكمة فإنّه مرتبطٌ بأخلاق أهل البيت "ع" العملية، وقد وفّر من خلال إمكاناته الواسعة مجالاتٍ للتفاعل وخطابًا بناءً مع الإسلام والحكماء المسلمين؛ وحتى أنّه من خلال ما يمتلكه من رأسمالٍ في الحكمة والأخلاق العلوية قد أثّر بشكلٍ عميق واستثنائي في الفرق العرفانية والفلسفية الأخرى. ومن هنا فقد ساهم العرفان الإسلامي والعرفاء المشهورين في نشر الإسلام إلى بلادٍ مهمة مثل الهند وكشمير والصين وأفريقيا أكثر مما كان للفرق الفلسفية والمدارس الفقهية من مساهمةٍ في ذلك.

ورغم أنّ عرفاء عصر الظهور وكذلك عرفاء المدرسة الخراسانية الذين كانوا بمعظمهم من الإيرانيين، كانوا يُعدّون من المذهب الحنفي أو الحنبلي، إلا أنّهم كانوا بالضرورة في المعرفة شيعة، ذلك أنّ الولاية هي جوهر العرفان الإسلامي. وولي الله في اعتقاد العرفاء، ليس قطب عالم الوجود فحسب، بل من خلال هدايته فقط بصفته عالماً بالسير والسلوك يمكن الوصول إلى التوحيد والخلاص.

وهناك توافق وتطابق بين نظرة العرفاء والفكر الشيعي في فلسفة الإمامة والولاية، بحيث أنّ هذه النظرة تعتبر أنّ الإمامة هي استمرارية النبوة وحتى أنّها باطنها، ولا يوجد مرحلةٍ من مراحل حياة البشر لم يكن فيها ولي لله.

وتتطابق هذه الفكرة بالكامل مع كلام مولى المتقين الإمام علي عليه السلام: «**لا تخلو الأرض من قائم لله حُجّة إمّا ظاهراً مشهوراً وإما خائفاً مغمورا**»[1]. ومن البديهي أنّ ولي الله يقوم بدوره في ظلّ ظروفٍ معينة، وهو يقوم بدوره المعنوي والهدايتي في كل عصرٍ وزمان. إذن حضور ولي الله دائم حتى ولو لم يكن له ظهور؛ فصاحب العصر والزمان (عج) مخفيٌّ عن الأنظار ولكنّه دائم الحضور في عالم الوجود وقلوب أهل المعرفة.

حتى أنّ مثل هذه النظرة موجودة في المدارس العرفانية الأخرى كالمسيحية والبوذية والزرتشتية و... وقد أوجد ذلك أفضل سياقٍ للحوار والتقارب في مختلف مراحل التاريخ أيضًا. وقد ساهم العرفان الإسلامي في هذا المجال أكثر من غيره؛ وتصل قمة العرفان البارزة من بين العرفاء الإسلاميين وانتساب سلسلة الأقطاب ومشايخ الطريقة إلى أهل البيت "ع"[2] إذ يمكن الاستفادة من هذه الفرصة لتقوية الوحدة بين الشيعة والسنة وحتى الوحدة بين أتباع الأديان الإلهية.

ومن هنا، قام الإمام الخميني بمزج فكر الإسلام الفقهي والعرفاني، وقام بتوجيه الثورة الإسلامية من خلال هذه المقاربة واختار شعار الوحدة بين الشيعة والسُنّة بل اعتبر ذلك أصلًا بنيويًا استراتيجيًا، وحتى أنّه بيّن: أننا نفتخر أنّ نبيّنا رحمة للعالمين، وأننا ننشد الوحدة الجوهرية للأديان السماوية.

1- نهج البلاغه- حكمت 143

2- سير تحول متون عرفاني-ص83

5. الجمهورية الإسلامية فرصة الخطاب الشامل

في الحقيقة، لقد شكّل تأسيس واستقرار الجمهورية الإسلامية في إيران بالقيادة المستنيرة للإمام الخميني فرصةً للخطابات المذكورة، بما في ذلك الخطاب التاريخي،والعلمي والثقافي، واللغة والفكر، في إيران بشكلٍ شامل. وقد طالب الإمام بتصدير قيم تلك الخطابات إلى كل العالم من خلال تبيينه للإمكانات العالمية والشمولية التي تتمتع بها مدرسة الإسلام ولسياقات حوارات هذه المدرسة التاريخية مع الأفكار والثقافات العالمية، حيث يقول: «اليوم لقد انتشرت(صدرت) ثورتنا في كل مكانٍ باسم الإسلام ويتطلع المستضعفون إلى الإسلام، يجب من خلال الدعوات والتبليغات الصحيحة تقديم الإسلام كما هو للعالم، وعندما تتعرّف الشعوب على الإسلام لا بد من أن تتوجه إليه ونحن لا نريد سوى تنفيذ أحكام الإسلام في العالم».[1]

يُلاحظ أنّ الإمام الخميني، من خلال تصحيحه لمفهوم تصدير الثورة، يطالب بتحديد السِعة والقدرة الخطابية للإسلام وإنتاجها وتبديلها إلى نماذج صحيحة للحياة في جميع المجالات، وقد اعتبر الإمام ذلك أفضل طريق لمناهضة الاستكبار والقوى العالمية العظمى ولإحياء حقوق المسلمين والمحرومين والمستضعفين في العالم. وكذلك يؤكد سماحة القائد الخلف الصالح للإمام الخميني على قدرة وسِعة الإسلام الشاملة وعلى توفير السياق المناسب لذلك داخل نظام الجمهورية الإسلامية، ويقول في هذا الشأن: «كان لثورتنا العظيمة مميزات خاصة بها، وكانت قد شوهدت هذه المميزات التي تكرر ذكرها لمراتٍ عدة في تحليلات شعبنا والعارفين بالثورة، لأول مرة في ثورةٍ مستندة إلى قدرة الإسلام، هادفة لتحقيق الدولة الإسلامية، ومجددة في مفاهيم العالم السياسي مثل الحرية والاستقلال والعدالة الإجماعية وأمورٍ أخرى والحركة نحو عالمٍ ومجتمعٍ قد تمّ بناؤه على أساس القيم الإسلامية».[2]

1- صحيفه نور-ج-15ص200

2- حديث ولايت-بيانات مقام معظم رهبري-ج-4 ص278

إنّ هذا البيان الحكيم لسماحة قائد الثورة الإسلامية آية الله العظمى الخامنئي دالٌ على القدرة الخطابية للإسلام التي قد تجلّت في نظام الجمهورية الإسلامية، والتي سعت لإعادة البشرية إلى حضن المعنوية والدين وتحكيم العدالة العالمية بصرف النظر عن اللغة والعرق والقومية، ويشير في هذا المجال إلى ما يلي: «إذا استمرت الدنيا بالتقدّم على هذا المنوال ولو بعد ألف سنة أخرى وظهرت فيها تطوراتٍ ظاهرية، فما دام لم يحكم دين الله سوف يظلّ هناك مجموعة مستكبرة ومجموعة مستضعفة. لقد جاء الدين كي يقضي على إخفاقات البشر. واليوم لا تزال إخفاقات البشر وفشلهم ولم يتمّ القضاء عليها بسبب ابتعادهم عن المعنوية والدين والتعاليم الإسلامية الراقية».[1]

إنّ المطلب المهم جدًا هو أنّ الإمام الخميني اختار عقيدة (دوكترين) ولاية الفقيه بصفتها نموذج للحكم والدولة الإسلامية، واعتبارها أفضل نوع حكومة لإيجاد خطاب إيران مع العالم الإسلامي وحتى مع العالم الدولي. وما انسجام وتناسق هذه العقيدة مع الديموقراطية أو السيادة الشعبية الدينية في الداخل الإيراني إلّا شهادة واضحة على القدرة الخطابية لولي الفقيه، كذلك دعوة الشيعة والسنّة إلى وحدة الكلمة والنداء العالمي للإسلام في مراسم الحج الإبراهيمي وتشكيل جبهة واحدة لمناهضة الاستكبار والدفاع عن حركات المقاومة في مقابل نظام السلطة من المصاديق الأخرى لهذا الخطاب.

ولا يخفى أنّ لعقيدة ولاية الفقيه منشأ حكمياً وعرفانياً، فالولاية كلمةٌ سماوية وذات جذورٍ ملكوتية تتعيّن (تتجسد) من خلال تجلّي الأسماء والصفات الإلهية في الإنسان الكامل، ويعتبر ولي الله في هذا المقام ذا أبعادٍ متعددة وجامعاً لجوانب عدة. يعني في مجال «الوجود- المعرفة- العين- العمل» هو وليّ الله ونحن قد اصطلحنا على تسمية ولاية الفقيه. فلذا ولاية الفقيه حصرٌ للولاية في مجال الفقه والحكومة الفقهية، رغم أنّه في هذا المجال هو وليّ فقيه على

1- خمان-ج-6 ص235

الإطلاق، وبعبارةٍ أوضح وليّ الفقيه قبل أن يكون وليّ فقيهٍ فإنّه ولي الله. فالطهارة والقداسة ولزوم التبعية المطلقة لولي الفقيه ناشئة لناحية الولاية. والمراد من ينابيع الحكم علم التوحيد الخالص وهي الجارية من منبع ولاية أهل البيت المطلقة والتي تملأ ظرف وجود أولياء الله. واليوم وبعد مضي عقدين على وفاة الإمام الخميني، نرى خلفه الصالح قد جعل بناء الخطاب أساس تصميم النموذج الإيراني- الإسلامي للتقدّم.[1]

وتزيح عناصر ومتغيرات خطابه سر الفكر العالمي للإمام الخميني، وهو نفس ذلك الفكر واللغة والعرفان والصرخات النابعة من الله أكبر التي تحلّق فوق أي لغةٍ وفكرٍ وقومية، وتكشف تلك اللغة المشتركة للناس كافة في خطاب الإمام الخميني عن سر الآية الشريفة: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.[2] وانطلاقًا من هذا المنظور، قال الإمام الخميني: «إنّ الثورة ناشئة من صرخات الشعب بالله أكبر». وبعبارةٍ أخرى، إنّ الثورة الإسلامية في إيران هي اللغة المشتركة في الكشف عن سياق الخطاب بين إيران والعالم الإسلامي والإنساني.

ومن نفس هذه المقاربة سوف يكون عالم المهدوية مقتضى هذا الخطاب، ذلك أنّه لا يوجد أخلص من صبغة التوحيد ومن ماء حياةٍ منبعها الله أكبر ترددها فطرة البشر الأزلية. وفي مستقبلٍ قريبٍ إن شاء الله، سوف تكون الجمهورية الإسلامية مفتاح دولة العزة والسعادة والفلاح لعالم البشرية.

1- روزنامه كيهان14-/ 12/ 91

2- آل عمران (64)

استنتاج

فيما يلي نستعرض أهم النتائج الإستراتيجية التي يمكن استخلاصها في هذا المقال:

1. يمكن أن يشكّل البحث في معرفة مجالات الخطاب التاريخي بين إيران والعالم الإسلامي والمجتمعات العربية والأوروبية بصفتها تجارب قيّمة في اختيار تنمية العلاقات الشاملة وخطوط التعاون المتبادل وركيزة لحضارةٍ جديدة، وبالتالي إيصال نمو وتقدّم المجتمعات البشرية مرة أخرى إلى ما هو أعلى وأرفع من علم الغرب وتكنولوجيته.

2. جعل الخطاب العلمي والثقافي على أساس تعاليم القرآن الكريم ومعارف أهل البيت «ع» في أولية التعاون، والدعوة إلى تفاعل بنّاء من خلال تنمية المراكز العلمية والبحثية والجامعية نظير توسّع جامعة أهل البيت الدولية وترجمة وتبادل الآثار العلمية لعلماء كافة النحل الفكرية والفلسفية، والعمل على تقوية وتوطيد ذلك من خلال تقديمه للعالم على أساس أنّه من أكثر أنواع التنمية فعالية وجدوائية في نموذج التنمية والتقدّم.

3. لقد أظهرت السعة الثقافية والمعنوية للعالم الإسلامي وإمكانتها أنّها أوسع وأعلى من الثقافة الأوروبية والأميركية، وذلك بسبب ما نهلته من معارف الإسلام العالمية(وما أرسلناك إلا كافة للناس). وسوف تلبّي هذه السعة والإمكانات احتياجات العالم الفكرية والسياسية وحتى أنّها ستسحب الفرصة من العدو في أن ينمّى ويربّي الفرق الإسلامية المزيفة والمختلفة من أمثال داعش والإرهاب المنظّم، وسوف يكون بالإمكان المواجهة بالثقافة والفكر في كل مكان وفي كل حال بدلًا من الأسلحة وتسعير الحروب.

4. طبقًا للخواجة نصير الطوسي، ذلك الحكيم الإيراني العظيم، إنّ الحوار لن يظهر أثره إلا إذا تزيّن بالحكمة والجدال الأحسن. إنّ العالم المعاصر يحتاج بشدة إلى هذا الخطاب ليستطيع الخروج من استعراض القوة والأسلحة النووية الحديثة وهذا النفاق السياسي. وطبعًا لا بد من الإشارة إلى أنّ قول الحكيم الطوسي مستند إلى الآية الكريمة في القرآن الكريم: ﴿ ٱدۡعُ

إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[1]، حيث استطاع الخواجة الطوسي من خلال الحكمة والموعظة الحسنة والجدال الأحسن أن يسخّر المغول الغزاة في خدمة الثقافة والفكر الإسلامي.[2]

5. يمكن بالاعتماد على هذا الرأسمال العظيم والسعة والإمكانات والقابليات والطاقات الفياضة لعلماء العالم الإسلامي ونُخبه القيام بنهضةٍ خطابية عظيمة واستبدال العنف والتهديد بعصر الحوار المستند إلى العقل والحكمة. وهذه الحركة المهمة غير نابعة من الثقافة الأوروبية والأميركية التي لا سابقة ولا جذور تاريخية لديها، إنّما نمت هذه الميزة الجميلة من الهامة الشامخة والمتوازنة للثقافة والحضارة ذات الجذور العميقة لإيران الإسلامية، حتى تكرر مرةً أخرى مفاخرها التاريخية في قالب وإطار نظام الجمهورية الإسلامية.

6. إنّ عقيدة (دكترين-Doctrine) ولاية الفقيه هي اللغة المشتركة لهذه النهضة الخطابية العظيمة، ذلك أنّ الولاية هي لغة الخِلقة وقد تمّ الاعتراف وقبول الإنسان الكامل بصفته تجسّم المعتقدات والأفكار البشرية وحاميها، في جميع الأديان السماوية وحتى في الفِرق غير الدينية. ويمكن تعريف وتبيين سر غيبة الإمام الحجة وفلسفة المهدوية ضمن هذا السياق، وعلى أساس الوعود الإلهية في القرآن الكريم سوف يأتي يومٌ يُسدل فيه الحجاب عن هذا السر وستُشرق شمس الحقيقة.

1- النحل (125)

2- خواجه نصيرطوسي- فيلسوف گفتگو- ص89

التعاون والشراكة الممكنان بين العرب وإيران في مجال «التصنيع المتأخر»

■ د. ألبر داغر

مقدمة

ما هو أفق التعاون والشراكة الممكنين بين العرب وإيران، وإلى أين ينبغي أن يُفضيا ؟ ينبغي أن يفضيا إلى الإسهام في تحقيق «التصنيع المتأخّر» في البلدان العربية. ما هو «التصنيع المتأخّر»؟ إنه المقدرة على تصنيع الآلات. يتحقّق «التصنيع المتأخّر» وفقاً لتجربة دول آسيا بواسطة «التعلّم التكنولوجي»، أي شراء الآلات من الأسواق الدولية، والتعرّف إلى مواصفاتها من خلال تفكيكها، ثم إعادة تركيبها بمواصفات جديدة محلية إذا أمكن. أما الفشل في تصنيع الآلات فهو فشل للتنمية برمّتها، كما يقول هنري بريتون (بريتون، 1998).

تتناول النقطة الأولى من الورقة مسألة لماذا لم تُتح أشكال التعاون والشراكة التي اعتمدها العرب مع الخارج تحقيق «التصنيع المتأخّر» الذي يطمحون إليه. وتتناول النقطة الثانية إمكانات تعاون وشراكة مثمرين للطرفين العربي والإيراني على صعيد «التصنيع المتأخّر». وفي التجربة التاريخية المعاصرة ما يثبت إمكان ذلك. أما النقطة الثالثة فتتناول مقترحات عملية في ميدان التعاون والشراكة بين إيران والعرب على صعيد «التصنيع المتأخّر».

1. فشل «التصنيع المتأخّر» العربي ودور الشراكة والتعاون الدوليين في ذلك

1-1 غياب «التصنيع المتأخّر» عند العرب

في قراءة مختصرة للتجربة العربية خلال نصف القرن المنصرم رأى المؤرخ الاقتصادي روجر أوين أنه يمكن وضع هذه التجربة تحت عنوان واحد هو التبعية للريع (أوين، 2015). ليس فقط الريع البترولي، ولو أنه الأكثر أهمية، بل ريع الموقع الجغرافي أو الجيو-سياسي، وغير ذلك من الريوع كمداخيل السياحة. ورسم الباحث صورة للعالم العربي حيث كل التجارب تنطوي بصورة أو بأخرى على منع تحقّق سيرورة «تصنيع متأخِّر» وبناء اقتصاد منتج في أي منها.

أعطى مثالاً عن العراق، حيث الصراع على الريع داخل النخبة، يمنع تطوير قطاع زراعي جعلته أعمال البنى التحتية المحقّقة التي منعت الفيضانات قادراً على إنتاج الخضار والفواكه بديلاً من الحبوب، وتطوير الصناعات الغذائية الملحقة بها (المصدر نفسه: 4). وأشار إلى انخراط بلدان غير عربية في الشرق الأوسط، كإيران وتركيا و«إسرائيل»، في مشاريع «تصنيع متأخّر»، كل على طريقته، وإلى غياب سيرورة من هذا النوع في أي بلد عربي (المصدر نفسه: 6).

لماذا توقّفت سيرورة «التصنيع المتأخّر» في مصر، ومن الذي كان وراء إيقافها منذ غياب عبد الناصر. ما الذي منع متابعة إستراتيجية «تصنيع متأخّر» في سوريا قبل اندلاع الأحداث فيها؟ هذه الأسئلة هي الغائبة في النقاش العام وغيابها هو أحد أسباب فشل التنمية العربية.

1-2 الغرب يصدّر للعرب سياسات اقتصادية مدمّرة

لعل من أسباب غياب «التصنيع المتأخّر» عن النقاش العام عند العرب هيمنة مقاربة للتنمية نيو-ليبرالية الطابع سادت تحت اسم «توافق واشنطن»، وسيطر خطابها وتوصياتها على النخب العلمية العربية.

فقد بلورت الإدارة الأميركية مع المؤسسات الدولية سياسة اقتصادية جديدة برسم البلدان النامية أصبحت جاهزة للتطبيق في مطلع الثمانينيات، عنوانها «التوجّه نحو الخارج» (outward orientation). ودفعت الإدارة الأميركية والمؤسسات الدولية البلدان النامية إلى الإنفتاح على الخارج برضاها أو غصباً عنها. وقد جاءت بلورة تلك السياسة نتيجة تألّق بلدين ناميين بالذات هما كوريا الجنوبية وتايوان، كدولتين مصدّرتين، ونتيجة عدم فهم الاقتصاديين الغربيين أسباب هذا النجاح ودور الدولة فيه، وتصنيفهم إياه بأنه يعكس واقع ''إقصاد حر'' (بريتون، 1998: 921) كما جاء نتيجة نمو التيار النفعي-الجديد (neo-utilitarism) في الأوساط الفكرية الغربية، والذي كان همّه وقف توسّع ''الدولة الكينزية''، والذي عمد إلى ''شيطنة'' الدولة وتبرير المطالبة بـ''دولة الحد الأدنى''.

يمكن اختصار المبادئ أو الأسس التي قامت عليها سياسات التنمية النيو- ليبرالية تحت عنوانين، الأول هو ''الأخذ بحقيقة الأسعار'' (getting relative price right)، والثاني هو الأخذ بمفهوم ''دولة الحد الأدنى'' (minimalist state). تحت عنوان ''حقيقة الأسعار'' البريء والمحايد، كان المطلوب كفّ يد الدولة ومنعها من التدخّل لحماية قطاعات إنتاجية بعينها من السلع المستوردة، أو لتشجيع قطاعات بعينها بواسطة القروض والفوائد المخفّضة، أو لإنشاء مؤسسات إنتاجية حكومية كبرى، تحت تهمة أنها تمثّل إحتكارات.

وكان المطلوب تحت عنوان ''دولة الحد الأدنى''، خفض موارد الإدارة الحكومية خصوصاً البشرية منها، ونزع الاعتبار عن دورها في الاقتصاد. وقد أوصل ذلك إدارات البلدان النامية إلى حالة من الفراغ الإداري جعلها عاجزة عن توفير مفاوضين لمحاورة بعثات المؤسسات الدولية المكلّفة الاتصال بها. وكان المطلوب انتزاع كل قدرة لدى هذه الإدارات الحكومية على تكوين خبرات وخبراء، وكل قدرة على ''التعلّم'' في ميدان إدارة مشروع التنمية (government learning).

كل الصيغ التي اعتمدتها المؤسسات الدولية لوصف مقاربتها لموضوع التنمية، من سياسات ''التصحيح الهيكلي'' (structural adjustment)، إلى ''المقاربة الليبرالية الودية تجاه السوق'' (friendly market)، إلى التنمية بإصلاح المؤسسات تحت اسم ''الحوكمة أو الحاكمية الصالحة أو الرشيدة'' (good governance)، إلى المقاربة الأحدث للبنك الدولي تحت عنوان ''التنمية المستدامة''، هي خداع من قبل المؤسسات الدولية للبلدان النامية. فهي تثابر على إقناعهم بالمقاربة النيو-ليبرالية للتنمية، وتمنعهم من التفكير في بديل جدي على هذا الصعيد.

أعطي مثالاً حسياً وحيداً لأختم هذه الفقرة: لقد مثّل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (F.D.I.) حلاً سحرياً اقترحته المقاربة النيو-ليبرالية لحل مشاكل التنمية. وأثبتت الدراسات أن هذا النوع من الاستثمار لم يُفضِ إلى ''نقل التكنولوجيا'' أو توطينها (localization)، أي تمكين مؤسسات البلد المتلقّي لهذا الاستثمار من إنتاج الآلات ذاتها بقدرتها الذاتية. كان مردوده ضعيفاً لجهة التنمية، ولا يستحق التضحيات التي تقدّم لاستقطابه، ولا يستحق المقام الرفيع المخصّص له في مشاريع واستراتيجيات التنمية. بل إن البلدان التي نجحت في الخروج من التخلّف وحقّقت ''تصنيعها المتأخّر'' لم تعتمد عليه أبداً. وهي فضّلت شراء الآلات وحقوق الإنتاج من أصحابها في السوق الدولية، وإعادة تصنيع الآلات نفسها بقدرتها الذاتية.

1-3 الشراكة الأورو- متوسطية كمشروع فاشل

أطلقت أوروبا مشروع شراكة إقليمية بينها وبين دول جنوب وشرق المتوسط في منتصف التسعينيات. يهدف هذا المشروع في الشق الاقتصادي منه إلى إقامة تكتّل اقتصادي إقليمي يتخذ شكل «منطقة تجارة حرّة» تنطوي على إزالة الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى على تبادل السلع والخدمات والرساميل بين دولها. إعتبر هذا المشروع أن تحرير التبادل هو المنطلق لتحقيق التنمية في هذه البلدان. وأرادت أوروبا من مشروع الشراكة أن يحقّق ازدهاراً اقتصادياً في دول جنوب وشرق المتوسط يمنع الهجرة منها وتصدير الإرهاب.

عكس مشروع الشراكة الأورو-متوسطية الأخذ بالمبادئ التي تضمنتها إستراتيجية التنمية النيو-ليبرالية التي سبق تعريفها. أي انطوى على: 1) التخلي عن الأدوات الحمائية التي كانت تعتمدها الدول النامية في السابق لحماية منتجيها، وفتح أسواق البلدان المعنية أمام الاستيراد؛ 2) فرض العمل بمبدأ توازن الموازنة الحكومية، أي تخلّي الدولة عن الإنفاق التنموي إذا كان سيتسبّب بعجز في الموازنة؛ 3) خصخصة المؤسسات الإنتاجية المملوكة من الدولة وإزالة طابعها الاحتكاري، من خلال فتح القطاعات التي تتواجد فيها لدخول منافسين جدد، بينهم أجانب (داغر، 2001).

إنطوت الإتفاقيات التي تم توقيعها بين دول أوروبا مجتمعة من جهة وبين كل دولة من دول جنوب وشرق المتوسط بمفردها على التزام بتقديم مساعدات اقتصادية لهذه البلدان، مقابل توقيعها على اتفاقيات الشراكة. وخصّصت قروضاً لـ«التصحيح الهيكلي» تستفيد منها المؤسسات التي تنوي رفع مستوى تأهيلها لخوض المنافسة الدولية.

استطاعت الاتفاقيات الموقّعة إلزام بلدان جنوب وشرق المتوسط التخلّي عن ترسانتها الحمائية أكثر مما تطلّب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ولم يُفضِ توقيع اتفاقيات الشراكة بين أوروبا والدول العربية إلى أي مردود إيجابي بالنسبة لهذه الدول. ولم تغيّر المساعدات وقروض «التصحيح الهيكلي» أي شيء في واقعها. وهي اتفاقيات أضحت حبراً على ورق، وعبّرت عن كونها «نشاطية تشريعية» ليس أكثر (activisme réglementaire) (هيبو، 2003).

وليس أدلّ على تفاهة هذا المشروع لجهة بناء اقتصاد منتج في دول جنوب وشرق المتوسط من الأرقام البسيطة التالية. فقد زادت صادرات لبنان إلى أوروبا خلال عشر سنوات، بين 2005 و2014، بنسبة 70 ٪ منتقلة من 216 مليون دولار إلى 367 مليون دولار، في حين زادت صادرات أوروبا إلى لبنان خلال الفترة ذاتها بنسبة 117 ٪ منتقلة من 4 مليارات دولار إلى 8.75 مليارات دولار (المفوضية، 2015).

أما التأثير الأخطر الذي مارسته اتفاقيات الشراكة كما المؤسسات الدولية التي تتولى إرساء حرية التبادل على المستوى العالمي، فهو إقناعها نخب العالم الثالث أن لا بديل لبلدانها من تحرير التبادل ومن اعتماد الأجندة النيو-ليبرالية للتنمية.

2. إمكانية تعاون وشراكة مثمرين بين العرب وإيران

سوف آخذ تجارب آسيا لإثبات إمكان تحقيق تعاون وشراكة مثمرين على المستوى الإقليمي.

2-1 مساهمة اليابان في إرساء شروط «التصنيع المتأخّر» في كوريا وتايوان

سبقت اليابان كل دول آسيا إلى تحقيق «التصنيع المتأخّر» الذي شرعت به منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وحقّقت «تصنيعاً متأخّراً» تقوده الدولة ويلعب القطاع الخاص دور المحرّك فيه، ويعود الفضل في إنجازه إلى الإدارة الحكومية الشديدة الفعالية التي أنشأتها.

حين احتلت اليابان كوريا وتايوان، لم تتعامل معهما على شاكلة ما كانت تتعامل به الدول الغربية مع مستعمراتها، أي بانتزاع عناصر استقلاليتها وإزالة القطاعات الإنتاجية القائمة فيها التي يمكن أن تنافس صناعاتها، وتحويلها مجرّد أسواق تصدير ومصادر للمواد الأولية التي تحتاج إليها. لقد حققت اليابان إصلاحاً زراعياً في البلدين بتأميم ممتلكات الملاك الكبار وإعادة توزيعها، وتطوير القطاع الزراعي من خلال إخضاع العاملين فيه للتدريب المستمر على التقنيات الحديثة ورفع إنتاجيتهم، ومن خلال الجهد الخاص الذي وفّرته لتطوير التعليم (بريتون، 1998: 922). وهي وفرت بذلك أحد شروط «القاعدة المعرفية الوطنية» التي ستساعد البلدين على إطلاق سيرورة «تعلّم تكنولوجي» (technological learning) كانت في صلب عملية ''تصنيعهما المتأخّر''.

وحين ذهب الجنرال بارك بوصفه ضابطاً في الجيش الكوري للتدرّب في اليابان تعلّم من التجربة اليابانية ما جعله قادراً على التصدّي للمستشارين الأميركيين الذين كانت تعج بهم

كوريا خلال فترة حكمه. وأرسى نموذج تنمية يقع على نقيض ما يقترحون، ويعطي الدولة والإدارة الحكومية دوراً مركزياً في إدارة مشروع التنمية. وكانت الـ 17 عاماً التي أمضاها الجنرال بارك في الحكم كافية لنقل كوريا الجنوبية من حالة دولة متخلّفة إلى حالة دولة صناعية. وانطوى النجاح الذي حققته كوريا على الأخذ بالقواعد والمؤسسات التي سبق لليابان أن اعتمدتها.

قصدت أن أقول وإنه إذا خرجنا من النموذج الغربي، خصوصاً الأنكلوساكسوني، للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً، يمكن أن نقع على تجارب يسهم فيها البلد المتقدم بتنمية البلد الأقل تقدماً.

2-2 إمكانات نقل التجربة الإيرانية

إنطلقت في مطلع التسعينيات سيرورة «تصنيع متأخّر» في إيران حوّلتها إلى دولة صناعية خلال أقل من عقدين. كانت البداية فعلياً في قطاع مدني هو قطاع إنتاج السيارات والمركبات الآلية، وقد حمت الدولة هذا القطاع بدءاً من 1992. واستطاعت توطين (localization) التكنولوجيا في هذا القطاع، بما سمح لها بإنتاج سيارات خلال العقد الأول من الألفية الثالثة بـ "محتوى محلي" (local content) يوازي 80 ٪ من المدخلات المستخدمة في إنتاجها واستطاعت إيران أن تنتج بنفسها 1200 قطعة غيار، مقابل 150 قطعة بقيت تستوردها من الخارج (بزرجمهري، 2012: 29). وفي نص بزرجمهري لعام 2015 أن نسبة "المحتوى المحلّي" تبلغ 70 ٪ وليس 80 ٪ (بزرجمهري، 2015 (أ): 748).

تكتسب هذه التجربة أهمية أكبر بالنظر إلى أن دولاً نامية أخرى جرّبت ولم تنجح في ميدان إنتاج سيارة وطنية أو ماركة وطنية، وهي عديدة من المكسيك إلى البرازيل والأرجنتين والبيرو، إلى إندونيسيا والفيليبين. وإيران هي اليوم في المرتبة (11) دولياً وفي المرتبة (4) بين الدول النامية في إنتاج وتصدير السيارات. وهي تمكنت من ذلك في حين أنها ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، ولا في البنك الدولي، ولا هي اعتمدت بأي شكل من الأشكال على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولو أردنا توصيف التجربة الإيرانية وفقاً للأدبيات النظرية التي تصف الديناميكية التكنولوجية في البلدان التي ''جاءت متأخّرة إلى التصنيع'' لقلنا إنها تشتمل على مراحل ثلاث هي ''التقليد الإستنساخي'' و''التقليد الذي ينطوي على ابتكار''، و ''الابتكار الأصيل'' (داغر، 2016) وتنتمي الإنجازات المحقّقة في قطاع السيارات في إيران إلى المرحلتين الأولى والثانية من الديناميكية التكنولوجية ويعمل آلاف المهندسين في مؤسسات الدولة البحثية على تطوير نماذج جديدة للسيارات تجعل تصنيع هذه الأخيرة في إيران عملية ''تقليد أو محاكاة ينطويان على إبداع''.

لكن إيران انخرطت خلال الخمس وعشرين سنة الماضية في سباق لتطوير تقنيات جديدة وتحقيق ''إبداع أصيل'' في بعض التكنولوجيات الجديدة (emerging technologies) من مثل التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا النووية، إلخ. وفي المجالات التي لها استخدامات عسكرية، كتقنيات الليزر. وكانت كثافة الجهد الموضوع لـ ''التعلّم التكنولوجي'' في هذه القطاعات الأخيرة على ارتباط بواقع أنها مستهدفة من القوى الخارجية، خصوصاً أميركا و''إسرائيل''، وبالحاجة إليها للدفاع عن نفسها ودفع العدوان عنها.

أظهر الباحث بزرجمهري أن ثمة جديداً تقدمه التجربة الإيرانية في ''التصنيع المتأخّر'' على مستويين. يتناول المستوى الأول دور ''المكاتب الاستشارية الهندسية'' (engineering consulting firms) الغربية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في حالة إيران، في نقل وتوطين التكنولوجيا لمصلحتها (المصدر نفسه). أي أن هذه ''المكاتب'' تتيح للبلدان المنخرطة في عملية ''تعلّم تكنولوجي'' التعويض عن رفض الشركات الغربية الكبرى نقل التكنولوجيا إليها. وبالتالي فإن ''توطين التكنولوجيا'' شأن ممكن، حتى للبلدان التي ليست على وفاق مع الولايات المتحدة.

ويتناول المستوى الثاني دور الإدارة العامة. وهذه الإدارة ليست في إيران على شاكلة الإدارة العامة الآسيوية ''الفيبرية'' أي التي يتم تنسيبها على قاعدة الاستحقاق فقط، والتي تتمتع

بخاصيتي ''الاستقلالية'' و''الانغراس'' في النسيج الاقتصادي المحلي، تنطبق على بعضها صفة الإدارة ''النهّابة''، التي تتوخّى توفير منافع وريوع خاصة للعاملين فيها والمستفيدين منها. وهذه الأخيرة تكون معادية لمشروع ''التصنيع المتأخّر'' ومتواطئة لتسهيل الاستيراد. لكن تجربة إيران أظهرت أن تيار القوميين الصناعيين استطاع نسج علاقات سياسية وتحالفات سمحت له بحماية مشروع ''التصنيع المتأخّر'' (بزرجمهري، 2015 (ب)). يقول لنا الباحث إن تحقيق ''التصنيع'' ممكن في غياب إصلاح شامل للإدارة العامة.

3. التعاون والشراكة بين إيران والعرب لتحقيق «التصنيع المتأخّر»: مقترحات عملية

يمكن أن ينشأ تعاون وتنشأ شراكة بين العرب وإيران في الميادين التي تنتمي إلى المجالات الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها، أي الصناعات التي تقوم على «التقليد الإستنساخي» والصناعات التي تقوم على «التقليد الذي ينطوي على إبداع» والصناعات التي تقوم على «الابتكار الأصيل».

3-1 ميدان البحث العلمي

باتت إيران لجهة عدد الأبحاث المنشورة في الدوريات المتخصّصة العالمية متقدّمة على «إسرائيل». هذا ما أشار إليه تقرير إستخباراتي إسرائيلي نُشِر في عام 2015. ويعمل هؤلاء الباحثون في مؤسسات الدولة البحثية وفي الجامعات وفي الأقسام المخصّصة للأبحاث في الشركات الحكومية والخاصة.

يمكن في هذا السياق تصوّر نشوء فرق بحثية مكوّنة من باحثين إيرانيين وعرب، لتحقيق ابتكارات في ميادين محدّدة يعيّنها الطرفان. وينبغي أن تُفضي الشراكة في هذا المجال إلى إنشاء مؤسسات إنتاجية محلية تستخدم الابتكارات المحقّقة. ومن شأن ذلك رفع أعداد الباحثين المحليين ورفع أعداد المؤسسات الإنتاجية التي تتولى تنفيذ ابتكاراتهم.

ما الفرق بين أن يعمل باحث لبناني مثلاً في فريق بحثي فرنسي أو في فريق عربي-إيراني مشترك؟ الفرق هو أن الباحث عندما يعمل مع الفرنسيين يكدّ لإنتاج أبحاث تفيدهم وينتهي بأخذ جنسيتهم والانقطاع عن بلده الأم. أما التعاون العربي-الإيراني في هذا المجال فلا يستدعي سفراً من الباحث إلى الخارج، والتنكّر للبلد الذي جاء منه. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبنان. ذلك أن هذا البلد يمتلك حتى إشعار آخر نظاماً تعليمياً يوفّر مخرجات ممتازة بالمعايير الدولية، خصوصاً في المرحلة ما قبل الجامعية. ولا يعاني من مشكلة عدم امتلاك اللغات الأجنبية، الإنجليزية والفرنسية على وجه الخصوص. وهي ميزة تحوّلت منذ أيام المتصرفية حتى اليوم إلى عبء على لبنان لأن عدم وجود مؤسسات إنتاجية وسياق تصنيعي يستوعبان هؤلاء الخريجين جعلهم يهاجرون بوتائر أكبر من التي عرفها أي بلد آخر. وبالتالي، وأخذاً بالاعتبار لتوفّر أحد عناصر «القاعدة المعرفية الوطنية» الذي هو التعليم، فإن لبنان هو من بين الأقدر على الاستفادة من التعاون العلمي العربي-الإيراني المقترح.

وفي «مخطّط لتطوير العلم والتكنولوجيا في مصر» أتى الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى على ذكر العديد من المؤسسات القائمة والبرامج المقترحة كـ«مشروع التعلّم التكنولوجي» الذي يغطي عدداً من المجالات الطليعية، من التكنولوجيا الحيوية إلى النووية وتطوير قمر إصطناعي مصري وتكنولوجيا الليزر فائق السرعة والجزيئات الصغيرة (النانو) والمواد الجديدة كالسيراميكيات وتكنولوجيات الطاقة الجديدة (عيسى، 2016: 6). وتحدّث عن النية لإقامة ثماني «مناطق تكنولوجية» في مصر (المصدر نفسه: 7). ودعا لبناء «نواة تكاملية عربية من منطلق العلم والتكنولوجيا» (المصدر نفسه: 9).

وفي تحقيق إخباري نُشر حول أوضاع البحث العلمي في مصر ذكر الكاتب أن ثمة 86 ألف باحث مصري اختاروا العمل في الخارج، وأن هناك غياباً أو شحاً شديداً للتمويل من قبل الدولة لهذا القطاع، رغم أن الدستور ينص على تخصيص 1 ٪ من الناتج الوطني لهذه الغاية (جمال الدين، 2016). وذلك في حين استطاعت إيران، أن تحقّق «هجرة معكوسة

للأدمغة» (inverse brain drain)، وتستعين بباحثيها اللذين كانوا منتشرين في أنحاء العالم في ''تصنيعها المتأخّر''. وهو شأن دول شمال- شرقي آسيا التي عرفت التجربة ذاتها من العودة الكثيفة لباحثيها، حين استطاعت أن تقدم لهم اقتصاداً يحتاج إليهم ومؤسسات إنتاجية وبحثية يعملون فيها.

ثمة تفسير وحيد برأيي لضعف أو إهمال تمويل البحث العلمي في مصر وهو عدم وجود سياسة ''تصنيع متأخّر'' وطنية، تقيم علاقة مباشرة بين الأبحاث المحقّقة وتنفيذها على الأرض. يمكننا من جهة أخرى أن نعزو غياب سياسة ''التصنيع المتأخّر'' في مصر إلى الاستمرار في اجترار الأفكار القديمة حول استقطاب ''الاستثمار الأجنبي المباشر''، وتكتيف الأيدي بانتظار قدوم الاستثمارات الأجنبية. وهو انتظار طال أكثر مما ينبغي.

3-2 ميدان إنتاج قطع الغيار للمركبات المدنية

أوضح الباحث بزرجمهري أن انطلاق عملية التصنيع المتأخّر في إيران حصل في ميدان ينتمي إلى فئة التكنولوجيات الوسيطة (Mid. Tech.) هو ميدان المركبات المدنية. وما يلفت الإنتباه ويثير الإهتمام هو حجم القوى العاملة الوطنية التي تم استيعابها في هذا القطاع. وهذه علامة نجاح باهر في حل مشكلة البطالة الوطنية. وقد تراجع الإنتاج إلى 740 ألف سيارة عام 2013 بسبب ''العقوبات'' التي فرضتها الولايات المتحدة، ومنعت بها تصدير بعض قطع الغيار الأساسية التي لا تزال إيران تستوردها من الخارج (النهار، 2016). ونحن نعتمد تعبير ''العقوبات'' بشكل ببغائي لوصف إجراءات أميركا ضد إيران أو أي بلد نامٍ آخر بما يوحي أنها مبرّرة في حين أنها إجراءات تعكس ''حرباً اقتصادية'' مجرمة تشرعها أميركا من طرف واحد.

أرى أنه يمكن إنشاء شركات إنتاج قطع غيار عربية على الطريقة ذاتها، والإستعانة بالخبرة الإيرانية في مجال ''توطين التكنولوجيا'' هذا وأرى أنه يمكن في الوقت عينه إنتاج سيارة مدنية بجهد عربي-إيراني مشترك يتم تسويقها في الأسواق العربية المترامية وغيرها.

3-3 الصناعات العسكرية

استطاعت إيران تطوير أسلحة مستوردة قديمة واستنساخ أخرى ما جعلها تستغني عن الإستيراد في هذا المجال. واستطاعت من جهة أخرى تطوير تقنيات الليزر لإعماء الأقمار الصناعية والطائرات الخفية التي تُرسل للتجسّس عليها، وتطوير تقنيات الرادار والتقنيات البصرية كالكاميرات الحرارية، لمواجهة تقنيات الخفاء التي هي أحد عناوين تفوّق الجيوش الغربية (محسن، 2014). وينطبق على هذا القطاع ما ينطبق على القطاعات المدنية التي جرت الإشارة إليها لجهة إمكان التعاون والشراكة فيها. أما شرطهما فهو وجود حكومات ذات سيادة، قادرة على أن تقف في وجه أميركا، وتطلق سياق «تصنيع متأخّر» غصباً عنها.

ملاحظات ختامية

كان «التصنيع المتأخّر» وسيلة إيران الوحيدة لصد العدوان الخارجي ومنع القوى العظمى من تدميرها. ولن يتمكّن العرب بغير «التصنيع المتأخّر» من مواجهة التدمير الحاصل لدولهم ومجتمعاتهم، والتصدي لإجرام القوى الخارجية التي تستهدفهم، والخروج من التخلّف. وينبغي أن يكون العرب هم المبادرين، حيث يمكن ذلك، لتطوير مشاريع تعاون وشراكة عربية-إيرانية في ميدان «التصنيع المتأخّر».

الحوار المباشر سبيلاً لمواجهة الإرهاصات العربية- الإيرانية

■ أ. إسكندر شاهر سعد

مقدمة:

في البداية، أصالة عن نفسي ونيابة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية برئاسة الأخ الرئيس علي ناصر محمد، أتوجه بالشكر للقائمين على هذا المؤتمر المهم في موضوعه وتوقيته لاستشعاره إحدى أبرز المعضلات القائمة في المنطقة والتي تؤسس لمزيد من تأجيج الصراع بين دول الإقليم على خلفية التوتر العربي- الإيراني الذي يُراد له أن يتعمق تارة بخلفية دينية/ مذهبية وتارة عرقية وأخرى اقتصادية وصولاً إلى المواجهات العسكرية التي لا تخدم المنطقة بقدر ما تضر بمصالحها على مستوى الدول والأحزاب والإثنيات المتعددة.

إن الفرص التي يتلمسها هذا المؤتمر لتعزيز الشراكة بين العرب وإيران هي أكثر من اللّا فرص بمعنى أن من شأن هذا المؤتمر أن ينفض غبارها ويرفع عنها الحجاب فقط لتصبح مرئية أمام صنّاع القرار والجمهور ليجري العمل نخبوياً باتجاه تنميتها وفتح آفاقها الواسعة بما يضع الأمور في نصابها ويملأ فراغ التحديات المفتعلة بالمقاربات الفاعلة .

وقبل أن أبدأ بفقرات هذه الورقة سأعرّج سريعاً على جزء من تاريخ العلاقات اليمنية– الإيرانية.

لقد نشأت علاقات جيدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تولى رئاستها بين عامي (1980– 1986) الرئيس علي ناصر محمد منذ ما بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني وتأسيس الجمهورية الفتية (1967) وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ انطلاق الثورة الإسلامية بزعامة الإمام روح الله الخميني (1979) وفقاً للروابط والمصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين .

ولا يخفى على أحد أن نظام الشاه كان قد أرسل قواته إلى حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقصف بطائراته عددًا من قرانا وأسقطت إحدى طائراته وجرى أسر طياريه ثم تم الإفراج عنهم لاحقاً بوساطة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية .

وعند إقامة العلاقات بين البلدين أكدت القيادة في جمهورية اليمن الديمقراطية على أنها مع ثورة الشعب الإيراني التي وضعت على عاتقها الانتصار للقضية الفلسطينية وقضايا المستضعفين ولكن ليس مع تصديرها إلى المنطقة كما أكدنا على حل مشكلة الجزر الإماراتية عبر الحوار الأخوي بين البلدين .

وتطورت العلاقات السياسية والتجارية عندما كانت إيران تكرر ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من النفط الخام في عدن في حين كانت المصفاة على وشك التوقف وتسريح عمال أكبر منشأة اقتصادية في الجنوب، بينما امتنعت بعض الدول الشقيقة عن تكرير نفطها في مصفاة عدن.

على أنّ أول زيارة قام بها الرئيس علي ناصر محمد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت في العام 1998 وذلك بمباركة من مؤسس ورئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان رحمه الله حيث نقل حينها رسالة منه إلى القيادة في طهران تكرّس مبدأ الحوار في حل قضية الجزر وغيرها من القضايا الخلافية ولمس تقارباً في وجهات النظر في ذلك الحين.

الجوار الجغرافي داعماً للحوار السياسي وتأصيل الشراكة الإقليمية:

يُعد الجوار الجغرافي من الأمور الواقعية والدائمة التي لا يمكن شطبها أو تخطيها في نطاق الإقليم الواحد ما يعني اعتبار هذا الجوار معطىً بنيوياً يؤسس بالضرورة لحوار سياسي وثقافي وحضاري بصورة عامة دون انقطاع بين دول الإقليم وفقاً لما يفرزه هذا الجوار من مصالح مشتركة بعيداً عن حجم التباينات المختلفة بين الدول سواء أكان على مستوى الدين أم اللغة أم العرق أو الخلفيات السياسية والثقافية الأخرى.

على أن هذا الجوار لطالما تحوّل من عامل تكامل إلى عامل صراع وصل إلى الحرب والمواجهات العسكرية المباشرة وهذا ما حدث في منطقة الشرق الأوسط كـ (حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988)، وكذلك حرب الخليج الثانية بعد اجتياح العراق للكويت واندلاع عاصفة الصحراء (1990) إضافة إلى جملة من التوترات بين بعض الدول العربية، وبين دول عربية مع دول إقليمية. ومما لا شك فيه أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يندرج ضمن ما نشير إليه في هذه الفقرة لأن القضية الفلسطينية قضية مركزية مشتركة ولها من الخصوصيات التاريخية والسياسية والقانونية والإنسانية الجامعة لدول الإقليم بل لعلها أهم نقاط الالتقاء التي يجب البناء عليها ونحن في خضمّ الحديث عن العرب وإيران ومواجهة التحديات الإقليمية كموضوع لهذا المؤتمر.

إن الموروث التاريخي الذي يجري استدعاؤه في أتون الصراع السياسي لإذكاء الخلاف والانقسام العربي- الإيراني هو أقل مما يمكن الاتكاء عليه لحرف العلاقات بين العرب وإيران عن مسارها الطبيعي بالنظر إلى أهمية الجوار الجغرافي وشبكة المصالح التي تترتب عليه مرحلياً واستراتيجياً والتي تنعكس على شعوب المنطقة وعلى تعزيز التكتل بين دولها وبما من شأنه أن يردم الحفر التي يتسرّب منها أخطبوط المصالح الأجنبية على حساب مصالحنا وثرواتنا ومكنوننا الحضاري حيث يجري استغلال بؤر التوتر القائمة والسعي إلى تعميقها وتشعيبها وإطالة أمدها.

ولعل أوجه الاشتباك العربي- الفارسي في الموروث التاريخي معززاً برابط الدين الإسلامي يمكن أن يتحول إلى مادة لردم الهوّة فبدلاً من استدعاء الانتصارات والهزائم التاريخية التي عفّى عليها الزمن يمكن استدعاء عناصر ومقوّمات الالتحام بين الإيرانيين كأمة اعتنقت الإسلام وامتزج تاريخها وحضارتها بتاريخ العرب وحضارتهم قروناً طويلة، فالأوروبيون

على تنوّع لغاتهم ومذاهبهم والحروب التي عصفت بهم لجؤوا إلى الحوار السياسي استناداً إلى الجوار الجغرافي ليؤسسوا تكتلاً كبيراً يضمهم جميعاً ويعزز شراكتهم في مصير استراتيجي واحد .

النفط والمصالح الاقتصادية داعماً أساسياً لتعزيز الشراكة العربية- الإيرانية:

يُعدّ أمن المنطقة موضوعاً يضطلع به العرب وإيران بصورة أساسية ومشتركة بالنظر إلى الثروة النفطية التي يحوزونها والتي تمر عبر منافذنا الدولية إلى العالم الأمر الذي يؤكد أهمية التوافق عبر الحوار المباشر والدائم وتجاوز الخلافات بين الجانبين، فالاتفاق بينهما ينعكس إيجاباً على أمن وازدهار المنطقة والعكس صحيح. وكما أثمر التعاون العربي- الفارسي في أوج الحضارة الإسلامية على مختلف المستويات لا شك أنه سيثمر في ظل عالم محكوم اليوم بالعولمة وبالتكتلات الدولية والمصالح الاقتصادية الكبرى والشركات العابرة للقارات. وهنا لا يغيب الموضوع الأساس الذي يجري توظيفه في الصراع السياسي وهو سلاح النفط ، فالأجدى بالجانبين العربي والإيراني أن يتفقا على تحييد النفط عن الصراع والعمل المشترك والبناء لاستثماره لمصلحة شعوب ودول المنطقة وإعادة التوازن لأسعاره العالمية من موقعهما المؤثر وبما يخدم مصلحتهما ولا يضر بها كما هو حادث اليوم، وهذا لا يتأتى إلا بتفعيل الحوار المباشر بينهما وتخطي الحواجز التي تحول دون ذلك.

الإعلام والثقافة ودورهما في تحفيز أو تثبيط الحوار العربي- الإيراني:

يسود الاعتقاد أن الحروب والصراعات القائمة في العقد الأخير إعلامية في معظمها أو أن الإعلام رأس الحربة فيها نظراً لتأثيره الواسع والشديد وتغوّله في حياة الناس.

من هنا يلزم تأسيساً لحوار مباشر بين العرب وإيران أن يتفق الجانبان على وقف الحملات الإعلامية ومنع شيطنة كل منهما للآخر عبر الوسائل الإعلامية والمنتديات الثقافية وعدم الانجرار وراء كارثة التأصيل للمذهبية (سنة وشيعة) كواجهة أو خلفية للنزاع العربي الإيراني. ولقد كانت فكرة حوار الثقافات والتقريب بين المذاهب التي انطلقت من المنطقة كرد على مقولات «صراع الحضارات» و«نهاية التاريخ» التي جاءت من الغرب نجماً لاح في الأفق لكن سرعان ما خفت وتلاشى واندثر نتيجة لعديد من العوامل التي كان ولا يزال بالإمكان تجاوزها إذا ما تم تغليب لغة المنطق والعقل والحكمة.

تعزيز دور النشاط الدبلوماسي وإعادة الاعتبار له بما يعزز آفاق الحوار المباشر:

للعمل الدبلوماسي دور فاعل في تنشيط العلاقات ودفعها نحو الإيجابية أو السلبية لذا ينبغي إتاحة الفرصة للسلك الدبلوماسي للتحرّك في فضاء أكثر انفتاحاً وتفاعلية وإيجابية ما من شأنه أن يقرب الكثير من وجهات النظر بين الجانبين العربي والإيراني وهذا يقتضي تبني مواقف داعمة لهذا التوجه من قبل صناع القرار في الجانبين، ودون ذلك سيبقى الواقع المؤسف يتمثل بإقحام الدبلوماسية في اللادبلوماسية أو في تعطيل عمل السلك الدبلوماسي في أحسن الأحوال.

ويندرج تحت هذا العنوان كثير من القضايا الملحة التي سيتعيّن مناقشتها دبلوماسياً كإرساء مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعمل على إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربية وبينها وبين إيران ولاسيما قضية الجزر الإماراتية محل الخلاف بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة .

ولا نغفل اليوم، في ظل الأجواء المشحونة والمتوترة بين الجانبين العربي والإيراني، أن نلفت إلى أهمية دور الوسطاء الدوليين ذوي التأثير البالغ، ونعتقد بأن روسيا الاتحادية التي تقف على

مسافة واحدة من مختلف الأطراف نسبياً والتي أعلنت مؤخراً عن استعدادها للتوسط بين العرب وإيران يمكن أن تكون لاعباً فاعلاً باتجاه التأثير على الجانبين تمهيداً لجلوسهما حول طاولة الحوار المباشر.

وفي السياق ذاته أتذكر أننا نشرنا في مجلة «قضايا استراتيجية» الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (العدد- -3 يوليو/ سبتمبر 2000م) دراسة للباحث الصيني المرموق د. تسياو دينج زانج بعنوان «المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط» أورد هنا جزءًا منها بالنص حيث يقول : «لا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار حقيقيان (في الخليج) بدون مشاركة إيران، ولكن رفض إيران تلقي الأوامر قد يجعل من الصعب على الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها في السيطرة على شؤون الخليج واحتكارها.. ولا شك أن خليجاً مستقراً يتطابق مع مصالح الصين وكل البلدان الأخرى. وإيران مفتاح لأمن واستقرار الخليج ، وباب رئيسي لآسيا الوسطى ومنفذ نفطي مهم لها. ويجب على الصين أن تعزز روابطها الاقتصادية والسياسية مع إيران، كما يجب عليها أن تشجع وتتوسط في علاقات إيران مع جيرانها، وخصوصاً البلدان العربية، وأن تساعده على التراجع عن الشواغل القديمة، وأن يعيدوا تأسيس صداقاتهم كمكوّن عضوي في سياستها اتجاه إيران».

إن هذه النصيحة الصينية التي تقدم بها هذا الباحث في مطلع الألفية الثالثة جديرة بالاستماع إليها اليوم والاستفادة منها أكثر من أي وقت مضى لاسيما أن الأزمة الإيرانية- العربية استفحلت في الآونة الأخيرة وباتت تنذر بمخاطر راهنة ومستقبلية لا تحمد عواقبها.

ولا يغيب عنـّا أن نشير في هذا المقام إلى أهمية تعزيز النشاط عبر التكتلات المشتركة كمنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وغيرها مما يمكن أن ينمي التحالفات السياسية والاقتصادية والفكرية ويكون بديلاً موضوعياً للتحالفات ذات الطابع العسكري التي تستهلك الموارد البشرية والثروات القومية لشعوب المنطقة.

الاتفاق النووي بين إيران والغرب:

تباينت ردود الأفعال العربية على مستوى السلطات والنخب على الاتفاق النووي بين إيران والغرب والذي أفضى إلى رفع العقوبات عن طهران ووضع إيران أمام مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والاقتصادي الواسع مع العالم.

ولعل من المفيد التنويه هنا، خدمة لموضوع هذه الورقة، أن هذا الاتفاق بصرف النظر عن أحكامنا المختلفة حوله وحول ما سيسفر عنه من نتائج على إيران والإقليم والعالم هو محصلة لحوار مباشر جرى لسنوات عديدة بين إيران ودول الخمسة + 1 بالرغم من الاتهامات الكبيرة والخطيرة المتبادلة التي كانت تحكم المشهد في علاقات إيران بالدول العظمى لا سيما الولايات المتحدة وأوروبا. وهذا يعني أن العالم وإيران جزء منه لم يكن ليتوصل إلى هذا الاتفاق الذي يوصف بـ «التاريخي» لولا تيقنّه وقناعته الكاملة بأن الحوار المباشر وليس الحلول العسكرية هو السبيل الأوحد والأمثل للخروج بحل لهذه المسألة الإشكالية. وهذه القناعة الإيمانية بالحوار وجدواه هي ما يجب أن يتوصل إليها اليوم العرب وإيران لوضع حد لتفاقم علاقاتهم ونزع فتيل الأزمة بينهما.

ختاماً

إن أهمّ الاستخلاصات التي يمكن التوصل إليها تأسيساً على مجمل ما سبق ذكره هو أن الحوار المباشر هو السبيل الوحيد لمواجهة الإرهاصات العربية- الإيرانية لأن البديل من ذلك هو تنامي خطر الإرهاب وإتاحة الفرصة والبيئة المناسبة للجماعات المتطرفة واستنزاف المنطقة بالحروب المتنقلة والصراع المستمر والنزاعات التي ستؤول في آخر المطاف إلى نتيجة واحدة هي الحوار كما نتابع اليوم في العراق وسورية واليمن وليبيا وغيرها. ومن الحكمة أن نحرق المراحل بدلاً من أن تحرقنا وأن نختصر الطرق الوعرة بالطريق الآمنة المتمثلة بالحوار، حيث تؤكد الشواهد التاريخية عبر مختلف المراحل حول العالم أن حوار عشر سنوات خير من حرب عشر ساعات.

وتجدر الإشارة في عملية تفنيد أسس الحوار المباشر وتحويلها إلى واقع عملي أن يجري تفكيك أوجه الخلافات إلى مجموعة حلقات منفصلة عن بعضها بحيث يسهل معالجتها وفقاً لحيثيات كل منها وخلفياتها عبر لجان مشتركة تشكل لهذا الغرض بالاستعانة بما سبق ذكره من دور للعمل الدبلوماسي، كما يمكن تأسيس أطر رديفة تدعم هذا الموقف وتمهد السبل لنجاحه كتأسيس مجلس عربي- إيراني أو جمعية للصداقة العربية- الإيرانية تحظى بدعم سياسي من الدول ذات الصلة وتضطلع بمهام عدة على مختلف الصعد بالنيابة عنها بما من شأنه أن يكبح جماح التوترات ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون والشراكة.

ثم إنني لا أغفل الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به النخب العربية والإيرانية أفراداً ومؤسسات فكرية وثقافية وإعلامية كأحد المحفزات أو وسائل الضغط الناعمة لدفع القيادات السياسية والحكومات في إيران والدول العربية وكذلك تركيا للتوجه نحو الحوار المباشر ولاشك أن مثل هذا المؤتمر الذي يجمعنا اليوم يعّد إحدى القنوات التي تتلمس هذه الغاية المنشودة.

الأزمة الراهنة في ظل الموازين الدولية والإقليمية

■ د. جمال واكيم

في كانون الأول 2010 اندلعت تظاهرات صاخبة في تونس ضد الرئيس السابق زين العابدين بن علي سرعان ما انتقلت إلى ليبيا ومصر واليمن وحتى سورية، معلنة ربيعاً عربياً قال كثيرون إنه سيؤدي إلى انتشار الديمقراطية في العالم العربي. وأدت التظاهرات إلى الإطاحة بكل من بن علي في تونس والعقيد معّمر القذافي في ليبيا، والرئيس حسني مبارك في مصر، والرئيس علي عبد الله صالح في اليمن، فيما اندلع صراع لا يزال جاريًا إلى الآن في سورية. ومع مرور الوقت تبين أن الربيع العربي لم يجر بمعزل عن تغيرات دولية وإقليمية لم تبق محصورة في المنطقة العربية، بل انتقلت عدواها جنوباً إلى القرن الإفريقي وشمالاً إلى أوكرانيا. وبالتالي تبّين أن الربيع العربي ما هو في جانب كبير منه إلا صراع بأشكال أخرى بين القوى الكبرى في الوقت الذي يتحول فيه النظام الدولي من نظام يهيمن عليه الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى نظام متعدد الأقطاب.

شرق الأوسط المعاصر

تجدر الإشارة إلى أن النظام الإقليمي الذي ساد في المنطقة العربية نتج بشكل كبير عن الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية التي كانت تحكم هذه المنطقة. وأدى هذا الانهيار عقب هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى إلى اقتسام الحليفين الفرنسي والبريطاني لممتلكات هذه الدولة في المشرق العربي. فهيمن البريطانيون على مجمل الجزيرة العربية بشكل مباشر

أو غير مباشر، فيما فرضوا انتدابهم على العراق والأردن وفلسطين وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو مع الفرنسيين التي أعطت فرنسا انتداباً على سورية ولبنان.[1] وكانت المغرب والجزائر وتونس وقعت تحت الاستعمار الفرنسي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، فيما وقعت مصر والسودان تحت الاستعمار البريطاني. والجدير ذكره أن النظام الإقليمي لم يكن انعكاساً للإرادة الاستعمارية البريطانية والفرنسية فقط بل كان ناتجاً عن اصطدام المشاريع الاستعمارية لهاتين الدولتين بإرادات وطنية ظهرت في البلدان التي وقعت تحت الاستعمار. وكانت السياسة البريطانية في العراق تقضي بتقسيمه إلى ثلاث مناطق، كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، فيما كانت السياسة الفرنسية في سورية تقضي بتقسيمها إلى أربع دويلات، علوية على الساحل، ودرزية في جبل الدروز، ودولتين سنيتن في دمشق وحلب.[2] إلا أن نضال قوى وطنية عراقية وسورية حال دون هذا الأمر.

في العام 1948، قامت «دولة إسرائيل» على أرض فلسطين بعد تهجير الكثير من شعبها منها في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية قد بدأت تتحرر من الاستعمار. وقد قادت مصر حركة التحرر هذه ليس فقط في المنطقة العربية بل أيضاً في أفريقيا ما أدى إلى تحرر معظم أقطارها من الاستعمار. لكن اصطدام حركة التحرر هذه بصعود المشروع الإمبراطوري الأميركي خصوصاً بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي في العام 1963 أدى إلى تراجع هذه الحركة ووقوع معظم هذه الأقطار تحت النفوذ الأميركي، فيما نجت بعض هذه الدول كليبيا واليمن الجنوبي وسورية بانحيازها إلى المعسكر الاشتراكي خلال الحرب الباردة. لكن مع انهيار كتلة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتي في العام 1991 بعد هزيمتها في الحرب الباردة أضحت الولايات المتحدة زعيمة العالم بلا منازع، لكن إلى حين. كانت واشنطن تعرف حق المعرفة أن عدداً من القوى من بينها الصين وروسيا وأوروبا واليابان والهند والبرازيل كانت

1- Zeine Zeine, TheStruggle for Arab Independence (Beirut: Khayat, 1960).

2- Michael Province, The Great Syrian Revolt, and the Rise of Arab Nationalism (Austin: University of Texas Press, 2005), 17.

في طريقها لتبّوء دور عالمي، وكان همّ القادة الأميركيين ضمان بقاء بلادهم القوة الأولى في العالم. والجدير ذكره أن التفكير الجيوسياسي الأمريكي كان متأثراً باعتبار الولايات المتحدة قوة بحرية وريثة لبريطانيا العظمى في سيادة البحار، التي هي المفتاح الرئيسي لفرض السيادة العالمية كما يعتبر الأدميرال الأميركي الشهير ألفرد ثاير ماهان. [1] وتأثر التفكير الأميركي أكثر ما تأثر بالنظريات الجيوسياسية للعالم البريطاني الشهير هالفورد ماكيندر الذي اعتبر أن السيطرة على أوراسيا هي مفتاح السيطرة على العالم. وفي مقالته الشهير حول المحور الجغرافي للتاريخ اعتبر ماكيندر أن قلب أوراسيا الذي يضم روسيا كان دائماً منطلقاً لصعود إمبراطوريات برية كبرى كانت تهدد بفرض سيطرتها على مجمل أوراسيا وبالتالي تهدد بعزل القوى البحرية وآخرها بريطانيا تمهيداً لاحتلالها. واعتقد ماكيندر أن من مصلحة بريطانيا عدم توحد أوراسيا تحت مظلة قوة وحيدة كما آمن بضرورة منع أي قوة برية في أوراسيا من الخروج بحرية إلى طرق المواصلات البحرية.[2] وأثر ماكيندرفي المفكرين الجيوسياسيين الأميركيين وعلى رأسهم نيكولاس سبايكمان الذي كتب خلال الحرب العالمية الثانية عن الخطر الذي يتهدد الولايات المتحدة في حال اتحدت أوراسيا تحت مظلة قوة واحدة، لأنه في هذه الحالة ستنعزل الولايات المتحدة في شمال أميركا وستصبح محاصرة من الشرق والغرب من قوة معادية. إلا أن سبايكمان رأى أن التهديد بتوحيد أوراسيا يمكن أن ينشأ ليس انطلاقاً من قلب أوراسيا وهي روسيا بل من المناطق المحاذية لها والتي يسميها مناطق الأطراف.[3] وتأثر زبغنيو بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي الأميركي في عهد الرئيس جيمي كارتر، بنظرية سبايكمان إذ اعتبر أنه لكي تبقي الولايات المتحدة على زعامتها للعالم فإن عليها

1- Alfred Thayer Mahan, The In□uence of Sea Power Upon History: 1660 – 1783, (Boston: Brown and Company, 1918), P iii.

2- Halford Mackinder: The Geographical Pivot of History, the geographical journal, vol 170, no 4, december 1904, 298 – 300

3- Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics-The United States and the Balance of Power, (New Brunswick, Transaction Publishers, 2008) 59

أن تبقي أوروبا الغربية تحت مظلتها لأنها تشكل جسر عبور لواشنطن إلى البر الأوروواسي. مشيراً إلى ضرورة ألا يقع الشرق الأوسط ووسط آسيا تحت سيطرة أي من القوى الأوراسية وألا تخرج الولايات المتحدة من تلك المنطقة وأن تبقى محكمة للتناقضات فيها. [1]

صعود الصين

منذ القدم عندما كانت الصين عندما تنهض وتزدهر، ترنو بأنظارها ناحية بحر الصين الجنوبي جنوب شرق الصين، وناحية وسط آسيا التي كانت تعتبر عقدة المواصلات التجارية البرية عبر آسيا التي اصطلح على تسميتها بطريق الحرير. ذا ديدن الصين منذ توحيدها في القرن الثالث قبل الميلاد وحتى يومنا هذا. ويعتبر صعود القوة المغولية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر في جانب منه صعوداً للهيمنة العالمية للصين. وتعود الخشية الغربية من توحد أوراسيا إلى تلك الحقبة التي شهدت تهديداً مغولياً لأوروبا الغربية لم يتوقف إلا في المجر. وبعد الإطاحة بالحكم المغولي في الصين على يد مؤسس أسرة مينغ عادت الصين إلى عزلتها في ظل أسرتي مينغ وتشين حتى بداية القرن التاسع عشر. وبقيت الصين معزولة عن العالم بشكل كبير حتى منتصف القرن الثامن عشر حين شنت بريطانيا عليها حرباً لإجبارها على فتح أسواقها أمام تجارة الأفيون المنتج في المستعمرات البريطانية وذلك في العام 1840 ما أدى إلى بدء وقوع الصين تحت الهيمنة الغربية في ما سيعرف بقرن الذل.[2] وقرن الذل هذا قدِّر له أن ينتهي مع انتصار الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ في العام 1949 وإقامة جمهورية الصين الشعبية. وتمكن جيل ماو من إعادة وضع الصين على الخريطة العالمية، لكن خروج الصين إلى العالم لم يحصل بشكل كبير إلا بعد وفاة ماو في العام 1976 ووصول دينغ كسياو بينغ إلى السلطة في

1- Zbegnew Brzezinski, The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Imperatives XIV.

2- William T. Rowe, China's Last Empire: the Great Qing, (Cambridge: Harvard University Press,2009), 172.

العام 1978. فسارع دينغ للانفتاح على الولايات المتحدة.[1] أما على الصعيد الاقتصادي فقد عمد لتطبيق خطة اقتصادية مبنية على التصور الذي وضعه شوين لاي في العام 1975و تقوم على التركيز على التصنيع ثم الانتقال إلى التنمية المتوازنة في القطاعات الاقتصادية الأربعة وهي الزراعة والصناعة والدفاع والتكنولوجيا.[2]

إضافة إلى ذلك بدأت الصين بإقامة مناطق اقتصادية حرة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وبناء على ذلك نما الاقتصاد الصيني في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بمعدلات تتراوح بين 8 و 10 بالمئة سنويا، فيما ارتفعت مستويات المعيشة للأفراد بنسبة ثمانين بالمئة وارتفعت حصة الصناعة من الناتج المحلي إلى 50 بالمئة. [3] ومع حلول العام 1992 بدأت الصين بتحقيق فائض في التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ما جعلها تراكم احتياطات بالعملات الاجنبية بنحو أربعين مليار دولار، لترتفع في ما بعد إلى أضعاف ذلك المبلغ.[4] مما مكّن ذلك الصين من تجاوز الأزمة التي ضربت كتلة الدول الاشتراكية التي أدت إلى انهيارها وانهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991.

ما أن انطلقت الصين اقتصادياً حتى بدأت تسعى لتدعيم هذه الانطلاقة سياسياً. وكان لدى الصين تاريخياً قلق من منطقة وسط آسيا التي كانت مصدر معظم الغزوات التي تعرضت لها الصين، كما أنها كانت المنطقة التي تنطلق منها الصين لتدعيم التجارة في البر الآسيوي تحت مسمى طريق الحرير. لذا قامت الصين بالتعاون مع روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان بإنشاء مجموعة الخمسة في العام 1996 التي تحولت في حزيران من العام 2001 إلى منظمة شنغهاي للتعاون بعد انضمام أوزبكستان إليها. ووفقاً لدستور المنظمة فإن هدفها الرئيسي هو حفظ الأمن والاستقرار في منطقة وسط آسيا ومكافحة الحركات الانفصالية

1- Chi Kwan Mark, China and the world since 1945, (London: Routledge, 2011), , 96.

2- Alfred K. Ho, China's Reforms and Reformers, (Westport: Praeger, 2004), 81.

3- Chi Kwan Mark, 97.

4- Alfred K. Ho, 82.

المنطلقة منها.[1] وأهمية منظمة شنغهاي للتعاون تكمن في أنها تحتل ستين بالمئة من مساحة أوراسيا وتضم ربع سكان العالم. وإذا أخذنا في الاعتبار الدول التي تتمتع بصفة مراقب وهي أفغانستان والهند وإيران ومنغوليا وباكستان فإن منظمة شنغهاي للتعاون تضم ثمانين بالمئة من مساحة أوراسيا ونصف سكان العالم. وأرست المنظمة هيئة خاصة تعنى بمكافحة الإرهاب. [2] والجدير ذكره أن طلب الولايات المتحدة الانضمام إلى المنظمة رفض في العام 2006، كما رفض طلبها في أن تكون عضواً مراقباً. وفسر المحللون ذلك بخشية الصين وروسيا من تمدد نفوذ واشنطن إلى وسط آسيا.[3] أما المنطقة الأخرى التي تحظى باهتمام الصين فهي منطقة جنوب بحر الصين نظراً لأهميتها في الربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ من جهة، ولدورها كمنفذ للصين على طرق الملاحة البحرية. ويرى محللون أن الولايات المتحدة تسعى لمنع الصين من بسط نفوذها على تلك المنطقة وذلك بتدعيم علاقاتها مع الدول المشاطئة لتلك المنطقة بالاضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية وذلك لمنع الصين من الخروج إلى طرق الملاحة البحرية.[4]

في مواجهة احتمالات صعود الصين كقوة أولى في العالم، حاولت الولايات المتحدة اختلاق أزمات لها عبر تشجيع الحركات الإنفصالية في منطقة التيبيت وفي منطقة جينجيناغ ذات الغالبية المسلمة في شمال غرب الصين. ففي تموز 2009 اندلعت مواجهات عنيفة بين المسلمين الويغور والبوذيين الهان. واعتبرت الحكومة الصينية أن هذه المواجهات تسببت بها حركات

1- Website of Shanghai Cooperation Organization at
http://www.sectsco.org/EN123/brief.asp accessed on 23 - 2 - 2015.

2- Website of Shanghai Cooperation Organization at
http://www.sectsco.org/EN123/AntiTerrorism.asp accessed on 23 - 2 - 2015

3- Norling, Nicklas and Niklas Swanström. "The Shanghai Cooperation Organization, Trade, and the Roles of Iran, India and Pakistan." Central Asian Survey Volume 26. Issue 3 (2007): 429-444 (429-432).

4- Robert D. Kaplan, Asia› Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific, (New York: Random House, 2014)

سلفية متطرفة لاقت تشجيعاً من أفغانيين وباكستانيين. وأصدر الحزب الشيوعي الصيني بيانا اعتبر فيه أن الإستقرار في جينجيانغ هو أمر حيوي جداً بالنسبة للصين وأن الاحداث نتجت عن نشاط قوى إرهابية وانفصالية متطرفة.[1] وواجهت الصين حملة غربية تمثلت بالانتقادات التي وجهت لها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والناطق باسم الخارجية الأمريكية إيان كيلي.[2] كذلك استهدفت الولايات المتحدة الصين في منطقة أخرى ذات أهمية كبرى بالنسبة لها وهي منطقة جنوب بحر الصين. ويعتبر المسؤولون الصينيون أن الولايات المتحدة تحاول خلق المشاكل بين الدول المشاطئة لجنوب بحر الصين. ففي شباط 2014 انتقد الناطق باسم الخارجية الصينية هونغ لي الاتهامات الأميركية لبلاده قائلاً إنها تحاول بسط سيطرتها على مناطق متنازع عليها في منطقة جنوب بحر الصين واتهم الولايات المتحدة بالعمل على زيادة التوتر في تلك المنطقة.[3] وفي آب الماضي وخلال قمة آسيان أعلن بيان صادر عن مكتب وزير الخارجية الصيني وانغ يي أن على الولايات المتحدة أن تكف عن التدخل في شؤون منطقة جنوب بحر الصين. واعتبر البيان أنه لا يمكن له أن يفهم لماذا تسعى دول «غريبة عن المنطقة في إثارة المشكلات فيها»، وأنه لا يفهم لماذا تحاول واشنطن إثارة القلاقل والفوضى كما فعلت في العراق وسورية وليبيا.[4] بعد ذلك، خلال شهر نيسان 2015، اتهم قائد مدمرة

1- "Xínjiang protesters to be punished ‹with utmost severity", TIBETAN review AUGUST 2009, 28.

2- UN Chief urges respect for right to protest, others follow suit, TIBETAN REVIEW AUGUST 2009, 26.

3- China accuses US of adding to regional tensions, The Guardian, February 9 - 2014, at http: / /www.theguardian.com /world /2014 /feb / 09 /china-accuses-us-south-china-sea accessed on April 7, 2015.

4- US accused of inciting South China Sea tensions, RT, August 11, 2014, at http: / /rt.com / usa /179512-asean-kerry-wang-tensions / accessed on April 7, 2015.

أميركية الصين بإقامة حواجز وعوائق في مناطق متنازع عليها في جنوب بحر الصين لتعزز مطالبها في ضم تلك المناطق.[1]

صعود روسيا

في مواجهة محاولات الهيمنة الأميركية سعت الصين لإقامة تحالف مع روسيا التي تعتبر نفسها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة والغرب عموماً. والجدير ذكره أنه منذ تحرر الروس من الهيمنة المغولية عليهم بعد معركة كوليكوفو في العام 1380 حكمهم هاجسان، الأول ضمان أمنهم في منطقة وسط آسيا، منطلق الغزوة المغولية التي تعرضت لها روسيا، وضمان مقعد لهم في نادي الدول الأوروبية. ومع حلول منتصف القرن السابع عشر كانت روسيا قد أمنت نفسها في منطقة وسط آسيا بعد وصولها إلى المحيط الهادئ شرقا وتوقيعها معاهدة نيرشينسك في العام 1648 لتقاسم النفوذ مع الصين في منطقة وسط آسيا. مما أهّلها لتوجيه أنظارها غرباً نحو أوروبا الشرقية. وهذا ما دفع ببطرس الأكبر إلى إقامة تحالف مع الدنمارك وبولندا لشن حرب تهدف إلى كسر الهيمنة السويدية على بحر البلطيق. ودامت الحرب نيفاً وعشرين عاما ونيف وانتهت في العام 1722 بانتصار روسيا وحصولها على مناطق على سواحل بحر البلطيق من ضمنها لاتفيا وأستونيا وليتوانيا.[2] في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وجهت روسيا أنظارها جنوباً نحو البحر الأسود الذي كان بحيرة عثمانية منذ القرن الخامس عشر. وخلال عهد الأمبراطورة كاثرين الثانية توسعت روسيا غرباً لتضم ليتوانيا وروسيا البيضاء وروسيا الجديدة وأوكرانيا على حساب بولندا التي قسمت لاحقاً بينها وبين بروسيا.[3] مما أهّل روسيا

1- Saibal Dasgupta, US commander accuses China of creating artificial landmass in South China Sea, The Times of India, April 3, 2015. At http: / /timesofindia.indiatimes.com /world / china /US-commander-accuses-China-of-creating-artificial-landmass-in-South-China-Sea /articleshow /46790380.cms accessed on April 7, 2015.

2- R. Van Bergen, The Story of Russia, (New York: American Book Company, 1905), 160.

3- R. Van Bergen, 183.

لتكون في موقع أفضل لشن الحرب ضد السلطنة العثمانية. ففي العام 1768 شنت روسيا الحرب في القرم ضد السلطنة العثمانية ونجحت في الانتصار عليها بعد ست سنوات لتنال بموجبها شبه جزيرة القرم التي أعلنت في البداية منطقة ذات حكم ذاتي قبل أن تضم لاحقاً إلى روسيا وبذلك حصلت روسيا على منفذ على البحر الأسود الذي أصبح أول منفذ لها على المياه الدافئة.[1]

بعد ذلك واجهت روسيا خطر الغزو من قبل نابوليون بونابارت في العام 1812، وكان سبب الغزو خرق الروس للمقاطعة الاقتصادية التي فرضها نابوليون على البضائع البريطانية، وللخلاف على النفوذ في شرق أوروبا وخصوصاً في بولندا.[2] وقد فشل نابوليون في غزو روسيا وبنتيجة هذا الفشل تمكنت القوات الروسية مع تحالف عريض من النمسا وبروسيا وبريطانيا من الإطاحة به في العام 1815. وبمقتضى مقررات قمة فيينا في ذلك العام باتت روسيا القوة الأولى في منطقة شرق أوروبا، وبالتالي أصبحت روسيا قوة أوروبية معترف بها من باقي القوى. في هذا الوقت تابعت روسيا مسعاها في الوصول إلى المياه الدافئة عبر التوسع في منطقتي وسط آسيا والقوقاز . وأقلق هذا الأمر البريطانيين الذين حاولوا استخدام أفغانستان وفارس والدولة العثمانية كمناطق عازلة تحول دون وصول الروس إلى الهند التي أضحت مستعمرة بريطانية، ودون الوصول إلى المحيط الهندي الواقع تحت النفوذ البريطاني.[3] وكان سعي روسيا إلى الدفاع عن نفوذها في شرق أوروبا هو السبب الرئيس في اندلاع الحرب العالمية الأولى. وأدى سعي حليفتها صربيا إلى إقامة اتحاد للسلاف الجنوبيين إلى تشجيع حركات الاستقلال في البلقان وخصوصا في منطقة البوسنة والهرسك التي كانت

1- Simon Dixon, Catherine the Great, (Harper Collins Ebooks, 2009), 288.

2- General Count Philip de Segur, HISTORY OF THE EXPEDITION TO RUSSIA, UNDERTAKEN BY THE EMPEROR NAPOLEON in the year 1812, (London: TREUTTEL AND WURTZ, TREUTTEL, jun. AND RICHTER, 1825), Book I Chap I.

3- Marie Platt Parmele, A Short History of Russia, (New York: CHARLES SCRIBNER'S SONS, 1907), Chap XXI.

تحتلها الإمبراطورية النمساوية - المجرية.[1] وبعد اغتيال قوميين صرب لولي العهد النمساوي وزوجته في سراييفو، هاجمت النمسا صربيا فتدخلت روسيا إلى جانب حليفتها ما دفع بالألمان إلى شن الحرب ضد الروس. وبنتيجة الخسائر التي تعرضت لها روسيا في الحرب اندلعت الثورة البلشفية في تشرين الأول 1917 وتتالت الأحداث إلى أن وقع الشيوعيون مع الألمان على إتفاقية بريست ليتوفسك في آذار 1918 مع الألمان، التي أخرجتهم من الحرب مقابل خسارة فنلندا وبولندا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وغيرها من الأراضي في شرق أوروبا.[2]

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كان على روسيا أن تعيد بناء اقتصادها ومجتمعها الذي دمرته الحروب، كما كان عليها أن تواجه خطر تصاعد الفاشية في أوروبا بقيادة أدولف هتلر في ألمانيا وبنيتو موسوليني في إيطاليا. لذا قاد ستالين، خليفة لينين في قيادة الاتحاد السوفياتي، عملية تحويل روسيا إلى قوة صناعية بغية التحضير لمواجهة هذه التحديات.[3] وبسبب رفض بريطانيا وفرنسا لمحاولات ستالين التقرب منهما لمواجهة الخطر النازي اختار الزعيم السوفياتي عقد اتفاق مع هتلر بغية كسب الوقت للتحضير للحرب الحتمية. وبنتيجة اتفاق مولوتوف ريبنتروب بين روسيا وألمانيا في آب 1939 أعطيت روسيا حق الهيمنة على دول البلطيق بالإضافة إلى بولندا الشرقية وأوكرانيا وروسيا البيضاء، فيما أطلقت يد هتلر في بولندا الغربية وأوروبا بشكل عام.[4] لكن الخلاف مع هتلر كان حتمياً لأن الأخير لم يكن راضياً عن النفوذ السوفياتي في شرق أوروبا، لذا بدأ يستعد لإجتياح الاتحاد السوفياتي، بعد اجتياحه لفرنسا وهولندا وبلجيكا والنروج في ربيع عام 1940 وفي 22 حزيران 1941 بدأ القوات الألمانية هذا الاجتياح الواسع النطاق الذي أدى إلى محاصرة لينينغراد وإحتلال أوكرانيا والوصول إلى

1- A. F. Pollard, A Short History of the Great War, (London: Methuen & Co Ltd, 1919), Chap I.

2- Leon Trotsky, From October to Brest-Litovsk, at Project Guttenburg.org

3- Adolf Hitler, Mein Kampf.

4- Gerhad L. Weinberg, A World At Arms: A Global History of World War II, (New York: Cambridge University Press, 1995), 35 – 37.

تخوم القوقاز.[1] والجدير ذكره أن هتلر كان تعلم الدرس من نابوليون فلم يكن يهمه اجتياح موسكو لأنه يعرف أن هذا لم يكن لينهي الحرب، لذا حاول توجيه ضربة إلى الخاصرة الرخوة لروسيا في وسط آسيا. وهذا ما يفسر توجيهه لجهوده نحو ستالينغراد في خريف وشتاء 1942 – 1943. فهذه المدينة كانت هي المنطلق نحو وسط آسيا.[2] وأدى فشل هتلر في هذه المعركة إلى هزيمته في الحرب العالمية الثانية والتي خرج منها الاتحاد السوفياتي قوة عظمى.[3]

خلال الحرب الباردة تواجهت الولايات المتحدة والغرب مع الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية. وسعت الولايات المتحدة إلى تطويق السوفيات بسلسلة من الأحلاف العسكرية في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى استهدافهم في شرق أوروبا من ناحية وفي وسط آسيا من ناحية أخرى في المقابل حاول السوفيات فك الطوق عنهم خصوصاً عبر نسج علاقات قوية مع الزعيم المصري جمال عبد الناصر مما مكّنهم من الدخول إلى أفريقيا. وقد شكل انقلاب السياسة المصرية بعد وفاة عبد الناصر ضربة قوية للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط.[4] أدى ذلك إلى إطلاق يد الأميركيين في توجيه سياسات معادية للروس في بولندا وفي أفغانستان.[5] وأدت هاتان الأزمتان إضافة إلى عوامل ضعف داخلية إلى إنهاك الاتحاد السوفياتي ثم انهياره في العام 1991 تاركاً الساحة الدولية للأميركيين وحدهم.[6]

رغم انسحاب روسيا من المواجهة مع الولايات المتحدة، استمر الأميركيون ومعهم الغرب في توجيه سياسات يعتبرها الروس مهددة لأمنهم القومي. وأبقى الغربيون على حلف الناتو

1- Gerhard L. Weiberg, Chap 3 – 4.

2- Weinberg, 421.

3- Weinberg, 600 – 622.

4- Steven A. Cook, The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square, (Oxford: Oxford University Press, 2012), 132.

5- See Robert Lacey, Inside the Kingdom: Clerics, Modernists, Terrorists, and the Struggle for Saudi Arabia, (London: Penguin Books, 2009), 63 – 68.

6- Vladislav M. Zubok, A Failed Empire: The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gorbachev, (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 2007), 304.

رغم انتهاء الحرب الباردة ووسعوا عضويته لتشمل دولاً في أوروبا الشرقية قريبة من الأراضي الروسية. كذلك سعوا لمد نفوذهم في القوقاز ووسط آسيا، ما جعل روسيا تسعى للتقارب مع الصين وإيران المتضررتين من هذه السياسات. في العام 1999 أصبح فلاديمير بوتين رئيساً للوزراء في روسيا ليتولى الرئاسة في مطلع العام 2000 خلفا للرئيس بوريس يلتسين الذي استقال من منصبه لأسباب صحية.[1] وفي عهد بوتين تقرب الروس من الصينيين وأسسوا معهم منظمة شنغهاي للتعاون. وعارض بوتين الغزو الأميركي للعراق في العام 2003. ودعم الأميركيون انقلابات في كل من أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان بين عامي 2003 و2005. وما لبث الرئيس الأوكراني الموالي للغرب يوتشينكو أن طالب بالانضمام إلى حلف الناتو ما أثار حفيظة الروس لما فيه من تهديد لأمنهم القومي فقاموا بالرد في العام 2008 ووجهوا ضربة عسكرية ضد جورجيا أدت إلى تحييدها في ميدان التنافس الأميركي الروسي في القوقاز. كذلك قام الروس بدعم انتخاب حليفهم في أوكرانيا ميخائيل يانوكوفيتش في العام 2010 ما عرقل انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ورد الأميركيون وحلفاؤهم الغربيون في العام 2014 بدعم انقلاب على يانوكوفيتش ما أدى إلى اندلاع أزمة في أوكرانيا، خصوصاً بعد مطالبة أركان النظام الجديد فيها بتسريع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، فرد الروس بدعم المعارضين للحكم الجديد في شرق البلاد كما دعموا مطلب الاستقلال الذي تقدمت به جمهورية القرم التي طالب سكانها بعد ذلك بالانضمام إلى روسيا. وفي محاولة لفك عزلتها تقاربت روسيا مع الصين وإيران في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ولمنع الولايات المتحدة من حصر روسيا والصين وإيران في البر الأوراسي قامت موسكو وبكين بالانضواء مع نيو دلهي وجنوب افريقيا والبرازيل في إطار دول منظمة البريكس. ويلعب تكتل دول البريكس دوراً في مواجهة الهيمنة الأميركية الغربية على العالم. فحقيقة وقوع الهند وجنوب افريقيا والبرازيل على الطريق الذي سلكه ماجيلان قبل خمسة قرون يجعلنا نستنتج أن روسيا والصين، في الوقت الذي تواجهان فيه الهيمنة الغربية في أوراسيا تقومان بحركة

1- Charles J. Shields, Vladimir Putin, (New York: Chelsea House Publishers,2007), 50 – 59.

التفاف كبيرة عبر طريق ماجيلان على القواعد العسكرية ومناطق النفوذ الأميركية في عملية تهدف إلى كسر طوق من ناحية والوصول إلى طرق الملاحة البحرية من ناحية أخرى.

صعود إيران

أما القوة الآسيوية الثالثة التي صعدت في العقدين الأخيرين فهي إيران. وتجدد الإشارة إلى أنه منذ أيام الأخمينيين كانت الإمبراطوريات التي تسيطر على الهضبة الفارسية تنزع للعب دور صلة الوصل بين شرق آسيا وشرق المتوسط، وبالتالي كانت فارس أو إيران تزدهر حين تنجح في لعب هذا الدور، فيما كانت تضمر وتتعرض لأزمات داخلية حين تفشل في ذلك. وكان هذا هو الحال زمن الأخمينيين والبارثيين والساسانيين، ثم زمن البويهيين والسلاجقة قبل ظهور المغول على الساحة الدولية بعد أن وحّدهم جنكيز خان وانطلق بهم ليسيطر على شمال الصين ووسط آسيا وواصل أبناؤه وأحفاده فتوحاتهم ليسيطروا على معظم البر الأوراسي. وأسس هولاكو، حفيد جنكيز خان، دولته الخاصة في إيران والتي كانت تابعة للخان الكبير الذي نقل مقره إلى الصين زمن قوبلاي خان. وبدا كأن حلم جنكيز خان بالسيطرة على العالم يكاد أن يتحقق لولا نجاح المماليك في مصر في وقف تمدد المغول غرباً بعد انتصارهم عليهم في معركة عين جالوت في فلسطين في العام 1260. وبات المغول يسيطرون على طرق التجارة البرية بين المحيط الهادئ شرقاً والفرات غرباً. وكان على الجميع بمن فيهم من لم يقع تحت السيطرة المغولية المباشرة أن يتعامل معهم اقتصادياً.[1]

وشكلت إيران خلال هذه الفترة جسر عبور للصين المغولية إلى شرق المتوسط، خصوصاً بعد إقامتها لتحالف مع مملكة أرمينيا الصغرى في كيليكيا شمال سوريا. إلا أن هذا التحالف كان يعاني من منافسة من قبل مغول الشغتاي في وسط آسيا ومغول الجحافل الذهبية في جنوب

1- roxann prazniak, Siena on the Silk Roads: Ambrogio Lorenzetti and the Mongol Global Century, 1250–1350,J ournal of World History, Vol. 21, No. 2 © 2010 by University of Hawai'i Press P 177.

روسيا، والذين أقاموا تحالفاً اقتصادياً مع مماليك مصر ضد أبناء جلدتهم مغول الصين وإيران.[1] وكانت مصر عقدة التجارة البحرية الموصلة بين البحر الأسود وشرق المتوسط من ناحية، والبحر الأحمر والمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا من ناحية أخرى. وكانت بلاد الشام هي نقطة التقاطع بين الطريق البحري هذا والطريق البري الذي تسيطر عليه الصين وإيران من ناحية أخرى، ما يفسر الصراع الطويل الأمد الذي دار بين مماليك مصر وتتار إيران على بلاد الشام والذي استمر لقرن من الزمن.[2] وكانت نقطة ضعف الطريق البري هي هشاشة وضع منافذه البحرية، لذا حاول الخان الكبير قوبلاي خان أن يصحح هذا الخلل بمحاولة اجتياح اليابان في العام 1274 ولكنه فشل.[3] وأعاد الكرة مرة أخرى من دون طائل. في المقابل، تمكن المماليك في مصر من قطع المنفذ الوحيد لتتار إيران في مرسين بعدما تمكنوا أواخر القرن الثالث عشر من تدمير مملكة أرمينيا الصغرى أواخر القرن الثالث عشر التي كانت حليفة لتتار إيران. ووقع تتار إيران ومماليك مصر على اتفاقية في العام 1304 شكلت خاتمة الصراعات بينهما.[4] بعد ذلك تراجع وضع المغول في القرن الرابع عشر لينهار كلياً في أواخر هذا القرن.

عاشت فارس في حال من الفوضى لقرن من الزمن حتى العام الذي تمكن فيه الشاه إسماعيل الصفوي من الاستيلاء على تبريز ثم باقي الهضبة الإيرانية ليوجه بعدها أنظاره غرباً بغية الوصول إلى شرق المتوسط عبر شرق الأناضول. لكن حظه العاثر وضعه في مواجهة السلطان العثماني سليم الأول الذي هزمه في معركة تشالديران وانتزع منه تبريز وأذربيجان ومنطقة قزوين عازلاً عنه طريق التجارة البرية في شمال إيران والموصل بين شرق آسيا ووسطها مع شرق المتوسط. ولعقود تلت عاش الصفويون في حال الضعف حتى صعود نجم الشاه عباس

1- Spuler, The Mongol Period. (New York: markus Weiner Pub, 1994) 23.

2- Ibid, 26-27.

3- See See The Travels of Marco Polo the Venetian, edited by Thomas Wright, Chap XLIV.

4- Bertold SPuller, 35 – 37.

في العام 1580. وفي العام 1599 تمكن الشاه عباس من الانتصار على الأوزبيك وانتزاع منطقة خراسان منهم.[1] وفي العام 1603 هزم الشاه عباس العثمانيين لينتزع منهم تبريز وأذربيجان وأجزاء من شرق الأناضول ووسط العراق.[2] وحاول إقامة تحالف مع الإسبان لينتزعوا بلاد الشام منهم وبالتالي انتزاع تجارة المتوسط من العثمانيين، لكن الإسبان لم يتجاوبوا معه وخيبوا آماله في إيصال تجارة البر الأوراسي إلى شرق المتوسط.[3] وبعد الشاه عباس عادت إيران إلى حال العزلة والضعف التي ميزتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وصولاً إلى وقوعها تحت النفوذ البريطاني والروسي خلال النصف الأول من القرن العشرين.

في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، حاولت إيران لعب دور إقليمي من خلال عضويتها في حلف بغداد تحت مظلة غربية. لكن كان عليها أن تنتظر الثورة الإسلامية في العام 1979 لتحاول استعادة دورها الإقليمي ولعب دور صلة الوصل بين شرق آسيا وشرق المتوسط. واللافت هنا أن الثورة الإسلامية في إيران تزامنت مع وصول دينغ كسياو بينغ إلى السلطة في الصين وإخراجه لها من عزلتها. ومنذ اليوم الأول للثورة الإسلامية حاولت الولايات المتحدة حصارها عبر وسائل عدة منها تشجيع الرئيس العراقي صدام حسين على شن حرب ضدها دامت ثماني سنوات وأنهكت إيران والعراق. وفي مواجهة الحصار المفروض على إيران، تمكنت من عقد علاقة تحالف مع سورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تقاربت ايران مع الصين وروسيا لمواجهة مساعي الهيمنة الأميركية في العالم.

الولايات المتحدة والألفية الجديدة

مع بزوغ فجر الألفية الجديدة كان على الأميركيين أن يتخذوا قرارات مصيرية لجهة حسم موضوع زعامتهم للعالم من دون منازع. وكما كانت الحرب العالمية الثانية ضرورة لخلق

1- David Blow, Shah Abbas, the Ruthless King Who Became an Iranian Legend, (London: I.B. Tauris, 2009), 47.

2- Ibid, 75 – 84

3- Ibid, 103.

مجالات حيوية للزيادة السكانية وللصناعة الألمانية شكلت الحرب على الإرهاب ضرورة لكي تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على الشرق الأوسط. وكما جعلت ألمانيا في أيلول/ سبتمبر 1939 من «هجمات بولندية» قام بها جنود ألمان بلباس جنود بولنديين على قرى ألمانية حدودية ذريعة لخوض الحرب إتخذت الولايات المتحدة من هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على برجي التجارة في نيويورك ذريعة لاجتياح أفغانستان والعراق. وكانت الحرب على أفغانستان في خريف 2001 فرصة لتحدد الولايات المتحدة المدى الأقصى الذي تطمح للسيطرة عليه في هذا الشرق الأوسط. وكان من شأن الحرب على العراق أن تتيح للولايات المتحدة فرصة إعطاء عمق لهذا الشرق الأوسط إضافة إلى السيطرة على النفط. وكانت الخطوة التالية هي العمل على إسقاط النظام في إيران وفي سوريا أو تطويعهما حتى تستكمل السيطرة على الشرق الأوسط. وكانت الانقلابات التي دعمتها الولايات المتحدة في جورجيا وأوكرانيا لحماية أجنحة جبهتها في الشرق الأوسط.

لقد هدف المشروع الأميركي إلى السيطرة على الشرق الأوسط من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين لتحقيق جملة أهداف. فعبر السيطرة على هذه المنطقة الحيوية كان الأميركيون يريدون عزل أوروبا عن أفريقيا، ومنع تقارب محتمل بين أوروبا وروسيا، ومنع روسيا من الوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي. وكانت خريطة المنطقة قد طرحت للمراجعة وتقرّر غزو العراق وأفغانستان، ولم تكن أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا الذريعة التي اتخذت لشن هذين الاجتياحين. وقبل تلك الأحداث بعام ونيف انسحبت «إسرائيل» من جنوب لبنان بغية إغلاق آخر جبهة عربية مفتوحة ضدها ولسحب الذريعة التي تبرر وجود المقاومة في إطار للقرار 1559 الذي صدر بعد أربعة أعوام مطالبا سورية بسحب قواتها من لبنان.

وكانت فرنسا تحولت من قوة تحاول مواجهة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قبل العام 2004 إلى قوة رديفة للولايات المتحدة بعد حزيران 2004. يعود السبب إلى أن فرنسا حين عارضت الغزو الأميركي للعراق في العام 2003 كانت تراهن على أن العراق سيصمد لشهور

عدة ما سيحرج الولايات المتحدة ويجعلها تلجأ لفرنسا للخروج من حمام الدم في العراق[1]. إلا أن الأمريكيين تمكنوا من حسم المعركة بسرعة، وبات الرئيس جورج بوش يقاطع الرئيس الفرنسي شيراك ويسعى لعزله دولياً[2]. لكن ما أفاد شيراك كان تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي ما جعل بوش يلجأ إلى شيراك بغية توسيع التحالف الدولي لتوفير الغطاء للاحتلال الأميركي. واقتنعت الولايات المتحدة بأنها يمكن أن تستفيد من فرنسا بإشراكها في مخططاتها في الشرق الأوسط في مقابل إعطائها حصة في سورية ولبنان[3]. وكان شيراك دعم وصول بشار الأسد إلى السلطة في العام 2000 ظنا منه أن باستطاعته فرض وصاية عليه وإقناعه برفع الوصاية السورية عن لبنان. كما أن شيراك كان يسعى لإقناع سورية بفك تحالفها مع ايران[4]. وحاولت سورية الرد بفرض التمديد للرئيس أميل لحود لثلاث سنوات وبإفشال جهود رفيق الحريري لتأليف حكومة ودعم الرئيس عمر كرامي لتشكيل الحكومة. لكن ما أطلق العنان للحملة على سورية كان اغتيال الحريري في 14 شباط 2005. وقد وصل المشروع الأميركي في المنطقة إلى ذروته في العام 2006 مع العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز من ذلك العام. لكن ما لم يكن في الحسبان هو جاهزية المقاومة الكبيرة لصد العدوان الإسرائيلي وهزيمته.

لم يكن النصر الأميركي في أفغانستان وخصوصاً في العراق حاسماً. فالنمط الجديد من الحرب اللا متكافئة الذي اعتمدته الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي تعلمته القوى الأخرى واعتمدته لعرقلة المشروع الأمريكي. فإذا بإيران وسوريا تدعمان المقاومة العراقية وتجعلان الاحتلال مكلفاً لواشنطن. وإذا بروسيا تدعم انقلابات مضادة تحاصر الرئيس ميخائيل ساكاشفيلي في جورجيا وتزيح فيكتور يوشينكو عن السلطة في أوكرانيا. وترافق ذلك مع أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة كانت العامل الأبرز في انتخاب

1- Vincent Nouzille, Dans le Secret Des Presidents, (Paris: Fayard, 2010), 395-408.

2- Vincent Nouzille, 409-419.

3- Vincent Nouzille, 444-449.

4- Vincent Nouzille, 450-451.

باراك أوباما كأول رئيس أسود في التاريخ الأميركي. ومع أوباما بات الأمريكيون واعين لمحدودية قدرتهم فإذا بهم يضغطون لفرض اتفاق سياسي مع حكومة عراقية موالية لهم تخفف عن كاهل قواتهم حتى يتاح لهم التركيز على شد قبضتهم على أفغانستان. وقد أوضح ملامح التوجه الأميركي في المنطقة بالدرجة الأولى التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي الأميركي والذي أسقط الإسلام من دائرة استهدافاته (وهو ما كان قائما منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001) برغم أنه أبقى على اعتباره لتنظيم القاعدة عدواً يجب مواصلة محاربته. ومرة جديدة تستفيد الولايات المتحدة من التاريخ. ومنذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت إيران الشيعية تحتوي الدولة العثمانية السنّية والعكس بالعكس. إذاً لم لا تحتوي تركيا الإسلامية الثورة الإسلامية في إيران في المرحلة المقبلة؟ بالنسبة للولايات المتحدة فإن دور تركيا في المنطقة سيضع في مواجهة «إسلام» إيران «إسلاماً» لا يقل عراقة عنه يغرف من إرث الدولة العثمانية، أقوى دولة في العالم حتى أواسط القرن الثامن عشر. وسيكون لتركيا هذه جاذبية كبيرة بين المسلمين السنّة في سورية، آخر دولة عربية تخرج من تحت مظلة العثمانيين في العام 1918، وهو ما لم تتمكن من تحقيقه السعودية. كما ستكون تركيا القوة الجاذبة للإسلاميين في مصر (الذين يعتبرون أنفسهم أكثر عراقة من إسلاميي السعودية لكن أقل عراقة من إسلاميي تركيا) والإسلاميين في السودان. هنا بيت القصيد، فالسودان تحول مؤخراً إلى القاعدة التي تنطلق منها الصين لتحقيق اختراقات في القارة الأفريقية. وكان الدعم الصيني المبطن للرئيس عمر حسن البشير هو الذي مكنه حتى الآن من مواجهة الضغوط الغربية. وإذا كانت واشنطن فشلت حتى الآن في الإطاحة بالنظام السوداني عبر الحصار الدولي فلم لا تتم الاستعانة بإسلاميي السودان بزعامة حسن الترابي لإقفال الطريق أمام الصين؟

دور تركيا الإسلامية

في تركيا كان حزب العدالة والتنمية الإسلامي وصل إلى السلطة في العام 2002 مؤذنا بنهج جديد في السياسة التركية. وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الذي أصبح لاحقا

رئيسا للوزراء أهم من رسم معالم السياسة الجديدة لتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. يرى أوغلو أن هنالك ثلاث دوائر تشكل عناصر أساسية من عناصر الأمن القومي التركي. ويعتبر أنه في العصر الحالي يجب على تركيا أن تخرج من السياسة التقليدية التي اتبعتها عقب إنشاء الجمهورية بالانكفاء وراء حدودها وأن عليها لعب سياسة خارجية أكثر دينامية[1]. وكما يعتبر أن على تركيا أن تدافع عن وجودها في تراقيا للدفاع عن اسطنبول، وأن هذا لا يبدأ بالحدود مع اليونان وبلغاريا بل يمتد إلى الأدرياتيكي، وبالتالي فإن على تركيا أن توثق علاقاتها مع البانيا وكوسوفو والبوسنة مع اعتماد البانيا كقاعدة لإطلاق النفوذ التركي في البلقان[2]. كذلك يعتبر أوغلو أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يكون بالوقوف على الحدود مع أرمينيا وإيران بل يبدأ بالشواطئ الغربية لبحر قزوين، وبالتالي فإن اذربيجان تشكل قاعدة الانطلاق للتأثير التركي في منطقة القوقاز[3]. كذلك يرى أن الدفاع عن شرق الأناضول لا يتوقف عند الحدود مع سورية والعراق بل يتعداها إلى الخط الممتد من كركوك والموصل في شمال العراق وفي شمال سورية. ويرى أن الشرق الأوسط يشكل الحديقة الخلفية لتركيا ويدعو بلاده إلى لعب دور في هذه المنطقة[4]. ويقر بأن هنالك توافق تام في كل هذه الأمور مع المصالح الجيوستراتيجية الأميركية. وكانت سورية هي المدخل الذي يمكن لتركيا أن تعود عبره إلى الشرق الأوسط.

خلال شتاء العام 2008- 2009 تعرض قطاع غزة لحملة عسكرية إسرائيلية كانت تهدف إلى القضاء على حركة حماس. كانت «إسرائيل» قلقة من الدعم الذي تلقاه حركة حماس من إيران ومن حالة المقاومة التي تمثلها هذه الحركة على الساحة الفلسطينية ما يعرقل جهوداً

1- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص75-81.

2- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص146-150

3- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 150-155

4- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص 155-158.

«إسرائيل» لفرض شروطها للسلام على الفلسطينيين. وكان الأميركيون يدعمون هذا العدوان الإسرائيلي على غزة لأنهم يعتبرون أن الدعم الذي كانت تلقاه حركة حماس من إيران يشكل اختراقاً إيرانياً جدياً للجبهة التي كانت الولايات المتحدة تحاول إقامتها بمنع تسلل روسيا أو الصين عبر إيران إلى البحر المتوسط. فبالنسبة للجيوستراتيجيا الأميركية لم يكن من المسموح لآسيا الممثلة بالصين وروسيا أن تصل إلى البحر المتوسط أو المياه الدافئة. وكانت إيران حققت اختراقات مهمة على الصعيد الاستراتيجي عبر ثلاثة محاور جعلتها تطل على البحرين المتوسط والأحمر. فعلاقتها مع سورية وحزب الله جعلتها تطل منذ الثمانينيات على البحر المتوسط. وعلاقتها مع حماس وسيطرة الأخيرة على قطاع غزة جعلا إيران تدعم موقعها على المتوسط وتدق إسفينا بين «إسرائيل» ومصر. بالإضافة إلى ذلك فإن تمرد الحوثيين على الرئيس علي عبد الله الصالح في اليمن وعدم قدرة السلطات اليمنية والمملكة العربية السعودية من قمع هذا الحراك جعلا الولايات المتحدة تقلق على نفوذها في البحر المتوسط والأحمر. فمن هنا كان بإمكان إيران ومن ورائها الصين أن تدعما علاقتهما بالسودان وأن تنطلقا إلى عمق القارة الأفريقية.

خلال ثلاثين عاما من حكم حسني مبارك (منذ العام 1981 وحتى العام 2011)، كانت مصر مبارك قلقة من هذا التمدد الإيراني بمقدار قلق الولايات المتحدة. ففي خلال هذه الفترة تقلص النفوذ المصري إلى حده الأدنى في المشرق العربي، وفي التسعينات فقدت مصر عنصراً آخر من عناصر أمنها بعد اندلاع الحرب الأهلية في الصومال ما هدد أمن القرن الافريقي الذي يعتبر أحد عناصر الأمن المصري. وتبع ذلك تهديد منابع النيل بعد المجازر التي حدثت في رواندا وبوروندي على ضفاف بحيرة فيكتوريا ما أفقد الهوتو، حلفاء المصريين والفرنسيين، نفوذهم لحساب التوتسي، حلفاء الأميركيين والإسرائيليين. وتلا ذلك احتلال أريتريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية بإيعاز من «إسرائيل» ما شكل تهديدا آخر لأمن البحر الأحمر. يضاف ذلك إلى الحصار الذي ضرب على ليبيا خلال التسعينات ما شكل تهديداً لامتداد الأمن القومي المصري غرباً باتجاه شمال أفريقيا.

في التاسع من كانون الثاني يناير 2011 أجري الاستفتاء على انفصال جنوب السودان وتم التصويت بغالبية ساحقة على هذا القرار. وأتى القرار بضغط من الولايات المتحدة بغية تقليص الدور المصري والفصل بين شمال أفريقيا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الخطوة التالية هي فصل دارفور الغني بالنفط عن السودان على أن تليه منطقة شرق السودان التي تشكل امتداداً للمنطقة الجنوبية الشرقية من مصر. وقد شكل هذا التطور حدثاً خطيراً خصوصاً أنه ترافق مع عزم الدول المشاطئة للنيل على المطالبة بحصة أكبر من مياهه من دون الرجوع إلى مصر أو السودان. وترافق هذا التآكل في الأمن القومي المصري مع تراجع خطير في مستوى المعيشة لمعظم المصريين نتيجة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي قادها الفريق المقرب من جمال مبارك، نجل الرئيس المصري. هذه العوامل اجتمعت لتؤدي إلى الانفجار الذي حدث في الخامس والعشرين من كانون الثاني 2011. وأدت الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني 2011 إلى تشجيع الشباب المصريين على المثابرة على تنظيم انفسهم للنزول إلى الشارع ومن ثم الإصرار على إزاحة الرئيس حسني مبارك عن الحكم. شكلت الثورة المصرية حدثا غير متوقع من قبل معظم المراقبين وأخذت الولايات المتحدة على حين غرة وجعلتها ترتبك وتحس بالقلق لأسابيع. وكان عليها أن تتحرك سريعاً لئلا تخرج مصر عن طوعها عبر القيام بخطوات عدة لاحتواء موجة الاحتجاجات. ففي الحادي عشر من شباط أجبر المجلس العسكري المصري نائب الرئيس عمر سليمان على قراءة بيان يعلن فيه تخلي الرئيس حسني مبارك عن الحكم، وهو الأمر الذي فاجأ مبارك نفسه. بعد ذلك تسلم المجلس العسكري الحكم وبدأ بالتنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية لإدارة الإمساك بالشارع المصري. ودخلت المملكة العربية السعودية على الخط عبر تمويل جماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية بمبالغ طائلة. وكان على الولايات المتحدة أن تتحرك سريعا على المستوى الإقليمي لكيلا يمتد «الحريق المصري» إلى الأخرى من الدول الموالية لها. وكانت الاحتجاجات بدأت تندلع في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومملكة البحرين والأردن ما بات يهدد النفوذ الأميركي في كل منطقة الشرق الأوسط. لذا

سارعت الولايات المتحدة إلى تفعيل استراتيجية إشعال حرائق حول الحريق لاحتوائه عبر تشجيع «الثورات» في النطاقات التي تشكل امتدادا للأمن القومي المصري وهي ليبيا واليمن وسورية. ففي نفس اليوم الذي تمت الإطاحة فيه بمبارك بدأت الاحتجاجات في اليمن للمطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وبعد ثلاثة أيام بدأت الاحتجاجات في ليبيا التي تبعها تدخل حلف شمال الأطلسي في الأحداث الليبية. وبعدها بأيام قليلة بدأت الاحتجاجات في سورية انطلاقا من درعا. وكان البارز في هذا الموضوع الدور الذي لعبته قناة الجزيرة القطرية في «دعم هذه الثورات». والمعروف أن القناة واقعة تحت نفوذ جماعة الإخوان المسلمين خصوصا أن أبرز وجوهها ومدرائها بعد العام 2003 معروفون بانتمائهم إلى هذه الجماعة.

احتجاجات سورية

عندما اندلعت الاحتجاجات في مدينة درعا ضد النظام في سوريا لعبت الدول الإقليمية لا سيما تركيا والسعودية والدول التابعة للمحور الأميركي والأوروبي دوراً رئيسياً في دعم الاحتجاجات التي انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد فيما اعلن عدد من القوى الإقليمية والدولية صراحة وقوفها معه. وكانت إيران القوة الأولى التي دعمت الرئيس السوري سياسياً بشكل مطلق. أثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس حافظ الأسد أثبت أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة. وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن الأحداث في سورية «تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة ضد إسرائيل»[1]. وأعربت طهران عن معارضتها لأي تدخل خارجي في الشؤون السورية.[2] واعترض المسؤولون الإيرانيون على الاتهامات الغربية لطهران بمساعدة أجهزة الأمن السورية على قمع التظاهرات[3]. كما تجلى هذا الأمر

1- السفير 13 نيسان 2011 .

2- السفير 10 حزيران 2011

3- السفير 15 حزيران 2011

في الموقف الداعم للأسد الذي اتخذه حزب الله على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله[1]، لأن خسارة الدعم السوري تعني قصم ظهر المقاومة الإسلامية التي ستصبح محاصرة من البر بعدما تم فرض حصار بحري على لبنان من قبل القوى الغربية عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2006.

ثم إن قلب النظام الذي نادى به قسم كبير من المتظاهرين في سورية كان معناه أن تخسر روسيا حليفاً مهماً لها في الشرق الأوسط. ذلك أن العلاقة مع سورية شكلت لبنة أساسية في الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد. وأتاحت هذه العلاقة لروسيا قاعدة راسخة على ضفاف شرقي المتوسط وهو ما كانت تطمح إليه منذ أيام بطرس الأكبر. وأعلنت روسيا عن استيائها من «الخديعة» التي تعرضت لها على يد الناتو في ما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا من العقيد معمر القذافي ليتحول هذا القرار إلى ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا ما شكل ضربة لروسيا ومصالحها الحيوية في ما يتعلق بإطلالتها على غرب المتوسط عبر طرابلس الغرب. وبالتالي أعلنت بقوة عزمها على معارضة أي قرار دولي يصدر بحق سورية، وقد نجحت حتى الآن في عرقلة صدور أي قرار في هذا الشأن. كما أعلنت لوفود من المعارضة السورية زارت موسكو عن معارضتها لأي تدخل دولي ولأي زعزعة للنظام، ودعت أعضاء الوفود المعارضة إلى التحاور مع النظام.

وتبقى الصين الداعم الثالث لسورية وللرئيس بشار الأسد. وحتى الآن كانت مواقف الصين معارضة لاتخاذ أي موقف دولي يمكن أن يصدر بحق النظام السوري. فللصين اعتباراتها وهي تملك تجربة واسعة في الصراعات الدولية. وتاريخيا كانت الصين تنزع إلى الانعزال والتقوقع داخل حدودها «لأنه ما من شيء إلا وكانت تملكه» و»هي لم تكن بحاجة لشيء من الخارج». كان التجار العرب والفرس هم من ذهب إلى الصين منذ ما قبل الميلاد للإتجار

1- السفير 26 ايار 2011

معها ولم تكن الصين هي التي خرجت إلى العالم باستثناء مرتين. المرة الأولى كانت حين وقعت تحت سيطرة المغول. فكانت رغبة المغول بالإتجار مع العالم هي التي دفعتهم إلى إخراج الصين من عزلتها. وكانت إمكانات الصين الهائلة هي التي ساعدت المغول على اجتياح آسيا بغية تأمين طريق التجارة من الصين وحتى وسط أوروبا. وكان أول توحيد للقارة الأوراسية على يد المغول انطلاقاً من الصين. وأدى ضمور التجارة إلى تفكك الإمبراطورية المغولية وانفراط عقدها إلى دويلات عدة ضعيفة بعد قرن ونصف القرن من تأسيسها. وبعد انهيار الحكم المغولي في الصين سيطرت أسرة مينغ على السلطة بعد تمرد قادته ضد أخر حاكم مغولي. وأرسل الإمبراطور زو دي بأسطول طاف أرجاء العالم في العام 1422 ليعود بعدها إلى الصين. وبناء لأوامر الإمبراطور تم تفكيك الأسطول «لأنه ليس في العالم ما تحتاج إليه الصين» وعادت الصين إلى عزلتها[1]. هذه العزلة هي التي أدت بالقوى الغربية إلى الالتفاف على أقوى قوة في أسيا محولة إياها في القرن التاسع عشر إلى رجل أسيا المريض. وفي العصر الحديث لم تعد الصين تملك رفاهية اتخاذ قرار بالانعزال عن العالم، فبنيتها الصناعية تحتم عليها الحصول على النفط، كما تحتم عليها إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها. واسقاط النظام في سورية يعني محاصرة إيران تمهيدا لإسقاط النظام فيها. وهذا يعني بالتالي إغلاق الشرق الأوسط في وجه الصين. وفي ظل محاصرة الصين بحرياً عبر اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ودول جنوب شرق اسيا فإن خروج الصين إلى البحار بات صعبا من دون رضى أميركي. ولا يمكن لأي قوة تطمح إلى دور عالمي أن تقبل بأن تكون طرق مواصلاتها تحت رحمة قوة أخرى خصوصاً اذا كانت منافسة لها.

وبالتالي بات خروج الصين إلى العالم يمر عبر الشرق الأوسط، تماماً كما حصل مع المغول قبل ثمانية قرون بعد أن سيطروا على الصين. فبرّ الشرق الأوسط يمكّن من الوصول إلى أفريقيا، وهي المنطقة التي تحاول الصين الانفتاح عليها لغناها بالموارد الطبيعية. وهذا يفسر سر العلاقة

1- Gavin Menzies, 1421, The Year China Discovered the World, London: Bantam Press, 2003.

الطيبة مع السودان الذي بات البوابة الصينية إلى أفريقيا. والجدير ذكره أن إمبراطور الصين المغولي قوبلاي خان كان أول من حاول إخراج الصين إلى البحار الواسعة إلا أنه اصطدم بعقبة اليابان التي تغطي معظم السواحل الصينية وتحصرها في البحر الأصفر مانعة إياها من الخروج إلى المحيط الهادئ. وفي العصر الحالي لا تزال اليابان تلعب هذا الدور. وبالتالي فإن الشرق الأوسط يجب أن يبقى مفتوحاً أمام الصين لذا فإن على إيران أن تصمد في مواجهة الضغوط الغربية كما أن على سورية أن تصمد في مواجهة محاولات فرض الوصاية الغربية عليها. وأدى وصول الأميركيين إلى حدود الصين الغربية بعد اجتياح أفغانستان في العام 2002 إلى إثارة مشكلة الأقليات المسلمة في منطقة غرب الصين ما يعطي مثلا إضافيا على أهمية أن يكون الشرق الأوسط تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة لأنه من هذا الشرق الأوسط يمكن للأمريكيين الإنطلاق لمدّ نفوذهم داخل المناطق الغربية للصين ذات الغالبية المسلمة. وهذا يعطي استقلال سورية عن الغرب أهمية مضاعفة للصين. وهذا ما يفسر إعلان وزارة الخارجية الصينية أن «سورية دولة مهمة جدا في الشرق الأوسط ويجب أن تبقى مستقرة وأن حل المشكلات فيها يجب أن يبقى داخليا وألا يحصل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية السورية يؤدي إلى تعقيد الأمور»[1].

1- السفير 13 ايار 2011

خاتمة

خلاصة الموضوع أن الأزمة التي نشهدها حالياً في منطقة الشرق الأوسط ناجمة عن تحولات في موازين القوى العالمية التي تؤذن بتحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب سيشهد للمرة الأولى منذ مئتي عام نهاية الهيمنة الغربية المطلقة على المقدرات العالمية. ويخشى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة من صعود قوة أوراسية تتمثل هذه المرة بالصين وروسيا اللتين أسستا منظمة شنغهاي للتعاون التي تشهد قريبا انضمام إيران بشكل كامل لعضويتها هذه المنظمة. ولأن هذه المنظمة ستسيطر على قلب أوراسيا، وتمتلك إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة، فإن الولايات المتحدة تحاول الحد من إمكانياتها عبر منعها من الوصول بحرية إلى طرق الملاحة البحرية. وهذا ما يفسر السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة في شرق آسيا عبر التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية والدول المشاطئة لجنوب بحر الصين ضد الصين، وهذا ما يفسر الأزمة الأوكرانية بين روسيا والغرب، ويفسر الأحداث في منطقة الشرق الوسط التي تأخذ شكل حروب غير متوازنة أو حروب بالوكالة تقودها جماعات تصّنف على أنها إرهابية.

لكن التكتلات التي نشأت في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أخذت تفرض نفسها على الساحة، من منظمة شنغهاي للتعاون بزعامة الصين وروسيا، وقريباً إيران، إلى منظمة دول البريكس بعضوية روسيا وإيران ومعها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ويأتي هذا في ظل انتقال مركز الثقل الاقتصادي إلى المحيط الهندي لأول مرة منذ القرن السادس عشر مع محاولات القوى الآنفة الذكر النفاذ إلى طرق المواصلات البحرية وتحويلها بعيداً عن الهيمنة الأميركية. ويسّرع عملية الانتقال هذه تراجع الثقل الاقتصادي تدريجياً لأوروبا والولايات المتحدة . لكن تبقى المشكلة في الهيمنة الأميركية على طرق المواصلات هذه عبر سيطرتها على منطقتي المتوسط والشرق الأوسط بنسبة ثمانين بالمئة. لكن ما يكسر هذه الهيمنة

هو الصعود المرتقب لمصر بدور مستقل سيكون حكماً على حساب المصالح الأميركية. التي شكلت هيمنتها على مصر منذ عهد الرئيس أنور السادات قاعدة النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط ثم إن خروج مصر من هذه الهيمنة في ظل تقاربها مع روسيا سيؤدي إلى إضعاف الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط وعلى طرق المواصلات البحرية وخصوصاً في المحيط الهندي ويعطي زخما للتكتلات المعارضة للهيمنة الأميركية.

العرب وإيران...
بين تحديات الواقع والتعاون الإقليمي

■ د. حلمي الشعراوي

لم تتحرر المنطقة العربية من «الحالة الإمبريالية »، خلال أكثر من نصف قرن، إلا لبضع سنوات، بسبب موقعها من الصراعات الدولية والحرب الباردة، أو بسبب خلافات عناصرها الداخلية الحادة، ناهيك عن هشاشة بنيتها الداخلية، وعدم قبولها للتحولات الاجتماعية التاريخية المعروفة، والتي تحمي عادة ظهر أي موقف صلب .

ويدهش المرء بحق أن تبدأ المنطقة منذ 1950/ 1951 بمشروع ما يسمّى بالشرق أوسطية، لينتهي حالياً بمتسع كامب ديفيد، الذي يدور حول نفس الفكرة وأهدافها الخبيثة لبناء تبعية أكثر رسوخاً، بل وبنية عضوية لتحالفات، قد يتصدرها من لا يصلحون إلا لأدوار غير ذات هيبة أو مكانة، في عالم الصراعات الدولية أو الإقليمية المعروفة. فإذا ما تصوّرنا بلداناً كالسعودية أو تركيا في صدارة هذه المشروعات الإقليمية لتحسرنا على مقولات عدم تكرار التاريخ لحلقاته، ونحن نرى التكرار مجسداً– مهما اختلفت بعض الوجوه- لأحلاف ما كان يسمّى بحلف «بغداد» أو «السنتو» أو الحلف الإسلامي طوال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي !

إن التعقيدات شديدة في الحراك السياسي العام والخاص في المنطقة، بل إن كل التفاعلات ترتبط بعنف مسلح ومدمّر من كل الأطراف ، وتتعدد التحديات أمام شروط القوة الإقليمية المنشودة، بين طبيعة الصراع الدولي متعدد الأطراف والمرجعيات الدينية والطائفية للطموحات القائمة، فضلاً عن إشكاليات مفهوم الإسلام السياسي وقوى التطرف الإرهابية الجذرية منها والمستوردة !

هل ينطبق مفهوم الإقليم على المنطقة؟

وقبل أن نحدد أي أفق لنظام إقليمي جديد لا بد أن نعالج حزمة من المفاهيم التي باتت عائمة وسط ما يجري من أحداث، ولنبدأ التساؤل عن معنى «الوطن العربي» أو «العالم العربي « في ظل غياب مؤسساته وظروف الحركة الشعبية المساندة، وافتقادنا لمعنى «العالم الإسلامي» وسط شكوك دائمة في كل تنظيماته منذ أن اقترح أيزنهاور في عام 1957 تحالف «العالم الإسلامي» حتى تحولاته في مؤتمرات شكلية أو تحالفات مسلحة، وسط هذه الصراعات حوله شيعاً وأطيافاً، ناهيك عن مشكلة الإسلام السياسي، وكيف يجري التلاعب به في تنظيمات أو في عواصم لا تعرف إلا الطموح النزق.

وفي تقديري أن المشكلة باتت عربية بالأساس، ومن هذه المنطقة العربية ستصدر حلول كثيرة سينكشف فيها المتدخلون انكشافاً سهلاً بالنسبة للقوى الكبرى الطامعة التي تتحرك بأطماعها منذ 1950/ 1951، وانكشافاً فجاً لأطراف تلعب على كل الحبال مثل تركيا، أو تبني في صحراء هشة أصلاً لولا أشكال عائلية بينها للتعاون تلملم جراحها، وذلك ضمن عمليات اختراق من هنا وهناك لهذه البنية الهشة في العالم العربي عموماً. وبسبب هشاشة النظم في المنطقة العربية تسهل الاختراقات الخارجية التي تدعم عملية التدمير الداخلي والذاتي أيضاً، كما تدعم أنماطاً من القوى الإرهابية التي تجيد عمليات التدمير بكفاءة من يحمل خرائط «الفوضى البنَّاءة» بعناية فائقة... وفي ظروف تبدو فيها الولايات المتحدة منسحبة من المنطقة بعد أن توصلت لأهم اتفاق مع إيران يضمن– في تقديرها- سلامة «إسرائيل» على اعتبار أنها هي التي ستقوم بدور الشرطي الأوحد على ما يبدو، وهذا هو الخطر الحقيقي القائم . وفي هذا الإطار تتحرك أطر للتابعين تسمح للكولونيالات الصغرى مثل فرنسا وبريطانيا وغيرها باللعب في المنطقة مستخدمة تركيا تارة والخليج تارة أخرى.

هذه البنيات المتشابكة تجعل المنطقة غير قابلة لحمل سمة «الإقليم» الذي نبحث فيه عن «قوة إقليمية أو تنظيمات إقليمية حقيقية» إلا أن يسمّى «إقليم الشرق الأوسط» سيء السمعة لدى شعوبنا حيث يتضمن أدواراً ذات تاريخ غير مشرّف.

وقد تسمح لي خبرتي أن أقول أن الإقليمية الأفريقية، وتحت مظلة الإقليم الأكبر للاتحاد الأفريقي عرفت معنى الإقليم، ومعنى القوة الإقليمية بشكل أرقى بكثير مما حققته الجامعة العربية أو التجمعات الإسلامية الهشة . ففي أفريقيا ثمة منطقة إقليمية متكاملة تحكمها قوة جنوب أفريقيا والكونغو تُسمّى «السادك» SADEC ، ومنطقة إقليمية سعت للتكامل تحكمها نيجيريا والسنغال أو كوت ديفوار تسمّى ''الأيكواس'' ECOWAS، وثالثة في القرن الأفريقي وشرق القارة تحكمها إثيوبيا وكينيا. وفي هذه الأطر حلت أزمات كبرى في ليبريا وسيراليون وغينيا والسودان وتجري مواجهة بوكو حرام في نيجيريا وأنصار الدين في مالي والنيجر... الخ وتحاصر حركة الشباب في الصومال . لكننا عندما نتجه نحو الشمال العربي الأفريقي نجد ''الفيروس العربي'' للخلافات الحادة، حيث يغيب معنى التجمع أو الإقليم، ومن ثم نفتقد معنى القوة الإقليمية إلا بالأدوار الصعبة لمصر في ليبيا، أو للجزائر والمغرب في منطقتها الهشة بدورها.

وقد أتوقف مرة أخرى بخبرة محدودة عن التفاعلات العربية مع الغير لأعبّر عن شديد قلقي من عملية معلنة مؤخراً عن ''توسيع'' اتفاقيات كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية (لأنه ثمة ''تضييق واضح'' على كامب ديفيد الفلسطينية!). فبدخول السعودية وحلفها ''الدولي'' وخليجها إلى كامب ديفيد رسمياً (لأن الكثير مكشوف من قبل أيضًا) نصبح أمام ''الشرق أوسطية'' بحذافيرها، قديمها وحديثها، وتلعب فيها تركيا دورها المعهود، وتصبح جماهير مصر أمام مصائر جديدة من جهة كما تصبح إيران والفلسطينيون أمام مواقف لا يحسدون عليها.

ومن هنا يأتي معنى ضرورة التصور الجديد للإقليم، وتصوّر أدوار القوى الإقليمية الساعية للحضور أو الهيمنة (''إسرائيل'' على الأقل)، وتصبح مصر وإيران أمام خيار صعب إزاء هذه الخطط أو التحفظ عليها رغم مسمى كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية... وكل ثقتنا هنا في شعب قاوم كامب ديفيد الأصلية.

مفهوم الدولة الوطنية

لقد تقدمت بعض المفاهيم العربية بتطوير مفهوم القومية وتصوّر الوطن العربي، وكاد مفهوم «الدولة الوطنية» أن يكون العنصر الذي ينبي عليه مفهوم الوطن والقطر ومن ثم الإقليم العربي وتنظيماته الإقليمية، ومفهوم تكتل «الدولة الوطنية» هو الذي يمكن أن يقبل مشاركات جديدة لتنظيم إقليمي أوسع بعيداً عن الدين والطائفية. وكان ذلك يتطور بشكل مناسب في بلدان مهيأة لمعنى الدولة الوطنية فعلاً مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، القائمة على بناء مؤسسي للدولة، وإجراء التحول الاجتماعي ولو تدريجياً فضلاً عن أشكال من المشاركة السياسية أو ما يسمّى بتأطير المحكومية السياسية. هذه تطورات كادت أن ترتبط بعملية التحديث وما عُرف عن بنية الدولة التنموية أو التنموية الديموقراطية في أحسن الأحوال. كان ذلك يبدو» مشروعاً « عند عدد منً النخب السياسية، بل ما زال كذلك في عقول هذه الفئات الطامحة في مصر والجزائر والمغرب بعد انهيار البناء السوري والعراقي. لكن لا بد أن يظل في الاعتبار أن كل ذلك لا يجعل من الإقليم العربي إقليماً واحداً يمكن الحديث فيه عن قوة إقليمية واحدة، بل إن معظم التشكيلات باتت تتم من الخارج، أو كما نرى يحكمها الأفق الإسرائيلي بالأساس ودوره في المنطقة. فإلى أي حد تتطور المفاهيم في دول الجوار صاحبة المصلحة في الحوار مع هذه البنية العربية من أجل مصالح وطنية جديدة وإلى أي حد تبدو متعاونة في سعيها لتقوم كقوة إقليمية بدورها.

الوهابية قتلت روح التسامح والحوار

لا أتصور أن المفهوم الديني يمكن أن يشكل إطاراً لهذه القوة، وفكرة الدولة الدينية كما الإسلام السياسي باتت مرتبطة بالانغلاق على المصالح الذاتية أو التوسع الدعوي، المخلص أو المدّعى، خاصة وأن أصحاب الوهابية قتلوا كل روح للتسامح أو الحوار، وبدت الدعوية مرتبطة بتأسيس حركات العنف باسم الجهاد الذي تطور إلى الإرهاب رغم مزاعم مقاومته من صانعيه!

ورغم وضوح معالم الدولة الوطنية في إيران فإن تجربة شعوب المنطقة مع الدولة الإسلامية الوهابية لا تطمئن شعوبنا إلى تطور سلمي يبني الدولة الوطنية بالمرجعية التي تريدها . أما المزاعم التركية العثمانية، ذات المرجعية والظهير الأطلنطي، فلا يمكن أن تكون من عناصر الحوار في هذه المنطقة، حيث سيكون حواراً منافقاً وانتهازياً، تصبح فيه تركيا أداة اتصال بين الأطلنطي (مثلما يجري في ليبيا) و»إسرائيل» التي باتت أرض النفاق التركي والكامب ديفيدية المعممة، فضلاً عن الدور القبيح المعروف مع مدمري سوريا والعراق.

هذا الارتباك في الخريطة السياسية تحكمه عناصر واضحة في الموقف من سوريا والعراق ولبنان. حتى الموقف المصري، الذي نتحفظ عن كثير من تعامله مع المشاكل الداخلية، فإنه يعايش شعباً منتبهاً لعناصر هذه الخريطة، ولا بد أن نسجل هنا كيف يدفع الشعب المصري الموقف المتوازن إزاء المشكلة السورية واليمنية والليبية، وحتى العراقية.. كما أن الموقف المصري واضح من التلاعب التركي بالإسلام السياسي، والدعم الأطلنطي والمطامح النزقة تجاه مشروع الشرق أوسطية.

طبيعة الموقف الإيراني والبدائل المحتملة

ولا بد أن يكون واضحاً للجميع أيضاً طبيعة الموقف الإيراني من كل ذلك، لأنه لا يكفي ارتياح البعض من تأمين حماية الشعب السوري على وحدته وحماية مساره للمستقبل الذى نأمل أن يكون قريباً ومبشراً بالاستقرار. ولكن المخاوف تأتي من القلق على طبيعة الموقف من الاختراقات الغربية وخاصة الأميركية للمنطقة أو التراضي مع السلوك التركي لظروف خاصة بالطبع فلو اتضحت أبعاد الموقف الإيراني ومدى تأثير المستقبل القريب على الحوار الممكن بشأن سوريا من جهة واتضاح الموقف لأبعاد الاتفاق حول كامب ديفيد من جهة أخرى وعلى الجبهة الوهابية، فإننا يمكن أن نتعامل مع المواجهات المعوقة للتقدم بروح أكثر اطمئناناً لننتقل من مواجهة التحديات إلى طرح البدائل المحتملة وأطر الحوار والتعاون.

إيران ومصر كمحور متميّز للحوار

لقد كنا نأمل أن تكون المنطقة العربية موقعاً للتماسك حول مواثيقها التي لا تحصى عن العمل المشترك، والتنظيمات المشتركة، عسكرية أو اقتصادية ومدنية ولكننا رأينا كيف ضُربت فكرة القيادة العربية الموحدة، وكيف يتم تشكيل التحالفات العسكرية الدولية والإسلامية، ويحضر أوباما اجتماعات إقليمية دون حرج وتأتي قيادة المغرب كما يأتي الجنود السنغاليون في تحالفات غربية بالمنطقة. ومعنى ذلك أن الاختراقات الخارجية هي صاحبة اليد العليا في تأسيس تشكيلات المنطقة، فإلى أي حد تصبح إيران بعيدة عن مثل هذه الطموحات، إننا في مصر مثلاً لا نعرف بالضبط ماذا يقلق العلاقات بين بلدين مثل مصر وإيران، فمصر لم تشتبك سياسياً على أساس ديني من قبل، ولا تقلقها مذهبية السنة أو الشيعة إلا ما يرد مع موجات الإعلام والتربيطات الخارجية، ولا يوجد مشروعات تنافس بين البلدين. ومن ثم لم يفهم معظم المصريين ماذا يقلق هذه العلاقة بين طرفين مثل مصر وإيران يمكن أن يشكلا محوراً متميزاً للحوار العربي مع دول الجوار التي لا مجال للصراع معها على أساس ديني أو طائفي.

إن معظم المصريين لا يجدون أسبابا للمواجهة بين البلدين إلا ما كان قائماً على مخاوف من التوجهات الدينية أو ميراث نظام مبارك الاستبدادي، في وقت يتطلع فيه المصريون إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، كما أنه ثمة مخاوف من قوى الإسلام السياسي التي راهنت مبكراً على الدعم الأميركي في وقت يقترب فيه الأمريكيون من إيران لمصلحتهم الخاصة وتأمين «إسرائيل» بضم التحالفات الإسلامية إلى كامب ديفيد. وفي هذا الصدد يخشى المصريون من التجربة الأميركية في احتلال العراق، والقدرة الأميركية على الحصول على تراضي إيران مع هذا الوضع.. وهي نفس المخاوف من الموقف الإيراني مع تركيا التي تشكل خطراً حقيقياً على الأمن القومي المصري.

إنني أتصور أن تصل للمصريين رسائل هادئة تتعلق بالخطاب الديني والمدني، لأن الطرف المصري في أي حوار عربي مع دول الجوار لا يمكن تجاهله، ولا التهوين منه. وفي تقديري أن بناء أي بنية إقليمية جديدة لا بد أن يأخذ في اعتباره تمايز وضع مصر وإيران تحديداً وقدراتهما الإقليمية:

أولاً: إن مصر أكثر من أية دولة أخرى فيما يسمّى الشرق الأوسط لها امتداداتها في القارة الأفريقية وجنوب المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي بما تنقصه فقط استراتيجية حكيمة لاستيعاب هذه الامتدادات والتحرك بثقلها في أي حوار لاحق. وأظن أن لإيران امتدادها في وسط آسيا وشرقيها بما لا يجعلها في حاجة لترضية تركيا أو الانحشار في القلاقل العربية التي عوقت نمو الكثيرين. وأتصور أن امتداد إيران في آسيا سيكسب الكثير من علاقاتها الوثيقة مع الروس والصين وباكستان وجمهوريات وسط آسيا بما يجعلها قادرة بدورها على أي حوار مع بلاد تتوفر لها مميزات مثل مصر في جنوبها الأفريقي.

ثانياً: وإزاء ما لدى مصر من متسع في بلدان الاتحاد الأفريقي عموماً من جهة وحوض النيل والقرن الأفريقي من جهة أخرى، تحتاج هذه المناطق لاستثمارات وخطابات سياسية هادئة تسعى مصر لإنجازها في إثيوبيا لمواجهة مشكلة سد النهضة، وفي السودان للزراعة، وفي الصومال لإعادة بناء حوض البحر الأحمر ومواجهة النفوذ الأثيوبي هناك. وهذه مناطق تسعى لها تركيا دون أية دراية إلا بمصادر الرأسمالية الغربية التي تستدعي مزاعمها عن الإسلام.

إن مجال تطوير الخطاب الديني بفاعلية، يحرر علاقة البلدين للتمدد باستثمارات فاعلة إلى مصر نفسها وإلى امتداداتها الجنوبية، ولا بد أنه سيحرر مصر من التطلع بشكل رئيسي إلى المال الوهابي الذي يزعم السعي للاستقلال لتبدو مصر هي التابع.

ثالثاً: ولا ننسى أنه بالتحرر التدريجي من المأزق القائم في المشرق العربي، والسعي المشترك إلى أواسط آسيا وحوض النيل، بل والبحر الأفريقي عموماً، فإن ذلك سيشكل ثقلاً فعلياً

لدعم دور مشترك في كتلة الجنوب باقترابات مناسبة من مجموعة «البريكس» والمحيط الهندي وجماعات الدول النامية (الـ 77 مثالاً) التي تشكل فيها أفريقيا الآن مكانة متقدمة بسبب معدل النمو والتطور الديمقراطي الذي نفتقده في الشمال الأفريقي ووسط آسيا .

إن تطوير الخطاب الديني والسياسي هو الذى يمكن أن يحاصر الخطاب الوهابي المتطرف وتستعيد القوى المدنية والديمقراطية بذلك قواها الحيّة في مستوى المشرق العربي والشمال الأفريقي.

رابعاً: إننا لا نتصور حواراً عربياً إيرانياً، وخاصة في الجانب الشعبي المصري، إلا ويقوم بالأساس على محاصرة مناورات ومؤامرات التحالف الصهيوني الإمبريالي للاقتراب من هذه أو تلك من دول المنطقة، عبر الكفاءة التقنية أو الاستهواء بمقاربات غربية أو تجارة السلاح والمزاعم الأمنية ، وكل ذلك لتعميم كامب ديفيد وأبعادها الإمبريالية، رغم حجج السلام العادل والأمن الإقليمي للمنطقة .

خامساً: إن أي حوار سياسي اجتماعي حقيقي، ومع استبعاد التوسعية أو العسكرية– لا بد أن يتأسس على حوار القوى الشعبية التي تمثلها الآن تنظيمات الحركات الاجتماعية ، وأنماط المنظمات الديمقراطية والفئات المثقفة ، وليس مجرد الحوار القومي الإسلامي المجرد الذي خرج من عباءته شيوخ الإسلام السياسي رغم مرجعيتهم المعروفة من أفغانستان إلى إسطنبول في غير ما خير لأي من هذه الشعوب. وفي هذا الصدد فقد عرف العمل الشعبي الأفريقي، والأفريقي الآسيوي، أنماطاً من تحرك القوى العمالية والنقابية والثقافية لا يمكن تجاهلها ، وتستطيع القوى الشعبية المصرية والإيرانية أن تعود لدور بارز مرة أخرى في هذا المجال على المستوى الأفريقي والآسيوي، لنخرج من العباءات المشبوهة التي تسود المنطقة .

مجالات التكامل الاقتصادي

■ د. منير الحمش

إن هذه الورقة تتناول ضمن منهجية البحث العلمي المسائل الآتية:

أولاً:- مقاربة للأوضاع الاقتصادية في دول الإقليم.

ثانياً:- المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه دول الإقليم.

ثالثاً:- التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية في دول الإقليم (آفاق التكامل وإمكانياته).

أولاً: مقاربة للأوضاع الاقتصادية في دول الإقليم

1 - البلدان العربية:

تقع البلدان العربية في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط (بما فيها الجزيرة العربية) في غرب آسيا إلى شمال أفريقيا على مساحة تبلغ 13,3 مليون كم^2 (1,4 مليار هكتار) بما نسبته 9,6٪ من مساحة العالم،[1] ويسكن هذه المنطقة 378 مليون نسمة بما نسبته 5,2٪ من سكان العالم. يتوزعون على 22 دولة (بما فيها فلسطين). ويبغ عدد القوى العاملة 124 مليون نسمة (2013) في حين يبلغ معدل البطالة 11,3٪ (وفق بيانات منظمة العمل الدولية، باستثناء سورية وليبيا).

1- الأرقام والإحصاءات الواردة في هذا الجزء من الورقة مأخوذة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، مالم يشر إلى غير ذلك.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 (بالأسعار الجارية) 2,757 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 1,5٪ بالأسعار الجارية و2,5٪ بالأسعار الثابتة (باستثناء الذهب النقدي). وهكذا فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية) يبلغ 8004 دولار.

وهنا تجدر الملاحظة أن:

آ- الأرقام الإجمالية والمتوسطية تخفي حقيقة التفاوت الكبير بين البلدان العربية من حيث المساحة وعدد السكان ومن حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من هذا الناتج، ففي حين وصل الناتج في السعودية إلى أكثر من 752 مليار دولار فإنه لا يتجاوز 692 مليون دولار في جزر القمر- وفي جيبوتي حوالي 1,6 مليار دولار، وانعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج، فهو في قطر يزيد عن 96 ألف دولار، وفي جزر القمر 910 دولار.

ب- أن أهم ما يميز البنية الاقتصادية العربية اعتمادها على القطاعات الريعية متمثلة بالقطاعات الاستخراجية والخدمات الحكومية والخاصة فضلاً عن العائدات والموارد المتحصلة من الممرات المائية والمواقع الطبيعية والتاريخية.

وبالعودة إلى المعلومات والبيانات الإحصائية نجد أن نسبة احتياطي النفط العربي المؤكد إلى الاحتياطي العالمي تبلغ 55,2٪، وقد وصل إنتاج النفط الخام العربي إلى 22,9 مليون برميل يومياً بنسبة 30,1٪ من الإنتاج العالمي، كما بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي 27,5٪، ووصل إنتاجه المسوّق إلى ما نسبته 17,0٪ من الإنتاج العالمي. ومع الانخفاضات المتسارعة لأسعار النفط فإن عوائده التصديرية بلغت حوالي 613 مليار دولار أميركي (2013).

ج- تشكل قطاعات الإنتاج السلعي 57٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومنها الصناعات الاستخراجية 34,2٪ والصناعات التمويلية 9,8٪ والزراعة 5,3٪، في حين يصل إجمالي قطاعات الخدمات إلى 43٪ ومنها الخدمات الحكومية (12,6٪) وصافي الضرائب غير المباشرة (0,3٪)، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصادات العربية.

د- يتوزع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2014) على النحو التالي:

- الاستهلاك النهائي 64,4٪ (العائلي 45,9 ٪ ، الحكومي 18,5٪).
- الاستثمار 25,2٪
- فجوة الموارد 10,4٪

وبالعودة إلى عدد السكان الإجمالي فإن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي يبلغ 14,12 دولار للفرد في اليوم. إلا أن ذلك المتوسط يخفي أيضاً حقيقة التفاوت على مستوى كل دولة، ففي الإمارات يبلغ نحو 79,38 دولار في اليوم، لكنه في موريتانيا مثلاً يصل إلى 2,87 دولار في اليوم. وقد أظهرت الدراسات أن الدول العربية تتوزع من حيث متوسط الاستهلاك إلى:

- دول أعلى من المتوسط (وهي الإمارات وقطر والكويت والبحرين والسعودية ولبنان وعُمان والأردن).

- دول دون المتوسط (وهي تونس والعراق والجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وجيبوتي واليمن والقمر وموريتانيا)، ولم تتوفر بيانات عن سورية.

على مستوى الرعاية الاجتماعية المقدمة من قبل الحكومات يتضح أن متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك الحكومي بلغ 4,06 دولار في اليوم. لكن هذا الرقم المتوسطي يخفي أيضاً حقيقة التفاوت بين الدول العربية، فهناك دول يبلغ فيها نصيب الفرد من الاستهلاك

الحكومي أعلى من المتوسط وهي: قطر– الكويت– السعودية– عُمان– البحرين– الإمارات– ليبيا– لبنان، وهناك دول دون المتوسط وهي: العراق– الجزائر– الأردن– تونس– المغرب– جيبوتي– مصر– اليمن– القمر– السودان– موريتانيا. بالنسبة إلى حجم التفاوت نجد أن أعلى متوسط لنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي هو في قطر إذ بلغ حوالي 37 دولار في اليوم في حين أنه في موريتانيا أكثر قليلاً من نصف دولار في اليوم.

هـ- يبلغ الاتفاق الاستثماري في البلدان العربية حوالي 695 مليار دولار (2014) ويشكل هذ المبلغ 25,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتتفاوت هذه النسبة أيضاً بين البلدان العربية، فقد سجلت الجزائر أعلى نسبة إذ بلغت حوالي 45,3٪، كما سجلت أدنى نسبة في ليبيا إذ بلغت 6,6٪، وتدل مؤشرات الاستثمار في البلدان العربية على ضعف عوامل الجذب للاستثمارات وخاصة الاستثمارات العربية البينية. كما تظهر هذه المؤشرات الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض القدرة على الاستثمار الاقتصادي. ولكننا نلاحظ أن هذه القدرة لم تنخفض تجاه الإنفاق على شراء الأسلحة من قبل الدول العربية النفطية، ولا من قدرة هذه الدول على التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى واستخدام المال السياسي لتغذية المنظمات الإرهابية والتكفيرية.

علماً أن انخفاض عوائد النفط كان له تأثير على نسبة الادخار، فقد بلغت هذه النسبة على المستوى المتوسط 36٪ في حين أنها تتفاوت بين دولة وأخرى، ففي قطر وصلت نسبة الادخار إلى 72,1٪، وفي حين أن فجوة الادخار تقدر في دولة القمر بـ 27,1٪، وكانت نسبة الادخار سلبية أيضاً في جيبوتي وليبيا والأردن ولبنان.

و- ويلاحظ ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات، وفي حين تتراجع الصادرات فإن نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية تتراجع أيضاً فقد بلغت هذه النسبة (2014) حوالي 126,2٪. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية. ومع ذلك فإن صافي تجارة الدول العربية مع الخارج إيجابي بسبب العوائد النفطية، فإذا ما

دققنا في نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات على مستوى الدول نجد أنها في قطر تصل إلى 233,4٪، بينما هي في جزر القمر 30,4٪، كما أن هناك دولاً تقل فيها نسبة التغطية عن المتوسط وهي الإمارات والعراق والجزائر وتونس واليمن وليبيا والمغرب وموريتانيا ومصر والأردن والسودان ولبنان وجيبوتي والقمر، في حين ترتفع نسبة التغطية في كل من الكويت وقطر والبحرين والسعودية وعُمان.

وتظهر إحصاءات التجارة الخارجية العربية ضعف الهياكل الإنتاجية السلعية، وعدم قدرة هذه الهياكل على تلبية احتياجات الاستهلاك وخاصة ما يتعلق بالغذاء والسلع المصنعة والآلات ووسائل النقل، ولهذا نجد أن فئة المصنوعات تشكل ثلثي قيمة الواردات العربية، وتصل نسبة واردات السلع الزراعية إلى ما يزيد عن 20٪ من الواردات العربية.

أما من حيث الصادرات العربية فإن فئة الوقود والمعادن تستحوذ على أعلى حصة من الصادرات العربية الإجمالية، حيث تشكل حوالي 70٪ من إجمالي الصادرات العربية. بينما لا تشكل الصادرات الزراعية سوى حوالي 5٪ من إجمالي الصادرات العربية.

وتتوجه الصادرات العربية إلى أغلب بلدان العالم، لكن نسبة الصادرات العربية إلى آسيا بما فيها الصين واليابان تصل إلى حوالي 60٪ من إجمالي الصادرات في حين تبلغ نسبة الصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي 12,8٪ من إجمالي الصادرات وإلى الدول العربية 9,9٪ وإلى الولايات المتحدة 6,5٪، وإلى باقي دول العالم 21,2٪.

أما الواردات العربية فإن نسبة 27,9 ٪، تأتي من دول الاتحاد الأوروبي ومن الدول العربية 13,7٪، وتستحوذ دول آسيا بما فيها الصين واليابان على 35,2٪ من إجمالي الواردات، وترد 11,6٪ من الواردات العربية من باقي دول العالم.

ز- تشكل الإيرادات البترولية عام 2014 حوالي 70٪ من الإيرادات الحكومية العربية الإجمالية، في حين أن الإيرادات الضريبية لا تتجاوز 17,8٪ من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية تصل إلى 6,4٪ والدخل من الاستثمار 4,8٪ كما تشكل المنح 1,8٪.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض العوائد النفطية، فإن الإيرادات البترولية تؤكد استمرار اعتماد البلدان العربية على الإيرادات البترولية الأمر الذي يؤكد الطابع الريعي للاقتصادات العربية.

ج- بلغ فائض الموازنة العامة المجمعة للبلدان العربية ما نسبته وسطياً ٪2,4 من الناتج المحلي الإجمالي (2014) ولكن الدول العربية النفطية استطاعت بسبب الإيرادات البترولية، تحقيق فائض قدره ٪5,2، في حين أن الدول العربية غير النفطية حققت عجزاً وصل إلى ٪8,9 من الناتج الإجمالي.

ط- بلغ إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية618,1 مليار دولار، بما يوازي حوالي ٪53,6 من الناتج الإجمالي. وينقسم الدين العام إلى داخلي (411,4 مليار دولار) وخارجي (حوالي 206,8 مليار دولار). ويتركز الدين العام الخارجي بأرقام متفاوتة في كلٍ من مصر ولبنان واليمن وسلطنة عُمان وسورية والسودان وجيبوتي والأردن وتونس والجزائر والصومال وجزر القمر وموريتانيا.

ي- على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان العربية فإن البيانات المعتمدة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2014)[1] تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عام 2013 لجميع البلدان العربية بلغت 47,33 مليار دولار منخفضة بنسبة ٪10 عن العام السابق. ويعيد التقرير هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية العامة وحالة عدم الاستقرار، ولكن يمكن إضافة عوامل أخرى تتعلق بأوضاع الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، وهذه من نتائج الارتباط الوثيق بين اقتصادات البلدان العربية والاقتصاد العالمي. وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان العربية حوالي ٪3,3 (2013)، وهي نسبة ضئيلة، لا تتناسب مع حجم الاقتصادات العربية من جهة،

1- بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي (2014).

ولا مع الأهداف التنموية، ولكن هذه النسبة تؤكد العلاقات غير المكافئة التي فرضتها العولمة والسياسات الليبرالية وأوضاع التبعية للاقتصاد العالمي.

ك- لعل أهم ما يميز النتائج المباشرة للسياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية هو إخفاقها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي- واخفاقها في تحقيق التنمية القومية والقطرية. وسوف نتعرض لاحقاً لتجربة التكامل الاقتصادي العربي، على أن نسلط الضوء هنا على أهم نتائج الإخفاق التنموي الذي يتجلى في حالة الفقر والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن الاختلال في الهياكل الاقتصادية.

ويشير تقرير للأسكوا[1] أن معدل الفقر المدقع وفقاً للخط الدولي للفقر (1,25 دولار) يُعد منخفضاً نسبياً في الوطن العربي، وقد تراجع معدل الفقر في الفترة من 1990 إلى 2010 من 5,5٪ إلى 4,1٪،

ويعود ذلك لإنجازات تمت في بعض الدول العربية مثل الأردن وسورية ومصر، غير أنه ارتفع مجدداً في عام 2012 ليبلغ 7,4٪ في المشرق العربي، ما يؤكد الأثر المباشر والفوري للاضطرابات السياسية على التنمية. ويقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015) إلى أنه رغم عدم توفر بيانات دقيقة حول تطور الفقر في بعض الدول العربية، إلا أنه يتوقع أن يكون قد سقط في براثن الفقر عدد كبير من الشباب بسبب الركود الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع عدد السكان اللاجئين والنازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات بسبب الظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية لاسيما سورية واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق. ونزوح نسبة كبيرة من السكان تتجاوز الثلث تحت خط الفقر المدقع في عدد من الدول العربية، وهي السودان والقمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

1- نحو خطة للتنمية لما بعد عام 2015 من منظور عربي: أهداف عالمية وغايات وطنية وأولويات إقليمية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – 2014).

وتشير بعض الدراسات العربية إلى أن معدلات الفقر الحقيقية هي أعلى مما ينشر في المراجع الرسمية التي تحسب على أساس الخط الدولي للفقر وذلك نتيجة لارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون ما بين 1,25 دولار و3 دولارات في اليوم، وما يمكن استنتاجه من تتبع الخطط الاقتصادية العربية أن ثمار النمو (إن وجدت) فإنها تظل حكراً لفئات معينة في المجتمع. وعلى سبيل المثال فإن فقراء مصر والفئات المتوسطة لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي خلال العقد الذي سبق اندلاع الثورة فيها عام 2011.

وتبرز التقارير الاقتصادية العربية والدولية عن اختلالات في توزيع الثروة وعلى سبيل المثال[1] فإن أغنى ٪10 من السكان في مصر امتلكوا نحو ٪61 من الثروة فيها عام 2000، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٪65,3 عام 2007 وإلى ٪73,3 عام 2014 وتصنف مصر بين الدول الأكثر سوءاً في توزيع الثروات مقتربة من الولايات المتحدة التي يستحوذ فيها ٪10 من الأغنياء على قرابة ٪75 من الثروة، وكذلك تقترب النسب المصرية من النموذج التركي الذي يستحوذ فيه أغنى ٪10 من السكان على 77,7 ٪ من الثروة.

لكن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع كثيراً من مجرد (عدالة توزيع الثروة والدخل) فهو يشمل عدالة توزيع الفرص والتمكين وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن هنا تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما تهدد النسيج الاجتماعي والأخلاقي.

وتتفاوت معدلات البطالة بين بلد عربي وآخر، ففي حين تصل في سورية بسبب الأحداث المأساوية فيها (2014) إلى ٪35,0 فإنها تنخفض في الكويت إلى ٪1,7، ولكنها تصل في فلسطين إلى ٪23,4 وفي تونس إلى ٪15,3 وفي مصر إلى ٪13,4 وفي الأردن إلى ٪11,9. لكن خطورة حالة البطالة تظهر في ارتفاعها في صفوف الشباب (بمن فيهم الخريجون)، ويشير التقرير

1- عن تقرير الثروات في العالم الذي يصدره بنك الائتمان والاستثمار المصرفي السويسري، أورد ذلك أحمد السيد النجار في عدد الاهرام الصادر في 29/ 12/ 2014.

العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية إلى أن معدل البطالة للشباب وصل في الصومال إلى 45٪ وفي موريتانيا إلى 43,3٪ وفي فلسطين إلى 37,1٪ وفي اليمن إلى 35,3٪ وفي السعودية إلى 29,6٪ وفي مصر إلى 29,8٪ وفي الأردن 27,2٪ وفي سورية 22,1٪ وفي العراق 30٪ وفي لبنان 34,3٪، وذلك كله في عام 2013.

أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن تقرير (الاسكوا) الذي سبق الإشارة إليه يشير إلى أن الحماية الاجتماعية في البلدان العربية تقوم على دعامتين: أولاهما نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات ويغطي 30-40٪ من القوى العاملة مقابل الحصول على خدماته، وثانيتها المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية ومعونات الطاقة والأغذية، ولا يحصل ثلاثة أرباع سكان المنطقة العربية على أي تحويلات نقدية في حين لا يستفيد إلا ربعهم من الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، وذلك ضمن الاقتصاد الرسمي. ومعظم البلدان العربية تدعم 50-85٪ من قطاع الطاقة بما يوازي 3-14٪ من الناتج المحلي والإجمالي، ويمثل هذا الدعم ما يقارب 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل 27٪ من الإنفاق الحكومي وأكثر من 20 مليار دولار في مصر مقابل 13,3٪ أو 11,3 مليار دولار في العراق) والإنفاق على دعم الطاقة أكبر كثيراً من دعم قطاعي الصحة والتعليم، والجدير بالذكر أن الحكومات العربية لا تلتزم بتقديم حد أدنى محدد من الحماية الاجتماعية.

وتواجه النظم التعليمية مجموعة من التحديات أهمها القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة من التعليم للأجيال الجديدة.

ولذلك تصطدم النظم التعليمية في مختلف البلدان العربية بتحديات الواقع الديمغرافي وضرورة التوفيق بين النمو الديمغرافي وتوفير فرص تعليمية مناسبة. وقد ركزت السياسات التعليمية على توسيع النفاذ إلى الخدمات التعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات المتوسطة والثانوية والفنية، حيث تبدو

قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب محدودة في التعليم المتوسط والثانوي والجامعي في العديد من البلدان العربية، فلا يحصل سوى خمس الشباب (15–24 سنة) في سورية والسودان واليمن على فرص تعليمية مقابل ثلث الشباب في العراق ومصر، أما في الأردن والبحرين والكويت ولبنان والسعودية، فينعم الشباب بفرص تعليمية أوسع، إذ يستطيع أكثر من ٪40 منهم مواصلة دراستهم.

وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في البلدان العربية مجتمعة إلى الدخل القومي الإجمالي حوالي ٪4,5 (2011) وهي نسبة معتدلة بين الدول النامية، إلا أن الإنفاق على التعليم في البلدان العربية يبدو غير فعال حيث لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة والدخل الفردي.

ولا يزال موضوع الأمية يشكل هاجساً من معضلات وتحديات التنمية. إذ تقدر نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة وما فوق) عام 2012 بحوالي ٪22,5، وهي نسبة تفوق مثيلاتها في العالم. باستثناء إقليمي جنوب آسيا (٪37) وأفريقيا جنوب الصحراء (٪41) وتقدر نسبة الأمية بين الشباب العرب (15–24 سنة) بحوالي ٪10,3، ولا يزال معدل الأمية بين البالغين (2012) يصل إلى مستويات تقارب أو تفوق ٪30 في كل من اليمن وموريتانيا والمغرب وجيبوتي، في حين ينخفض هذا المعدل إلى نحو ٪5 أو أقل في كل من الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت. ويلاحظ ارتفاع معدل الأمية بين الإناث البالغات إلى حوالي ٪13,6.

وفيما يتعلق بالبعد الصحي للعدالة الاجتماعية، يشير تقرير الاسكوا إلى أن الوطن العربي لا يخصص سوى ٪2,7 من الناتج المحلي الإجمالي لتوفير الخدمات الصحية، والأسوأ من ذلك أن هذه الخدمات آخذه في التدهور، وينفق السكان العرب نحو ٪50 من مجموع نفقاتهم الصحية من أموالهم الخاصة. ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14دولة عربية، حيث تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق على الصحة ما بين ٪55 في تونس و٪82 في الكويت.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015) إلى أن هناك ثلاث مشكلات أساسية متداخلة تحد من قدرة الدول العربية على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية، وهذه المشكلات هي:

- محدودية توافر الموارد المالية.

- الاعتماد المفرط على الدفع المباشر مقابل الأدوية وأتعاب الاستشارة.

- عدم الكفاءة والتميز لصالح المدن.

1- الاقتصاد الإيراني:

لعل أهم ما يميز الاقتصاد الإيراني هو قدرته الفائقة على الصمود والنهوض من جديد، رغم ما تعرضت له إيران منذ نجاح الثورة (1979)، وتجلى صمود الاقتصاد الإيراني في قدرته على تمويل الحرب التي امتدت إلى ثمان سنوات، وبذات الوقت كان هناك عمل دؤوب ومستمر في اتجاهين:

الأول: تأمين احتياجات السكان وضمان الأمن الاقتصادي (بما في ذلك الأمن الغذائي) والاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية.

والثاني: فتح أبواب المستقبل بالتركيز على العلم وتوطين التكنولوجيا.

وقد جرى ذلك في ظل العقوبات الجائرة المفروضة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا و وأستراليا وكوريا الجنوبية واليابان، ولهذا فقد كان على إيران العمل في عدة اتجاهات ابتداء من ترسيم سياسة الاكتفاء الذاتي وصولاً إلى فك عزلة إيران مروراً بإصلاح الإدارة ورفع كفاءتها والتخلص من الاحتكار والفساد. ومنذ تسلم الرئيس روحاني مهامه في رئاسة الجمهورية (آب 2013) والعمل جارٍ على الصعيدين السياسي والاقتصادي لمواجهة التحديات بعد انخفاض سعر النفط الذي خلق ضغوطاً جديدة على

الاقتصاد الإيراني، وخاصة إذا علمنا إن النفط يشكل حوالي ٪80 من صادرات إيران، وكان العديد من الجهات يتوقع أن يحدث انخفاض سعر النفط آثاراً كارثية على الاقتصاد الإيراني، ولكن ربما لا يعلم العديد من هؤلاء إن إيران منذ عام 2004 تحتسب ٪30 من عائدات النفط في صندوق التنمية الوطنية الذي أنشئ لتعزيز اقتصاد البلاد في حال انخفاض كبير في سعر النفط. وما يساعد إيران على تحمل انخفاض سعر النفط إن كلفة برميل النفط لا تتجاوز 15 دولاراً ، ما يعني أن إنتاج وبيع النفط لا يزال مربحاً في ظل انخفاض السعر، هذا فضلاً عن أن الاقتصاد الإيراني يعتبر من الاقتصادات الأكثر تنوعاً. كما يعتبر أكبر قوة شرائية في المنطقة بعد مصر، وتشكل الطبقة الوسطى قطاعاً واسعاً. وإيران تعتبر أكبر منتج للسيارات في الإقليم، كما تشكل صناعات التعدين والصناعات التمويلية حوالي ٪14 من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يستهان بصادرات إيران غير النفطية التي زادت بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام 2005 وحتى عام 2014 حيث وصلت إلى أكثر من 300 مليون دولار، رغم الضغوط ، ورغم المعاناة التي تبدت في التضخم وارتفاع معدل البطالة.

لقد تمت إدارة الاقتصاد الإيراني، كاقتصاد حرب، استناداً إلى الخبرة الطويلة المكتسبة من التعامل مع تحديات الحرب والعقوبات واحتياجات المحافظة على مستوى أداء لا يمكن الاقتصاد من الصمود فقط، وإنما يحافظ أيضاً على مقوّمات التنمية وتلبية حاجات السكان، فنجحت إيران في استغلال مقومات قوة الاقتصاد، وخاصة القوة البشرية البالغ حجمها نحو 78 مليون نسمة نصفهم من الشباب، فضلاً عن الموارد الطبيعية المتنوعة والكبيرة.

هذا ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 500 مليار دولار[1] ويصل إلى تريليون دولار بمعيار القوة الشرائية مع متوسط اسمي معقول لدخل الفرد يبلغ نحو 7 آلاف دولار سنوياً. ويزيد على 14 ألف دولار بمعيار القوة الشرائية عام 2012.

1- السياسة الدولية – أحمد خليل الضبع – التعايش: أدوات الاقتصاد الإيراني في مواجهة العقوبات – عدد ابريل/ نيسان 2014.

الاقتصاد الإيراني يعتبر اقتصاداً متنوعاً على الرغم من أن النفط يمثل ٪80 من صادرات إيران، فقد بلغ إنتاج النفط عام 2014 (2,2 مليون برميل/ يوم) يستهلك محلياً، 1,2 مليون برميل/ يوم، ويصدر الباقي، ومن المتوقع ارتفاع الإنتاج إلى 3 ملايين برميل/ يوم يتم من خلالها تصدير 1,5 مليون برميل/ يوم في حين يتم استهلاك المتبقي محلياً، فهو يتوزع بنسبة ٪46 للقطاع الخدمي .

ويتوزع الاقتصاد الإيراني بنسبة ٪10 للقطاع الزراعي و٪44 للقطاع الخدمي و ٪46 للقطاع الصناعي، ويعتبر وضع الموازنة العامة مريحاً، فالعجز فيها لا يتجاوز ٪1 من الناتج رغم الأعباء المالية الاجتماعية.

وتستحوذ الدول الآسيوية على ٪68 من إجمالي تجارة إيران غير النفطية، في حين تمثل أوروبا المرتبة الثانية بنسبة ٪28. وتعتبر مؤشرات الاقتصاد الإيراني الخارجية متوازنة وجيدة فالدين الخارجي منخفض بحدود 12 مليار دولار يمثل نحو ٪2 فقط من الناتج المحلي، كما ترتفع الاحتياطيات الدولية إلى 116 مليار دولار بما يكفي لتغطية احتياجات 16 شهراً من الواردات السلعية والخدمية.

واللافت تعامل إيران مع بعض دول الإقليم وخاصة دبي التي تُسهم بـ٪33 من واردات إيران من الخارج وتستضيف نحو نصف مليون من العمالة الإيرانية، ولديها مليارات الدولارات من الاستثمارات الإيرانية في القطاعات المختلفة، لاسيما العقارات.

ويلعب القطاع العام دوراً كبيراً في الاقتصاد الإيراني، مع وجود رقابة على الأسعار، وتحديد سعر صرف العملة الأجنبية ووجود قيود على التحويلات المالية وحركة رأس المال، كما يقتصر نشاط القطاع الخاص على الإيرانيين ويتركز في القطاعات المساعدة وغير الاستراتيجية لاسيما التجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويرتفع حجم المنح والمساعدات الاجتماعية للطاقة والغذاء، في حين يتسع القطاع غير الرسمي.

ونتيجة للعقوبات الاقتصادية وأجواء الحرب انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى متوسط بلغ 2,9 مليار دولار خلال الفترة 2007-2012، وحسب مركز التجارة العالمي[1] توجد 121 شركة أجنبية فقط في إيران حتى عام 2014 معظمها أوروبية (40 ألمانية و20 سويسرية و11 فرنسية و8 بريطانية وشركتان من الولايات المتحدة والبقية من اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والصين والإمارات).

وسيؤدي رفع العقوبات، التي تشمل قطاعي البتروكيماويات والسيارات، إلى إزالة القيود المفروضة على هذين القطاعين الهامين في مجال التمويل والتكنولوجيا، وكذلك في تصدير المنتجات للخارج.

والجدير بالذكر إن العقوبات أثرت سلباً على قطاع البتروكيماويات وعرقلت جهوده لرفع الإنتاج إلى 250 مليون طن بحلول 2025 حسب ما كان مخطط له، كما أدت العقوبات إلى انخفاض إنتاج السيارات من 850 ألف سيارة عام 2011 إلى نحو 600 ألف سيارة عام 2015، وتكمن أهمية قطاع إنتاج السيارات في كونه الصناعة الثانية بعد النفط والغاز - حيث يحتل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف نصف مليون عامل بنسبة 2,3٪ من القوى العاملة، ويحتل المرتبة 12 في إنتاج السيارات في العالم والأولى على مستوى الإقليم، وبعد رفع الحظر ستعود شركات التصنيع العالمية للبحث عن الفرص في السوق الإيرانية القادرة على استيعاب 16 مليون سيارة. عدا عن القدرة على تلبية جزء هام من احتياجات دول المنطقة .

وقد اعتمدت إيران بعد رفع العقوبات سياسات من شأنها التركيز على الاستثمارات الداخلية والاعتماد على الكوادر المحلية، إلى جانب سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية بشروط معينة، كما اتجهت الإدارة الاقتصادية الإيرانية إلى التعاون الوثيق مع كل من الصين وروسيا وبعض الدول الآسيوية والأوروبية ضمن اتفاقات عدم الإخلال بالالتزامات، ومن خلال معاهدات تجارية تراعي مبادئ (الاقتصاد المقاوم) وتحفظ حقوق إيران.

1- المرجع السابق.

ثانياً:- المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه دول الإقليم

تتشابك وتتداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية في تشكيل مجموعة من المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تواجه دول الإقليم، بعضها له جذور تاريخية ومجتمعية، والبعض الآخر مفتعل بفضل تدخلات ومفاعيل المصالح الأجنبية، كما إن بعضها يتأتى من لقاء مصالح فئة محدودة من الداخل مع مصالح القوى الخارجية. ولكننا ولأغراض البحث نقسم المخاطر والتحديات إلى مخاطر وتحديات داخلية وأخرى خارجية.

المخاطر والتحديات الداخلية:

تكاد تتبلور التحديات الداخلية في مجتمعات الإقليم في عنوان رئيسي ووحيد وهو تحدي التنمية والمخاطر الناجمة عن عدم تحقيقها، بما في ذلك ردم الفجوة المعرفية التكنولوجية، وإذا كانت التنمية هي من أجل الناس ولخيرهم وتسعى لأن تكون عملية توسيع خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فإنها تسعى من أجل ذلك إلى اكتساب الناس للقدرات وإتاحة الفرص أمامهم لاستخدام هذه القدرات وضمان أمن الإنسان بجميع أطيافه، والتوازن بين القدرات والفرص. مما يفرض أن يؤثر هؤلاء الناس بالمشاركة الفعالة في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

لقد واجهت عملية التنمية في البلدان العربية مشكلات ومعوقات عديدة تمثلت في الإمساك بناصية العملية التنموية نظرياً واستراتيجياً وفي أساليب إدارة هذه العملية التي تتصل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعت في هذه البلدان، وبشكل المشاركة الشعبية وبأساليب الحكم. وغالباً ما أجهضت عملية التنمية بسبب غياب الخلفية النظرية أو سيطرة الفكر الاقتصادي الليبرالي، أو بسبب فعالية مصالح الفئات الغالبة وقوى الفساد والاحتكار التي منحتها السياسات الاقتصادية الليبرالية القدرة على التأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، ويتصل بتحدي التنمية، تحدي إدارة الموارد المادية، من حيث مصادر هذه الموارد، وحسن وسلامة استخداماتها وتوجيهها، فضلاً عن متابعة التنفيذ وتقييم النتائج.

وتشير تقارير التنمية البشرية (الإنسانية) الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية إلى إخفاق (متفاوت الشدة) البلدان العربية في تحقيق التنمية. ويعود ذلك على نحو رئيسي (كما أرى) غلى انتهاج سياسات النموذج الليبرالي في التنمية. ولذا فإن المتبع للسياسات الاقتصادية العربية يجد أنها تخلو من خطط النهوض المجتمعي والإنتاجي والمعرفي لكسر حلقة الاقتصاد الريعي، والدخول إلى عالم الإنتاج والمعرفة، وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية تقوم على العدل والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولهذا فقد كان حصاد العملية الاقتصادية في السنوات الأخيرة هو استمرار حالة التخلف المتمثلة بالبطالة والفقر والحرمان والجهل وسوء توزيع الدخل وتمركز الثروة ونقص المعرفة، وانتشار الفساد والإفساد، وهذه الحالة، بالذات، تقف خلف موجه الانتفاضات وحركة الاحتجاجات التي تحولت في بعض البلدان العربية إلى العنف والإرهاب. وفي حين تمكنت دول الخليج من إسكات الحركات الاحتجاجية عبر خليط من السياسات القمعية والمنح والزيادات في الأجور والخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء تستمر حركات الاحتجاج التي دخلت من خلالها عناصر إرهابية وتكفيرية في عمليات القتل والتدمير في كل من سورية والعراق واليمن وليبيا. وإذا كانت كل من مصر وتونس قد استطاعتا العبور إلى حالة من الاستقرار السياسي الهش فإن حالة من الاحتجاج المكبوت لاتزال موجودة، لعدم استطاعتهما الخروج من حالة التبعية المالية والاقتصادية تجاه المصادر الخارجية، ولهذا فإنهما تعانيان من زيادة حجم البطالة والمصاعب المالية بسبب انعدام الرؤية التنموية البديلة وعدم صياغة سياسات عامة اقتصادية واجتماعية تستطيع استقطاب القدرات الشعبية وخاصة الفئات الوسطى وأصحاب الخبرة والكفاءات خارج آليات الاقتصاد الريعي، وبالتالي حشد الموارد البشرية والمادية، من أجل تحقيق عملية التغيير الجوهري لا الشكلي، والدخول إلى مجتمع العلم والمعرفة وتوطين التكنولوجيا، وإنجاز أهداف (الثورة) في توفير الخبز والكرامة والحرية لأبناء الشعب كافة.

أما في إيران فقد اعتمد النموذج الاقتصادي على فهم أوسع للتنمية يختلف عن التعريف التقليدي الذي يعتمد متغيرات الدخل الفردي والنمو المادي، كما يذهب النموذج الإيراني

إلى أبعد من النظرة التنموية المعتمدة في تقارير التنمية البشرية التي تضيف إلى متغيرات الدخل والنمو المادي عوامل أخرى تتعلق بالصحة والتعليم والتباين في توزيع المداخيل بين فئات المجتمع.

فقد استخدم سماحة الإمام السيد الخامنئي تعبير (تقدم) بدلاً من تعبير (تنمية)، وقد برر ذلك بالقول[1] " أخذنا كلمة تقدم بدقة، لقد تعمدنا تجنب استعمال كلمة تنمية (وحدها)، لأنها تحمل في طياتها مضموناً قيمياً ومفهومياً، وتتضمن التزامات لا تنسجم أحياناً معنا ولا نوافق عليها (دائماً). نحن لا نريد أن نزج بمصطلح عالمي معروف داخل عملنا (وتوجه الثورة الإسلامية لا يحبذ استيراد المفاهيم) فنحن لم نستخدم كلمة (الإمبريالية) مثلاً بل كلمة (الاستكبار).

ويستخلص الدكتور عبد الحليم فضل الله[2] في دراسته من مراجع عدة:

أولها أقوال وإفادات الإمام السيد علي الخامنئي ودستور الجمهورية الإسلامية والرؤية العشرينية وما يرتبط بها من خطط خمسية، فيقول بأن مفهوم التقدم أوسع من مفهومي التنمية المادية والبشري، وأغزر دلالة منهما، وهذا ما يتبين من المجالات الأربعة التالية:

المجال الأول: مجال الفكر، ويبدأ من مجموعة النخب ثم يتدفق إلى عموم الناس ومن أدوات العمل تحقيقاً لذلك (التربية والإعلام).

المجال الثاني: مجال العلم، الإبداع العلمي والحركة العلمية هي (عماد) التوجه نحو الاستقلال ولذلك ينبغي التقدم به على نحو بنيوي وعميق.

المجال الثالث: مجال الحياة، ويشمل جميع الأشياء التي يراها المجتمع أساسية وضرورية مثل (الأمن والعدالة والرفاهية والاستقلال والكرامة الوطنية والحرية والتعاون والحكم..).

---

1 - النص عن كلمة سماحة الإمام علي الخامنئي في الملتقى الأول للأفكار الاستراتيجية المنشور في 1/ 12/ 2010، أورده الدكتور عبد الحليم فضل الله في دراسته (الملامح الأربعة لنموذج التنمية في إيران) 1/ 9/ 2011.

2- المرجع المشار إليه في دراسة د. فضل الله.

المجال الرابع: (أهم المجالات وروحها كلها) وهو التقدم والتكامل في المجال المعنوي والروحي. (لكن ينبغي أن يتضح للجميع أن المعنويات لا تتعارض مع العلم ولا مع السياسة ولا مع الحرية ولا مع المجالات الأخرى، (وعندما تكون المعنويات على هذا القدر من الرعاية تصبح الدنيا دنيا الإنسانية بينما هي الآن دنيا الغابة).

ويصل د. فضل الله إلى بيان ملامح الفكر التنموي الجديد في إيران، وذلك الفكر الذي تجسد في الدستور والرؤية العشرينية والسياسات العامة للخطة الخمسية الرابعة والخامسة، والذي يطمح إلى أن يكون المجتمع الإيراني متمتعاً بـ:

1 - النمو والتطور تقنياً وعلمياً واقتصادياً.

2 - السلامة والرفاه والبيئة السلمية والخلو من الفساد والتمييز.

3 - التوزيع العادل للثروة الوطنية والتأمين الاجتماعي والفرص المتساوية وانعدام الفقر.

4 - الاحتياجات الأساسية للجميع من المسكن والملبس والمأكل والصحة القوية والعلاج والتربية والتعليم.

5 - الاستقرار الأسري والقدرة على تكوين الأسرة.

وإذا كانت إيران قد حسمت خيارها التنموي من خلال نموذج التقدم فإن هذا النموذج يتقاطع مع نموذج الرأسمالية الاجتماعية التي تقوم على التوفيق بين حرية الأسواق وتوسيع نطاق شبكات إعادة التوزيع، كما يلتقي مع نموذج رأسمالية الدولة بسيطرة الدولة على القسم الأكبر والأهم من رأس المال الإنتاجي، وتولى الجزء الهام من التجارة الخارجية والصناعات الإنشائية الثقيلة.

والاقتصاد الإيراني، وفق الدستور (المادة 43) يلزم الحكومة باعتماد خطط مركزية لتسيير دفة الاقتصاد. ولكنه بذات الوقت يولي أهمية كبرى للمشاركة الشعبية في العملية الاقتصادية.

وانطلاقاً من توجهات العقيدة الإسلامية، فإن الرؤية الإيرانية للاقتصاد تنطلق من مبادئ ثابتة محورها الأساسي منع الاحتكار والاستغلال واحترام الملكية الخاصة وضمان دور واسع للدولة في تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وحماية هذه الحقوق ووفقاً لهذه المفاهيم فإن الاقتصاد الإيراني اقتصاد مخطط، يلتزم الضوابط الإسلامية، وهو نظام مختلط يشمل القطاعات الرئيسية الثلاثة (الحكومي– التعاوني– الخاص).

وإذا كانت المسألة الاقتصادية والاجتماعية، حسمت على هذا النحو في إيران فإنها تعرضت منذ انتصار الثورة (1979) لمجموعة من التحديات فكانت في البداية الحرب الظالمة والعبثية التي شنها النظام العراقي (1980–1988) بتحريض خليجي ومباركة أميركية، كما عاشت أجواء الحروب الإقليمية والأهلية في غالبية الدول المجاورة لها (أفغانستان– الباكستان– العراق) وواجهت صراعاً مريراً مع الغرب، الذي افتعل أزمة الملف النووي، في حين أن خلفية صراعه مع إيران تكمن في التوجهات والمواقف السياسية التحررية التي اتخذتها إيران تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

وقد انتهجت سياسات اقتصادية جادة ومتزنة في مواجهة ذلك كله، وخاصة تجاه العقوبات الاقتصادية (الدولية والإمبريالية والأوربية)، فكانت هذه المواجهة من أهم التحديات التي تعرضت لها الثورة الإيرانية، فأكسبتها الخبرة والقوة والقدرة على حماية أمنها القومي وأمنها الغذائي من جهة، وان تحقق إنجازات هامة على الصعيد العلمي والإنتاجي من جهة ثانية، مما أتاح لإيران الفرصة لتعزيز أوضاعها الداخلية وحماية مجتمعها والقيام بدور إقليمي ودولي معتبر ومعترف به من جميع الأطراف.

إلا أن ذلك لم يتحقق دون صعوبات، ودون أن يترك الحصار الاقتصادي الغربي والعقوبات الاقتصادية ندوباً بارزة في الاقتصاد الإيراني، وتمثلت الآثار السلبية هذه في بعض النقاط البارزة:

1 - الأثر السلبي على سعر صرف العملة الوطنية، بسبب انخفاض إيرادات التصدير والنقص في العملة الأجنبية وبروز ظاهرة السوق السوداء والمضاربات، وفاقم من هذه الظاهرة انسحاب المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية.

2 - اضطرار الحكومة الإيرانية إلى استخدام احتياطي العملة لمواجهة متطلبات الحاجة إلى القطع الأجنبي.

3 - تراجع حجم الاستثمارات الإجمالية، نتيجة للتوترات السياسية والعقوبات الاقتصادية المختلفة.

4 - انعكاس ذلك كله على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل معدلات النمو الاقتصادي- حجم البطالة ومعدلات التضخم .

وبعد التوصل إلى الاتفاق النووي المرحلي بين إيران ومجموعة (5+1) في 24/ 11/ 2013 الذي مهد الطريق لبدء المحادثات النهائية، تم تخفيف العقوبات الاقتصادية مما خلق ظروفاً أفضل للاقتصاد الإيراني خاصة في القطاع الإنتاجي (البتروكيماويات والسيارات)، وكذلك في مجال إزالة القيود على نقل الأموال والتكنولوجيا، وساعدت إجراءات تخفيف العقوبات على مساعدة القطاعات الأخرى التي أصيبت بالشلل أو التراجع إلى معاودة النهوض، عدا عن خلق أجواء نفسية وسياسية من شأنها خلق الارتياح والتشجيع على الاستثمار. إلا أن الطفرة المؤكدة للاقتصاد الإيراني ستكون بعد أن تم إنجاز الاتفاق النووي النهائي في 14/ 7/ 2015، مما يضع الاقتصاد الإيراني أمام تحديات جدية تتعلق بترسيخ القواعد الأساسية للاقتصاد وتأهيل وتجديد البنية التحتية، وإعادة رسم السياسة الاقتصادية الداخلية من زاوية مريحة تسمح بتعزيز قوة العملة الوطنية وإعادة بناء الاحتياطي النقدي ومعالجة قضايا الأسعار والتضخم والأجور، ودعم سياسة التعليم والصحة. وتمتين وضع الاقتصاد الإيراني بوجه عام. والسير قدماً على طريق تقليص الفجوة التكنولوجية مع دول الغرب

والولايات المتحدة. لكن المناداة بسياسة استثمارية أكثر انفتاحاً لجذب الرأسمال الأجنبي يطرح على الاقتصاد الإيراني مهام جادة تتعلق بوضع الأسس التي تمنع سحب الاقتصاد الإيراني إلى مواقع لا يرغب بها، وبحيث لا يؤثر الاستثمار الأجنبي على القرارات الاقتصادية الوطنية أو أن يخلق زعزعة للعلاقات والعادات الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

المخاطر والتحديات الخارجية:

نؤكد في البداية على الترابط الوثيق والتشابك بين المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وذلك بحكم موقع الإقليم العربي والإيراني، وبحكم العلاقات التي تربط دول المنطقة بالدول الأجنبية (وخاصة الغرب والولايات المتحدة)، وعلى نحو أساسي بحكم طبيعة النظام الاقتصادي الدولي وتطوراته وسياسات دول المركز فضلاً عن المشروعات الهادفة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة.

لقد بنت دول الغرب (وعلى رأسها الولايات المتحدة) سياستها تجاه البلدان النامية (ومنها بلداننا) على أساس وحيد وهو إبقاء هذه البلدان في دائرة التبعية، ولهذا اتسمت هذه السياسة بالعمل على بقاء شعوبنا مجزأة ومتخلفة وجاهلة، فكان عليها إعاقة التنمية ووضع العراقيل أمام تقدمنا ووحدتنا.

وانطلاقاً من المصالح الإمبريالية (الاستكبارية) هدفت الولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبي إلى طرح مشاريع التكتلات الاقتصادية بقيادتها لربط البلدان العربية وإيران بدورة رأس المال العالمي، لضمان استمرار سيطرتها على مقدرات وثروات تلك البلدان.

ويعود إصرار الدول الإمبريالية (الاستكبارية) على الاستحواذ على مقدرات الإقليم ودفع بلدانه إلى الالتحاق بالعولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي إلى:

1 - المزايا التي يتمتع بها الإقليم من خلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

2 - ما يمتلكه الإقليم من ثروات نفطية وغازية وطبيعية أخرى.

3 - الرغبة العنيدة في حماية دولة الكيان الصهيوني الغاصب وضمان استمراره.

ومن أجل تحقيق ذلك عملت على إجهاض وإعاقة جميع محاولات التوحد أو التعاون فيما بين بلدان الإقليم، وسعت إلى ربط تلك البلدان (فرادي) بمشاريعها المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد (الذي أصبح كبيراً في عهد بوش الابن) وبمشروع الشراكة الأوربية، كما عملت الولايات المتحدة على ربط بلدان الإقليم العربية تجارياً من خلال اتفاقيات التجارة الحرة أو الشراكة معها، أو بدفع البلدان العربية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني سرياً وعلنياً، وابتدعت مع البلدان التي طبعت سياسياً باتفاقيات مع الكيان الصهيوني (مصر-كامب ديفيد والأردن وادي عربة)، تدعى اتفاقيات (الكويز) التي تتيح للمشاريع الصناعية التي تقام في مناطق معينة في مصر والأردن بالمشاركة مع الكيان الصهيوني. مزايا تشجيعية من خلال الإعفاءات الجمركية لدى التصدير إلى الولايات المتحدة.

وتتميز مشروعات التكامل المطروحة من قبل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بسمتين أساسيتين وهما:

1 - التحول نحو اقتصاد السوق، والالتحاق بالاقتصاد العالمي والعولمة وتنفيذ توصيات ونصائح المؤسسات الدولية أو القبول بشروط (وفاق واشنطن).

2 - القبول بوجود إسرائيل المركزي في تلك المشروعات، والرضوخ لمتطلبات وتداعيات هذا الوجود من تطبيع واعتراف سياسي وتبادل اقتصادي، وضياع نهائي لفلسطين والقضية الفلسطينية.

وكانت، ولا تزال، أهداف ووسائل وآليات الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، إعاقة التكامل الاقتصادي العربي، وإجهاض أي عملية في شأنها خلق قاعدة اقتصادية وحدوية متينة بين البلدان العربية، من خلال آليات عمل تهدد بمجملها الأمن القومي للبلدان العربية.

وقد كان هدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، انطلاقاً من مداخله التجارية والإنتاجية، من بين أهم مجالات العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، ورغم أن هذه المحاولات بدأت في وقت مبكر فإنها لم تستطع تحقيق تقدم جدي على طريق التكامل، وتدعيم الأمن القومي لتحقيق الأمن الاقتصادي.

وكان المثال من الأبرز للإخفاق الاقتصادي العربي في المجال التكاملي يتمثل بحجم التجارة البينية الذي لم يتجاوز ٪10 من إجمالي التجارة الخارجية العربية عبر السنين، كما يتمثل بحجم الاستثمارات العربية داخل البلدان العربية، هذا فضلاً عن فشل الحكومات العربية في تنسيق مواقفها تجاه العالم الخارجي في المنظمات الدولية والإقليمية.

العوامل الذاتية للإخفاق في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي:

إذا كنا أوضحنا العوامل والأسباب الخارجية التي أدت إلى الإخفاق في تحقيق أهم دعائم الأمن القومي أي الأمن الاقتصادي، وهذه العوامل والأسباب تتعلق بسياسات الإمبريالية (الاستكبارية) وفرض السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والخضوع بالتالي إلى مصالح الخارج، ونصائح المؤسسات الدولية المعادية أصلاً لقيام تكامل اقتصادي عربي، وفضلاً عن ذلك فإن هناك أسباباً ذاتية داخلية تتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولعل أهمها ما أدى إلى غياب الإرادة السياسية المستقلة بسبب طبيعة الأنظمة الحاكمة ومصالح النخب الحاكمة وغياب الحياة السياسية، وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرته على تنفيذ السياسات العامة، فضلاً عن البيروقراطية والترهل الإداري، مما أفسح المجال أمام ظهور وتنامي الأفكار والاتجاهات الرجعية وإشاعة ثقافات مغايرة سمحت بتعاظم دور الأفكار

الاقتصادية الليبرالية بتشجيع من المؤسسات الدولية، الهادفة إلى فرض سياسات من شأنها أيجاد الروابط والمصالح التي توثق علاقة كل بلد عربي مع الاقتصاد العالمي، إما مباشرة أو عن طريق تكتلات أو اتحادات إقليمية غير عربية.

وقد شجع على إشاعة الأجواء غير المواتية للاتحاد أو التكامل الاقتصادي العربي وجود النخب الثقافية والأكاديمية المصنعة في الجامعات الغربية والأميركية، وفي أروقة المؤسسات الدولية، وقد تم تكوين هذه النخب عبر السنين فاختار البعض منهم تلك التوجهات الليبرالية الموالية للغرب، إما طوعاً أو قناعة، أو عن طريق الإغراءات المالية، وقد أصبح لهذه النخب بما تمتلكه من ثقافة وخبرة دوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية في بلدانهم، وقد كان تنامي دورهم على حساب انحسار دور وأهمية الثقافة القومية التقدمية المغايرة لثقافة الغرب تحت وطأة ممارسات السلطات، مما أدى أيضاً لإتاحة الفرصة لنمو وانتشار الأفكار الرجعية والتكفيرية.

وقد كان لأسلوب عمل جامعة الدول العربية، وطبيعة وآليات اتخاذ القرار في مؤسساتها ضمن ميثاق الجامعة، الدور الأكبر في إجهاض العمل العربي المشترك، وتراجع منطق التكامل، ليحل محله تعزيز فكرة القطرية والانكفاء عن العمل العربي المشترك، وتشجيع التركيز على تعميق جذور السياسات الليبرالية وبناء اقتصاد موجه للتصدير ومعتمد على الاستثمارات الخارجية يدور في فلك الاقتصاد العالمي وينخرط في آليات العولمة.

ثالثاً:- التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية

في دول الإقليم (آفاق التكامل وإمكانياته)

ظهرت فكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار مؤسسي لتظهر العلاقة بين عدد من الدول ذات السيادة التي ترتبط فيما بينها بروابط معينة، بهدف

تحسين حياة شعوبها وتعزيز وضعها في النظام الدولي/ العالمي. وتمثل تجربة الاتحاد الأوروبي مؤشراً لنجاح فكرة التكامل بعد النجاحات التي حققتها التجربة في توطيد الروابط المؤسسية وتنسيق آليات الحكم بين الدول الأوروبية وتعميق التكامل والصلات المجتمعية والثقافية بين شعوبها، مما دفع إلى طموحات واسعة النطاق في دول العالم الأخرى بأن يكون التكامل الإقليمي مدخلاً لتأسيس نظام عالمي جديد اكثر عدلاً وتوازناً.

ورغم أن تأسيس جامعة الدول العربية في منتصف أربعينيات القرن الماضي، سبق طرح مشروع التكامل الأوروبي، فإن الفشل الذي مُنيت به والعجز في تحقيق التكامل يجعل من هذه الخبرة (خبرة الفشل والعجز) مفيدة في فهم أزمات التكامل الإقليمي وعوامل إخفاقه، لدى البحث في أي مشروع تكاملي آخر.

وبعد عشر سنوات من قيام مشروع التكامل الأوروبي انطلقت عمليات تكامل إقليمي أخرى في محاولات لإستلهام المدخل الاقتصادي لهذا المشروع في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ووصولاً إلى بلوغ آفاق أكثر تطوراً ورسوخاً.

وفي بحثنا عن آفاق التكامل الاقتصادي بين العرب وإيران، من المفيد أن نلقي بعض الضوء على تجارب التكامل الاقتصادي في العالم – علنا نستخلص بعض الدروس المفيدة.

أولاً:- الاتحاد الأوروبي:

ما يميز تجربة الاتحاد الأوروبي، هو أنه مرّ بمراحل عديدة إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد سعت الدول الأوروبية (الغربية) إلى وضع ترتيبات للتعاون فيما بينها بعد الحرب العالمية الثانية، تحت وطأة مقتضيات إعادة التعمير من جهة، ولمواجهة منافسة النموذج الاشتراكي الذي بناه الاتحاد السوفياتي، وأصبح يحقق نجاحات هامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وما دفع أيضاً الدول الأوروبية للبحث عن ترتيبات إقليمية لإقامة نموذج اقتصادي خاص بها، هو آثار أزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، وفضلاً عن

أن الولايات المتحدة التي عرضت مشروع مارشال لمساعدة الدول الأوروبية على إعادة بناء اقتصاداتها التي دمرتها الحرب، طلبت من هذه الدول الاتفاق فيما بينها بهدف الاستفادة القصوى من مساعدات مشروع مارشال بما يضمن عدم التضارب بينها.

وكانت بدايات عملية التكامل هي إحداث مؤسسات إقليمية تقبل الدول نقل جانب من سلطاتها إليها في عدد من المجالات على نحو يتزايد تدريجياً إلى أن يغطي مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والخدمية والمعيشية. مع منح هذه المؤسسات سلطات أوسع وفقاً للمنهج الوظيفي المحدث.

وإذا كانت جماعة الفحم والصلب قد وضعت الأساس لإقامة تنظيم إقليمي إلى جانب النظم القطرية، فإن بداية التكامل الأوروبي الإقليمي انطلقت مع قيام السوق المشتركة، التي بدأت بست دول أوروبية.

ومع تعميق التكامل رأسياً سار التوسع أفقياً في العضوية لفتح الباب أمام دول أوروبية أخرى تتبع نظماً ديمقراطية وتقبل الانضمام إلى العملية التكاملية من النقطة التي وصلت إليها ضمن ما يدعى (معايير كوبنهاجن)، مع الانخراط بالعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم أكبر تجمع إقليمي تكاملي في العالم. تتمثل عناصره الأبرز في العناصر الاقتصادية والمالية أساساً، وأهمها وأشهرها العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والبنك المركزي الأوروبي.

مستقبل الاتحاد الأوروبي:

حقق الاتحاد الأوروبي نجاحات هامة على طريق التكامل الاقتصادي وأصبح نموذجه مثالاً يحتذى به لدى أنصار التكامل، فهو يُظهر بلا شك قدرة الفرقاء على تجاوز قرون من الخلافات القومية والعرقية واللغوية والمذهبية التي أدت تاريخياً إلى الحروب المدمرة، وصولاً إلى التلاقي والاتحاد من خلال المصالح الاقتصادية والتطلعات السياسية والدواعي الأمنية.

إلا أن تعرض دول الاتحاد إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة (2008) على بنية وهياكل الدول الأوروبية، واضطرار بعض الدول (خاصة اليونان وإسبانيا) إلى اتباع برامج التقشف التي تفرضها سياسات الاتحاد في حال عجز الدول عن سداد ديونها واضطرارها إلى الاستدانة مجدداً، فضلاً عن أزمة اليورو، جميع هذه التطورات فرضت تساؤلاً مؤلماً بالنسبة إلى الأوروبيين، حول مصير الاتحاد. وتلويح البعض بالخروج منه بعد أن أضافت مسألة الهجرة والهوية عنواناً جديداً لدى البعض تدعيماً لفكرة الخروج من الاتحاد، خاصة بعد تصاعد قوى اليمين في انتخابات بعض الدول الأوروبية مقابل صعود قوى اليسار في دول أخرى.

ثانياً:- الاتحاد الاقتصادي الأوراسي:

دخل الاتحاد الأوراسي حيز التنفيذ في بداية عام 2015، ويضم كلاً من روسيا- بيلاروسيا- كازخستان- أرمينيا- قيرغيزستان.

وقد تم إنشاء مؤسسات هذا الاتحاد من (المفوضية- المجلس- محكمة العدل) متأثراً بالتجربة الأوروبية.

وتنطلق فكرة الاتحاد الأوراسي على فكرة أن الاندماج المفيد عالمياً يعتمد على مبدأ المساواة، ولذا فإن روسيا لا تسعى على الهيمنة داخل الاتحاد، إنما تصبو إلى التعاون المبني على الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة في إطار احترام سيادة الدول، مع الحديث عن أن أي تجربة تكاملية يقتضي تنازل الدول الأعضاء، بما فيها روسيا، عن جزء من سيادتها لمؤسسات فوق حكومية، وعلى هذا فإن التجربة التكاملية الأوراسية تعتمد التدرج فهي تشتمل على تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأيدي العاملة وخلق سوق مشتركة، مع تبني سياسات مشتركة في قطاعات الاقتصاد الرئيسية (الطاقة- الزراعة- الصناعة- النقل) وصولاً إلى سوق موحدة للأدوية ومستلزمات الصيدلة (عام 2016) والكهرباء (عام 2019)

والطاقة والغاز (عام 2026). ومن المقرر الوصول إلى سياسة ماكرو اقتصادية ونقدية ومالية موحدة ومكافحة الاحتكار (عام 2025).

وتشمل خطة الاتحاد الأوراسي توسيع أعماله ليشمل التكامل السياسي، بتبني استراتيجيات مشتركة لتوحيد المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وخلق آليات العمل المشترك على المستويين السياسي والأمني، وبهدف إنشاء قطب قوي في عالم متعدد الأقطاب.

تحديات الاتحاد الأوراسي:

يواجه الاتحاد الأوراسي عدداً من التحديات التي قد تعيق تقدمه ونجاحه في تحقيق أهدافه، ومن هذه التحديات:

- خشية بعض دوله من هيمنة روسيا على مقدراته، انطلاقاً من تعاطي روسيا مع أزمة أوكرانيا، وإصرارها على انضمام أرمينيا إلى الاتحاد (مشكلة ناجورنو كاراباخ بين أذربيجان و أرمينيا).

- الصعوبات التي تواجهها روسيا في إقناع باقي دول الاتحاد السوفياتي السابق للانضمام إلى الاتحاد (خاصة طاجكستان وجورجيا وأذربيجان..) واستخدامها أدوات ضغط اقتصادية (الطاقة) والمساهمات الروسية في الشركات واستثماراتها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى).

- تلعب روسيا بورقة 20 مليون روسي قاطنين في الجمهوريات السوفياتية السابقة للضغط عليها، بما في ذلك الدول الأعضاء حالياً في الاتحاد الروسي.

- بنى الاتحاد الأوراسي مشروعه متأثراً بتجربة الاتحاد الأوربي، والواقع أن ظروف دول الاتحاد الأوراسي تختلف عن ظروف دول الاتحاد الأوربي، من حيث الفوارق الاجتماعية ومستوى معيشة الدول الأعضاء، كما أن السرعة التي حكمت القرارات التكاملية للاتحاد الأوراسي كانت قياسية بالمقارنة مع النموذج الأوربي كون التجربة الأوربية استغرقت أربعة

عقود للانتقال من الجماعة الأوربية للفحم والصلب وحتى توقيع معاهدة ماسترخت عام 1992. في حين أن الاتحاد الأوراسي أنشئ الاتحاد الجمركي عام 2010 وقرر التحول للاتحاد الاقتصادي عام 2015.

رغم هذه التحديات فإن مقومات النجاح لاتزال قائمة لدى الاتحاد الأوراسي، فقد حقق مجموعة من المكتسبات لدول الأعضاء التي انفتحت على السوق الروسية الواسعة لتصدير إنتاجها واستيراد احتياجاتها بدون رسوم، كما أن الاتحاد أسهم في إمكانية تجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بسبب التعاون الذي تحقق مع دول من خارج الاتحاد وخاصة مع الصين. ونشير أخيراً إلى إمكانية حل العديد من المشكلات والنزاعات بين الدول في حال انضمام طاجكستان وجورجيا وأذربيجان ومولدافيا، وإن أقفلت أوكرانيا الباب نهائياً أمام انضمامها.

ثالثاً:- تجربة أميركا اللاتينية:

شهدت دول أميركا اللاتينية، منذ تسعينيات القرن العشرين، نموذجين رئيسيين للتكامل الإقليمي:

النموذج الأول: تمثل في التكامل الإقليمي الذي يركز على كون التكامل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي والعولمة، استناداً إلى مقولات «توافق واشنطن» وجوهرها الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وخاصة ما يتعلق بتمرير التجارة والانفتاح الاقتصادي أمام الاستثمارات الأجنبية، وتطبيق آليات اقتصاد السوق كوسيلة لتحقيق النمو.

ولا يضع هذا النموذج معاداة الولايات المتحدة هدفاً له، بل عقدت الدول الأعضاء اتفاقيات للتجارة الحرة معها، وأقامت منطقة التجارة الحرة للأميركيتين (الافتا AFTAA) ويندرج ضمن هذا النموذج كل من السوق المشتركة للجنوب (الميركوسور MERCOSUR) بالإضافة إلى تحالف المحيط الهادي (PA).

النموذج الثاني: وهو النموذج الإقليمي لما بعد الهيمنة، أو إقليمية ما بعد التجارة، أو ما بعد الليبرالية الجديدة، وبرز هذا النموذج خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويشير في بعده الاقتصادي إلى معارضة التكامل التقليدي، ووضع إطار بديل للتكامل الإقليمي، المرتبط بالتنمية الوطنية، مع الابتعاد عن صيغة «توافق واشنطن» من خلال صناعة استراتيجية بديلة للتنمية الإقليمية. وكانت الأزمة الاقتصادية في نهاية التسعينيات قد أثارت الشكوك في جدوى الليبرالية الاقتصادية الجديدة، واقتصاد آليات السوق الحرة خاصة بعد تعرض مشروعات التكامل الإقليمي التي تعتمد على فتح الحدود وحرية التجارة إلى صعوبات اقتصادية، أدت إلى انتقادات شديدة في الأوساط الشعبية والسياسية قادت اليسار إلى الصعود إلى الحكم في عدد من دول أمريكا اللاتينية، التي أصبح ينظر فيها إلى التكامل الإقليمي كوسيلة للتصدي لنهج الإقليمية المفتوحة التي تروج لها الولايات المتحدة. وذلك بالدعوة إلى التنمية البديلة المستقلة وإقامة نموذجها الذي يعتمد العدالة الاجتماعية وإيجاد حلول محلية لمشكلات أمريكا اللاتينية استناداً لدور الدولة الاقتصادي الاجتماعي ومناهضة المشروع الليبرالي ومعاداة الإمبريالية، مع المحافظة على دور السوق والاتفاقيات التجارية، فقد كان الهدف السياسي من الدعوة إلى النموذج الإقليمي الجديد التحرر من هيمنة الولايات المتحدة وتشكيل هوية لاتينية مشتركة متميزة عن الولايات المتحدة، وعلى عكس التكامل الإقليمي، المفتوح الذي رعته الولايات المتحدة، فإن النموذج الإقليمي الذي جاء مع حكومات اليسار أصبح يهدف إلى حماية أمريكا اللاتينية من التهديدات والمخاطر الخارجية، بما فيها السياسية والاقتصادية، التي تتمثل في تداعيات الانخراط بالعولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي يستدعي إيجاد إطار حمائي لمواجهة تلك التهديدات والمخاطر، بحيث يتم استخدام الإقليمية لبناء «الكتل المقاومة» التي عليها اتخاذ مواقف جماعية والتنسيق تجاه العلاقات مع الاقتصاد العالمي والدول الأخرى، من خلال صناعة رؤى بديلة للتنمية التي تقوم وفقاً لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وقد توجهت دول التكامل وفق النموذج البديل إلى تبني سياسات جديدة في إطار التكامل الإقليمي تجاه قضايا أساسية مثل البنية التحتية

والتعليم ومخاطر المخدرات والتوجه نحو التضامن الاجتماعي، إضافة إلى قضايا الدفاع والديمقراطية.

إن نموذج الإقليمية البديلة الذي طرحه اليسار يتمثل في كل من البديل البوليفاري للأميركيتين (البا ALBA-2004) واتحاد دول أميركا الجنوبية (الاورناسور UNASUR-2008) وتجمع دول أميركا اللاتينية والكاريبي (السيلاك CELAC- 2011) هذا النموذج يواجه تحديات وعوائق جدية بعضها ذاتي موضوعي والآخر خارجي.

أما التحديات والعوائق الذاتية والموضوعية فهي معوقات سياسية تتمثل في عدم الالتزام بمتطلبات الإقليمية البديلة والتقاعس من بعض الدول في الوفاء بالالتزامات المالية، كما أن من أهم المعوقات السياسية سيطرة رؤساء الدول الأعضاء فيما بات يعرف بالدبلوماسية الرئاسية مقابل غياب المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما أضاف عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول الأعضاء، ووجود بعض التوتر في علاقات بعض الدول، عوامل إضعاف أخرى لجهود التكامل الإقليمي.

وإلى جانب المعوقات السياسية، فإن التباينات الواضحة في مستويات التنمية بين البرازيل والأرجنتين وتشيلي من جهة وبوليفيا وباراجواي من جهة أخرى، أوجدت موضوعياً اختلافاً في الرؤية حول جدوى التكامل الإقليمي، ومردوده على مستقبل القارة.

إضافة إلى هذا فإن تماثل الهياكل الاقتصادية الإنتاجية في العديد من الدول وخاصة في مجال إنتاج السلع الأولية، يُعد من معوقات التكامل فيما بينها بسبب تنافسها على الأسواق الخارجية.

ويضاف إلى المعوقات الاقتصادية والسياسية الافتقار إلى الفاعلية المؤسسية، ويعود ذلك إلى الطابع الحكومي الذي تتسم به الإقليمية التكاملية، وغياب الآليات المطلوبة لتحقيق

التكامل الاقتصادي، في النموذج الذي طرحه اليسار في أميركا اللاتينية، مقابل النموذج الليبرالي، الذي يشمل أكبر تجمعين اقتصاديين وهما: تحالف المحيط الهادي والميركوسور، اللذان يدعوان إلى المزيد من الاندماج بالاقتصاد العالمي، ويضم التحالف الأول كلا من تشيلي وبيرو وكولومبيا والمكسيك إضافة إلى كوستريكا وبنما كمراقبين، كما تقود الأرجنتين والبرازيل تحالف الميركوسور ويضم في عضويته فنزويلا واراجواي وباراجوي منذ 1991.

ولا تزال مسألة التوجه نحو اقتصاد السوق والديمقراطية محلاً للصراع، ليس بين اليمين واليسار فقط، بل إن الانقسام في هذه المسألة ينسحب إلى ما يمكن دعوته اليسار النقدي- الإصلاحي الذي تمثله البيرو والبرازيل وتشيلي والذي لا يزال ملتزماً باقتصاد السوق مع تأكيده ضرورة التصدي لمشكلات الفقر، ويسار شعبوي، كما هو الحال في فنزويلا وبوليفا والأكودور الذي يعتمد خطاباً مناهضاً لاقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية ويرى في التكامل الاقتصادي أداة ووسيلة للتخلص من النفوذ الأميركي.

ويبدو أن التنافس القائم بين النموذجين الليبرالي واليساري، سيظل مهيمناً على العلاقة بين دول أميركا اللاتينية، ما لم يحقق أي منها تجاوزاً عملياً للصعوبات والمعوقات التي تحكمها السياسات العامة، ومحاولات الهيمنة الأميركية، وستلعب العوامل التالية دور في تقرير نجاح النموذج الإقليمي ما بعد الليبرالي:

1 - قدرة الدول في أميركا الجنوبية (البرازيل وفنزويلا) على التصدي للمشكلات الاجتماعية.

2 - قدرة المؤسسات والتجمعات الإقليمية التي تأسست بمبادرة شخصية من الرئيس الفنزويلي الراحل (تشافيز) خاصة (الألبا وبنك الجنوب) على الاستمرار بفاعلية.

3 - قدرة البرازيل على ترسيخ قيادتها الإقليمية لدول أميركا الجنوبية.

4 - قدرة التيارات اليسارية على الاستمرار في الحكم.

5 – القدرة على التغلب على الصعوبات والمعوقات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية.

رابعاً:- تجارب التكامل الإفريقية:

انطلقت تجارب التكامل الإفريقية من المناداة بالوحدة الشاملة التي هدفت إليها مختلف التيارات السياسية الإفريقية والتي تمثلت في قيام منظمة الوحدة الإفريقية (1963) ثم في الاتحاد الإفريقي بعد إعادة هيكلتها عام 2002، وصولاً إلى التجمعات الإقليمية الفرعية التي ظهرت على أساس أقاليم جغرافية، تأثرت بالاستعمار المشترك[1].

وتشير معظم الدراسات التي أجريت حول تجارب التكامل الإفريقية إلى فشلها في تحقيق زيادة في التجارة النسبية أو تحقيق تنسيق في سياساتها. فقد ظلت التجارة قائمة على تصدير المواد الأولية، كما ظل التفاوت قائماً بين الدول المختلفة في قدراتها التصديرية. كما تعذر على الاقتصادات الصغيرة تحقيق وفورات الحجم على الأسواق المحلية.

وتعود أسباب تواضع نتائج التكامل الإفريقي إلى أن التكامل لم يحقق تطوراً في هياكل الاقتصادات الإفريقية وبنيتها الأساسية، فلم يكن للتكامل أثر يذكر على التجارة البينية، وكان الفشل للمجتمعات التي توجهت إلى إقامة سوق مشتركة، وتكاد تجمع مختلف الدراسات حول أسباب الفشل على العناوين التالية[2]:

1 – كان خضوع مجموعة من الدول الإفريقية لدول استعمارية معينة قد أوجد روابط ثقافية مع تلك الدولة قوى من الروابط العرقية والقبلية بين شعوب تلك الدول مما أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق بعضها ناطق بالإنكليزية والآخر بالفرنسية بينها جيوب خضعت لدول استعمارية أخرى البرتغال وبلجيكا.

2– للتوسع انظر د. محمد محمود الإمام في كتاب (تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت (2004).

1 – عدم ملاءمة النموذج التكاملي المطبق.

2 – العوامل الأساسية وهشاشة الكيانات الإفريقية.

3 – ضعف التشابكات الاقتصادية البينية وتفاوت توزيع منافع وأعباء التكامل.

4 – غياب الإدارة السياسية وتشوه العلاقات الاقتصادية الدولية.

5 – القصور في آليات التكامل والتحايل على إجراءاته.

6 – مشكلات في الأطر المؤسسية للتكامل.

7 – تعدد المشاركة في تجمعات إقليمية.

8 – تحديات التغير في البيئة العالمية.

تجربة التكامل الاقتصادي العربي:

إتسمت جهود التكامل الاقتصادي العربي منذ البداية بالتدرج والشمول فبدأ من مرحلة التعاون والتنسيق صعوداً إلى مرحلة بناء صرح التكامل والوحدة الاقتصادية، وقد صادق مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957، ودخلت حيز التنفيذ في 30/ 4/ 1964، لكنها ظلت بين مد وجزر في ظل ظروف وعلاقات سياسية واقتصادية دولية وعربية مضطربة.

ويمكن القول بأن مجلس الوحدة الاقتصادية عمل في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال أربعة مداخل هي:

1 - المدخل التجاري ذلك بإحداث السوق العربية المشتركة عام 1964، وقعت الاتفاقية كل من مصر وسورية والعراق والأردن والكويت، ثم انضمت السودان واليمن، وتهدف إلى:

حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المثلية، مما يؤكد على أهمية السوق في عملية التكامل.

2 - المدخل الإنتاجي: انطلاقاً من أن المدخل التجاري وحده ليس كافياً لتحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، اتجهت الجهود إلى إقامة قاعدة إنتاجية تمثلت في مشروعات مشتركة تقام بين البلدان العربية، واتحادات نوعية صناعية تهدف إلى التنسيق بين الصناعات والنشاطات المختلفة. ورغم أهمية هذا المدخل، فإنه لم يستطع تحقيق الطموحات المؤملة، فقد بقيت المشروعات التي أقيمت في إطار محدود، ولم تستطع أن توجد لها مكاناً مرموقاً في العملية الإنتاجية.

3 - مدخل تنسيق خطط التنمية في البلدان العربية: إدراكاً من مجلس الوحدة الاقتصادية بأهمية هذا المدخل، فقد حاول إيجاد برنامج متطور ومتدرج للتعاون بينه وبين أجهزة التخطيط في البلدان العربية، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل وقد لعبت البيروقراطية الحكومية دوراً أساسياً في إعاقة عملية التنسيق.

4 - مدخل تنسيق الموقف اتجاه الاقتصاد الدولي: نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية على تنسيق سياسات التجارة الخارجية. إلا أن ذلك لم يتحقق، وكل ما أمكن الوصول إليه هو وقوع الاقتصادات العربية في المزيد من التبعية عندما سعت كل دولة عربية للالتحاق بالاقتصاد العالمي منفردة.

وثائق مؤتمر القمة العربية لعام 1980:

عقد أول مؤتمر قمة عربية لمعالجة القضايا الاقتصادية في عمان عام 1980، وقد تم الربط، لأول مرة بين الجانبين الاقتصادي والسياسي على نحو واضح فتم إيجاد القواسم المشتركة ما بين الأمن القومي والاتحاد الاقتصادي، كما تم التأكيد على مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم العمل العربي المشترك ضمن تصور شمولي تنموي مترابط ومتكامل.

وقد أقر المؤتمر أربع وثائق أساسية هي:

1. وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها.
2. ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي.
3. عقد التنمية العربية المشتركة.
4. الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار.

واتفقت آراء أغلب الاقتصاديين العرب، على أن هذه الوثائق تكفل لدى تنفيذها مسيرة العمل العربي المشترك، ومن شأنها خلق المناخ والإطار الملائم لتطويرها وإبعادها عن الهزات السياسية الطارئة.

أسباب فشل التكامل العربي:

إذن لماذا تفشل جامعة الدول العربية، وهي الكيان الرسمي للنظام العربي الإقليمي، في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أو أي مستوى مقبول من مستوياته وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية المنشودة؟ جميع هذه القرارات والاتفاقيات والمواثيق تعجز أمام (جبروت) الهياكل القطرية المتمترسة خلف شعارات زائفة عن السيادة والوطنية، وأمام قوى البيروقراطية الحكومية والفساد التي طالما وقفت حائلاً دون تنفيذ الاتفاقيات العربية، في حين أنها تهرول لاهثة من

أجل التنفيذ الدقيق للاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية أو مع المنظمات والمؤسسات الدولية.

للإجابة على هذه التساؤلات علينا أن نأخذ بالاعتبار النقاط الهامة التالية:

1. لاشك أن القوى الغربية، ودول الاستعمار القديم، والولايات المتحدة ومشروعها الاستعماري الجديد، كلها وقفت دوماً سداً منيعاً أمام أية محاولة عربية للتوحد وعملت باستمرار على وضع العراقيل في طريق الوحدة والتحرر والتنمية.

2. وإذا كان الموقف الغربي مفهوماً فإن ما يجب التركيز عليه هو العوامل الذاتية التي أعاقت دوماً، التكامل الاقتصادي العربي، ومحاولات النهوض وتحقيق التنمية.

ويعود ذلك، على نحو رئيسي، إلى طبيعة الأنظمة العربية التي رأت أن من صالحها التمسك بالتجزئة، انطلاقاً من المحافظة على (السيادة الوطنية)، مدعومة بالقوى الخارجية من جهة، وبقوى الفساد وأصحاب المصالح في الداخل من جهة ثانية، وحالة الجهل والتخلف التي تعيشها الشعوب العربية بما في ذلك تخلف المؤسسات والمنظمات السياسية من جهة ثالثة.

وساعدها في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية الذي يعتبر قرارات الجامعة ومؤسساتها غير ملزمة. وعلى هذا فقد سعت كل دولة عربية منفردة إلى نسج علاقات خاصة بها مع الدول الأخرى، أو مع التكتلات الإقليمية، وامتنعت في الوقت ذاته عن متطلبات التكامل الاقتصادي العربي بحجة تعارضها مع السيادة الوطنية. وقد تم تكريس التجزئة بإثارة مصالح الفئات الحاكمة والفئات الأخرى المرتبطة بها انطلاقاً من فكرة الحفاظ على المصالح الوطنية، لكن المفارقة هنا هي في ذلك الارتباط الذي تم مع الدول الأجنبية والتكتلات

الإقليمية الأخرى، فضلاً عن المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية، ودون أي حرج بأن هذا الارتباط يؤدي إلى التعدي على السيادة الوطنية التي تدعيها الأنظمة.

والجدير بالملاحظة أن ميثاق العمل العربي الاقتصادي القومي (والذي صدر عن مؤتمر القمة الحادية عشر– عمان 1980) أقر تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإبعاده عن الخلافات السياسية بين الدول العربية، وكما أقر الميثاق مبدأ المواطنة الاقتصادية ومعاملة رأس المال العربي والعمل العربي، بما لا يقل عن معاملة مثيلها من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة.

لكن الميثاق المشار إليه وغيره من الوثائق التي أقرتها القمم العربية بقيت حبراً على ورق، وبدلاً من أن تكون القمم والمجالس عنصراً للوحدة والتآخي أصبحت أداة للفرقة وزرع الفتن. وقد تبدى ذلك مؤخراً عندما استخدمت القمة العربية ومجالس الجامعة غطاء للحرب التي شنها الناتو ضد ليبيا، كما استخدمت أداة لفرض عقوبات اقتصادية على سورية، وتجميد عضويتها في أنشطة الجامعة ومؤسساتها، فضلاً عن دعم المعارضة السورية ضد الحكم الشرعي في سورية، مما يشير إلى سابقة خطيرة تهدد مستقبل جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك، خاصة وأن الميثاق ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن طبيعة الأنظمة العربية، وارتباطاتها الخارجية، والادعاء بالسيادة الوطنية، إنما يعني الإخفاق في تحقيق التنمية القومية والتكامل الاقتصادي العربي، كما يعني عدم القدرة (والإرادة) على تكوين مجموعة أو تكتل عربي قادر على أن يفرض وجوده واحترامه على الساحة الدولية. في وقت تفقد فيه الدول الضعيفة والأنظمة الهشة حقها في الحياة والاحترام بين دول العالم.

إن التدقيق والبحث في مسيرة العمل العربي المشترك، والإخفاق من تحقيق التنمية والتكامل، يجعلنا نقف أمام مجموعة المفارقات:

المفارقة الأولى: هي كيف ترفض بعض الدول العربية تنفيذ قرارات واتفاقيات تصدر عن جامعة الدول العربية ومجالسها ومؤسساتها، في الوقت الذي تتسابق فيه إلى الانصياع والقبول بقرارات أو توصيات ونصائح تصدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها وعن المؤسسات المالية الدولية والشركات متعدية الجنسية، بحجة التمسك بالسيادة الوطنية عندما ترفض تنفيذ القرارات والتوجهات الوحدوية، وتتجاهل هذه السيادة في علاقاتها مع الدول الأجنبية ومنظمات ومؤسسات الأمم المتحدة؟!

المفارقة الثانية: كيف تصدر جامعة الدول العربية عقوبات اقتصادية بحق شعب دولة من أعضائها في الوقت الذي يفترض أن تكون قراراتها عامل وحدة وتكامل ؟!

المفارقة الثالثة: كيف يسمح باستخدام جامعة الدول العربية لتغطية عدوان على بلد عربي، في الوقت الذي عليها أن تقف ضد العدوان بوجه عام، وضد أي عدوان على أي بلد عربي بوجه خاص؟!

المفارقة الرابعة: كيف تقبل جامعة الدول العربية بتأجيج الأزمات الداخلية، وتغضّ النظر عن قيام بعض أعضائها بتزويد طرف من أطراف الأزمة السورية بالمال والسلاح، في الوقت الذي تسكت فيه عن موت مئات الأطفال في بعض الدول العربية، بسبب الجوع، وتحجب فيه الدول الغنية المساعدات الجدية عن الدول العربية الفقيرة من أجل النهوض والتنمية؟!

في ضوء هذه المفارقات ومع غياب الإرادة السياسية، لا عجب في تراجع العمل العربي المشترك، ولا في الإخفاق في تحقيق التنمية والتكامل ولا في تراجع سمعة وتواجد العرب في الساحة الدولية!!

آفاق التكامل العربي الإيراني:

إن الانطلاق في البحث عن آفاق للتكامل الاقتصادي العربي – الإيراني، لابد أن يأخذ بالاعتبار النقاط الهامة التالية:

1 - الإخفاق في جهود التكامل الاقتصادي العربي، وأسبابه.

2 - النجاح الذي حققته تجارب عالمية أخرى، وما آلت إليه.

3 - أسباب فشل أو إخفاق أو نجاح بعض التجارب في الدول النامية.

ويجعلنا ذلك أن نطرح على أنفسنا أسئلة من الواجب الإجابة عليها وهي:

1 - ماهي أهداف التكامل المبحوث عنه؟ وماهي المبادئ التي يقوم عليها ؟

2 - على أي أساس نظري اقتصادي يُراد بناء التكامل الاقتصادي العربي–الإيراني؟.

3 - على أي قاعدة سياسية سيقام التكامل، وكيف نضمن استمراره وتطويره؟

4 - عمق التكامل المراد تحقيقه وأبعاده وصيغه.

5 - من أين نبدأ؟

أولاً: الأهداف والمبادئ:

بوجه عام، يمكن القول إن التكامل يعتبر أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف مجتمعية ذات طبيعة مشتركة بين مجموعة من الدول الأعضاء، ومن خلال الاطلاع على تجارب التكامل القائمة حالياً بين الدول يمكن أن نورد عناوين رئيسية لتلك الأهداف، بحيث توضع أهداف التكامل المرغوب من بينها وفق ما يتم عليه الاتفاق:

1 - تحقيق الازدهار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة لمواطني الدول الأعضاء

وتحسين نوعية الحياة ورفع الدخل الحقيقي. وذلك باتباع مناهج مشتركة للأداء الاقتصادي واتخاذ إجراءات اقتصادية مشتركة يتعذر بلوغ الدول إياها منفردة.

2 - تحقيق التوظيف الكامل وتحسين ظروف العمل للعاملين، ويتصل بذلك من تمرير انتقال العمالة واعتماد أسس مشتركة لتحسين ظروف العمل والتقريب فيما بينها.

3 - الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة بمفردها.

4 - مواجهة المشكلات ذات الطبيعة المشتركة كقضايا البيئة والتلوث.

5 - دعم التنمية القطرية، وجعل مشروعاتها تندرج في الاطار التكاملي.

6 - التكامل مع قضايا العولمة وتحدياتها، بدعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة الآثار السلبية للعولمة، والتعامل مع الاقتصاد العالمي كمجموعة اقتصادية موحدة، بدلاً عن التعامل على نحو منفرد.

أما المبادئ التي تراعى من قبل الدول الأعضاء في التكامل فيمكن أن تندرج في العناوين البارزة التالية:

1 - احترام سيادة الدول الأعضاء وضمان سلامة ووحدة أراضيها.

2 - الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء– والعمل على تحقيق السلام والأمن والاستقرار.

3 -فض الخلافات أو النزاعات سلمياً، وإزالة ما يعيق السير قدماً في العملية التكاملية، وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

4 - ضمان المساواة والعدالة في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء، بصرف النظر عن حجم الدولة ومستوى نموها.

5 - الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات، وتعزيز الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة.

6 - العمل على زيادة مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية.

7 - احترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

8 - احترام القانون داخلياً ودولياً، واتخاذ ما يلزم لسيادة القانون ومؤسساته.

ثانياً: النظرة الاقتصادية التي تؤسس لعملية التكامل:

تلعب السياسات الاقتصادية وخلفياتها النظرية دوراً أساسياً في عملية التكامل وضمان نجاحها. فالسياسات الاقتصادية الليبرالية تنزع إلى الدفع باتجاه الانخراط في العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي الرأسمالي، ولهذا فإنها تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء في التكامل وبينها وبين العالم الخارجي، مما يعني خضوع اقتصادات الدول الأعضاء للتقسيم الدولي للعمل تحت مظلة اقتصاد السوق والاقتصاد الليبرالي، مما يعني بقاء دول التكامل سوقاً لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة، ومورداً صافياً للمواد الأولية لتشغيل مصانع تلك الدول. وحتى لو سمح لها بحدود معينة للنشاط الصناعي، فإن الصناعات التي ستقام في دول التكامل ستظل صناعات هامشية أو ملوثة للبيئة وفقاً لمقتضيات ومصالح الدول الصناعية المتقدمة.

في حين أن السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستقبلية المعتمدة على الذات، ورفع مستوى معيشة السكان والاهتمام بتضيق الفجوة العلمية والتكنولوجية، تعمل على بناء اقتصاد قوي ومستقل يعتمد على موارده الخاصة، ويخضع للتخطيط ويعمل على التوفيق

بين الاقتصاد الموجه من الدولة، وآليات السوق، وبالتالي فإنه يحاول التعامل مع مقتضيات العولمة وتحدياتها دون الاندماج بها بل بالاستفادة من الفرص التي تتيحها، كما أنه يتعامل مع الاقتصاد العالمي باستقلالية تحترم السيادة دون أن يقع في براثن الانعزال، فيعمد إلى الانفتاح التدريجي المدروس، والمنضبط وفق ما تمليه مصالح البلاد وضمان سيادتها.

والفرق واضح بين السياستين الليبرالية والاستقلالية، فالأولى تندفع في اتجاه الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة واقتصاد السوق، مما يقود إلى التبعية. في حين أن الثانية تعمل أولاً على تمكين اقتصادها وبناءه على أسس قوية ومتينة تتيح له التعامل مع الآخرين على قدم المساواة والتكافؤ والندية.

وهذا يعني أن على الدول الأعضاء في التكامل بناء وتنسيق سياساتها الاقتصادية، وفقاً للأهداف المراد تحقيقها.

ولا بد من توفر الحدود الدنيا من التنسيق بين هذه السياسات على نحو يجعلها متقاربة ما يكفل لها النجاح، وبناء تكتل اقتصادي معتبر ومحترم على الصعيد الدولي.

ثالثاً: القاعدة السياسية:

على أية قاعدة سياسية سيبُنى عليها التكامل؟ لا شك أن الأهداف السياسية التي تكمن في خلفية العمل التكاملي ستكون حاسمة في قرار الانضمام إلى التكامل، وكذلك في استمراره وتطويره، وبالطبع فإن هذه السياسة ستكون منسجمة ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية الحاكمة لعملية التكامل.

وإذا ما عدنا للمشاريع التكاملية المطروحة على الإقليم فإننا نجد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ترعاه الولايات المتحدة يهدف سياسياً إلى انضواء دول الإقليم تحت لواء الهيمنة الأميركية والقبول بالوجود الإسرائيلي بين دول المنطقة، مما يستدعي الاعتراف بالكيان

الصهيوني والتطبيع معه، لابل وقيام هذا الكيان بدور مركزي في المشروع، ولا يبعد مشروع الشراكة الأوربية بأهدافه السياسية عن أهداف المشروع الأميركي- الصهيوني.

أما المشروع التكاملي في رؤيتنا والذي سيشمل البلدان وإيران فإن أهدافه السياسية مغايرة للأهداف الأميركية والصهيونية والأوربية، فهو ينطلق من رؤية مستقلة وتحررية، ترفض التبعية، كما ترفض الكيان الصهيوني، وتستعيد فكرة القضية المركزية لدول الإقليم، ونعني بها القضية الفلسطينية.

لكن الأفق السياسي للمشروع، يتسع لانضمام دول إقليمية أخرى، ويأمل بإقامة علاقات تعاون سياسية واقتصادية مع تكتلات أخرى تلتقي معه بالأهداف السياسية والاقتصادية، كمنظمة دول البركس ومنظمة شنغهاي وغيرها من الكتل والمنظمات ذات الطابع الاستقلالي.

رابعاً: عمق التكامل المستهدف وأبعاده وصيغه:

تختلف الترتيبات التكاملية من حيث عمق التكامل المراد تحقيقه، ويمكن التمييز بين ثلاث درجات:

الدرجة الأولى: توقف العملية التكاملية عند حدود التعاون في عدد من المجالات التي تواجه مشكلات متماثلة أو تسعى إلى أهداف يصعب عليها تحقيقها منفردة.

وهذه الدرجة من التكامل، تناسب الدول الحريصة على استقلالها وسيادتها الوطنية، كما هو الحال في (رابطة الآسيان)، كما أن هذا الأسلوب يناسب الدول التي لا تسعى إلى وحدة سياسية، واقتصادية.

الدرجة الثانية: السعي للاندماج بين دول التجمع باتباع منهج الاتحاد السياسي.

الدرجة الثالثة: وهي درجة وسط بين صبغة التعاون وصيغة الاندماج الكامل، مما يعني دخول الدول الأعضاء في عملية تتوالى مراحلها إلى أن تصل في نهايتها إلى الاتحاد الكامل.

وإذا ما توصلنا إلى أن التكامل عملية متتالية المراحل تنتهي باتحاد سياسي واقتصادي فإن هذا يعني أن تلعب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدواراً ترتبط جميعها على نحو معين بعملية التنمية.

وعلى هذا فإن الرابطة وثيقة بين التكامل والتنمية بأبعادها المختلفة.

أما صيغ الترتيبات التكاملية ومداخلها فهي:

1 - **المدخل التجاري**: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في التكامل، سواء من الرسوم الجمركية (العوائق الكمية والإدارية) وعلى أن يتم ذلك تدريجياً وفق ترتيبات تجارية يتفق عليها.

ويشمل هذا المدخل تسهيل التبادل التجاري، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالنقل وتخفيض تكاليف التأمين واعتماد وثائق مشتركة مقومة بالعملات المحلية لتوفير الحاجة إلى القطع الأجنبي. ويقع ضمن المدخل التجاري أيضاً تشجيع التبادل التجاري البيني بتوفير المعلومات للمشتغلين في هذا النشاط إلى جانب توفير الخدمات المرتبطة بالتمويل والائتمان.

2 - **المدخل الإنتاجي للتكامل**: يستند النجاح في المدخل التجاري للتكامل إلى وجود البنية الإنتاجية المتطورة، وإلا فإن تحرير التجارة سيكون لصالح المنتجين الأكثر كفاءة على حساب الآخرين. لهذا فإن من الضروري ان يسبق المدخل التجاري تطويراً مهماً للبنية الإنتاجية، وتظهر هنا الحاجة إلى التخطيط الإقليمي للإنتاج والتبادل مصحوباً بتنسيق السياسات التي توفر الحوافز الداعمة للتكامل.

ويمكن في هذا المجال عقد اتفاقيات تكامل صناعي تهدف إلى تشجيع التخصص بين المنشآت أو العمليات الإنتاجية القائمة لاستغلال وفورات الحجم أو تشغيل الطاقات

المعطلة، وكذلك عقد اتفاقيات تخصيص لمنتجات معينة أو صناعات معينة لكل من الدول الأعضاء في التكامل. فضلاً عن إمكانية إقامة مشروعات مشتركة بصيغ مختلفة تتناسب مع الحالات المعروضة، ويمكن في هذا المجال منح معاملات تفضيلية لعدد من المنتجات أو الصناعات الإقليمية بدلاً من التحرير الكامل للتبادل التجاري.

1 - **الاتحاد الجمركي**: يتيح الاتحاد الجمركي الفرصة لفرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة إزاء العالم الخارجي، وتعديلها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، كما يتيح الاتحاد الجمركي المجال لاتباع سياسات تجارية متماثلة مشتركة مع العالم الخارجي.

2 - **السوق المشتركة**: وهي مرحلة متقدمة أخرى، تقوم على أساس حرية انتقال رأس المال والعمال وتكامل الموارد.

خامساً: من أين نبدأ ؟:

بعد مقاربتنا للاقتصادات العربية والإيرانية، وبعد استعراض المخاطر والتحديات التي تعترضها، بحثنا في آفاق عملية التكامل الاقتصادي، ووصلنا إلى السؤال الذي لابد منه، وهو من أين نبدأ؟ كيف يمكن البدء بعملية تقود إلى تحقيق التكامل؟.

والواقع أن الإجابة تعترضها بعض الإشكاليات، لا أعرف فيما إذا كان المحور الثاني من محاور المؤتمر تعرض لها، وان كان تعرض لها، ماهي حصيلة ما توصل إليه المؤتمر؟.

على أي حال فإن الإشكالية التي تتعرض لها عملية التكامل، وهي إشكالية عامة تتعرض لها مجمل محاور العلاقات العربية– الإيرانية تتمحور حول الخطاب الديني الذي يطبع سياسة كل من إيران وبعض الدول العربية، والتعارض المفتعل لهذا الخطاب الذي استُخدم من الأعداء لشق صف دول المنطقة بخلفية مذهبية تصطنع عدداً وهمياً من دول المنطقة ذاتها، كوسيلة

لا بعادها عن العدو الحقيقي، ولافتعال معارك وخصومات ونزاعات تستهلك قوى دول المنطقة في أمور لا طائل منها، تقع في النهاية لمصلحة العدو المشترك.

فإذا كان من المبادئ المحسومة للتكامل الاقتصادي احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وضمان المساواة والتكافؤ في العلاقات التكاملية، فإن احترام هذه المبادئ يجب أن يكون محور أولويات نقطة البداية في التكامل، مما يقتضي وضع هذه المسألة على طاولة البحث ومواجهتها بصراحة وشجاعة والاتفاق على الأسس التي ترضي الجميع من أجل تجاوز حالة الهواجس والمخاوف المتبادلة.

فالجانب العربي يشعر بالقلق وتنتابه الهواجس بشأن مسألة (تصدير الثورة الإسلامية) ورغم أن القناعة لدى فئات واسعة من السياسيين والمثقفين العرب أن (الثورة الإسلامية) ليست بصدد تصدير ثورتها، إلا أن قطاعاً واسعاً من الرأي العام العربي، مدعوماً ببعض ممارسات الإدارة الإيرانية ومع الضخ الإعلامي المعادي، لا يزال يمتلكه القلق من النوايا الحقيقية لإيران.

وما يؤكد هواجس البعض أن بعض مواقف وتصريحات بعض المسؤولين وسلوكهم يؤكد أن هناك خطاباً مخفياً لإيران لا يزال يرى إمكانية تصدير الثورة الإسلامية. ويؤكد ذلك ما جاء في مقدمة السياسات العامة للبرنامج الرابع للتنمية في الجمهورية الإسلامية، إذ جاء فيها.

«سوف تكون إيران بلداً نامياً متطوراً، وفي الصدارة على المستوى التقني والعلمي والاقتصادي، وعلى الصعيد الإقليمي، مع المحافظة على الهوية الإسلامية والثورية، وسوف **تكون مصدر إلهام الشعوب الإسلامية**، كما أنها سوف تكون مؤثرة وفاعلة على مستوى العلاقات الدولية على الساحة العالمية».

أن تحافظ إيران على هويتها الإسلامية والثورية، فهذا أمر يتعلق بسيادتها وليس لأحد الاعتراض عليه، أما أن تكون الهوية الإسلامية والثورية مصدر إلهام للشعوب الإسلامية فهذا أمر يحتمل التأويل ويدع مجالاً للشك.

على أي حال فإن نقطة البداية في إقامة علاقات سليمة وصحية بين إيران والبلاد العربية (بما في ذلك التكامل) لابد أن تمر عبر حالة من المصارحة والمكاشفة وحل جميع القضايا المعلقة أو الملتبسة.

وفي المقابل، فإن هناك قضايا تشغل بال إيران من مواقف بعض العرب تجاهها، وهنا أيضاً لابد للجانب العربي أن يبذل الجهد اللازم لإزالة أي شكوك حول المواقف من إيران، بما في ذلك تسهيل حل بعض المشكلات العالقة بروح منفتحة – فإيران أولاً وأخيراً بلد جار فيه شعب شقيق تربطه مع العرب علاقات تاريخية وثقافية، وتجمعه معه الآن وحدة الموقف والمصير من القضايا التي تتعرض لها المنطقة العربية ودول الإقليم، وخاصة القضية الفلسطينية والموقف من المقاومة التي يجب أن تظل عنواناً لأي جهد في العلاقات بين إيران والعرب، وبينها وبين العالم الخارجي.

إن الموقف الإيراني من المسألة السورية يمكن أن يعتبر مثالاً لطبيعة العلاقات بين إيران والدول العربية ومستقبل هذه العلاقات، وقد جاء هذا الموقف تدعيماً لموقف المقاومة من جهة، وترسيخاً لمبدأ مكافحة الإرهاب، وهو في الوقت ذاته نموذجاً لعلاقات اقتصادية يمكن تطويرها باتجاه التكامل المنشود.

وبالاستفادة من دروس تجارب التكامل الفاشلة منها والناجحة يمكن أن تبدأ فيما بين الدول العربية(منفردة أو مجمعة) وإيران، فكرة التعاون كمقدمة يمكن البناء عليها وصولاً إلى مراحل متقدمة أكثر على طريق التكامل. وهذا النمط تفضله عادة الدول الحريصة على استقلالها، كما هو الحال في (رابطة الآسيان) أو لدى الدول التي لا تهدف غلى وحدة سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال في (منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية)، ويهدف نموذج (التعاون) إلى تعاون الدول الأعضاء في المجالات التي تواجه فيها مشكلات متماثلة أو تسعى إلى أهداف يصعب عليها تحقيها بمفردها.

وفي حالة البلدان العربية وإيران يمكن أن تكون البداية في التعاون من أجل التنمية، مما يزيد من قدرة الدول المعنية على الدخول في صيغ أكثر تقدماً على طريق التكامل.

ومن الخطوات التي يمكن اتباعها على طريق التعاون من أجل التنمية، البدء بعملية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتسهيل التبادل السلعي والخدماتي، وانتقال العمالة، ورأس المال. والسير ببعض الخطوات الإضافية لإقامة اتحاد جمركي يتلوه تأسيس سوق مشتركة.

ومن خلال هذه العملية يمكن العمل باتجاه إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة. إن مجالات المشاركة والتعاون في القطاعات الاقتصادية واسع جداً يمكن البدء به من زاوية النفط والغاز الذي تملك فيه كل من إيران والبلدان العربية إمكانات هائلة في الاحتياطيات والإنتاج والموقع الجغرافي (إقامة خط أنابيب للتصدير).

ولما كانت إيران تمتلك خبرة واسعة في مجال الصناعات البتروكيماوية والسيارات فإن مجالات التوسع في التعاون في هذين النشاطين واسعة جداً . وقد بدأ بالفعل التعاون بين سورية وإيران في إنتاج السيارات.

لكننا هنا نشير إلى جانب هام من جوانب التنمية ألا وهو الجانب العلمي والمعرفي وتوطين التكنولوجيا. ولما كانت إيران تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال فإننا نعتقد أنه عن طريق التعاون ونقل التجارب فإن التعاون العلمي والمعرفي ونقل التكنولوجيا يمكن أن يلعب دوراً هاماً في أيجاد الأساس العلمي النهضوي لتنمية حقيقية ترفد التطلعات إلى تعميق فكرة التعاون باتجاه التكامل.

إن قيام التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وإيران، الذي سيقام على أساس البعد السياسي المتين والمتمثل في دعم المقاومة ومكافحة الإرهاب، سوف يفتح آفاقاً واسعة جداً بعملية التكامل. وفي الظروف القائمة حالياً لا يمكن أن يتحقق التعاون إلا على نحو تدريجي. يمكن في البداية أن يضم دولة أو دولتين على أن يكون مفتوحاً لانضمام باقي الدول العربية عندما

تسمح الظروف بذلك. ونقصد بالظروف مجموعة من العوامل لعل أهمها التحرر من التبعية للاقتصاد العالمي والعولمة، وانتهاج سياسات اقتصادية تحررية بعيداً عن قيود السياسات الاقتصادية الليبرالية، والقيود المفروضة من المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسية وانتهاج سياسة تنموية مستقلة بالاعتماد على الذات، والاعتماد الجماعي على الذات الذي يمكن أن يتوفر من خلال التعاون الإقليمي.

إن قيام التعاون الإقليمي بين البلدان العربية وإيران، لا يتعارض مع جهود تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لا بل إن قيام التكامل الاقتصادي العربي سوف يُسهل عملية استكمال التعاون الإقليمي مع إيران. ويفتح آفاق العلاقات والتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى (كمنظمة البركس) التي نلتقي معهاً على أسس واضحة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد بعيداً عن الهيمنة الأميركية والاستغلال والتبعية.

التجانس الاقتصادي
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

■ أ. فهيمة عباسي

مقدمة

لقد تمّ تنفيذ العديد من الإجراءات والسياسات لتحقيق التجانس والانسجام في الشرق الأوسط في وقتٍ سابقٍ بكثير لسائر المناطق الأخرى. فمنذ أواخر السبعينيات كان تأسيس صندوق النقد العربي ومصرف التنمية الإسلامي من جملة الترتيبات المؤسساتية لأجل تحقيق التعاون في المنطقة. ومن أحدث الإقدامات في هذا المجال برنامج التجارة الحرّة العربية[1] الذي تمّ توقيعه من قِبل 17 دولة من أصل 22 دولة من أعضاء جامعة الدول العربية. وقد حدد برنامج التجارة الحرة العربية الكبرى تخفيض الجمارك السنوية إلى 15٪ (Hoekman,2010). ورغم كل هذه الإجراءات لم يتمّ تصميم ذلك النوع من التعاون الإقليمي اللازم ليحمي ويدعم المؤسسات والشركات الإقليمية وكان التقدّم في هذا المجال بطيئًا بشدة.

والواقع أنه بسبب عدم رغبة الدول في التخلّي عن المداخيل الحاصلة من التعرفات الجمركية لم يكن للجهود الإقليمية المبذولة في سبيل تحقيق التناغم الاقتصادي نتائج ملحوظة. إذ لم تكن لدى الدول الرغبة في أن تفتح باب التنافس أمام صناعاتها الداخلية، وذلك لأنّ غالبية هذه الصناعات موجودة في الدول المجاورة وتعتمد بشكلٍ أساسي على التعرفات الجمركية وليس على الاستثمار الداخلي الإقليمي (الاستثمار بين دولِ المنطقة). ولا تشكّل التجارة الداخلية الإقليمية في الوقت الحالي سوى 3٪ من مجمل التجارة. فالموانع التجارية الموجودة بين هذه الدول تعتبر من أكبر الموانع في العالم.(Masetti, 2013) ومن هذه الموانع التكاليف العالية

1 – Great Arab Free Trade Agreement (GAFTA)

للنقل والمواصلات، والبنى التحتية غير المتطورة والتدابير والإجراءات التجارية غير الفعّالة التي تعرّض التجارة للضرر والمخاطر.

ومن جهةٍ أخرى فقد اتجهت العلاقات التجارية في شمال أفريقيا وبلاد الشام تاريخيًا نحو أوروبا، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك لدول المنطقة. وتشمل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي طيفًا واسعًا يبدأ من التجارة وصولًا إلى الاستثمار الخارجي المباشر وتحويلات المهاجرين وتردد السيّاح. وفي حين تعتبر العلاقات الاقتصادية مع منطقة متقدمة أمرًا إيجابيًا وفي بعض الأحيان أمرًا طبيعيًا نظرًا للقرب الجغرافي إلا أنّ هذه الدول تشهد تغييراتٍ سلبية من ضمنها الأزمة في منطقة اليورو.

ويمكن الإشارة فيما يلي إلى أهم العوامل التي كانت مانعًا من الناحية الاقتصادية لتحقق الانسجام الاقتصادي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

* إرث نظام وضع السياسات التجاري الداعم للحوسبة فعلى الرغم من بدء التحرر لا تزال التعرفات الجمركية والعقبات غير الجمركية عالية.

* البنى الإنتاجية المتشابهة التي أدّت إلى فقدان التنويع في المنتوجات أو التكامل في الإنتاج.

* التكاليف التجارية الباهظة في المنطقة التي أدّت إلى ارتفاع تكاليف التبادلات والقيود على التجارة مما أثّر في النتيجة بشكلٍ سلبي على القدرة التنافسية.

* كوارث ومخاطر المصادر الطبيعية وكثرة ظهور الاقتصادات المتمركزة حول الصادرات والأحادية الناتج والمعرّضة للمخاطر أمام قيمة الطاقة والأهم من كل ذلك عدم التحرك نحو التنويع الاقتصادي.

* الميل نحو تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق وأقاليم صغيرة متقدمة وبشكلٍ

أساسي مناطق صغيرة تبحث عن شركاء لها خارج المنطقة. وعلى سبيل المثال، قامت كلّ دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع الولايات المتحدة (Saidid,2010).

المرحلة الجديدة للطفرة النفطية: التعاون الاقتصادي الداخلي

لقد حصل حدثان أساسيان في أوائل الألفية الثالثة غيّرا الشرق الأوسط: الأول، احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق، والثاني الطفرة النفطية بين سنة 2000 و2008 م. والتي شكّلت اقتصادًا سياسيًا جديدًا في الشرق الأوسط. هذه الطفرة النفطية التي أوصلت سعر النفط إلى حدود 140 دولاراً فتحت مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي في الداخل الإقليمي. في هذه المرحلة، وبسبب الجو السائد في الغرب بعد هجمات 11 أيلول، تركّزت الاستثمارات داخل المنطقة وفي النتيجة استفادت حتى الاقتصاديات غير النفطية للمنطقة بسبب التحويلات المالية للعمال العاملين في حقل الاقتصاديات النفطية. في هذه المرحلة كان ميزان المدفوعات الخارجية إيجابياً بالنسبة لأكثر دول المنطقة وقدّر صندوق النقد الدولي النمو الواقعي للإنتاج الإجمالي الداخلي في الشرق الأوسط بـ 8/ ٪5 تقريبًا. (Hertog,2007)

ومن أبرز مميزات حركة ورود الاستثمارات الخارجية المباشرة في هذه المرحلة الأهمية المتزايدة للاستثمارات الداخلية. فقد استقرت الاستثمارات الخارجية المباشرة منذ سنة 2000 في مركز التعاون الاقتصادي الإقليمي وأصبحت أكثر من ثلث حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة داخل المنطقة (داخل الإقليم) وقد أدّى هذا الأمر أيضاً إلى نمو الاقتصاديات غير النفطية. وتحولّت اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة بشكلٍ أساسي إلى مصدرٍ للاستثمارات في اقتصاديات شمال أفريقيا وقامت بتمويل المشاريع الاستثمارية

الضخمة في مصر وتونس والمغرب وليبيا. ومن المثير للاهتمام أنّه فيما بين سنة 2003 و2010 تحوّلت الإمارات العربية المتحدة إلى أكبر مستثمر في هذه المنطقة من خلال استثمارها بـما مجموعه 163 مليار دولار. (MENA-OECD programme,2014)

الاستثمارات الخارجية المباشرة في دول شمال أفريقيا

ومن أهم تباينات هذه الطفرة النفطية مع المراحل السابقة نمو القطاع الخاص وخاصة في دول الخليج. فبعد أن كان حجم التبادل التجاري الثنائي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي محدودًا حتى نهاية سنة 2000 نما بشكلٍ لافت لينتقل من 1،3 مليار دولار سنة 2000 إلى 13،4 مليار دولار سنة 2008. ووصلت صادرات إيران إلى دول التعاون الخليجي سنة 2008 إلى 2،26 مليار دولار بعد أن كانت 630 مليون دولار سنة 2000. في النتيجة، استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من فائضٍ تجاري ضخم في علاقاتها التجارية مع إيران حيث بلغ ميزان هذه العلاقات ذروته في سنة 2008 بارتفاع وصل إلى ميزان 10،7 مليار دولار. (Habibi, 2010)

في هذه الفترة، تحوّلت الإمارات العربية المتحدة من بين دول الخليج إلى أول مصدّرٍ للمنتوجات إلى إيران واحتلّت السعودية المرتبة الثانية. على هذا الأساس ازدادت حصة دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي بشكلٍ لافت بين الأعوام 2000 و2008 من مجموع واردات إيران؛ في حين بقيت حصة الدول الأوروبية ثابتة نسبيًا. وفي هذه المرحلة من الطفرة النفطية التي ترافقت مع الجو السياسي السائد بعد أحداث 11 أيلول شمل التعاون الاقتصادي الإقليمي الجمهورية الإسلامية في إيران التي عدّلت مبادئها التجارية نحو جيرانها العرب.

موجة الانتفاضات العربية واللاإستقرار الاقتصادي في المنطقة

كان للثورات العربية سنة 2011 تأثيراتٍ شديدة على الأنشطة الاقتصادية في شمال أفريقيا وبلاد الشام. فقد انخفض النمو الواقعي للإنتاج الإجمالي الداخلي في المنطقة من ٪4،2 إلى ٪2،2 في سنة 2011. ووصل إلى أدنى مستوى في مدة العقد الأخير. (Masatti,2013)

في الواقع، لقد أوجدت موجة انعدام الأمن على أثر ظهور نوع جديد من الإرهاب منطقتين من الناحية الاقتصادية: ''منطقة آمنة'' تتمتع بأدنى مستويات الأخطار الاقتصادية والسياسية وهي تشمل بشكلٍ أساسي ستاً من دول الخليج الفارسي، والمنطقة الثانية هي ''منطقة الخطر'' التي تشهد مستوى عالياً من المخاطر الأمنية واللاإستقرار السياسي والصراعات الأيديولوجية والمذهبية والقومية. وهذه المنطقة تشمل دول سوريا والعراق وليبيا ولبنان والجزائر واليمن ومصر. طبعًا هناك منطقة عازلة بين المجموعتين المذكورتين وهي لا تعاني من التحديات الأمنية كالمنطقة الثانية ولكنّ وجود مشاكل اقتصادية- اجتماعية وتدخّل الدولة في اقتصادها جعلها تكون في منطقةٍ وسطى. وتشمل المجموعة الوسطى دولًا مثل المغرب وتونس والأردن. (Kravchenko,2013)

في هذا المجال نرى أن أشد الدول تضررًا هي التي شكّلت مركز الربيع العربي مثل ليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن. ويتميز المغرب بأنه البلد الوحيد في هذه المنطقة الذي شهد في سنة 2011 نموًا في الإنتاج الإجمالي الداخلي. ومن أهم تأثيرات هذه التحولات انخفاض الإقبال على السياحة بشكلٍ كبير. إذ بلغ عدد السياح في خمسة مقاصد أصلية في المنطقة أي مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان 15 مليون سائح في سنة 2011 بعد أن كان 20 مليوناً في سنة 2010. وهذا الانخفاض كان ملحوظًا بشكلٍ كبير في مصر وتونس. صحيح أن إقبال السيّاح على المنطقة انتعش في سنة 2012 ولكنّه لم يرجع إلى ما كانت السياحة عليه قبل الثورات. ونظرًا إلى أنّ حصة السياحة بلغت أكثر من ٪20 من الإنتاج الإجمالي الداخلي في لبنان، و٪12 في الأردن، وبين 5-8 في المغرب وتونس ومصر. فقد ترك هذا الانخفاض تأثيراتٍ كبيرة على

النمو الاقتصادي في هذه الدول. كذلك انخفض تدفق الاستثمار الخارجي المباشر بشدة إذ وصل بين عامي 2010 و2011 إلى 11.4 مليار دولار منخفضًا ٪46. وكان هذا الانخفاض بشكل أساسي في مصر وتونس ولبنان بسبب انخفاض تدفق الاستثمارات. (ن.م.)

الإرادة السياسية: القوة الدافعة للانسجام الاقتصادي داخل الإقليم

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو الشيء الذي يستطيع أن يحقق الانسجام والتجانس الاقتصادي؟ يبدو أنّ هناك عوامل موجودة في منطقة الشرق الأوسط يمكنها أن تكون في صالح الاقتصاد الإقليمي. ومن جملة هذه العوامل اللغة والثقافة المشتركة والقرب الجغرافي. ورغم كل ذلك لا يزال الانسجام الاقتصادي متخلّفاً بالمقارنة مع سائر المناطق. على هذا الأساس، ما الذي يمكن أن يشكّل القوة الدافعة للتوجّه نحو التجانس الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط؟ يبدو أنّ الرؤية الشائعة القائلة بأنّ التعاون الاقتصادي عن طريق العلاقات المتبادلة يؤدي إلى التخفيف من التشنجات السياسية، في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. إذ إن التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة بحاجة إلى عنصرٍ مهم هو الإرادة السياسية والإدارة السياسية المشتركة بحيث يحرّك العملية الاقتصادية. ذلك أنّ التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط يقتضي وجود الإرادة السياسية وفي مرحلةٍ لاحقة يجب أن تكون دول المنطقة قادرة على أيجاد مؤسساتٍ ويمكنها المحافظة على إنجازات التعاون الاقتصادي وتنميتها. ولقد كانت السعودية تؤدي دائمًا دورًا تقليديًا في هذه المنطقة ألا وهو دور منتج البديل[1] في سوق الطاقة بحيث إنّها تقوم عند الحاجة بإعادة التوازن إلى السوق. هذا الدور كانت ألمانيا وفرنسا تؤديانه في الاتحاد الأوروبي تاريخيًا، وتملك إيران والسعودية نفس الدور في منطقة الشرق الأوسط وذلك بصفتهما أكبر مصدّرين للنفط في منظمة أوبك من جهة، ولأنّ الحجم الاقتصادي الكبير لكلا البلدين يمكّنهما من تحقيق الانسجام الاقتصادي في الشرق الأوسط من جهة أخرى.

---

1 – Swing producer

الجلسة الختامية

أ. معن بشور:

بعد الشكر للمؤسسات القائمة على هذا المؤتمر المهم ولصاحب المبادرة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وللحضور والمحاضرين الكرام، أود أن أقول إن هذا المؤتمر هو امتداد لسلسلة مؤتمرات وندوات ومبادرات حرصت على تصحيح أي خلل أصاب العلاقة بين العرب وإيران أو أي من دول الإقليم. لكن ميزة هذا المؤتمر أنه يأتي في ظل ظروف صعبة. كنت بالتأكيد أعتقد أن من مهمة هذا المؤتمر أن يفتح الآفاق لمؤتمرات متخصصة لأنه لا يكفي أن نحاضر في أهمية الحوار وأن تقدم الخلفيات الأكاديمية والتاريخية والاستراتيجية بل يجب أن ندخل مباشرة في المواضيع المشتعلة التي يراهن عليها أعداء العرب وأعداء إيران من أجل توسيع الفجوة بين الأمتين الكبيرتين. لذلك أعتقد أن هذا المؤتمر يجب أن يكون فاتحة لمؤتمرات متخصصة حول القضايا المشتعلة لكي نتداول في هذه القضايا: قضية سوريا، والعراق، واليمن، والبحرين، والقضايا المتعددة التي ربما يختلف عليها بعض العرب مع بعض الإيرانيين، لكنهم لا بد أن يصلوا إلى توافقات بشأنها لكي يُخرجوا أمتنا من هذا الاحتقان المريض الذي يريد الغرب إدخاله إلينا.

والأمر الآخر أنه يجب أن نشكل خلية تفكير بين مجموعة من الشخصيات العربية والإيرانية تنعقد بشكل دوري وتناقش كل القضايا المطروحة وتخرج بتوصيات لأصحاب القرار. ربما كان معظم الحكام في بلادنا لا يملكون قراراهم ولكن في الجمهورية الإسلامية هم أصحاب القرار. هذه الأفكار أضعها برسم الهيئات المنظمة وفي مقدمها المركز الاستشاري الذي يلعب دوراً هاماً في مد الجسور بين العرب وإيران بل بين العرب وأي دولة من دول الجوار الحضاري التي نسميها الإقليم.

د. منوشهر متكي:

أود أن أشكر هذا المؤتمر الذي يتناول مواضيع إيران وشبه القارة العربية في مواجهة التحديات، وأيضاً أود أن أشكر السيد عبد الحليم فضل الله من أجل دعوته لي للمشاركة في هذا المؤتمر. اليوم يصادف الذكرى السنوية لارتحال شخص عظيم كان منطقه موجب لإيجاد منطق عظيم في العالم الإسلامي. وإن القوة والقدرة التي نتجت من الثورة الإسلامية خلال العقود الأربعة الماضية قد تبدلت إلى أقوى تحد قد يواجهه منطق الهيمنة والاستكبار. ولروح الإمام الخميني نلقي تحية ونقرأ الفاتحة.

سيدي الرئيس، أساتذتي الكرام،

قبل 12 عاماً عُقد اجتماع مماثل بهمة مكتب الدراسات السياسية والدولية في طهران وكان هناك الكثير من المواضيع التي تم طرحها من قبل المفكرين والأساتذة في إيران والعالم العربي. وعندما نظرت ودققت في المواضيع التي رأيتها اليوم وجدت أن هناك مواد مشتركة في المواضيع التي تتم الآن مناقشتها، ولكن عندما أنظر إلى النتائج الآتية لمثل هذه المؤتمرات يمكننا أن نلاحظ هنا أننا بحاجة إلى أن نتطرق إلى مثل هذه المواضيع بشكل أدق وأصرح لأن تشخيص المرض مثلما يقول الأطباء هو 50٪ من العلاج. نشهد اليوم على المستوى الدولي معادلات جديدة. بدايةً كان الإرث العثماني وهناك تقسيمات جديدة في هذه المرحلة، فيها ثلاث نقاط أساسية. أولها أن المعادلات العالمية قد تغيرت فأميركا أصبحت أقوى، وأوروبا عادت إلى المقعد الخلفي. والبعض يقول إن أوروبا خلال الـ 15 سنة المنصرمة كانت فاقدة لأي حس من السياسة الخارجية، وإن أميركا قد تجاوزت مرحلة القوة ودفع الأثمان، وهي اليوم ليست جاهزة لدفع أثمان التغيرات التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط، وما نسمعه عن نظرة تغيير الشرق الأوسط هو إضافة بعض المسؤوليات على عاتق الإدارة الأميركية

لذلك لن تقوم أميركا بدفع مزيد من الأثمان. وطبعاً أود أن أشير إلى أن أميركا لديها بعض المشاكل الأخرى هي ضعف حلفائها. من ناحية أخرى، نرى أن روسيا على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي باتت جاهزة للمخاطرة في الميدان وتبدو نشيطة، وهذه المعادلة أثرت في تركيب القوى في المنطقة. بتعبير آخر إذا ما نظرنا إلى الحدود في هذه الحرب العالمية الجديدة نرى أن هذه الحدود يجب أن يتم تغييرها. إيران بصفتها مركز للثورة الإسلامية ومدافع عن المقاومة ظهرت بشكل قوي واستطاعت أن تؤثر في المعادلات الإقليمية، وفي الواقع لا يمكن إخفاء الدور الإيراني في المنطقة، والمميّز الأساسي للسياسة الإيرانية هو عدم التدخل في سياسات الدول الأخرى. وأود أن أشير إلى أن أميركا ليست لديها قوة ذاتية أو داخلية، لذلك رأينا أن الدول المتحالفة مع إيران قد استطاعت أن تنتصر على الدول المتحالفة مع أميركا، وأن الأمم والشعوب في هذا الشرق الأوسط الجديد هي التي تقوم بتحديد مصيرها، وليس الأوضاع المتأتية عن الحرب العالمية الأولى، حيث قامت إنكلترا وفرنسا بترسيم حدود هذه الدول، لماذا؟ لأن الشعوب والأمم بات لديها دور أساسي، ولأن الدول المتحالفة مع إيران لديها قوة أكبر.

في الموضوع الإقليمي يجب أن نلتفت إلى نهضة تركيا، بداية كانت نهضة اقتصادية، وكانت بالتوازي مع تقدم سياسة السيد أردوغان بصفته سلطاناً يريد أن يلعب الدور الذي كان يلعبه السلطان العثماني. طبعاً تركيا لن تكون قادرة على هذا الدور لأنها تفتقر إلى التجربة وأيضاً ليس لديها استقلال كامل أمام الغرب، وأمام ما تدعيه من الإمكانيات المتوفرة لديها. يكفي أن ننظر إلى التغيرات التي حصلت في السنوات الأخيرة في تركيا كي نستطيع أن نؤكد هذه النظرة ونفهمها. أما السعودية فلا يمكن أن نعتبرها القوة الأولى في الإقليم، لأنها لا تتمتع بقوة بشرية وليس لديها قوة ثقافية، كما أن السعودية خلال السنوات السابقة كانت تعاني من فقدان الهوية المستقلة. وإن الهوية المذهبية التي يطلبها الغرب خلال السنوات السابقة

وأيضاً هوية التطرف والإرهاب باسم الإسلام في قالب مجموعات تكفيرية، هذه الهوية كانت السعودية في السابق تشارك في تأسيسها ودعم المنظمات التكفيرية، ومن جهة أخرى كانت تشارك في الائتلافات التي تريد ضرب هذه المجموعات التكفيرية، لذلك لا يمكن أن نعتبر سياستها مطمئنة حتى للأطراف الغربية. ويجب أن أشير إلى أنه من أجل الوصول إلى الحدود المتضعضعة في هذه المنطقة قاموا بتفعيل الخلافات المذهبية وأدى ذلك إلى ظهور توترات في المنطقة. والسعودية مستعدة بمساعدة الإنكليز لتقوم بتقوية هذه التوترات وتفعيلها من أجل أن تغطي الضعف الذي تعاني منه. واذا ما عدنا إلى الملاحظات الثلاث، يمكننا أن نقول إن منطقة الشرق الأوسط تعوم فوق بركة من الدماء، والهدف من كل ذلك هو تهديد سيادة الدول، وفي هذا السياق إن الحرب السياسية ليست في سوريا ولا في لبنان بل في العراق، وهذه هي الحرب السياسية. بالنسبة لمؤتمر المنامة والاتفاق الذي تم الوصول إليه مع بعض الدول العربية قام السيد ربيعي من العراق حينها بعرض الظروف العراقية، فسأله أحد السعوديين: ما الذي يمكننا فعله؟ فقال العراقيون نحن نطلب من السعودية أن لا تقوم بأي عمل في العراق. والسعودية إلى الآن لم تقبل التغييرات في العراق ولم تقبل حكم الأكثرية في العراق، وتحاول قدر الإمكان أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق. للأسف إن تركيا قد خُدعت بحيلة السعودية في العراق. طبعاً إن إمكانية نجاح هذه الخطط صفر٪. إن أميركا والصهاينة يريدون متابعة الحرب في سوريا وأكثر طرف استفاد من الحرب على سوريا هو الصهاينة، وإذا ما عدنا إلى موضوع فلسطين ووضع الملف الفلسطيني في أولوية أهداف هذه الدول وإيران يمكننا أن نؤثر على هذه المعادلة وعلى استراتيجيتهم. أما في العراق فالسعودية وتركيا هما اللتان تريدان إتمام المعركة، هل تستطيع الخزانة السعودية أن تستمر في تحمل خسارة الدولارات النفطية وتكاليف الأسلحة التي يتم إرسالها إلى المجموعات الإرهابية؟ هل يمكن للبنك المركزي أن يعلن عن مستوى شراء النفط المسروق من هذه الدول والأموال

التي يتم إرسالها إلى هذه المجموعات؟ وبالنسبة لموضوع العراق وسوريا هناك ملاحظة مهمة وهي أن «إسرائيل» والسعودية وأميركا وتركيا يقومون بكل ذلك، وفي الواقع إن الشعوب في المنطقة هي التي سوف تحدد مصيرها. إن الحوار بين إيران والعرب يمكن أن يؤدي إلى تحديد مجالات بحث مشتركة بيننا، وأيضاً تحديد المخاوف المشتركة. إن هذا المؤتمر كان ضرورة من أجل أن نعرف ما هي المجالات التي يمكن التعاون فيها بين دول المنطقة، وإن الوضع الراهن بين إيران والمنطقة لا يمكن أن يستمر على ما هو عليه لأن المصالح المشتركة تختلف عن الوضع الراهن، وطبعاً لن يبقى الوضع على حاله في المستقبل، والمستقبل سوف يبين ما هي وجهة نظرنا. البعض يريد بناء جسور التفاهم والتعاون الاستراتيجي بين شعوب المنطقة وهم يواجهون الكثير من المعوقات. لذلك عليهم أن يقوموا بمواجهة الأعداء المشتركين للأمة الإسلامية، طبعاً مواجهة هؤلاء صعبة ولكن أصعب شيء هو مواجهة الإرهاب لأنهم يلبسون لباس الدين ويتم دعمهم من قبل دول المنطقة كما أن بعض النخب يقومون بتبني السياسات الكبرى لبعض هذه الدول.

د. منير شفيق:

إن من أهداف هذه الندوة التوصل إلى خطوط عريضة للخروج مما تعانيه المنطقة العربية- الإيرانية- التركية من أزمات وصراعات ولا سيما ما يتعلق بالعلاقات العربية الإيرانية، مع الإدراك من جانب المنظمين والمشاركين أن هذه الأهداف طموحة جداً، إذ إن ما تعانيه المنطقة من انقسامات وصراعات لا تكفي لمناقشتها المدة المخصصة للمؤتمر وهي ثلاثة أيام قصيرة جداً، فضلاً عن العدد الكبير من المشاركين من مقدمي الأوراق والمناقشين. ولهذا ما كان من الممكن أن يتحقق الإسهام في طرح الإشكالات والاستماع إلى تعدد القراءات ومحاولة حصرها والتقدم بمقترحات تفتح الآفاق أمام وضعها على بداية الطريق والإجابة عن السؤال ما العمل؟

إن التقدم خطوة أو خطوتين إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح جعل هذه الندوة ناجحة في شق الطريق إلى ما حملته من أهداف ولعل أهم ما يمكن أن نتوصل إليه هو التأكيد على أهمية تصحيح العلاقات العربية- الإيرانية، والعلاقات العربية- التركية، والعلاقات التركية- الإيرانية، وعلى وجه التحديد تصحيح العلاقات التركية- السورية- السعودية، ثم الانتقال بها إلى إشراك مصر وبقية الدول العربية فروسيا فالعالم. إن دولنا وشعوبنا في هذه المنطقة يجمعها دين الإسلام وله تاريخ عريق من صراعات وتفاهمات وتعايش ومن جيرة وتفاعل وتكامل ومصالح مشتركة وأهداف عليا تدفع إلى محاولة إنقاذ ما تدهور من علاقات ومنها ما اندلع من صراعات وما لحق من خسائر بشرية ومادية ومعنوية، وما يجب أن تحمله بلداننا ودولنا وشعوبنا من تطلعات مستقبلية بإعادة بناء نظام إقليمي على أنقاض ما إنهار من نظام إقليمي فرض على المنطقة العربية- التركية- الإيرانية من قبل الدول الاستعمارية والإمبريالية، منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى عهد قريب، فضلاً عن التطلع إلى الخروج من الانقسامات والصراعات والفتنة الطائفية بين السنة والشيعة إلى وحدة متعددة الدول والكيانات والمكونات والقوميات والأديان والمذاهب بعيداً عن الهيمنة والظلم والاستبداد

والتهميش. وهذا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإلى أفضل ما يمكن، وهذا هو الطريق لتصفية الظلم الذي لحق بالفلسطينيين والعرب والمسلمين وأحرار العالم حين اغتصبت فلسطين وأقيم عليها الكيان الصهيوني، غدةً سرطانية ترتكب الجرائم، ولكن لحين يتحقق هذا الهدف الجليل فإن أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبسبب التطورات الأخيرة في ميزان القوى، فرصة لدحر الاحتلال عن القدس والضفة الغربية وتفكيك المستوطنات وبلا قيد أو شرط، فضلاً عن اطلاق كل الأسرى، وفك الحصار عن قطاع غزة، فالكيان الصهيوني في ظل ما يسود من تعدد للقطبية الدولية والفوضى العالمية وانحصار للنفوذ الأميركي- الأوروبي، وما راح يسوده من علائم الضعف والعزلة سوف يجد نفسه مضطراً للانسحاب وتفكيك المستوطنات وفك حصار غزة واطلاق الأسرى بلا قيد أو شرط، وذلك إذا تمت مواجهته بوحدة فلسطينية تضم كل الفصائل مع فتح وحماس والجبهة الشعبية والديمقراطية وكل الفصائل الأخرى في ظل تصعيد الانتفاضة المندلعة إلى أن تصبح عصياناً شعبياً، مدنياً، سلمياً، يملأ شوارع المدن والمخيمات، ولا ينفضّ إلا بفرض دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات وهو ما تتجه إليه التطورات الراهنة، وهو سيعزز من جهة بسبب ضعف جيش الاحتلال المهزوم في أربع حروب، وقد أصبح قوات شرطة بعد أكثر من 25 عاماً، وهو يطارد المقاومة والانتفاضات ويحمي الاحتلال والمستوطنات، كما أن القيادة الصهيونية الحالية، متخلفة ومتخبطة بالأخطاء وارتكاب جرائم الحرب، فضلاً عن عزلتها الدولية وقصر نظرها ولا سيما انقلاب الرأي العام ضدها. ومن جهة أخرى فإن عصيان الشعب المدني سيتعزز بدعم الشعوب العربية والإسلامية والرأي العام العالمي، مما سيزيد من فرص الانتصار. من هنا أيها الأخوة والأخوات ينبغي لنا جميعاً أن نحث الخطى في طريق تصحيح وإعادة بناء العلاقات العربية- الإيرانية، والعربية- التركية، والتركية- الإيرانية، من أجل الإسهام أكثر في دعم انتفاضة القدس وسكاكينها وهي تتحول إلى عصيان شعبي سلمي وتمضي بقوة نحو الانتصار.

النائب محمد رعد:

في اللحظة التي تحتدم فيها الأزمة على مختلف الجبهات بين إيران وبعض الدول العربية يغدو انعقاد مؤتمر بحثي للتنقيب عن آفاق لفرص الشراكة بهدف مواجهة التحديات الإقليمية ضرباً من ضروب السباحة عكس التيار ووقفة جريئة تنطوي على جملة من الرسائل والدلالات أهمها:

- شجب وإدانة الواقع المأزوم للعلاقات العربية الإيرانية.
- الأسف والمرارة للهدر الهائل للفرص التي تضيع بعيداً عن مصلحة الأمة وبلدانها.
- الدعوة الصارخة التي تطلقها شعوب المنطقة عبر عقلائها لوجوب أن تتوقف هذه المهزلة التي تكاد تخرج تداعياتها عن السيطرة.

في ضوء فهمنا لتلك الدلائل، فإن المخططين لهذا المؤتمر وعناوين أبحاثه، لا أخال أبداً أنهم كانوا بصدد فتح محاكمة تسعير السجالات بقدر ما كان همهم ودافعهم حث طرفي النزاع المعنيين بشكل أساسي لتبريد جبهاتهم والشروع في حوار تاريخي للوصول لحل واقعي استناداً للحقائق التي قد يضيء عليها هذا المؤتمر في مختلف الزوايا والاتجاهات. لا يضير المؤتمر أيضاً أن يعتبره البعض عامل ضغط من أجل وقف النزف الحاصل في الأمة، إذا أن الضغط في هذا الاتجاه هو مهمة نبيلة يصبو للقيام بها كل حر وشريف. إن المشاركين في أعمال هذا المؤتمر يكفيهم شرفاً أن يكونوا أول من سبق المؤسسات والهيئات الدولية وأدعياء الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان للبحث في الفرص وآفاق الشراكة بين العرب وإيران بغية إنهاء أزمتهم المفتوحة على استثمارات وابتزازات دنيئة، يقدم عليها بنهم ملحوظ العدو الإسرائيلي ودول الرأسمال المتوحش الناهبة لخيرات الشعوب والطامعة في مزيد من السيطرة والتحكم بإدارة العالم وفق مصالحها.

إن التناقض الجذري بين إيران والغرب على مستوى الهوية والموقع والمصالح لم يمنع الطرفين من تنشيط حوار بينهما حول معضلة متفجرة لهما مصلحة مشتركة في معالجتها. فأي مانع يحول بين حوار إقليمي مباشر بين دول العرب وإيران حول المعضلات الساخنة بينهما والتي لهما معاً مصلحة مشتركة أكيدة في معالجتها. إن الاستخفاف بتداعيات الأزمة المتفاقمة واستسهال افتعال الحروب المتنقلة من شانهما دفع الأمور إلى مستوى المخاطر الاستراتيجية الكبرى، كما أن تشويه الهوية الحضارية وموقع ودور كل من إيران والعرب أعظم وأفظع كلفة وخسارة من كل الهدر الذي يرتب على الأمة تفاقم الأزمة واستمرارها، فضلاً عن أن المصالح الحقيقية للشعوب العربية وللشعب الإيراني تقتضي بشكل أكيد التفاهم والتعاون بل شراكة جدية في مواجهة التحديات الإقليمية الراهنة والمرتقبة، إن أعداء الأمة العربية لا مصلحة لهم بمثل هذا التفاهم والتعاون أو الشراكة بين دول المنطقة، بل إن مصلحتهم تكمن في استمرار التباين والاختلاف من أجل الاستثمار عليهما وتوسعة نفوذهم ومصالحهم. نحن نسجل ذلك مع الاحتفاظ بتقييمنا لمدى مسؤولية كل من الأطراف ولمدى صوابية كل منهم ولصحة أو خطأ رهاناتهم وحساباتهم، بيد أنه لا بد من الإشارة إلى هواجس متبادلة ومؤثرات تاريخية ومذهبية قد أسهم الأعداء والمنتفعون بتضخيمها، وأن ثمة حاجزاً كثيفاً من انعدام الثقة وإساءة الظن قد تراكم بين أطراف الخلاف، وقد بات يحتاج إلى جهود وكثير من الوقت لتبديده. ثمة طرقات بنوية بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية، وكذلك فإن شبكات المصالح الدولية لدى كل منهما تختلف اختلافاً واضحاً ناهيك عن اختلاف منهجية التفكير ومنسوب الثقة بالنفس وبالجمهور وبمراكز القوة والقرار. لا يجب أن نتوهم تماهي العرب وإيران في الشخصية والمنهجية والعلاقات والاهتمامات إلا أن من حقنا التطلع إلى علاقات بينية سليمة قائمة على تشخيص دقيق للمخاطر والتهديدات الاستراتيجية للمنطقة.

هذه هي مساحة الأفكار المشتركة، أما مساحة بناء القدرات المشتركة لتحقيق أهداف مشتركة فتشمل أولويات يمكن أن تلتزمها تلك الشراكة كأولوية التحرير أو التحرر؟ أولوية الاعتماد على الدولة الراعية لمكافحة الجهل والظواهر الاجتماعية الناشزة والتخلف التنموي أو إشراك المجتمع الأهلي لتحمل مسؤوليته في ذلك مع توفير الحماية لمبادرته ولمؤسساته؟ الأسئلة كثيرة والمقاربات للأجوبة يفترض أن تكون موحدة عند الإيرانيين أنفسهم وعند العرب أيضاً وفي ما بين الجانبين كذلك. نحن نفترض أنه كما أن هذا المؤتمر معني بفتح حوارات مستدامة وهادفة للوصول إلى مقاربات متناغمة في الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها وفق الممكن، كذلك لا بد أن تتسع الحوارات في كل بلد عربي وفي إيران وتنعقد ندوات ومؤتمرات لإغناء النقاش الجاد والمسؤول بين كل الفعاليات والقوى الوطنية والقومية والإسلامية والثقافية والسياسية بهدف التوصل إلى إجابات متقاربة أو غير متنافرة.

أيها السادة، الحوار بين إيران والعرب ليس ترفاً نطلبه لتقوية أوضاعنا وإنما هو ضرورة للمصالح الاستراتيجية المعمقة في ما بينهما، واعتماد منهجية دائمة للتفهم المباشر وفقاً لمقتضيات الأخوة والصداقة أو درءاً للمفاسد على الأقل إن لم يكن وارداً جلب مصالح. إن استسهال البعض الاستقواء بالأعباء الاستراتيجية للأمة وشن الحروب ضد الإخوة والجيران هو أمر غير مقبول وفق أي منطق حضاري أو إنساني.

أيها السادة، في نقاط الارتكاز التي تنبني عليها الشراكة بين العرب وإيران تكمن الإجابة عن الأسئلة المطروحة على الجانبين: أولاً، ما هي التحديات الإقليمية التي يستشعرها الفريقان؟ ماذا عن فلسطين؟ هل التحدي يكمن في تحريرها؟ أم في تصفية قضيتها؟ ثم ماذا عن الإرهاب؟ التحدي هو في إنهائه أم في توظيفه؟ ماذا عن الاستقلال والتبعية أو الحرية؟ وماذا عن القانون والدولة؟ ماذا عن العولمة، والسوق الإقليمية المشتركة؟

ثانياً، أي فرص تبدو متاحة للعرب وإيران مجتمعين أو منفردين في ظل الأحادية أو التعددية القطبية؟

ثالثاً، أي مساحة يمكن أن تشغلها الشراكة المأمولة بين إيران والعرب للنهوض بوعي ومسؤولية من أجل تحصين دولنا وشعوبنا ضد الانزلاق في متاهات التخلف والضياع، والابتعاد عن الدور الحضاري لأمتنا الذي يغني الإنسانية ويدفع عنها المخاطر والتهديدات. إننا من موقع تجربتنا في المقاومة ضد العدو الإسرائيلي الذي احتل جنوب لبنان قرابة عقدين من السنين ونجحنا في هزيمته، وعلى الرغم من تعقيدات أوضاعنا اللبنانية الداخلية، قمنا بما عجزت عنه جيوش دول مجتمعة وذلك بالاتكال على الله وعلى إرادة شعبنا المضحي والمعطاء. لقد خلصنا إلى أن الشعوب تصدق من يصدقها وتضحي وتصمد عندما تجد قياداتها تتقدم مسيرة الجهد بإخلاص. إن التصدي لمخاطر التهديدات لا تقوى عليه سلطات منبوذة من شعوبها، لكن الشعوب تعطي بلا حساب حين تصدق سلطاتها في التعبير عن تطلعاتها.

إن عالمنا العربي والإسلامي يتهدده خطران: خطر الإرهاب الإسرائيلي الهادف لتصفية قضية فلسطين وانتزاع الشرعية، والخطر الإرهابي التكفيري الهادف إلى تفتيت مجتمعاتنا وإضعاف دولنا. فلتكن منا المبادرة للتصدي لهذين الخطرين ونشارك إيران والعرب جميعاً في إنجاز هذه الأولوية، فلعل ذلك يوفر علينا الكثير من الوقت والحوارات ليشارك بعضنا بعضاً، وحين نقصد نصل، فالقصد أول خطوة على طريق الوصول. أخيراً أوجه الشكر لكل الجهات المنظمة لهذا المؤتمر.

د. حسن رحيم بور أزغدي:

أود أن أطرح فقط أربعة عناوين:

ما الذي حصل حتى مُنيت «إسرائيل» بأربع خسائر لأول مرة في تاريخها في جنوب لبنان وغزة؟ طبعاً جهاد حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي وحماس بمساعدة الجمهورية الإسلامية هزم «إسرائيل» أربع مرات متتالية. إن هذه الحرب التي كان ينبغي أن تشن ضد الصهاينة قد امتدت إلى سوريا واليمن، وبدل أن يكون هناك جهاد ضد الاستكبار كان هناك جهاد ضد المسلمين. ما الذي حصل بعد كل هذه الانتصارات؟ فجأة ظهر خطر التشيع وخطر الإمبريالية الفارسية ضد العالم العربي. عندما نتحدث عن العرب، هل هناك أحد يمكنه أن يقول إن إيران هي شخص واحد وفيها صوت واحد؟ هل أن هناك شيئاً يُسمى العالم العربي؟ ليس المجتمع العربي مجتمعاً موحداً؟ أو ليست إيران هي إيران واحدة؟ فكيف يمكننا أن نطرح هذا السؤال أساساً؟ ثم من بعد ذلك نقول إن هناك حرب سيطرة وإن العرب هم ضحية هذه الحرب ثم يتم اقتراح تقسيم بين إيران وتركيا والسعودية. الموضوع هو موضوع الحرب ضد الاستكبار، الحرب ضد الصهاينة، وبعد ذلك بدلوا هذه الحرب إلى حرب إيران ضد العرب، وحرب الشيعة ضد السنّة، وللأسف هم منخدعون بهذا الأمر.

ثم إن خطر الإمبراطورية الفارسية من هو الذي روّج له غير كيسنجر المنظر الصهيوني؟ وبعده أول شخص استخدم هذه الكلمة قال إن خطر الصهاينة والنظام الاستبدادي ليس مطروحاً على الطاولة، وإن الخطر الحقيقي هو خطر الإمبريالية والشيعة.

الثورة الإسلامية ومنظرها، وواضع إيديولوجيتها، شخص واحد، وهو الإمام الخميني الذي نشارف على الذكرى السنوية لرحيله، وقد قال لنا إننا نعارض أي حرب مذهبية ودينية ونعارض التعصب، والحرب هي حرب المظلوم ضد الظالم، كما فعل هابيل ضد قابيل. ليس هناك فارق بين العرب والعجم، والموضوع هنا هو التوحيد فإذا قام أحد الأشخاص الجهلاء

في إيران بعرض وجهة نظر معينة يتم الترويج لها في كثير من وسائل الإعلام وكأنها موقف الحكومة الإيرانية. وهذا كذب.

إيران تسهم في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء الحضارة الحديثة ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في بناء حضارة إسلامية حديثة؟ كانت الحضارة الإسلامية قد بُنيت بكثير من المفكرين الفرس؟ لماذا لا تقوم بذلك الآن؟ هل يمكن أن نصلح هذا المسار؟ ومن يجب أن يواجه الإرهاب؟ وما هي المعايير الأخلاقية التي يجب أن نراعيها؟

في إيران قبل انتصار الثورة كان نظام الشاه يطلب مواجهة أي عمل يشير إلى الإسلام أو أي عمل فيه لغة عربية، والتخلي عن المصطلحات العربية. وعندما أصبح الحكام على علاقة بالغرب طالبوا بإلغاء اللغة الفارسية وأن يستبدلوها باللغة اللاتينية. في العالم الإسلامي عندما يكون هناك حديث عن السنّة والشيعة يصبح هذا الحديث عن حرب السنّة والشيعة. عندما تتحدث عن العرب تتحدث عن الملك حسين وحسني مبارك وجمال عبد الناصر أو السيد نصر الله؟ جميعهم عرب. عندما تتحدث عن إيران الشاه أو إيران الخميني؟ هل يمكن أن يكون لدينا مشروع مشترك توحيدي لقيام الحضارة الإسلامية الحديثة في إيران؟ ونحن نعدُّ من الدول الـ 15 الأوائل، لماذا لا يقوم العرب بأخذ هذا بعين الاعتبار؟ اليوم إخوانكم الإيرانيون يرسلون القمر الصناعي الإسلامي الفضائي والإيرانيون لم يصنعوا القنبلة النووية. ونرى أن حزب الله لا يملك قنبلة نووية وقد هزم «إسرائيل»، وبينما هناك العديد من الدول كإسرائيل وروسيا تملك القنبلة النووية وانهزمت. الموضوع ليس القنبلة النووية. والسؤال لماذا الأنظمة الاستبدادية العربية لا تريد للشعوب العربية أن تتقدم؟ عندما يقوم الجيش السعودي بقتل اليمني أو العراقي، ويتدخلون هناك؟ لماذا يقترح البعض الاتحاد مع العرب لمواجهة الإرهاب وهم ليسوا ملتفتين إلى أن هؤلاء التكفيريين يتم تمويلهم من قبل الغرب؟ أليست هذه هي الطريقة التي استطاعت أن تنجي الصهاينة من الهلاك؟

إن البعض قال بحذف المذهب والإسلام والدين من السياسة. وأنا أقول هذا غير ممكن. حذف الإسلام السياسي ليس حلاً.

أخيراً، لو كنا نحن الإسلاميين نعمل بتعاليم القرآن لما واجهنا هذه الخلافات. لو كنا فعلاً نعمل بهذه الآيات لما كنا لنصل إلى ما نحن عليه حالياً.

د. مصطفى زهراني:

أحد اطراف المعادلة هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن المهم في هذه المرحلة أن أشير إلى ذلك. كان من المقرر الإعلان عن عدم إيقاف العقوبات ضد إيران والقيام بحرب ضد إيران لأن المطبلين للحرب في أميركا يريدون أن يقوموا بحرب ضد إيران. وطبعاً الضغط الذي كانت تمارسه الإدارة الأميركية ضد إيران لم يكن مجرد تهديد بل كان أمراً جدياً. ما حدث في المباحثات النووية هو أنها تمكنت من أن تحول دون حرب دموية ضخمة. طبعاً ثاني نتيجة للمفاوضات أن إيران كانت في الحرب العالمية الأولى والثانية ليس لها أي دور وكانت الأطراف الأخرى حاضرة في بلادنا وكانوا هم الذين يتخذون القرارات، فلم يكن لإيران أي دور في هذه المفاوضات. أما اليوم فقد شهدنا أول مرة كيف أن القوى الكبرى في العالم تقبل أن تحتكم إلى المفاوضات مع دولة ثورية وتفّهم كل العالم أننا لا نستطيع أن نتعامل أو نتعاطى مع إيران كمواطن في الدرجة الثانية. وهذا أحد إنجازات الدولة الإيرانية. أما الإنجاز الثالث فهو أن كوريا الشمالية والهند وباكستان هي دول نووية ولكن غير قانونية. وفي الاتفاق الذي تم التوقيع عليه استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تفرض على القوى العظمى إرادتها وإيران الآن من الناحية الدولية هي ضمن الدول النووية، في حين أننا لم نسع في يوم من الأيام إلى تصنيع قنبلة نووية. طبعاً هذا إنجاز كبير ولا يمكننا أن نغفل التغيرات التي أتت نتيجة معادلة حظر الأسلحة النووية. الموضوع الآخر هو أن العالم اليوم بات يرى أن دور إيران البناء في التغيرات الإقليمية بات يوافق عليه، في السابق كانوا يتجاهلون إيران بشأن الوضع في سوريا أو أي موضوع آخر. يجب أن نلتفت إلى هذا الموضوع. طبعاً هذه هي بعض الإنجازات التي تجعل من إيران دولة جديدة وقوة في العالم ويمكنها أن تقول كلمتها على هذا الأساس. إن غضب «إسرائيل» ونتنياهو من هذا الأمر هو أمر طبيعي، فنتنياهو كانت مساعيه تصب في أن يُدخل القوى الكبرى في حرب مع إيران وأن الملف النووي كان مجرد حجة قد

تمت إزالتها وحتى تم قبول إيران بصفتها قوة عظمى في المنطقة ومن الطبيعي أن يواجه هذا الأمر في «إسرائيل» بغضب شديد.

ولكن بعض دول المنطقة يجب أن يوجَّه إليها هذا السؤال: لماذا كل هذا الغضب؟ كنتم تقولون إننا نريد أن نحل كل هذه المشاكل في المنطقة، لقد حلت هذه المشاكل؟ لماذا كل هذه الدول باتت غاضبة مما حصل ونتنياهو في الواقع كان يريد أن يُدخل هذه الدول في حرب عالمية، لماذا كل هذه الضجة؟ نحن لسنا أناساً بسيطين؟ في أربيل قد جهزوا حقائبهم في العودة إلى إيران بسبب الحرب هناك، ولكن قاسم سليماني ذهب إلى هناك وحارب معهم. نحن نقوم بالدفاع وندفع ثمن ذلك الكثير من الشهداء والدماء وكل ذلك يعتبر جريمة؟ لماذا لا يكون هناك تفكير منطقي في هذه الأمور؟

د. عبد الحليم فضل الله:

أقول بصراحة إن هذا المؤتمر كان تحدياً بكل بمعنى الكلمة. إن عقد هذا المؤتمر في هذه الظروف الصعبة هو سباحة بعكس التيار وكان مجرد انعقاده بحضوركم وحضور المحاضرين من الدول العربية وإيران، وطبعاً المشاركين من لبنان، نجاحاً بحد ذاته، لذلك نأمل أن يكون بداية لمسار نطمح أن نستمر فيه بطرق متعددة ومتنوعة هي بداية نقاش وهي انتقال من التعميمات الكبيرة إلى ملامسة التفاصيل والتركيز على القضايا الكبرى، كما التركيز على المصالح الجزئية المتفرقة. لكن قد لا نصل إلى خلاصات أو نتفق على نهايات إلا في قضايا محددة، علماً بأن طموح المؤتمر لم يكن هو الوصول إلى توصيات وخلاصات. ربما نجحنا في بلورة الأسئلة بطريقة أفضل وعالجنا الإشكاليات بطريقة أدق، وربما بدأنا بوضع جدول أعمال لأي نقاش آت حول هذه المواضيع المطروحة. لقد ناقشنا بصراحة وبعمق وبصدق، وإن كان ذلك بحذر في كثير من الأحيان. تعلمنا من المناقشات التي تمت خلال جلسات هذا المؤتمر ولاحظنا أن التوافق كبير بشأن القضايا الكبيرة. بشأن مركزية القضية الفلسطينية وبشأن أهمية إعادة بناء الدولة العربية وأهمية التوافق حول أي نظام إقليمي نريد. لكن التوافق كان أكثر صعوبة لو غادرنا هذه المساحة إلى التفاصيل ولأزداد صعوبة إذا ما خلطنا النقاش السياسي بالنقاش الإيديولوجي والعقائدي الذي أقول أن ليس الزمان زمانه وليس هذا المكان مكانه. من الخلاصات أو الأفكار التي تم التداول فيها ونوصي بالتركيز عليها سواء داخل هذا المسار أو أي مسار حواري آخر، ضرورة ملء الفراغ بالتعاون. هناك فراغ كبير في المنطقة يمكن ملؤه من خلال نظام إقليمي مستقل وفاعل. إن إعادة التوازن على ضفتي الفضاءين الإيراني والعربي لا تتم فقط بمناصرة القضايا المركزية، وإنما أيضاً بإعادة بناء الدول العربية فمن دون بناء الدولة العربية لا يعود التوازن إلى هذه المنطقة حتى تستطيع أن تعبّر عن آمال شعوبها وطموحاتها بطريقة صحيحة. لقد طُرحت فكرة التعاون بين الدول الأربع وهناك من قال الدول الثلاث وهناك من نظر بواقعية أكثر وتحدث عن التعاون بين مصر وإيران

وتركيا.. طرح أيضاً موضوع مهم بشأن الكتلة التاريخية التي تبنى من خلال حوارات من هذا النوع ومن خلال حوار جنوب- جنوب ومن خلال حوار بين الحركات الاجتماعية والشعبية وعدم الاقتصار على الأنظمة والدول، بل يجب أن تكون الشعوب جزءاً لا يتجزأ من مثل هذا النقاش. نعرف أن النصاب لم يكن تاماً. في هذه الجلسات كنا اتفقنا على العديد من القضايا، لكن نصاب الحضور لم يكن تاماً لأن هناك نيراناً داخل العالم العربي. إما أن بعض المدعويين لم يستجب الدعوة إلى هذا المؤتمر أو لأن الوقت لم يحن بعد لإشراكهم بحوارات عريضة من هذا النوع. إذاً، لم يكن النصاب تاماً ولم تُطرح كل الأفكار داخل هذا المؤتمر الحواري خلال يومين ونصف اليوم ولم ندخل فعلاً في مناقشة التفاصيل بالقدر الكافي.

لذلك نقول بأن هذا المؤتمر بداية مسار سوف يستمر. ولقد طرح الإخوة الإيرانيون فكرة استئناف هذا المؤتمر في لقاء قادم في طهران، ونأمل أن نوفق نحن وإياهم جميعاً بالتمهيد لهذا اللقاء في إيران أو أي بلد أو عاصمة عربية أخرى. كما أن بيروت هي مساحة تلاق دائم وساحة مفتوحة للمشاركة.

أخيراً، من التوصيات التي يعتزم المنظمون العمل عليها:

إطلاق منتدى للحوار العربي- الإيراني لتأطير الحوارات، ولتأطير النقاشات المستمرة لمتابعة هذا المسار داخل إطار مشترك ومحدد سلفاً، وسنعمل على إطلاق هذا المنتدى، الذي سيكون له تمثلات وفعاليات وطرق وأنشطة متعددة ومختلفة ويُعتبر المشاركون في هذا المؤتمر مؤسسين للمنتدى ومشاركين فعالين فيه.

لا يسعني في النهاية إلا أن أشكر المشاركين في هذه الجلسة الختامية والمحاضرين في الجلسات الذين أغنوا النقاش وكانت لديهم الجرأة والصراحة والصدق لتوسيع أفق هذا النقاش. وأشكر المؤسسات الخمس التي تضامنت في تنظيم هذا المؤتمر. وأشكر فريق العمل الجنود المجهولين وعملهم المتواصل لأشهر وليس لأيام وكان بودي أن أُسميهم فرداً فرداً، فأتمنى لهم ولكم التوفيق.

Dr. Fadlallah hoped that this conference will be the beginning of a long track and will continue in many different ways. These ways are the beginning of a discussion, shifting from generalization touching on details and focusing on major issues. He said that the consensus during the conference sessions was on big issues: the centrality of the Palestinian issue, the importance of rebuilding the Arab state and the importance of consensus on the required regional system.

He noted that there was a great vacuum in the region which could be filled through an independent and effective regional order. He stressed that retrieving balance on both sides of the scale, Iran and the Arab world, is not only in support of central issues, but also the reconstruction of Arab countries, and without building the Arab state there is no balance in this region. Fadlallah referred in this context to the ideas that had been put forward on cooperation between the countries of the region, and the historical mass that is built through this type of dialogue which is not limited to regimes and states, but should be an integral part of such a debate.

He also said that the Iranian brothers participating in this conference have raised the idea of resuming talks in a forthcoming meeting in Tehran, expressing hope to prepare for the meeting in Tehran or in any Arab country. Then he noted that the recommendations that organizers intend to work on include: launching a forum for Arab-Iranian dialogue to put the ongoing discussions within a common and predetermined framework. Finally, he thanked the participants in the Conference, the institutions that had contributed in organizing this work, and the working groups that had spent months preparing for this conference.

Professor Hassan Rahim Azghadi wondered about the reasons behind “Israel’s” four defeats for the first time in its history in south Lebanon and Gaza. The answer here comes from Hezbollah and the Islamic Jihad and Hamas with the help of the Islamic Republic, and then he noted that the war that should have been waged against the Zionists had spread to Syria and Yemen, and instead of a fight against arrogance there was another struggle against Muslims. In response to the claims that there is a war between Sunnis and Shiites, the author said: “Imam Khomeini told us that we oppose any doctrinal and religious war, we oppose intolerance, and the war here is a war of the oppressed against the oppressor.” Finally, he wondered why the Arab tyrannical regimes did not want their people to progress. Why is the Saudi army killing Yemenis or Iraqis, and intervening in these countries?

Professor **Moustafa Zahrani** stressed that Iran is a major part of the equation in the region, after the war advocates in America want to wage a war against Iran. He said that the agreement on Iran’s nuclear program had prevented the war, and for the first time, major powers in the world accepted to negotiate with a revolutionary state. This is one of the achievements of the Iranian state, as well as recognition that Iran has become one of the nuclear states noting that Iran has not sought to manufacture a nuclear bomb.

The world also believes that Iran has a constructive role in regional changes after they ignored this role in Syria or any other situation. This issue has angered “Israel” and Netanyahu who wanted major powers to begin a war with Iran, so the Nuclear file was only a pretext which has been removed. Finally, He concluded that the question that should be addressed to some countries in the region is: Why all this anger? Why all this noise?

The closing speech was for **Dr. Abdul Halim Fadlallah** who said that this conference was a complete challenge, and holding the conference in these difficult circumstances is like swimming against the current.

cumulated between the parties of the disputes; therefore, we need efforts and much time to dispel it. “We should not underestimate the identity of Arabs and Iran in character, methodology, relationships and interests, but we have the right to look forward to sound inter-relationships based on a careful diagnosis of strategic risks and threats to the region.

MP Mohammad Raad also said that “The main points of partnership between Arabs and Iran are to answer the questions on both sides: First, what are the regional challenges the two sides face? What about Palestine? Is the challenge to liberate Palestine, or to end the Palestinian cause? What about terrorism, is the challenge to end terrorism or to employ it? What about independence, subordination or freedom? What about law and state? What about globalization and the common regional market?

Second, what opportunities do Arabs and Iran have in common or alone in a unilateral or multi-polar world? Third, what space can be occupied by the hoped partnership between Iran and Arabs to promote awareness and responsibility in order to fortify our countries and people against slipping into the labyrinth of lagging and loss and being away from the cultural role of our nation?

Finally, he said : “from our own experience in the resistance against the Israeli enemy which occupied southern Lebanon for nearly two decades and we succeeded in defeating this enemy, and despite the complexities of our internal Lebanese situation, we did what the armies of the combined nations failed to do by relying on God and the will of our sacrificing and generous people .We concluded in this period that people believe those who are honest with them, sacrifice and stand firm when they find their leadership progressing faithfully.”

Finally, Shafiq said that people of the region are united by Islam, a long history of co-existence, interaction and common interests that lead to an attempt to save relations which have deteriorated, conflicts, human and material losses, and look forward to rebuilding a new regional order on the ruins of the collapsed regional order.

MP Mohammad Raad began his speech by pointing out that holding of such a conference at the moment when the crisis is raging on various fronts between Iran and some Arab countries is a form of swimming against the trend and a bold stance that involves a number of messages and indications. The most important of these messages are: denouncing and condemning the deadlock of Arab-Iranian relations, the bitterness of the enormous waste of opportunities that are printed away from the interests of the nation and their countries, the blatant call of the people of the region through their rationales to stop this farce whose consequences are almost out of control.

He applauded the efforts of the conference organizers and said: “The participants in this conference are honored to be the first one to surpass international institutions and bodies, the foes of democracy and the so-called defenders of human rights to discuss opportunities and prospects of partnership between Arabs and Iran in order to end their open crisis which has been invested greedily by the Israeli enemy and the savage capitalist states that stole the people’s resources and controlled the world based on their interests.

MP Mohammad Raad considered that the enemies of the Arab nation have no interest in the understanding or partnership between the countries of the region, so their interest lies in the continuation of differences and inconsistency, but there is also a need to point out to the mutual concerns and the historical and sectarian influences that the enemies and beneficiaries have used to exaggerate. And there is here a heavy barrier of mistrust that has ac-

to play the same role played by the Ottoman Sultan in the region, but today Turkey does not have full independence from the West and could not be considered the first power in the region. He also said that Saudi Arabia suffers from the loss of an independent identity, and they participate in creating the sectarian identity which the West wants, they support Takfiri organizations, so their policy could not be considered reassuring to the Western parties. Meanwhile, Saudi Arabia has not yet accepted the changes that took place in Iraq and they are trying as much as possible to take the situation back the way it was in the past.

He believed that the Zionists are biggest party who benefited from the war against Syria, and if the Palestinian issue is given priority for Iran and the countries of the region, then Iran could influence American and Zionist plans. Finally, he concluded that dialogue between Iran and Arabs could lead to identifying common areas of research as well as identification of common concerns. This conference was important in order to identify the areas in which cooperation among the countries of the region could be achieved, and the status quo will not remain the same in the future.

Professor Mounir Shafiq considered that one of the goals of this conference is to reach an outline to end the crises that the Arab-Iranian-Turkish region suffer while recognizing that these goals are very ambitious. But progress in one step or two steps forward and in the right direction makes this conference successful in setting the path towards the goals. “Perhaps the most important thing is to emphasize on the importance of correcting Arab-Iranian relations, Arab-Turkish relations, specifically correcting the Turkish-Syrian-Saudi relations and the movement towards involving Egypt and the rest of the Arab countries, Russia and the world.

Final session

Mr. Maan Bashour began the final session with a speech thanking the Consultative Center for Studies and Documentation for holding the conference which is part of a series of conferences, seminars and initiatives aimed to correct any imbalance between Arabs and Iran or any of the countries of the region. He noted that the conference should be the beginning of specialized conferences on hot topics such as Syria, Iraq, Yemen, Bahrain and other issues over which some Arabs might disagree with Iran. Finally, He called for the formation of a think-tank among a group of Arab and Iranian personalities who can meet periodically and discuss all the issues raised and come up with recommendations for decision makers.

Dr. Manoushehr Mottaki began his speech by thanking the Director General of the Consultative Center for Studies and Documentation Dr. Abdul Halim Fadlallah for the invitation addressed to him to participate in the conference and paid a special tribute to the spirit of Imam Khomeini since this day coincided with the anniversary of his demise. He noted that a similar conference was held in Tehran at the invitation of the Political and International Studies Center; the conference addressed many of the topics under discussion, so these issues should be addressed more deeply and more explicitly because the diagnosis of the disease is half the treatment as doctors say.

Dr. Mottaki said that the international equations in the region have begun to change and the United States was suffering from the weakness of their allies, while the countries allied with Iran were able to win over the countries allied with America, so the people of the region are now determining their fate. He noted that Turkey is now led by the “Sultan Erdogan” who wants

problems and it includes countries such as Morocco, Tunisia and Jordan.

Finally, she concluded that economic cooperation in this region needed an important element, which is political will and common political management to move the economic process forward. Therefore, first of all there should be a political will, and at a later stage the countries of the region should be able to find institutions that could maintain and develop the achievements of economic cooperation.

Professor Hussein Sajjad Najad presented the history of the Company "East India" that had occupied India and other countries and according to some studies its founders and owners were Jewish oligarchs. This company later took other names and is still active in several countries; for example, "Shell" or "The Nobel Prize" and sub-groups of the East India Company. Then he mentioned the achievements of the Islamic Republic of Iran from the strong infrastructure in all economic, political and social fields. After the nuclear agreement, Iran entered a new stage and now there are multiple opportunities within Iran that could benefit the countries of the region. Finally, he said:"Unfortunately, the misinformation and the Zionist goals do not allow people of the region to benefit from our experiences, and I hope that through this conference we could reach conclusions regarding the future of the region.

free trade program signed by 17 Arab countries out of 55 countries. Also, she considered that these procedures had little effect on regional cooperation because the states were unwilling to abandon tariff revenues, and they had no desire to open competition to their domestic industries. At present, regional internal management accounts are only 3% of total trade.

In contrast the EU appears to be the most important partner to the states of the region. Relations with the European Union include a wide range, starting from trade to direct foreign investment, remittances and tourist frequency.

The main factors that have hindered the economic harmony within the MENA region are: the legacy of a supportive trade policy-making order, similar production structures, high trade costs, the emergence of export-based and single-output economies at risk, and more importantly, lack of movement towards economic diversification.

The researcher presented the oil boom and its impact on internal economic cooperation and the movement of foreign investment. In this regard she noted that there was an increase in Iran's exports to the Gulf Cooperation Council (GCC) countries which have also benefited from a huge trade surplus in their trade relations with Iran. In this period, UAE became one of the first Gulf countries that export products to Iran and Saudi Arabia was ranked second. Then she turned to the reality that resulted from the Arab uprisings that created a wave of insecurity following the emergence of a new type of terrorism and creation of two distinct economic regions. First, "a safe zone" has the lowest levels of economic and political risk, and it includes mainly six Gulf States. Second, " a danger zone" which has a high level of security risk, political instability, ideological, sectarian and national conflicts, including Syria, Iraq, Lebanon , Libya, Algeria, Yemen and Egypt . There is a buffer zone between the two groups which also faces economic and social

mon historical, social and cultural ties, increasing the level of popular participation in complementary activities and respecting and protecting human and peoples' rights.

The integration arrangements have entrances, mainly: trade liberalization between member states, the development of the productive structure through regional planning of production and exchange, coordination of policies that provide supporting incentives and establishment of customs union. In terms of cooperation between Arabs and Iran, both sides should begin to remove the doubts and concerns the parties felt such as Arab's concern about «exporting the revolution issue,» meanwhile the Arab side should make an effort to remove any doubts about attitudes from Iran and at the same time work hard to resolve some outstanding problems in an open spirit,»«because Iran first and foremost is a neighboring country with brotherly people who have historical and cultural ties with Arabs. Also, they share a common destiny to many issues facing the region, especially the Palestinian issue and the stance of the resistance; these issues should remain the title for any effort in the relations between Iran and Arabs, and between them and the outside world».

Finally, the researcher said that the Iranian altitude on the Syrian issue could be seen as an example of the nature of the relationship between Iran and Arab countries and the future of these relations. This attitude came in support of the resistance attitude on one hand and strengthening the principle of combating terrorism on the other hand; meanwhile this attitude is a good example for economic relations that could be developed towards the desired integration.

Dr. **Fahima Abbasi** discussed the economic cooperation in the Middle East and North Africa. Then she stopped at some targeted projects that aim to achieve coherence and compatibility in the region such as the establishment of the Arab Monetary Fund, the Islamic Development Bank, and the Arab

as a country with a moral, civilized and conscious history that aspires to a future order far from socialism, liberalism and fascism, since all of these concepts have failed in the world.

He also said that “our Arab brothers who were influenced by the Islamic revolution in Iran rebelled against the former regimes, they also rebelled against the rulers and the dictatorships, but they were not prepared enough to listen to Iran’s message to them, at that time, they faced more problems and drowned in chaos.

Dr. Mounir Al-Hemesh presented a paper including an extensive analysis of the economic conditions and challenges facing the countries of the region in terms of development and possibilities of economic integration between Iran and Arab countries on a wider regional scale.

Then he presented in detail approaches to economic conditions in the countries of the region, supported by statistics, as on the economic policies of Arab countries, or on regional associations such as the European Union, the Eurasian Economic Community and the economic cooperation experiences in Latin America. Then he stopped at the reasons for the failure of development in Arab countries, and the success achieved by Iran after the Islamic Revolution, despite the war launched by Iraq and the sanctions imposed on Iran by Western countries because of the nuclear file.

Moreover, he focused on “ the concept of progress “ adopted by Iran as an alternative to the “concept of development,” and the most important Iranian achievements in terms of technological progress, automotive industry and the optimal recruitment of revenue Oil and Human Resources.

The author noted that the integration between the States of the region should be done under basic headings: respect for the sovereignty of member States and ensuring their territorial integrity, ensuring equality and justice in distributing the benefits of integration among member states, promoting com-

American interests and its hegemony over Egypt since the era of President Anwar Sadat has formed the base of American influence in the Middle East. Therefore, Egypt's exit from this hegemony through its rapprochement with Russia will weaken American hegemony over The Middle East and maritime transport routes, especially in the Indian Ocean and will give impetus to the blocs opposing American hegemony.

Open discussion

In the open discussion, some participants commented on Professor Mohammad Ali Mohtadi presentation about the Arab role in confronting Zionism and imperialism. The participant noted that Islamic media often underestimate the geopolitical weight of Egypt especially with regard to Syria, and this should be taken into consideration when discussing Arab-Iranian relations. Another participant said that he disagreed with Dr. Hilmi al-Sharaawi on two points: First, those who follow the Arab nationalist trend consider themselves a kind of brotherhood with Islamic civilization. Second, there is a historical Islamic world that constitutes a fundamental circle of Arab and foreign policy circles and of national liberation powers. One attendee called the countries and governments to be the basis for analysis. And if Iran adopts the regime of *clerical* rule (velayat-e faqih) this is a private matter and they do not impose this rule on other countries. So we should emphasize on the threats that face the region.

Economic Integration and Cultural Exchange

The ninth session entitled "Economic Integration and Cultural Exchange" was chaired by **Ayatollah Sayyed Mohammad Qaemakami**. The author began his speech in presenting the Iranian Islamic Revolution's approach in terms of their rejection to the prevailing regional order and their attempt to establish the Islamic order on the ruins of the collapsed regimes in the region. Then he called all those who support or criticize Iran to see Iran again

for Syria that exposed a Western conspiracy aimed to destabilize the Syrian government that supports the resistance against "Israel."

Finally, the author stated that the crisis in Middle East is the result of shifts in the global balance of power that will mark transformation of the international order into a multi-polar order that will witness for the first time in two hundred years the end of absolute Western domination of global capabilities. Here, The West, led by United States fears the rise of a Eurasian force represented this time in China and Russia, which founded the Shanghai Cooperation Organization (SCO) that Iran will soon have full membership in. This organization will control the heart of Eurasia while having enormous economic and human opportunities. So, the United States is trying to limit Eurasian potential by denying free access to its shipping routes. This explains the US policies in East Asia, through their alliance with Japan, South Korea and the countries bordering South China Sea against China, and explains at the same time the Ukrainian crisis between Russia and the West and also explain events in the Middle East which take the form of unbalanced wars or groups of proxy wars classified as terrorist.

But the blocs that have emerged in the face of the United States and its Western allies impose themselves on the political scene, from the Shanghai Cooperation Organization of China and Russia to BRICS with Russia and Iran, along with India, Brazil and South Africa. This issue takes place as the economic center of gravity moves to the Indian Ocean for the first time since the sixteenth century with the above-mentioned forces attempting to access maritime transport routes away from American hegemony. This transition accelerates gradually to the reduction of economic weight to Europe and the United States. But the problem here remains in the 80% of American dominance of these modes of transport through its control over the Mediterranean and Middle East. What breaks this dominance here is Egypt's possible ascent to acquire an independent role that will be at the expense of

not be an Islamic national dialogue which emerged solely from the mantle of political clerics and their godfathers in Afghanistan and Istanbul that do not take into account the interests of the region's peoples.

Dr. Jamal Wakim discussed the current crisis in light of international and regional balances. He presented an extensive research about the most important developments that took place in the region and the world after the end of the First World War and the collapse of the Ottoman Empire that ruled the region.

At the international level, the speaker presented what he called the rise of China after the period under Western hegemony and its liberation by the Chinese revolution led by Mao Zedong, to the economic achievements and its efforts to consolidate this rise on the political level up until China's establishment of the Group of Five with Russia, Kazakhstan, Kyrgyzstan and Tajikistan in 1996. This group was named the Shanghai Cooperation Organization in June 2001 after Uzbekistan was admitted. the main goal to this of organization is maintain security and stability in Central Asia and fight separatist movements emanating from them.

The second part of wakim's study discussed Russia's ascent after the Soviet Union collapsed with an introduction highlighting the historical stages that Russia experienced, until the present time and the threats that Moscow faces from the United States and the West against its national security.

Then he presented the Turkish role after the Islamic Justice and Development Party (AKP) came to power in 2002, the Turkish interventions in the current events in the region and the relationship with the Israeli entity. In The third part of the study the author dealt with the turn of events in Syria starting with the Daraa protests to the international attitudes of US and Europe's regional attitudes towards Saudi Arabia and turkey that support the movements against the Syrian government. Then he came to Iran's support

the recently announced “expansion” process of the Camp David Accord by Saudi Arabia and their “international” allies and the official entrance of the Gulf to Camp David, here “we are faced with the real Middle East with its old and modern order, in which Turkey plays its usual role and Egyptians face new destinies as Iran and Palestinians stand in an unenviable position.

The speaker also discussed the concept of the national state in which lies the concept of the country, and the Arab region and its organizations are built upon. This concept really begins in countries such as Egypt, Syria, Iraq and Algeria. Today, «most state formations are managed by foreign powers or as we see it will be governed in the first place by the Israeli horizon.»

Shaarawi indicated that the religious concept cannot be a framework for a regional power because the idea of a religious state as political Islam, became linked to self-interests or expansion of Da’wah” especially when Wahhabis killed every spirit of tolerance or dialogue. Da’wah in this matter appears to be linked to establishment of violent movements in the name of jihad, which has developed into terrorism despite claims of resistance from their founders.

In dealing with possible alternatives to establish a regional order, the author considered that Iran and Egypt represent a special axis of dialogue in these circumstances in which external interventions appear to be the upper hand in establishing regional formations. In this context, he hoped that Egyptians would receive quiet messages concerning religious and civil discourse, because we cannot ignore or underestimate the Egyptian side in any dialogue with the neighboring countries. Also, any building of any new regional structure should take into account differentiating between Egypt and Iran’s situations specifically their regional abilities. Any real political and social dialogue, excluding expansionism or militarism, should be based on popular power dialogue, which is now represented by social movements and patterns of democratic organizations and educated groups, so this dialogue should

claims that Iran wants to extend its influence in the region under these principles, pointing to Iran's refusal in discussing any issue rather than their nuclear program with the West. Iran also considers Syria, Hezbollah, Palestine and the resistance against the Zionist entity as their allies not "cards" used for other purposes, in this case, Iran does not impose or dictate anything on their allies nor do they believe in compromises, especially with the West.

After he indicated that the issue of resistance and Palestine is in the heart of faith and in the core of principles and cannot be compromised, he said that if Saudi Arabia or any Arab country wants to carry the banner of resistance and support the Palestinian issue we will support them. After presenting the most important global revolutions and events that took place in the region before and after the Islamic Revolution, the author stopped at "Deterrence equation" or balance of terror that Hezbollah made with the Israeli entity, and because this deterrent was prohibited, July war 2006 happened, so this war was not planned to strike only Hezbollah but to change the whole region. Today, there are two camps, first: the resistance camp including the Islamic Republic of Iran, Syria, the Islamic resistance in Lebanon, the resistance in Palestine, and the second camp that includes Arab Gulf states, namely Saudi Arabia, Qatar and UAE, in addition to Jordan, Israel and Turkey against the axis of resistance.

Dr. Hilmi Shaarawi said that the Arab region is still "unmanageable" at a time when we are looking for regional power or real regional organizations, but the so-called Middle East region is notorious among our peoples where this region includes roles with an unfavorable history.

The reasons for this bad situation goes to the fragility of Arab regimes that facilitate external breakthroughs which support self-destruction, and support patterns of terrorist powers that efficiently destroy by carefully refining the maps of creative chaos. However, he expressed his deep concerns from

is a part of the national liberation movement that began with Mossadegh in Iran and Abdel Nasser in Egypt.

With regard to Hezbollah and the incitement campaign against this party from some Arab regimes, the attendees agreed that this incitement is due to the party's resistance to the Zionist enemy and their stance toward Arab regimes that support this enemy. The issue here is not in the resistance discourse but in the line taken by those regimes especially Saudi Arabia that aims to incite against Hezbollah and claims that Hezbollah represents Shiites and not Muslims in general.

The Horizon of the New Regional Order: Foundations and Principles

During the eighth session, entitled "the horizon of the new regional order, foundations and principles," **Dr. Ziad Al-Hafiz**, spoke as Secretary General of the Arab National Conference. The speaker began his speech about requirements of building a new regional order through bridges of confidence between Arabs and Iranians, this price might not be sufficient due to the mutual suspicions between the two parties. Dr. Hafiz said that the desired regional order should be based on a norm of equality between Arabs, Iranians and Turks, and on the basis of complementarity rather than competition. These values were not sufficiently available today for all. He also considered that there is a suspicion among Iranian brothers from pan -Arabism, but this trend is not hostile to Iran, and the Arab nation is the strategic depth of Iran and Turkey too. Therefore, from this point of view, we must seek to build a regional order which fulfills hopes of this project.

Professor Mohammad Ali Mohtadi considered that the regional order is influenced by national equations and a world order. As this global order faces a fluid situation, so the regional order is practically absent. Concerning Iran's regional policy, Mohtadi said: "This policy is governed by principles of freedom, independence, resistance and the palestinian issue. He denied

standing of the threat so that the Palestinian issue and the liberation of Jerusalem will be a basic element in the dialogue between Iran and the Arabs.

Professor Iskandar Shaher Saad presented in his paper the development of Iranian-Yemeni relations after the Islamic revolution and in the era of the former Yemeni President Ali Nasser Mohammad (1980-1986), and The development of these political and commercial relations between the two countries. He noted that Iran was refining 3.5 million tons of crude oil to Aden, while the refinery was about to stop and lay off workers of the largest economic facility in southern Yemen.

The author believed that the geographical proximity can lead to differences and tensions and wars (the first Gulf War between Iraq and Iran, and the invasion of Kuwait in 1990). This neighborhood may also be a basic structure for political, cultural and civilized dialogue among countries of the region, based on common interests away from the disparities between countries, whether at the level of religion, language, race or cultural background.

Open discussion

The audience interventions in the open debate focused on some Iranian lecturers whose emphasis on the ideological side and on the so-called ideal way of understanding international relations. The Iranians also regret that many Arab countries have underestimated Iranian sacrifices for the Arab and Palestinian issue. Some interventions noted that Saudi Arabia adopted an aggressive attitude against Iran that could be described as a hostile attitude; however, we hope that Iran takes a positive initiative in this regard. Another participant considered that the bet on the Muslim Brotherhood was wrong because their history testified that they were the tools of confrontation with Arab liberation movements. He asked Iran to adopt a definite attitude in their political discourse before the Arab people, so this attitude assures that Iran

niques and optical techniques such as thermal cameras, laser techniques for satellite leaders and hidden aircrafts used for espionage.

Finally, the paper concludes with the following observation: “Late industrialization was the only means for Iran to confront external aggression and prevent the great powers from destroying Iran. so, Arabs without Late industrialization will not be able to confront the destruction of their countries and societies, address the criminality of external powers that target them, and get rid of backwardness. Arabs should be the initiators to develop Arab-Iranian cooperation and partnership projects in the late industrial field.

Dr. Ahmad Zaraan presented the region’s problems as terrorism, extremism, Western intervention and occupation of Islamic countries directly or indirectly by imposing wills and orders on countries and governments from arrogant regimes, especially the Zionist regime. These problems are common between Iranians and Arabs, but pose a greater threat on the Arab world. In this time Iran pays dearly due to its resistance to American policies and also for their support to Arab issues, foremost of which is the Palestinian cause. The author wondered about the problems that faced Iran after their confrontation with the Zionists and the arrogance and order hegemoic. Then he noted that there are two axes: first: the axis of resistance which includes all those who believe that American and Zionist plans should be confronted. Second: the axis of compromise that tries to find strategic alliances with America and normalize relations with the Zionists. He also said that Iran is supporting the regime in Syria because Syria is the only country that confronts American and Israeli plans and therefore Syria had got their share of extremist and terrorist attacks.

Then he wondered if Syria had joined the axis of settlement would we have witnessed this war in Syria? Finally he said: we see «Today colonialism in a new face seeking to spread discrimination and rivalry among all Muslim people. We expect from our brothers to join us in reaching a common under-

to describe their approach to "sustainable development" are deceptive to developing countries and prevent them from thinking about a serious alternative in this regard. In this context, the speaker pointed to the failure of the Euro-Mediterranean Partnership project which included the principles that the neoliberal development strategy contained, including: abandonment of protective tools that were adopted by developing countries, opening their markets to import, state abandonment of development spending and privatization of state-owned productive enterprises.

In a call to free the region of the Western model of development, Dr. Dagher stopped on the possibility of transferring the successful Iranian experience in the field of "late industrialization" which became international ranking 11^{th} and fourth among the developing countries in production and exporting cars. This experiment involves three stages: "the Traditional Cloning, "the tradition that contained innovation" and "original innovation. The achievements in the automotive sector in Iran belong to the first and second stages of dynamic technology. Thousands of engineers in Iranian research institutions have been developing new models for cars that are manufactured in a creative and innovation way. and for a quarter of a century, Iran has engaged in a race to develop new technologies and achieve "original creativity" in some new technologies such as biotechnology and nuclear technology, and in areas of military use such as laser techniques.

On the practical proposals for cooperation and partnership between Iran and Arabs, the author called for cooperation in scientific research and establishing Iranian and Arab teams of researchers designated by the two parties to achieve innovations in specific fields. Also, in the field of producing spare parts for civilian vehicles, it is possible to establish Arab spare parts companies which could benefit from the Iranian experience in the field of "localization technology.". Also, we could benefit from Iran's experience in developing imported weapons and other cloning, developing of radar tech-

seeks to renew the rhetorical capacity of Islam to produce and transform it into true models of life in all spheres, and this is the best way to combat arrogance and the great powers of the world and at the same time to revive the rights of Muslims and the oppressed people in the world. Also, Imam Khomeini's emphasis on his global appeals of Islam in the ceremony of Hajj -Shiites and Sunnis to unify their word and asked them to form one front to resist arrogance and defend the resistance movements.

Dr.Albert Dagher discussed the issue of cooperation and partnership between Arabs and Iran as part of the "late industrialization," which is mainly based on manufacturing of machinery, based on the experience of Asian countries of "technological learning," i.e. buying of machines from international markets and identifying their specifications through dismantling these machines and then re-installing them with local and new specifications if possible. The Failure to manufacture machines is a failure for development as a whole. The first point that the researcher tackled was about the forms of cooperation and partnership that Arabs adopted with the outside world in order to achieve "late industrialization ". The second point is about the possibilities for fruitful cooperation and partnership between the Arab and Iranian sides in terms of "late industrialization ". The third point dealt with practical proposals in the field of cooperation and partnership between Iran and the Arabs in the field of "late industrialization".

On the failure of cooperation and partnership between Arabs and the West the author noticed that the west is exporting to Arabs destructive economic policies led to the absence of "late industrialization." as a result of the dominance of neoliberal approach to economic development, known as the **Washington Consensus**, this discourse and these recommendations dominate Arab scientific elites. In this case, the US administration has developed an economic policy for developing countries entitled "Going Abroad." However, all the formulas that the international institutions have adopted

the language of Arabs, but it also ascended to become the language of the Koran, the meaning of transcendence and improvement here is the sense and not the word or image. Therefore, the Arabic language which is the language of the Koran was the most powerful compared to the Persian language among the other languages. so, The Persian language had grown alongside the Arabic language and we cannot compare the current Persian language with middle Persian language in the Sassanid period. Meanwhile, Iranian writers have worked hard to organize Arabic grammar so that they can use grammar to understand the verses of the Koran. He added that those who limit the semantic language of the Koran with the Arabic pronunciation and set off the national and linguistic differences between Iran and the Arab world are strangers to the truth of Quranic language, because they raised the dust before their eyes by inventing baseless sects of Wahhabism.

Finally, He concluded that scientific and cultural speeches exceeded the political issues of peoples; therefore, at some point in history the political differences of the rulers cannot lead to cutting and tearing the permanent and strong scientific and cultural discourse.

4 - The Islamic Irfan Field of discourse which, stems from religion this discourse, was inspired by the teachings of the Koran and the knowledge of ”**Ahl al-Bayt**” (family of the Prophet) and the first friends of Prophet Mohammad.

The establishment and stability of the Islamic Republic of Iran has provided an opportunity for a comprehensive discourse that combines these discourses, including historical, scientific and cultural discourse, added to them language and thought. Imam Khomeini demanded to export the values of these discourses to the whole world as he said: “Today our revolution has spread everywhere in the name of Islam, the oppressed people look forward to Islam, and Islam should be presented in its good image to the world.” So, Imam Khomeini by correcting the concept of exporting the revolution

horizons of cooperation and integration between countries and their peoples and reinforce mechanisms of mutual understanding that sometimes claim to weaken relations and ties between the wings of this nation, Arab world and other Islamic countries, especially Iran which has witnessed over the past decades a comprehensive political, scientific and development renaissance.

Dr. Ismail Mansour Larijani's paper discussed the areas of discourse between Iran and Arab world. He considered that the first rhetorical structure was Arab nationalism that emphasized race despite Islamic guidance precepts, and Iran's second national rhetoric, whose owners still drum the differences between Iran and Arabs and see Arabs' attack on Iran as the greatest disaster in history. The third rhetorical structure is directed towards the post-Islamic religious mysticism that appears after Islam and also directed towards the local potentials and scientific and cultural characteristics of Iran, which identify with the Qur'anic appeal. This structure in which the writer focused on through an extensive research dealt with the following areas:

1- The historical field of discourse with the emergence of Islam.As Islam is a religion sent to the whole world, so with the school of bright Islam, splendor of colors, nationalities and races fade. In this regard, the writer said that Iranians converted to Islam through Yemen; where they were exist after Saif bin zi Yazen asked for help from King Anu sharwan to remove the Ethiopian forces from Yemen. At that time Yemen and their Iranian rulers provided the first civil race between Iran and the Arab world, and by overcoming nationalist sentiments Iranians have provided the grounds for Islam to spread and progress throughout the country.

2. The Scientific and philosophical field of discourse, Which is the most beautiful and deep discourse between Iran and the Islamic world, and in this area the author quoted many statements of Iranian poets and philosophers

3 - The linguistic field of discourse, since the Arabic language is no longer

Western army to occupy an Islamic state and settle and they will help these countries as much as possible, finally the author said: "Iran paid many expenses to help the Arab world, we always paid the price and if the Islamic Revolution had signed an agreement with the enemies against Palestine, we would not be facing any problem."

Open discussion

Interventions in the open discussion focused on the need to consider the causes of terrorism and extremist groups. Some called for a conference to study extremism and how to confront it. There was a consensus that the United States and its Western and regional allies were the ones who fueled terrorism by several means including maintaining lagging and corruption prevalent in the world.

One of the Attendees criticized calling for an Islamic project, saying that this is problematic in relations between Iran and Arabs, and that issue needs more discussion because it concerns the essence of the Arab man. He saw that there was a contradiction between rationality and faith that Dr. Abed al- Hussein Khosrobnah had spoken about. Dr. Khosrobnah considered there is no contradiction between rationality and faith. Then he asked: Why was rationalism compatible with liberalism and Zionism and was not compatible with faith?

Finally, Khosrobnah concluded that both Zionism and Takfiri forces are enemies of the Ummah and they are from one origin as they cause damage to the Islamic world.

Mutual Visions: What do we want from the other partner?

The seventh session, entitled "Mutual visions, what do we want from the other partner?" began with a lecture for **Dr. Mohammad Mahdi Shariatmadar** who expressed his hope to form a common line of thought for the comprehensive issues that should settle the conflicts in the region, to draw

opment of Arab-Iranian relations require closing the doors where the wind comes. Therefore, turkey should be part of the solution and we should make an agreement with them. Here Saudi Arabia is characterized by its ability to succeed where others failed.

On the relations between Arab and Iran, **Dr. Hussein Rahim Bour Azghadi** criticized dealing with the issue from a national point of view saying it should be addressed from an Islamic point of view as recommended by Imam Khomeini who did not say that we should fight the French people, British and the Americans, then we come and take their place. After the presentation of what the writer sees as reasons for Arabs' dictatorships and backwardness, and what the Westerners also say about Arabs plagued by lagging and dictatorship and what Western media and Zionism are broadcasting in this context, the author said that Arabs have tried many forms of government, political beliefs, coups and revolutions, they get nothing, furthermore, they turn towards inflaming Arab nationalism instead of saying: "The Islamic nation."

Then he gave two explanations for returning to Islam. The first is returning to moral values, justice and unification, the second is returning to Prophet Mohammad.

The second explanation is evidence of alienation and regressive. In this context, only one language remains, takfirism and extremism. "This second reading was better sponsored by Wahhabi ideology and best supported by oil dollars."

He noted that the West is always talking about Islamic terrorism and has never confronted Wahhabi terrorism and does not want to offer any other explanation about Islam. As for the regimes that were close to falling, they sabotaged the Arab region in cooperation with America and Zionism; these acts could not be done by Western armies. Also, Iran will not allow any

an “Arab autumn” after it was a “spring” by agreement ... And how America managed to turn its defeats into victories, or it is that we are prone to colonialism”.

In his response to the claim that Saudi Arabia has been defeated in the region with its Saudi-led axis in the region against the Iranian-led axis, Al-Saleh said, in the absence of the five major Arab states (Algeria and Morocco victims of dual containment- Egypt in its internal division into a failed state - Syria and Iraq and their Civil wars) Saudi Arabia in this case became number one in the Arab region and even among Islamic states, this gave Saudis the right to decide. Today, Saudi Arabia has reached a position had never been in before, by “taking advantage of the high degree of National and religious- bilateral fatality, even though they are one of the parties that is most blatantly part of these conflicts, and it is the only remaining party to reach an understanding on behalf of Arabs.” However, if Saudi Arabia agrees with the understandings that are taking place in the region, then the forces that are causing chaos in the region will lead their people and countries to pay a high price.

Then he said that the forces which are fighting on the ground are a reflection of international and regional conflicts, and America from its position as a director or maestro of conflicts in the world has a degree of respect on conflicting powers. This degree allows USA to control many of these forces to facilitate their mission not only with power but from the force of imposition and terrorism they possess in the face of the conflicting powers. He believed that many of the region’s powers are looking forward to partnership with the effective international forces, and the chaos and violence prevailing in the region today is the result of these aspirations. In this case, instead of understanding between the countries of the region, that is the cause of direct repercussions, these countries turn to the international powers that reduce and weaken them by prolonging conflicts. Finally, He concluded that devel-

cres committing and Muslims' atonement to each other, all these issues are the result of ignorance of religious teachings and knowledge. Finally, he suggested two solutions, one of which is short-term dialogue between elites, and the second is the medium-term effort to stop wars within Muslim countries. It is also necessary here to confront one of the problems in the Islamic world, which is the jurisprudential system that should have objective provisions of Sunnis, Shiites, Iranian and Arab elites to remove the reservations in the governmental cooperation in the scientific track and strengthening relationships based on faith.

Sheikh Ibrahim Al-Saleh's paper focused on the need to be aware in Arab-Iranian relations of the "fatal bilateral ties" based on "Arab-Sunni" and "Persian-Shiite." This dualism was put forward by the enemies of the Iranian revolution at the beginning of the Iran-Iraq War, although the reality of the conflict was not so. As The Iraqi army was composed mostly of Shiites who also formed the base of the Baath Party. Nevertheless, Imam Khomeini's call for Islamic unity contributed relatively in the failure of this plan till the victory achieved by the Islamic resistance in Lebanon in 2000 and 2006, this victory raised a counter-problem.

After the outbreak of 2011-2012 events in the region, or what was termed in the media as "the Arab Spring," the region witnessed a return to the period preceding the call for Islamic unity and resurgence of bilateralism that Imam Khomeini rebelled against and tried to dismantle. And after Iran was so close to the heart of the Arab world through their role in the conflict with the Zionist enemy, they moved away again after being engulfed in internal Arab conflicts. This issue prompted Iranian adversaries to price the conflict and evoke deep hostility into history so this conflict became the engine of regional conflicts.

Then he wondered: How did toppling of Arab regimes after the victory of the resistance and the defeat of America and Israel in July 2006 turned into

(of Jihad, for example). The second example is, spreading the rumor that "Israel" is a country threatened by Islam and Arabs in order to gain supporters and sympathizers in the West, acquire weapons and justify production of nuclear weapons .The third example is the "Arab Spring revolutions," which are one of the clearest examples of the attempt to fill the vacuum resulting from the weakness of Arab countries' legitimacy that led to popular anger reaching suicide and manslaughter, and raising many slogans to fill the vacuum such as freedom, justice, dignity, etc. The fourth example is Yemen, where weakness of political life **shows incapability in containing popular forces, that are raising the spirit of resistance** and the weakness of the military and security institution. Finally, the paper included diagrams for projects and proposed strategies.

Dr. **Abed al- Hussein Khasrobnah** returned to the subject of cooperation between Arabs and Iran, pointing that the intended goal is to cooperate in order to solve regional problems and achieve the Islamic civilization's objectives in development and growth. He believed that there could be one nation with different governments, people and nations. Also, he criticized some Islamic countries that deal with European and American countries and even with Zionism believing that they achieve development and urbanization, this claim is nothing but a pipe dream because the aim of global arrogance is colonialism and theft of wealth.

And on what the West calls "the illusion of Iranophobia or Shiites Phobia," the author said that this issue was the result of hostility towards Zionism that is broadcasted by Western media claiming that Iran is the enemy and this leads to abandoning the resistance, the Palestinian issue and fighting between Muslims. He stressed that Iran's project in addition to being based on the defense of oppressed people- is also built on cooperation and dealing with Arab countries -in order to achieve the Islamic civilization that faces obstacles, most notably sectarian distinction, political division, the massa-

worlds to gain power and progress due to backwardness .The Zionist imperialist movement had succeeded in employing violence in the Arab region, they employed some rulers and princes and organizations to confirm this, as some Arab rulers have considered the resistance terrorism , though even the whole world looks to the Palestinian resistance and Hezbollah and the Arab liberation movement in general as terrorist, suspicious, or potential violence movements .

Based on the Egyptian experience that has so far eluded terrorism, Helbawi said I proposed two projects that "could contribute to deciphering most violence in the Arab and Muslim world: the issue of terrorism, and the alienation of enemies from outside thinking that they are friends or being ignorant of their enemies. He called also for adopting a new strategy with interest in three things: first, study the old experiences and assimilate and criticize it without embarrassment or intolerance to overcome their negative aspects. Second: analyse carefully the current Arab and Islamic reality on putting the hand on reality, including strong and weak points. Third: the future requires further approaches in method thinking and implementation.

Then the writer suggested two projects. First: confronting violence, second: confronting the atonement and decay project. He considered that Egypt and Lebanon are the best environments for implementation of these two projects, Egypt in its strategy and with their great scientific potential and good media that is sometimes deviant, and Lebanon with pluralism and openness to all. He explained that the new strategy is evident by studying many models of employment of violence or by using it to fill the vacuum. Then he introduced three models.

The first one is the violent attacks of September 11 2001 and the claims that Islam is the new enemy of the West after the defeat of communism. Providing of justification for occupation (Afghanistan, Iraq, US and Western bases in the Gulf, and the quest to change some concepts in educational curricula

Arab and Persians have no relations with Shiism historically, and the people of Iran followed Shafi'i or Hanafi Sunni sect until Safavids victory that were initially on the Shafi'i sect then they converted to Shiite religion and all Iran converted to Shiism.

Open discussion and interventions

The open discussion that followed focused on a wide range of ideas and proposals: first: working to produce a new joint project between Arabs and Iran based on managing diversity and on a real understanding of Islam. Second: the necessity of gathering a broader conference between Arabs, Turks and Persians to deal with convergence and cooperation. Third: resistance which has achieved victories over the Zionist enemy should have a project for the region; this project should have its own national civil-economic character. In this context, there is a need for deep dialogue that leads to unity in the face of hostile blocs. Finally, there was a broad consensus for dialogue between Shiites and Sunnis, and the ball here is in religious scholars' field.

Extremist Groups: Employing Violence or Filling the Vacuum

Dr. **Abdallah Abo-Habib** opened the sixth session with a very brief statement by US President Barak Obama when he went to Africa or Latin America."All people ask him how America can improve people's situation, advance the world or follow the civilization, but when he comes to the Middle East, every leader asks how he can raise a dispute then asks for help to prevail over the other." Dr. Bou Habib commented: Let's put responsibility on ourselves, not to say they allow us or not.

The sixth session began with Dr. **Kamal Helbawi's** paper that focused on the Zionist movement and its imperial expansion projects and Arab fragmentation. This movement seeks to employ everything that serves its purpose and benefits in its expansion from the vacuum in the Arab and Islamic

Therefore, any political project that is not progressive and does not have the engine to advance in societies is a project that defends what it inherited, and will not win against any other project on earth. The other item in this project is the commitment to the principles of pluralism and unity. Finally, the author said: “in the framework of this ascent, respect for pluralism, its proper management and focus on providing the economic power that protects any project, the United States will not be able to separate us. The main impetus in this project is to arrange our priorities, and the basic challenge that brings together all these points is the liberation of Palestine through the axis of resistance.

Islamic unity on the basis of the trio, Arabs - Iran-Turkey was the project advocated by **Dr. Maan Ali Jarba**. He saw that The Islamic world is like a bird with a heart and wings, the main region is the heart of the Arab-Islamic Middle East, the right wing is represented by Islamic countries of Asia, and the left wing is represented in the Arab Maghreb. The triangle, composed of Arabs, Persians and Turks constitutes at present a true nucleus of an Islamic force the world will fear, while achieving at the same time an ethnic and religious balance. Also, in dealing with Arab-Iranian relations, he saw that unity can only be achieved through efforts from the top of the pyramid to the bottom, and this requires higher political decision, In contrast, the institutions, civil societies, intellectuals and scientists should prepare the fertile ground for this unity by screening history and purifying of impurities and allowing the mind to rule.

For example, the established ideas in the Sunni street mentality that Persians or Iranians are enemies of Sunnis throughout history, knowing that the majority of scholars and heads of Sunni schools were historically Persians, and Iran became Shiite only in the late days of Safavid state. There is also a common idea that Iranians invented Shiism theory in order to destroy Islam and divide its unity. While the historical facts say that Shiism was originally

In this context, the author believes that Kurds, Arabs, Persians and Turks are the four nationalities of the Islamic nation, and the interest of the Kurds here is not to demand an independent state, and this was the attitude of the Kurdish leader Sheikh Said, who considered “that Kurds’ good luck is not to have a state, as through their distribution and relations with their brethren from other peoples they can reunite the nation again”. After al-Khalisi presented the policy against American hegemony and anti-Israeli entity, he believed that if Arabs and Iran could reach a unified word they could be influential in the world and solve the Palestine issue.

Mr. Anis Al-Nakkash returned to the subject of identities and the argument that Arabs are people and Iran is a state to conclude that the diseases the region suffers today revolve around the identity struggle, and identity has historically been nervous or destructive.

He noted that political projects were being given for religious, sectarian and factional identities. In the Orient they want the main instigator of fighting to be sectarian conflict, while In Morocco, where there is no Sunni-Shiite sectarian conflict, the fighting has turned into a regional inter-regional conflict or secular-Islamic conflict, all of which take the name of identity.

Then he believed that the human in any geographical location and in any religion or sect or nationality is a component in which combines a set of identities.

He considered also that the priority issue of freedoms and political elections put the cart before the horse, as the strength and ability of countries where security is good not of freedoms, elections or multiparty, but because their peoples are satisfied with their collective security, political stability, economic comfort and well-fare. He also said that the project which we should search for “is the ascent project,” that we have lost in our heritage and religious thought.

most important model nowadays is the Islamic resistance in Lebanon and the resistance factions in Gaza and the West Bank. And on this axis, wars were launched and fires were ignited and burned countries that had been emptied of their national components and prevented Political participation. The writer ended his paper by asking: Which province has the region become? Is it a region reconciled with its major issues or a region whose parties are moved religiously and ideologically? There is difficulty in understanding the post-war features of which appears clearly is that powerful Iran is now a reality, and Arabs are a mirage of a state, so, with whom will the relationship emerge in the future?

Sheikh Jawad Al-Khalisi presented in his paper the phases of the presence of a large political entity in the past, the Ottoman Empire, and the Iranian state of Qajaria. After the First World War these two countries were dismantled in order to complete the pre-war steps when Afghanistan and Azerbaijan separated from Iran, and Balkans, Bulgaria and other parts separated from the Ottoman Empire. The Gulf emirates and some Arab countries allied with the British plan to dismantle Muslim countries and share in the Turkish state company, which was called the sick man.

Then Al-Khalisi noted that the emerging national entities after the first war are now facing the risk of disintegration and division, he felt that two things were needed to prevent the new scheme: first: not to allow the disintegration of these territories by any argument, either national rights, nor the injustices of totalitarian regimes. Second, participation of all citizens in the political administration in light of the growing sense of oppression and marginalization, whether it is real or by deliberate escalation to provoke the people against each other, which give many opportunists the opportunity to push their compatriots to the wrong attitudes and demand a division based on external forces.

Egypt, Iran, Turkey and Saudi Arabia. Their roles must be integrated, it may be appropriate here to establish a common economic zone to share the benefits of all the peoples of the region. The requirements for effectiveness of this regional order, is to exclude foreign intervention from the major global powers, especially the United States. The author concluded that “from an idealistic - political - ideological and moral angle, the need to build a civilized area without Zionism is necessarily assured.

The National State, Unity of Entities and Management of Political Participation

Mr. Nasri Al-Sayegh opened the fifth session with a speech expressing his belief that talking about the state is already too early, while the region is witnessing devastating wars still in their early stages and where two nihilistic ideas dominate the current situation: nihilistic of victory and nihilistic of solutions. He called on everyone not to indulge in optimistic expectations because the region is still preoccupied with civil wars that have called on regional countries and international forums to be partners in rewarding wars with their regional and international bets and destruction to pre-war state, post-Sykes-Picot. These states were bearing the seeds of their explosion within them after the regimes raped these countries and emptied them from thought, criticism, popular authorities and accountability, and neglected the human as a value and policy and relied on security which hides the problems instead of solving them.

In such situations, freedom is considered a danger, parties are curse, democracy is heresy and participation is a concession. Thus, foreign interference breaks up and the windows of looking to external forces are opened. Only the axis of resistance, which saved the nation from the continuous loss and restored the right to Palestine and established power models, remained. The

- the revolution) found before it a reality surrounded by three branches:
- A coalition system from the United States and the Gulf Cooperation Council countries, especially in the shadow of the three Gulf wars.
-A political vacuum left behind the Russian intervention in Afghanistan and the subsequent collapse of the Soviet system, then the Afghan-Pakistani chaos and the direct American war to overthrow the Taliban regime.

- the subsequent American occupation of Iraq then withdrawal from this country. After that came the general vacuum that extended across Arab Gulf region during the last two decades which paved the way for the emergence of two forces from outside Arab region which are Turkey and "Israel." In this case, the Islamic Republic should show their international revolutionary face and the demographic space available to them within the complex combinations of the people in the Gulf Coast, the Arabian Peninsula, Syria and Lebanon, and before that in Iraq which suffered from vacancy in place and status after its three wars, especially after the US invasion in spring 2003.

And with regard to Egypt and their relations with Saudi Arabia and their attitude from Iran, the author said " Egypt is aware that Iran had a heavyweight, so it is logical to restore diplomatic relations at least, but they take into account the countries that should be taken into account, for both financial and strategic reasons, and Egypt is restrained by iron through the "peace treaty" with the Zionist entity." Perhaps without the security coordination, Egypt could not have been able to fight the remnants of the "Brotherhood alliance's support for legitimacy" in the Sinai Peninsula, and combating extremist armed groups under the banner of the "Sinai State" alleged ISIS Daesh and their branches of the "Agnad Egypt" and others.

Finally, the author proceeds to say that when Egypt is able to rise from its temporary stalemate in front of international, regional and Arab parties: America, Turkey, Israel, Iran and Saudi Arabia, therefore Egypt should form an effective belt of four regional states in the central Islamic Arab region -:

attitude from these two revolutions, and the differences in attitude between Saudi Arabia and United States.

In response to the claim that the internal differences in Iran are the obstacle to dialogue with others, Mir Yousfi stressed that officials at the level of leadership, the presidency and the Ministry of Foreign Affairs extend a hand to cooperate with neighbors and that is one of the top priorities of Iranian foreign policy, which is characterized as the most stable policy in the region. Concerning the claim that Iran is an enemy of Saudi Arabia, this claim is baseless and Iran does not seek to abolish Saudi Arabia from regional equations, but on the contrary, Iran had always sought to exercise maximum restraint despite many provocative Saudi moves, but at the same time Iran does not accept it being abolished from regional equations.

Finally, the writer concluded four possible scenarios between Iran and Saudi Arabia:

1 - Outbreak of war between Iran and Saudi Arabia: This is unlikely because the two countries are aware of the consequences of such a war and its results.

2 – Returning of relations before 2011 or 2006, this issue has no great chance due to the changes in the region during the past five years.

3. Continuation of the current cold war, which is currently the most prevalent.

4. Transition into a situation of cold peace. This is the most suitable possibility for both parties that they accept each other's role and their participation in regional equations, the starting point of such a track is the creation of a regional dialogue forum that Iranian Foreign Minister Mohammad Jawad Zarif has proposed several times.

Dr. Mohammad Abed Al-Shafie Issa paper dealt with the most prominent features of Iran as a state, and as an Islamic revolution that has its regional and international known trends .Issa considered that Iran (the state

Finally, the author ended his paper with an inventory of the challenges and opportunities that face Arab-Iranian relations. The most important challenges are: Promoting positive points and overcoming negatives in relations between Iran and Arab regimes , benefiting from Iranian nuclear energy for peaceful purposes making it accessible to Arabs, and in order to transform the challenges into opportunities, parties of the Arab-Iranian relations should dispel the fears of each other, by not interfering in internal affairs, refraining from launching wars and supporting them, and forming basic pillars for building strong brotherly relations that limit foreign intervention and destabilize its role in the region's security and stability .

Dr. Ali Reza Mir Yousifi said that the participants and similarities do not necessarily lead to more cooperation and interdependence between countries in the Middle East. Also, differences and variations did not prevent cooperation between EU countries, and they do not constitute a fundamental obstacle to cooperation between Iran and Arab countries, but the barrier goes to the image made by both parties around each other in the media battle in which the Arab media has succeeded in promoting some of the most false beliefs near to myth against Iran. They have presented Iran as the leader of Shiites who represent them in exchange for Saudi Arabia as the leader of the Sunnis, or somehow claim here that the difference of opinion within Iran is preventing the rapprochement with Arabs, or also that Iran has an enmity towards Saudi Arabia and they are fighting a proxy war against them. Here, the Western media is supporting this Arab media by presenting an incorrect image of Iran, as this image forms the main obstacle to rapprochement between the two sides.

Then the author presented the most important stages of the Iranian-Arab relations since the victory of the Islamic Revolution in 1979 going to the Arab peace initiative in 2002, till the outbreak of events in some Arab countries in 2011, starting with Tunisia and Egypt, ending with the American and Saudi

its projects and pass its plans .

Then the writer presented the war that the former Iraqi regime waged against Iran, which caused a severance of relations and was intended to create a dividing line between Arabs and Iranians and an alternative to the Arab-Israeli conflict in an Arab-Persian conflict. Syrian President Hafez Al-Assad had alerted to this issue by supporting the Iranian Islamic Revolution as he saw that this revolution is a shining point in the region, and it was a strong stab in the heart of imperialist politics by raising slogans that support Arabs against the Israeli enemy. However, the Iranian attitude did not prevent the continuation of the crisis in Arab-Iranian relations, especially with Saudi Arabia and Gulf States. Relations did not begin to improve until Saddam's invasion of Kuwait, when the regimes that supported Saddam in his war began to retreat and apologize for their attitudes and statements against Iran. Thereafter, attitudes of these Arab countries from Iran changed again during the long crisis between Iran and the West on the Iranian nuclear file, where many of the Arab regimes primarily Saudi Arabia supported Western attitudes and could not assimilate the lessons of the past, especially those drawn from the Iraq – Iran war and see the importance of Arab cooperation and uniting their efforts in conducting Arab-Iranian dialogue that will be established to correct their relations and rid them of impurities.

After the agreement between Iran and the West on the Iranian nuclear issue, attitudes of these countries intensified against Iran instead of benefiting from the method of negotiation that led to the nuclear agreement to begin Arab-Iranian dialogue that ends the crisis in the relations between the two sides and benefit from the additional power of Iran to build a power in the face of the Zionist enemy. These relations, especially with countries that do not have friendly relations with Iran escalated and acquired sectarian dimensions in response to the plan calling for continued support and strengthening the Zionist entity.

Arab societies in order to protect them from colonial influence. As for Arab states they consist of regimes, most of which are contrary authorities to their people's will and do not hold Arabism and its project. Also, he called for not overlooking the responsibility and role of each Arab order, their policies and priorities and how they have dealt with the victory of the Islamic Republic of Iran and hostility towards this regime, in particular the opposition of some of these orders to the Iranian policy constants in terms of conflict with the Zionist entity: supporting the resistance, rejecting American hegemony and building the country's own capacity and independence of decision in the Arab and Islamic worlds.

Minister Fneish noted that terrorist groups are eluding in one form or another from the control of their supporters and they threaten the countries of the region and the security of all humanity. Also, he called for stopping the bleeding, wasting of energies and dropping attempts to stir strife and use sectarian and ethnic diversity to spread hatred and fragment our society's unity. Finally, he concluded that all this imposes a return to rationality searching for the common economic, cultural and political interests, stopping incitement and finding possible and realistic solutions that serve the interests of all.

Dr. Mousa Al Ghurair's paper included a detailed methodological presentation of the development of Arab-Iranian relations after the Islamic revolution. He believes the objectives of the revolution's foreign policy to remove the impurities that feed the contradiction between Iran and the Arab-Islamic partners were not achieved despite: closing the Israeli embassy in Tehran and turning it into an embassy for the State of Palestine, cessation of the flow of Iranian oil to the Zionist entity, Iran's departure from anti-Arab alliances and movement into forces supportive of Arab issues and emphasizing that the problems and security of the region are the responsibility of their leaders and the outside factor should not be allowed to intervene in order to impose

and its purpose is to influence the other. Then he stopped at the faces of Similarity in escalation between the speeches of the two countries which are four elements: the first element in the ideological dimension and the second is the system of government. In other words, each of the two countries considers that it has religious legitimacy and has central position to deal with the environment beyond borders. The third element is oil; as Iran and Saudi Arabia are among the largest oil exporters in the region. The fourth element is the issue of security; both countries considered their security to be threatened by the policies of the other state. He noted that the Iranian official discourse is superior to Arab discourse, while Saudi discourse specifically, outperforms the Iranian media discourse, meaning that the speech of the Leader of the Revolution and Iranian leadership is more capable of influencing Saudi Arabia official discourse and other Arab countries.

Therefore, discourse here is not a result of the crisis, but rather a reason for it, because the relations are inevitable between the two sides, we find that speech is inevitable as well. In many cases this inevitable discourse is the one that leads to more tension between the two sides. Also, this discourse is futile because each side addresses its audience without giving a clear conviction of the other's audience, and this discourse increases the congestion of the supporter's public resentment and hostility towards the other public. Here, the discourse is no longer a matter of change and reporting.

Issues of Contrast and Discussion

The fourth session was chaired by **Minister Mohammad Fneish**, who began the session with a speech on the title, "Issues of Contradiction and Debate," in which he stressed on the need to differentiate between the total Arab countries and the concept of Arabism. Arabism is a concept that involves a single culture and civilization and also on aspirations and hopes that have a project its priorities are: liberation of Palestine, unity and freedom of

“If we lose this compass, we will discover that we are in a quagmire called Sunni and Shiite conflict. They regain some events from the past and build on them strategic scenarios in order to ignite the region with strife, which is helped by corrupt regimes, and we still continue building our legitimacy in most of our countries on myths and family concerns.

Finally, Iskender noted that Iran is a state with a natural role in the region and they have not changed at all except that the revolutionary government in Iran was more connected to Arabs and adopted the main cause which was abandoned by all other nations, namely the issue of Palestine. This issue was a correct entry for Arab-Iranian co-existence, and there are other entrances of which we recognize that Arab people are the basis not the regimes, therefore, that is the narrative we should adhere to in order to confront strife in this region.

Dr. Habib Fayyad presented a theoretical approach to the subject of discourse and narrative based on a conclusion that there is “**Similarity in Escalation** at the level of discourse between Arabs and Iran” and there is “difference” on the level of narratives between Arabs and Iran “. What is meant by Similarity in escalation is similarity in subject matter despite the difference in the side and the picture, whereas «different” meant the difference in both.

This result is based on the statement or vision that the discourse is related to perceptions, beliefs and ideas, while narratives are related to facts and events whether these facts are true or artificial, or whether they are local or fake. In this context, Fayyed highlighted the general framework in which the discourse and narratives in the relations between Arabs and Iran exist. He believed that resolving the existing crises between Iran and Arabs, specifically between Iran and Saudi Arabia as head of the Arab axis requires searching for the functional pragmatic dimensions mutually beneficial.

He saw that the relationship between the two sides is based on resistance and opposition. In general discourse is the promotion of beliefs and ideas

sectarian and yielding discourse that some Arab regimes have pumped blood by talking about the Shiite crescent and the uncalculated "adventure" that was carried out by the resistance, that determined to liberate the prisoners by kidnapping enemy soldiers. The sectarian discourse escalated with Syrian events, so that some of the current crisis narratives turned into doctrinal and chauvinistic narratives.

Dr. Saadallah Zaraei discussed the US role in the region, which is evident through visits by US officials to countries in the region such as Saudi Arabia, Qatar and others. These countries goals' are to incite hatred against Iran even on the nuclear issue and the agreement between Iran and the West. Zaraei said that the region is witnessing a great crisis called mistrust of some Muslims towards other Muslims. Iran has confidence in Muslim peoples, and we should work to overcome this crisis of mistrust. We should ask about the steps that should be taken to create unity in the nation, to heal the rift, as ethnic disputes have never been a reason for us to fight.

He noted that there are real threats by the Zionists against Lebanon, Syria, Palestine, Jordan and Egypt. So, what are the plans and programs that Arab countries have put forth to confront these threats? What is the role of Iran in this context, and could Arab countries win without cooperation with Iran? Finally, He called for concerted Arab and Iranian efforts to confront threats.

Mr. Amin Iskandar began his paper with the following problem: "We should define carefully the nature of the Iranian role in the region and the nature of Arabs. If Arabs are regimes, we have to wait until the conditions of the Arab regimes improve. We must wait for a comprehensive change in Western colonial policy; this issue is not possible, not in the near future nor in the average. Therefore, the correct discourse and narrative is that there are global colonial powers that take new forms to fit the idea of globalization and have clear interests in the region, namely stabilization of the Zionist entity, oil, and preservation of countries and orders loyal to the United States.

state with globalization, accordingly, the national interests of America are the basis, that is securing the interests of home over anything external."

Criticism of Crisis Discourse and its Narratives

The third session focused on "criticism of crisis discourse and its narratives." The session was initiated by **Mr. Samah Idris**. Mr.Idris focused on the fact that the crisis has turned into a complete narrative for its protagonists, analysts and experts, especially after 1967 Arab defeat by Israel, and after the Palestinian resistance departure from Beirut in 1982. He noted that there are many writers and intellectuals who have participated in analyzing the causes of the 1967 defeat as discussed by novelists, but we rarely return to the novels that are suitable to criticize the discourse of narratives. The speech of the crisis has sometimes turned into an outlook that addresses all the tragedies of Arabs: their nationality, religion or their founding books, and as the poet Adonis said, so The Arab crisis has become a platform for self-flagellation and an Arab obituary as a nation.

The big event that broke the atmosphere of despair and frustration was represented in the victory of the Lebanese national resistance in 2000. For the first time, Arab intellectuals, especially the leftists, felt that their national poems and patriotic songs had not been in vain, but had played a role in this great victory that led to expell the Israeli enemy from south Lebanon by the efforts of the resistance.

Mr. Idris said that "crisis speech" has retreated in those historical moments 16 years ago, replacing it with discourse of self-confidence and self-respect and hope in a victory that is no longer impossible. However, US occupation of Iraq in 2003 was accompanied by the deliberate ignition of Sunni-Shiite sectarian disputes specifically the Iranian-Arab regional disputes. In that period, The steadfastness of the resistance in 2006 and their destruction of the enemy's goals in crushing and disarming did not stop the advancement of

jective of this Western hegemony is to eliminate the national government in Syria the resistance movements, and to ultimately weaken Iran. Dr. Mansour considered that this American behavior towards Syria, Iran and the region in general falls within the general behavior of the West and Israel in terms of playing on the chord of ethnic and sectarian components in the Arab and Islamic worlds.

In this context, the West has been working for years to convince Arab regimes and their peoples to replace their real enemy" Israel" with an "imaginary" enemy "Iran". They had succeeded in this matter especially in the Gulf region. On the other hand, the West's constants for Arab and Muslim worlds are: ensuring the dismantling of the region, especially Syria and Iraq, and supporting sectarian movements to strengthen the internal division. The link between terrorist organizations in the West and Gulf regimes subordinate to America is no secret. The conclusions here are that the West's strategic interests dictate a consistent attempt of creating living environments embrace crises in which our nations are wandering, while searching for redemption through independence, freedom, development and security, a redemption that the West does not want for us, neither yesterday nor today or tomorrow.

Professor Mustafa Zahrani tackled the issue of globalization in the context of post-Cold War changes. He pointed out that the characteristic of globalization is to confront the state control that is based on four components: control, land, legitimacy, exclusive use of force by the government. Therefore, the theory fragmentation of state authority has been proposed from now on. He said that naming the changes that took place after "The Arab Spring" as global changes is a big mistake; then he wondered whether the September 11 events were the result of globalization; his answer was that Bill Clinton says September 11 is the dark side of the globalization order. In this context Zahran pointed to President Donald trump's words: "I have replaced the nation-

came a decisive factor in ISIS (Daesh) victories that occupied northeastern Syria. But despite all this, the plan did not reach its expected goal of an ISIS (Daesh) invasion of Damascus and the collapse of the Syrian regime.

After reviewing the recent political developments on the ground, Dr. Samir Amin returned to the relations between Iran and Arab countries, stressing on the following conclusions:

- In facing the challenges of our era: Solidarity between the people of Iran and the Arab world is required because it establishes the success of their liberation.

- The first goal of this solidarity is to defeat the strategy led by the US and its European allies that aims to destroy the countries and the social structure of Iran, Egypt, Lebanon and Iraq. This geostrategy has its allies: Turkey and Gulf states.

- The Iranian government supports the forces that resist the US-European intervention and the devastating attack, especially on Syria, which is led by terrorist organizations that consider themselves Islamic (while in fact, they are anti-Islamic, and we have to support these initiatives from Iran).
-Our solidarity and joint action will not work unless our country moves beyond the neoliberal policies of all governments of the region, which have produced and will continue to produce social disasters that in turn open the way to dispersed options whose victims are the poor classes, granting credibility to terrorist alternatives.

- At the same time, going to the independent project will create conditions for progress towards a democratic popular culture that we miss in our countries.

Dr. Adnan Mansour's paper included the phases of Western hegemony over the region and the latest plan aimed at striking the anti-American axis that includes Iran, Iraq, Syria, Lebanon and Gaza. The most important ob-

Amin, included a detailed presentation of stages for foreign intervention in Iran. Dr. Amin described Iran "as an ancient and great nation proud of its history." He pointed that Iranians began their revolution in 1907 against the rulers of Kajari corrupt dynasty who proved incapable of resisting foreigners. Many intellectuals participated in the revolution and received their training in the Russian Caucasus with The Russian Social Democratic Workers' Party who carried out the Bolshevik Revolution in 1917. In the Pahlavi family era which was founded in 1921, the authorities took reactionary attitudes towards social change, and there was wide popular opposition up until Prime Minister Dr. Mossadegh nationalized the country's oil in 1951. This issue led US intelligence to sponsor the coup against Mossadegh allowing Mohammad Reza Shah to turn the tide and re-join the Western camp. When the writer reaches to the period of the rise of the Islamic order, he draws attention to the American role in mobilizing its ally the Iraqi President Saddam Hussein to engage in a criminal and irrational war againt Iran for ten years. This led to form an Arab camp under the auspices of Washington included pro-Saddam Gulf states that provoked enmity between Iran (Shiite) and the (mainly Sunni) Gulf.

Thus, Iran had become a rival to Western powers over the past decades and subjected to sanctions from the West. Then came the nuclear issue that United States took as a new pretext for its original plan to get rid of the Iranian regime. In the past, Iran had been able to face the threat and bear the burden of economic sanctions in cooperation with Russia and China. Then America invented the ignition of the Syrian- revolution "spring" and imagined that the Syrian government will collapse similar to the Libyan regime. This scenario did not happen. At this point, United States encouraged the emergence of ISIS (Daesh) which would not have been possible without the Gulf's support through money and arms. After that, the new Islamic Turkey joined the bloc that led to Syria's invasion, until Turkey's presence in the arena be-

between the main components of this civilization, namely Iranians, Arabs and Turks. Some participants wondered about the nature of this project, and what is the desired form on which it could be based, taking into account the Arab and Iranian national security determinants at this stage, and how they intersect on both sides.

These discussions required responses from the lecturers, which can be summarized as follows:

Dr. Massoud Aassadullahi emphasized that "The problem with the Arab world is limited to the problem with Saudi Arabia and there are no fundamental problems with other Arab countries and regimes, because Saudi Arabia cannot deal with popular revolutions, or with elected governments.

Professor Mounir Shafiq said: "the problem is not Saudi-Iranian only, or how could the Arab League and the Islamic Cooperation Council agree with Saudi Arabia's attitudes? And as regards to the American attitude in the region, he mentioned that US strategy which was based on direct intervention, wars and occupation has turned into a soft strategy. This softness is a result of retreat, which is weaker than the USA previous policy. He saw that the main role now is for the internal powers, and this role could be presented by Turkish-Iranian-Saudi-Egyptian-Arab understanding in general to restore and rebuild the old regime that collapsed.

Western Interventions in Establishing the Crisis

The second session was chaired by **Dr. Mohammad Irani** who began with a brief speech about the recent Western interventions in the region, which were established through Sykes-Picot agreements, where leadership of the region was entrusted to local pro-Western elements.

In this session, which focused on "the role of Western policies and their Interventions in structuring the crisis", a paper signed by **Dr. Samir**

nuclear agreement with Iran. Furthermore, Dr. Assadullahi gave a presentation on the nature of Saudi Arabia's political, social and religious order, which is contradictory to the nature of governance in Iran, he concluded: "Saudi Arabia's vision of the region, its financial potential, sectarian influence and its alliance with the United States and Israel are currently the main obstacles and the main challenge in Arab-Iranian relations."

Finally, the researcher stated a number of proposals to help ease tensions between Iran and Saudi Arabia. First, a focus on the Palestinian issue as a central cause among peoples of the region to prevent the Zionist entity and the United States from exploiting Islamic differences. Second, there is a need to reinforce Egypt's position in the Arab world. Concerning this point, experience and history have proven an inverse ratio between the political and sectarian positions of both Egypt and Saudi Arabia, the stronger the position of Egypt in the Muslim world the weaker the position of Saudi Arabia and vice versa, strengthening the new regime in Iraq militarily security and economically, and preserving its territorial integrity, supporting the government in Syria and Iraq and preserving their territorial integrity , supporting the axis of resistance, focusing on combating takfiri terrorist groups ideologically and jurisprudentially, confronting the media that spread sectarian division and stir sectarian strife, reform Shiite and Sunni religious institutions and improve their visions ,Cultural exchange, promoting tourism, establishing student camps and promoting the economic, social, cultural and scientific relations between Iran and Arabs.

Open discussion

The audience's interventions during the open discussion focused on the call to produce a Renaissance project based on the victory achieved by the Islamic resistance against the Israeli occupation in 2000, and to build at the same time a regional project to revive Islamic civilization based on dialogue

that are friendly to Iran such as Syria, Algeria, Lebanon, and South Yemen; the second group includes the enemy states to Iran such as Saudi Arabia, Iraq during Saddam and Egypt during Mubarak era, the third group includes neutral countries such as Oman, Tunisia, Morocco, Mauritania, Sudan and northern Yemen at that time.

Then he presented the development of relations between Iran and each of these three groups or axes through five stages: the first phase (February 1979 to August 1990), where relations with the countries of the first group were very strained because of the war launched by Iraqi President Saddam Hussein on Iran, the second phase in Iranian - Arab relations (From August 1990 to March 2003) this phase began with the occupation of Kuwait by Iraqi forces, which became the reason for the start of improved relations between Iran and the members of the Gulf Cooperation Council, It was then that Saudi Arabia asked the Iranian President Sheikh Hashemi Rafsanjani to restore diplomatic relations, after three years of cutting ties, and send Iranian pilgrims for Hajj in 1990. During the third phase (from 2003 to 2011) tension and differences between countries of the first Arab group and Iran returned especially between Tehran and Riyadh. The fourth phase began after the events broke in Tunisia, Egypt, Bahrain and Yemen, and after the demonstrations in Libya and Syria deviated into a military war which led to the known foreign interventions. At this stage, the relations between Iran and Saudi Arabia which used sectarian slogans in its interventions in Syria, Iraq, Lebanon and Yemen increased, leading to the rise of Takfiri terrorist organizations.

The fifth phase (from the beginning of 2015 until now), this phase was characterized by the arrival of King Salman bin Abed al- Aziz to power in Saudi Arabia and the Kingdom's departure from its traditional conservative context and entering into the public and official context of extremism, whether through its aggression of declaring "Decisive storm" war on Yemen, or the aggravated situation in Syria, and finally its stance towards the

on representation of group identity. Identity here is also the main pillar of all the State powers, which are based only on identities and money. Therefore, institutions of Arab countries had done nothing with the shocks of geographical transition and rural migration on the one hand, and expansion of generating economy on the orther hand.

In the Reasons behind the current status quo: the speaker noted that since Arab countries failed to manage these two shocks they tried to maneuver between a domestic scene which they were no longer able to control so they scare off the outside- and an inside is no longer dared to face it, and so they claimed to protect the outside from the outside playing with the mirror of identity until the mirror was broken and the two lies became a fact. What is astonishing here is that the Zionist entity has turned into an internal factor in all Arab countries because its failure in ethnic cleansing has left no room for it to continue its project except through dismantling these countries.

He considered that promotion of sub-state identities rejects social mobility, and in the case of Lebanon, the mainstay of the armed resistance against "Israel," this issue hinders the development of states. After posing the question of how we can combine goals and procedures? And what are the options of interests between Iran and Lebanon, his answer was that the bilateral interests of the two countries are minimal, but there are great interests for both countries on regional arena, so on what frameworks could such interests be crystallized, and what is the most important issue that could be negotiated bilaterally.

Iranian researcher **Dr. Masoud Assadullahi** did not hesitate to confirm from the beginning that talking about Arab-Iranian relations is not accurate because Iran is one nation while Arabs are non-unified nations and inconsistent group and there is no consensus on any subject among Arab rulers.

In this context, he divided the Arab countries in relation to Iran after the victory of the Islamic Revolution into three groups: the first group of countries

after the American occupation, collapse of Libya and Yemen, loss of large areas of Syria's territory to both ISIS (Daesh) and jabhat Al-Nusra and other armed factions. Then came the Russian and American intervention in Syria and US intervention in Iraq, where ISIS (Daesh) controlled large areas, and along with this came the deepening of Shiite Sunni conflict inside Iraq and in the Arab Mashreq. This was followed by direct Iranian and Turkish involvement in Syria and Iraq. He saw that collapsing of the former regional order and the spreading of chaos enabled extreme organizations to weave their way into the aforementioned countries.

Finally, He concluded that the new phase requires building new relations among Arabs, Iran and Turkey in order to establish a new regional order to replace the old order that had been imposed by colonialism, and overcome differences between elements of this regional tripartite, even on the "contemporary style of Hilf al-Fudul" .

Dr. Sharbel Nahhas saw from the beginning that the title of the conference is problematic since "Iran is a state and Arabs are group of people, so, how could a country make a dialogue with a group of different people?" Here, he agrees with Mr. Talal Salman's plan in the opening session. And with regards to the title of the session on conflict of interest and identity explosions, Nahhas approached the issue through three stations:

- In theoretical narratives, he pointed to divisions, fragmentation, ethnic and sectarian civil strife, collapse of the national state and collapse of the armies, and thus increasing external dangers. In this context, he wondered where interests lie and where identities are located. Since interests are within reason, they are subject to consensus, as identities, they cannot control the mind because it removes them as identities, therefore, it rejects with commitment of reason.

- In the process: he saw that identity is the main pillar of legitimacy of power because every authority seeks to justify its legitimacy should be based

Professor Mounir Shafiq presented his paper entitled “ The International and Regional Situation and the Arab-Iranian-Turkish Relations”, which began with notes about the international situation which is, in his opinion, characterized by multi-polarization, disorder and decline of Western hegemony especially weakness of the US’s ability to influence the changes and events in the region, which includes Arab countries, Turkey and Iran. Therefore, Arab and regional powers have become the most important players in deciding the fate of events.

He saw that the decline of American-European dominance in the global order as well as the Arab-Turkish-Iranian regional order constituted a vacuum which has led to a conflict between local and regional powers in order to fill it. From that issue a new equation has been formed, this equation has made all powers stand on quicksand. Then he goes into the direct reasons of the imbalance in US strategy in the Clinton and George Bush administrations, when they focused on changing the “Middle East” for the interest of the Zionist entity, and left Russia collapsed to regain its strength especially under President Vladimir Putin. They have also left China to expand commercially and economically in the world and develop militarily and technically from within.

Then he noted that these international changes reflected directly and rapidly in the Arab-Iranian-Turkish region. In this case, he saw that there is a need to differentiate between revolutions witnessed by Tunisia, Egypt, Libya and Yemen on one hand, and events in Syria which quickly turned from popular demands that could be achieved through consensus to an armed counter-revolution aimed at toppling the government and cutting Syria’s relations with Iran, Hezbollah and Hamas, as Burhan Ghalioun, the first president of the Syrian opposition council said.

In a quick listing of the transformations that have taken place in the past six years, Shafiq stated the following observations: collapse of the Iraqi state

He concluded by saying: “we have endeavored to hold this conference with our partners in hopes that we will contribute in narrowing the gap between an influential and active group of researchers and thinkers from the Arab world and Iran while creating a space for dialogue between them. Although they come from politically, culturally and intellectually diverse backgrounds, they meet to give great importance to working towards internal reform, avoiding fragmentation, protecting pluralism and adopting an independent vision towards the region against domination, occupation and arrogance.

Conflict of Interests and Explosion of Identity

Dr.Talal Atrissi headed the first session, which was held under the title “Readings in the nature of the regional crisis in light of conflict of interests and explosion of identities.”

In his speech Dr. Atrissi noted that the issue of Arab-Iranian relations is being raised today in a very complex environment that had not been present several years back. This environment is unstable and makes threats great and mutual. There is no stable regional order or a fixed international order, but rather tends towards multi-polarization. Then he summarized the problems facing Arab-Iranian relations through three questions: Is there a serious desire on the part of Arab parties and Iranian side to handle these problems? Are Arab parties in agreement on the nature of the problem with Iran? Or is there more than one opinion and more than one point of view?

After he mentioned that some Arabs, not all, have problems with Iran, he concluded that only Saudi Arabia has a problem with Iran, and this point of view should be discussed. He concluded that the main tasks of this conference is to discuss clearly and explicitly the nature of these problems and try to give answers, and how to deal with them in this volatile environment regionally and internationally.

Before the Islamic revolution in 1979, Iran was an integral part of the region's geopolitics due to its close relations with Arab regimes and their position within the circle of relations dependent on America and the West. Today, Iran remains an integral part of the political geography, but on the basis of alliance with independent, popular and resistance forces. He saw that the paradox here is that the conservative Arab regimes that have agreed to have unequal relations with Iran before the revolution refuse now normalized relations based on equality, and refrain from responding to calls for cooperation and reconciliation from Iran. The Islamic Republic has, however, pledged to strengthen its Arab relations after the revolution on the basis of supporting just causes, namely the Palestinian cause, confronting the imperialist wars and rejecting attempts to dominate them and make them subordinate.

Moreover, Dr. Fadlallah considered that there are many explanations for the regional crisis and the Arab-Iranian crisis, but one story could not reflect the whole truth, and agreement on established principles does not diminish the threat of circumstantial and changing interests. And if the main objective of any constructive dialogue between Arabs and Iran is to seek ways to establish a regional order capable of resolving crises, this order will require first and foremost reflecting the new facts created by realities and highlighted by events.

He noted also that common affiliation with Islam as a religion, culture and civilization is a firm basis for any unity and fraternal approach between Arab nations and its immediate neighbors, but this issue should be within the true understanding of the diversity and variety of the region. He considered that a closer look at the rich social terrain in the region and its multiple configurations is the most successful way to establish a universal identity that will interact within it, and where the different identities and affiliations reconcile without being overwhelmed by one another.

lead the people to victory to build a better future. As for the Arab League, it has become simply a building where the voices of its members are different and they gather only for a memorial picture with a deceptive smile. He concluded that openness and honesty should be the basis of access to convergence between Arabs and Iran, pointing out that the most critical issue is to handle the causes of division and divergence between these two great nations.

Dr. Saadallah Zariee hoped that dialogue in this conference will lead to improving the opportunities for cooperation between Iran and the Arab world, noting that what connects them is not limited to cultural, religious and geographical roots, but what makes this interdependence necessary today are the recent events that are important to all of us and at the same time affect our destiny. He regretted the ferocious media campaign against Iran despite all the support that Iran has given in order to help "our Muslim brothers in Afghanistan, Iraq, Lebanon and Palestine." Then he asked: "Has Iran abandoned its responsibilities and was Iran behind weakening the Arab world against the enemies? Or as if were we always close to our Arab brothers and were partners with them and helped them move forward better in the future."

He called for a transition "from the narrow crisis of the divided media into the wide doors of scholarly institutes to promote dialogue in the academic field." Then he wondered whether replacing the Palestinian issue with animosity towards Iran, and forgetting this cause could solve the problems of the Arab world and restore dignity and pride. Finally, he hoped that the conference will pave the way for constructive dialogue among researchers and move these talks to political levels and levels of decision-makers.

Dr. Abdul Halim Fadlallah, president of the Consultative Center for Studies and Documentation, reviewed the characteristics of Arab-Iranian relations before and after the Islamic revolution, and the critical events witnessed by the Arab world in recent years stressing the following points:

summary

Prepared by: Saleh Ashmar

The opening session of the conference began with a speech for **Dr. Adnan Al-sayed Hussein**, President of the Lebanese University. Dr. Hussein called for the enhancement of Arab-Iranian relations in various fields. He also considered that there is a serious strategic deviation when some people wonder about the threat that faces the Arab world? Is it Iran or "Israel?" After that he asked: If we were advocates of openness to the international community, in this case, should we not open relations with Iran? Dr. Hussein concluded that the first strategic objective should be to achieve stable security in Arab-Iranian relations and develop these relations in economic and cultural levels. Finally, he said he was at the disposal of the participants in the conference if they wished to join the PHD doctoral studies at the Lebanese University.

The next speech was for **Mr. Talal Salman,** editor in chief of the Lebanese daily, al-Safir. Mr. Salman considered from the beginning that the title of the conference contains aspirations rather than reflecting the reality of the situation, given the disparity between the Arab and Iranian sides**.** Iran is a nation-state, and its unity is firm. The leaders of the Iranians are united, and their decisions are one, even if their applications are numerous. While Arabs are various states with different resolutions from the point of conflict concerning entity interests, purposes of the regimes, or even concerning subordination and dependence on US foreign dictates, including Israel. Then he added:"It is no secret here that many Arab regimes prefer confrontations with Iran rather than facing the real challenges enforced by calls of duty to

Summary

Preface

This book includes the conference proceedings of "Arabs and Iran in the Face of Regional Challenges: Opportunities and Prospects for Partnership» which was held in Beirut from the 31st of May to the 2nd of June 2016. The conference was organized by the Consultative Center for Studies and Documentation with the participation of the following institutions: the Iranian Institute for Political and International Studies (Iran), Andesha Sazan Noor (Iran), the Lebanese newspaper Al-Safir, in cooperation with the Arab Center for Strategic Studies (Syria) and the Arab Journal of Political Science.

The book is divided into two sections: the first section contains a summary of the conference work (translated to English); the second section contains the full texts of the papers submitted by the participants and the speeches of both the opening and closing sessions.

mate interpretation of nation's affairs its mutual challenges. The second is to identify mutually, questions, problems, and issues of ambiguity in the region. This shall lead to the third goal, which is to adopt a common approach to the supreme principles, interests, goals, aims, and visions that could be the cornerstone on which the future and united destiny of Arabs and Iran could be built.

Nevertheless, the main objective of the conference is to provide an open forum for discussion between participants. These participants are supposed to have intersecting views regarding the need for internal reform, the development of political systems, rejection of division, partition and fragmentation, protection of cultural and religious pluralism, and preferring cooperation over conflict between the states and components of the region. In addition, they adopt a vision of independence in the face of foreign hegemony, occupation and domination. Such general and initial vision does not deny the existence of many differences in view regarding how to bring this vision into effect, and concerning the chosen options, the adopted policies, and the analysis of opportunities and risks.

case scenarios. This search should start by a profound and reciprocal understanding of all parties' stances, visions and conceptions for the present and the future.

This shall therefore present a deeper analysis of the nature, courses and dilemmas of the existing conflicts, in which an eradicating struggle between disputing identities, doctrinal illusions, suppressed revenge desires, hegemony and domination trends are mixed with a political and ideological competition over principles, conceptualizations, goals, strategies and policies of interest. The latter kind of competition, unlike the eradicating struggle, can have regional countries find some points on which they agree, in this regard.

It is clear that the superior objectives of Iran, as a state and project of struggle and independence, and Arabs, as nations of a diverse identity, symbolic and civilized heritage and vital location (unfortunately not reflected by their political states and regimes), agree on the necessity to search for major opportunities and partnership horizons, to effectively confront critical threats against the region. In addition, since cooperation and settlements cannot be reached without a deep understanding and an exact presentation of the stances and views, we have chosen the following title for our conference:

«Arabs and Iran in the face of Regional Challenges» Opportunities, and Prospects for Partnership

This conference seeks to achieve three major objectives: The first is to discuss the means to formulate a common understanding to the challenges and threats, and an approxi-

rael", where it reached an unprecedented level of balance and deterrence. It also enabled the Palestinian people to have firmer alternatives to resist the Zionist occupation, and restore hope to the Palestinian cause. This trend shows a wider attempt to reach an understanding within an approach that acknowledges the need for internal political reform, yet gives the absolute priority to the preservation of the geo-political achievements. However, this regional trend, fully aware of its regional goals (maintaining balance of deterrence with the enemy, protecting the unity of entities, preserving the diversity of regional countries and establishing independence in dealing with the west), has not yet been able, due to circumstances, to change its vision into applicable national political projects, which could contain and resolve conflicts.

It has been more than five years since the Syrian crisis broke out, followed by the Iraqi crisis, during which the discourse of incitement and racial mobilization led to the emergence of extremist and nihilist phenomena that threaten to fill the vacuum and swallow entire societies and countries. Despite the vehement danger manifested by the "Takfiri" mutation in the violent movements, confronting it or taking a unified stance against it could be a point of intersection, which represents a cornerstone to build on. Since the conflict platform became regional in the first place, and national and international in the second and third places, it became a must to search for means of establishing regional cooperation between powerful countries and societies to avoid worst

as an essential means to mobilize and attain benefits. This led to an unprecedented polarization in the modern history of the Arab and Muslim worlds, which transcends the arena of the direct conflict into the various parts of the two worlds and even to the communities abroad.

In fact, the current period is among the most dangerous in the history of the region, and that the continuity of the struggle and its extension into the main regional poles and the significant social blocs would lead to devastating repercussions on these states and societies, and even on Islam as a religion. Despite all this, one can deduce that the region's events and wars that have not yet given rise to universal changes has reproduced the previous conflict-polarization, which has been ongoing between two trends since the second Iraqi war.

The first trend seeks to restore the previous situation and thwart the birth of new competing forces, or the emergence of situations that threaten its control of the Arab decision. Since the parties of this trend have fears that are justified or unjustified, they still prefer confrontation and decisiveness to dialogue and settlements, regarding of everything it entails; be it a critical threat to the relations with neighboring countries, increase in tension between social entities in the region, and threat to undermine the diversity of its internal structure and unity.

The second trend found itself defending its accumulated gains on many levels, mainly in the struggle against "Is-

The American offensive on the region, which started more than a decade ago, has destabilized it, and destroyed the basic structure it has always depended on. The big failure of Washington and its "Israeli" ally's war projects, paved the way for launching a series of big multi-dimensional changes that hit the entire world in general and our region in particular. The actual restraint of the American hegemony and the decrease in the United States' capability to control the course of events or the policies of its traditional allies, coincided with the explosions of the political and social crises in a number of the Arab countries. These crises then turned quickly, due to the historical structural weakness of their political sociology, in addition to the vast foreign interference in their affairs, into civil wars that were accompanied by an acute polarization and unprecedented differences between the pivotal states in the region.

This development came contrary to the expectations of those who thought that the restraint of the western hegemony would inevitably lead to the normalization of the relations between these (Arab) countries, and the restructuring of the regional order; on the basis of enhancing cooperation, promoting mutual interests and confronting common threats. Instead, the Middle East became a platform for a civil and regional confrontation which crossed national borders, in which certain parties deliberately used sectarian incitement

Working Paper Conference

has written and translated a number of books and articles on Islam and the West, the Islamic movements and Arab and Islamic issues, including the issue of Afghanistan and Palestine.He participated in Egypt as Vice-Chairman of the 50th Committee which established the Constitution of the new Egypt and he is a member of the National Council for Human Rights.

Jamal Wakim

A specialist in international relations, a professor at the Lebanese University and president of the media department at the Lebanese International University. He has several books, mainly: "The Great Powers' Struggle over Syria";" The Geopolitical Dimensions of 2011 Crisis ', "Turkish Foreign Policy".

Adnan Mansour

Lebanese and political diplomat born in Bourj el-Barajneh, Lebanon, former foreign minister from 2011Until 2014, he holds a doctorate in political science and a master degree in political theory. He represented Lebanon at the Arab Bank for Economic Development Conference in Africa 1978. He had many Publications, including: "the Jewish State: The Impossible Continuity and the Lebanese Radiance in Egypt".

Charbel Nahhas

A former Lebanese Labour minister and a former Minister of Economy. Professor at the Lebanese and American University. He Studied engineering and planning in Paris as well as economic sciences and anthropology. He was responsible for the Reconstruction of Beirut downtown between 1982 and 1986. He worked in the banking sector and participated in the design of the fiscal consolidation program in Hoss government. He works in the areas of consultation and economic and urban research.

Anis Al-Nakkash

Coordinator of " Aman" Network for Research and Strategic Studies. Born in Beirut in 1951, he joined the ranks of Fatah movement in 1968 and received several positions. He played an important role in coordinating between the leadership of the Palestinian revolution and the Iranian Islamic Revolution. He recently published a book entitled Eastern Confederation.

Hussein Sajjad Najjad

He holds a PhD in law. He currently serves as Commercial Attaché in the Iranian Embassy in Beirut. He also represents the Export development center in Lebanon.

Kamal Helbawi

A specialist in policy and strategy, he joined the Muslim Brotherhood in 1951, he participated in many conferences in Arab and foreign countries. He

abroad, He also oversaw a number of research projects, including: economic and financial reform strategies, and the development of the suburban areas in Lebanon.

Habib Fayyad

Professor of Philosophy and Religions at the Lebanese University, an expert on Iranian regional affairs. He had a number of scientific and political published articles, and books, mainly: "Israel between the variables of the region and Kafarkela wall", "The Iranian nuclear program and the new regional order"; "Hezbollah in times of strife".

Mohammad Qaemakami

Professor in Qom seminary (hawza) at the high research levels for jurisprudence and assets, a teacher in Islamic wisdom, He had many articles in the divine wisdom and reflections in the Quranic verses, the hidden Omansism , the four stages and the inferential jurisprudence. He is an expert on television programs that broadcast via Islamic Republic television which deal with the topics of wisdom, philosophy and modernity.

Ismail Mansour Larijani

He holds a doctorate in international relations and Irfan from the University of Tehran and Azad University for Science and Research. Professor in Imam Hussein University (p), and in charge in the Encyclopedia of Sacred Defense Center. Editor in chief to Al-Samoud magazine ,and president of the research institute of Ahl al-Bayt International University.

Manoushahr Mottaki

Iranian Foreign Minister from 2005 to 2010. He was born in 1953. He had a Master degree in international relations from Bangalore University in India; he served as ambassador to his country in Turkey and Japan and was elected deputy in the Iranian parliament for two consecutive terms.

Talal Atrissi

He holds a PhD in Education Sociology from the Sorbonne University in Paris. Professor of Education Sociology and Educational psychology at the Lebanese University. He was the Director of the Higher Institute of PhD. in Arts, Humanities and Social Sciences. Director of the Social and Educational Studies center in Beirut. Member of consultative body at Baheth center for Palestinian and strategic studies.

Mohammad Abed Al-Shafie Issa

A specialist in international economic relations, and professor at the National Planning Institute in Cairo. He holds a PhD from the Faculty of Economics and Political Science from Cairo University. Mainly interested in Arab political thought, international political development, and technological development issues. He had more than 15 publications and dozens of researches and studies published in good Arab scientific periodicals, in addition to various articles.

Mohammad Fneish

Minister of State for Parliamentary Affairs in the Lebanese Government. Lebanese deputy in the loyalty to the resistance bloc in the Lebanese Parliament, he holds a degree in mathematics and a Bachelor's degree in political science from the Faculty of Law and Political Science at the Lebanese University. He had a number of published articles and contributions.

Abdul Halim Fadlallah

President of the Consultative Center for Studies and Documentation, professor at the Lebanese University. He holds a PhD in Economy, born in 1968. He published a number of books and numerous research papers on poverty, Development and economic and political reform, including:" the trap of inequality (2016)"," banking finance for public debt in Lebanon (2009)", he Participated in many conferences and panel discussions in Lebanon and

Cairo University and worked as an official of the African liberation movements in Egypt.
Professor of political Science at the University of Joba (Sudan). Former Secretary of the Committee for Defense of National Culture in Egypt.

Mounir Shafiq
He is an Arab and Islamic activist and researcher. Born in 1934 in Jerusalem. He engaged in the national straggliest politician work since his youth, one of the famous men of the Palestinian revolution. One of his most important works is "Marxism Leninism and the urgent revolution"; "the science of war; between the rise and fall" ; issues of development and independence, and others.

Ibrahim Al-Saleh
Born in Tripoli in 1954, he holds a degree in history from the Lebanese University and in the history of philosophy from University of D.E.A Sorbonne - France, Director of the Fayhaa Center for Research and Planning in Tripoli.

Nasri Sayegh
Deputy Editor-in-Chief of As-Safir newspaper (Beirut), Professor of Philosophy and Civilization (French Evangelical) and Methodology Note in sociology at the University of banharan (Algeria), political writer and had several books, including "(if you were a Jewish) , "The dialogue of snakes and scorpions" –" in defense of the resistance" –" the killer when talks"- "Death of tyranny" –"Take your share from killing".

Fahimah Abbasi
Phd student in Middle East and North Africa studies, department of political science, Faculty of law and political science, University of Tehran,Iran. She had many publications,"Libya and the Islamic awakening". Also, she presented in "Iran-Arab in Confronting Regional Challenges: Opportunities, obstacles and the Future of partnership Conference", Lebanon, 2016.

member of the Lebanese Press Syndicate since 1976. One of his most important Works, “with Fatah and the Fedayeen” ; “chatter over Lake Leman”; “to a princess named Beirut”.

Adnan Al-Sayyed Hussein

A former Lebanese minister and academician, he has been appointed president of the Lebanese University since 5 November 2011. He was born in Al-Luizah in Southern Lebanon. He holds an educational diploma in education from the Educational Research and development Center.

He holds a PhD. in Political Science in 1989. One of his most important books is “the national factor in Egyptian politics”; “expansion in the Israeli strategy”; the Camp David policy and its regional and International dimensions”, and studies in the history of Arab society.

Iskandar shaher Saad

He holds a Bachelor of Science of Sharia from Syria. Professor since the early nineties in Yemen, Syria and Lebanon. He has several story collections.

Mohammad Mahdi Shariatmadar

Born in 1960. He holds a degree in theoretical economics and international law from Tehran University. He held several positions including: Under-Secretary-General of the Federation of Islamic Radio and Television, and a consultant for the President of the Center for Strategic Studies for the Expediency Discernment Council of the System. He had many articles, Researches, studies and books issued in writing and translation. He participated in many conferences, including Conferences of the World assembly of Religions.

Hilmi Al-Shaarawi

An Egyptian politician, an expert on African affairs and founder of the Arab-African Research Center. He graduated from Department of Sociology at

al-Sadr's first movement. He managed the Editorial Board of Al-Ahed magazine for ten years. He had several articles on Islamic and political issues.

Ahmad Zaraan

He holds a PhD in sociology from Azad University. Professor and researcher in the Cultural Committee of the Center for the codification of the Islamic Progressive Iranian model of the Directorate of Planning and Strategic Control in the Presidency of the Republic. Director of the Studies Department «Shamat» of the Foundation for Strategic Studies «Andisheh Sazan Noor «, one of his most notable writings is" Syria's Alawites ".

Saadallah Zaraie

President of the Strategic Studies Institute "Andishe Sazan Noor". He holds a PhD in the Department of Homeland Security and he is a member of the Editorial Board of the Keyhan Magazine. Former editor of Al-Sobh Al-Sadiq weekly magazine and professor at the university. he had about 5 books and 100 scientific articles.

Mustafa Zahrani

He holds a doctorate in international relations from Tehran University in 2002. Born in 1954 in Iran. He was a member in the Ministry of Foreign Affairs of the Islamic Republic of Iran. He was a Vice-President for the prime minister from 1985 to 1990. He is the Director General of the Institute for Political and International Studies.

Talal Salman

Lebanese journalist. founder and publisher of the Lebanese daily newspaper As-Safir, Which formed for decades an appreciated media reference in Arab and Lebanese affairs and influenced in public opinion.

He was born in Shmestar in 1938. He released Al-Safir in late 1973; he is a

Abed Al-Hussein Khasrobnah

Holds a Doctorate in Islamic speech. Member of the Shoura Council in Imam Sadeq University in Tehran, Member of the Board of Trustees to the Center for Islamic Sciences in the Qom Seminary. Member in Committee for the Islamization of universities of the Supreme Council of Cultural Revolution, and he is a key member in the Council for the transformation and advancement of humanities in Iran.

Albert Dagher

Holds a PhD in Economics from the University of Paris. Professor in the Faculty of Economic Sciences and Business Administration at the Lebanese University.
He was a Research Associate in the " French Research Center in Beirut ". He had two books in French and Five books in Arabic and a number of published studies.
His most important writings: }For an Arab development policy"; "the crisis of state building in Lebanon" .

Ali Reza MirYousefi

Head of politics and international relations at the institute of tehran, Representative of Iranian Foreign Ministry in the Permanent Mission of Iran to the United Nations Office at Geneva.

Mohammad Ali Mouhtady

The Senior Adviser of the Centre for Middle Eastern Strategic Studies, president of Gulf forum for studies and political analysis.

Mohammad Raad

Deputy in the Lebanese parliament since 1992, Head of Loyalty to the Resistance Bloc in the Lebanese Parliament from 2ooo. He studied philosophy at the Lebanese University and participated in the activities of Imam Musa

Abdallah Bou Habib

Born in 1941. PHD in economist from Vanderbilt University in Nashville.

Former Ambassador to Lebanon in Washington. Former President of the Issam Fares Center for Research and Studies. Vice- chairmen of the Maronite League in Lebanon. Had numerous writings: Yellow Light: US Policy in Lebanon.

Maan Al-Jarba

Member of the General Secretariat of the Arab and Islamic Gathering, Member of the General Secretariat of the Arab National Guard. He holds a doctorate in international private law from Cairo University, from Saudi Arabia, born in 1969.

Ziad Hafiz

A university professor and specialist in the American affairs, secretary-general of the Arab National conference, he had many articles including: culture of acceptance, culture of exclusion in the West and Arabs, the American political mood in the last year of Obama's state.

Mounir Al-Hemish

Earned a doctorate in economics and holds a post-graduate diploma in economics from Cairo University, He served in many managerial and economic positions in the Syrian government.

He had many economic publications the most important of which are: the development of the modern Syrian economy; economic culture; domestic trade and development.

Jawad Al-Khalisi

A religious scholar, Iraqi researcher. Born in 1951 in khazemia . He went to Institute of Technology- the civilian section, his most prominent writings: Science in the service of religious" "Marxist, science and philosophy.

books: the geopolitical nightmare in Iraq; Libya after Gaddafi; Iraq and its neighbors in the horizon of the future.

Samir Amine

Intellectual and Global Economist. Born in Egypt. Earned a diploma in political science before having a PhD from Sorbonne University in Statistics and Economics. He joined the French Communist Party. Served as director in the United Nations Institute for Economic Planning. His most important works: Accumulation on global level. Contemporary Maghreb, Maoist and revisionism.

Mohammad Irani

Diplomat, Mr Irani is currently the director of the Middle East and North African Section in the Ministry of foreign Affairs of th Islamic Republic of Iran.

Mousa Al Ghurair

Syrian Researcher. B.A in economic science from Aleppo University, PHD from the Academy of Economic Studies in Romania at 17th Jan. 2011. Dr. Al Ghurair held many scientific and academic tasks; also he was a professor in Damascus University, he supervises a large number of masters and PHD in Economics and Planning. Head of Economics department in Damascus University.

Maan Bashour

Is a political writer and Arab nationalism intellectual. He is one of pan – Arabism leaders, he holds a BA degree from the American University in Beirut, and also he holds a law degree from the Lebanese University.

He had a lot of works and books as well as articles and studies in many Arab and Lebanese newspapers and periodicals about Arab struggle, the Arab civilizational project and global economy.

Samah Idriss

MA from Columbia University. Lebanese writer .president of the Lebanese Literatures Journal, he had writings in literature, politics, culture and thought. He was known as supporter to the Palestinian and Lebanese peoples and solving Iraqi crisis. He writes in the Lebanese newspaper Al-Akhbar.

Hasan Raheem Bor Azghadi

Islamic thinker, PHD in Islamic thinker, PHD in human and islamic sciences, member of the cultural revolutionary high council in the islamic republic of iran, notable works: dialectical circles: essays on religious democracy and islamic sciences, member of the culteral revolutionary high council in the islamic republic of iran, notable works: dialectical circles: essays on religious democracy Revolutionary high council of culture.

Massoud Assadullahi

Iranian writer and professor. Born in 1960, PHD on political science from Imam Sadeq University in Tehran. Researcher and expert on the Middle East and the Arab world. He had many books and articles in Persian and Arabic, including: Islamists in the pluralistic society «Hezbollah in Lebanon»; «the guardianship of the Islamic jurist (velayat-e faqih) and democracy».

Amine Iskandar

Amine Iskandar was born in 1952. He is a politician and writer, and Secretary-General of Dignity party (Ḥizb al-Karama). He participated in many popular demonstrations and intellectual and political meetings which deal with the confrontation of normalization and the Arab-Israeli conflict.

Hussein Akbari

Ambassador of the Islamic Republic of Libya. PhD in International Studies. Member in the Scientific Committee in Imam Hussein University. His

C.Vs

Arab world's newspaper in Lebanon", in addition to the slogan "the voice of the voiceless". Assafir is considered one of the leading newspaper in the history of the Arab struggle against the Zionist enemy, whereby its honorable patriotic and nationalist stances served as a pillar of support for the liberation movements in Lebanon, the Arab world, and the world.

The Arab Center for strategic studies

A scientific Arab institution which specializes in the study of Arab causes of strategic nature at the political, economic, security, social and cultural levels. The center run by the former Yemeni president Ali Nasser Mohammad.

The Arab for Political Science Magazine

It is a compact quarterly magazine issued by the Arab university for political science which specializes in theoretical political affairs, Arab and regional. elite of writers and researchers participate in preparaing its topics

Institute for Political and International Studies



The center is a political research center affiliated with to Iran's foreign ministry and was founded in 1983. It is considered one of the leading research institutions that established after the Islamic revolution in 1979. It specializes on research and studies on issues related to the foreign policy of the Islamic Republic of Iran. The Center has organized a number of conferences and seminars which discussed different international and regional affairs.

The Lebanese University



The National Official University in Lebanon was established in 1951, which work to develop and enhance the civilized and humanized nature of official higher education, and to establish an integrated scientific and cultural edifice which absorbs all the young people in various fields of education and knowledge, and from all different disciplines. The university was classified as one of the best Universities in the Middle East in terms of research and studies and educational attainment.

Assafir Newspaper



A prestigious daily political Arab press foundation founded by Mr Talal Salman. The first issue of the newspaper was published on 26/3/1974 under the slogan "Lebanon's newspaper in the Arab world and the

The Consultative Center for Studies and Documentation



A scientific institution specialized in research and information focused on social and regional issues which keeps pace with strategic affairs and influential world developments, in addition to issues related to resistance and the conflict with the enemy. The activity of the Center is mainly focused in Lebanon, whereby it strives to achieve its designated goals and meet its research and informational needs. The center also accumulates abroad information base, filed according to the most modern scientific and technical means. The center also issues studies, reports, and documentations which highlight the latest matters, events, and developments in Lebanon, the region and the world.

The Andesha Sazan Nour Institute



The institute was established in 2002 and specializes in political studies and research related to the Islamic world. The most prominent publications of the center is the quarterly magazine “Jihan Islam” for strategic studies which follows the current changes and developments in the Muslim world. The center has published around 170 books about the Islamic world in Persian, Arabic and English.

Organizing Committees

Arabs and Iran

in the face of Regional Challenges:

Opportunities, and Prospects for Partnership



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



A scientific institution meant with researches and information

Arabs and Iran in the face of Regional Challenges: Opportunities, and Prospects for Partnership

Publisher: The Consultative Center for Studies and Documentation

Abstract of working paper and discussions of the International Conference held on 31 May, 1 and 2 June, 2016.

Edited by: Strategic Studies Department

Translation: Amina Rizk

Designed By: Ahmad Shukeir

Distribution: Lebanon and the Arab World

Date of publication: December 2017

First edition

Size: 17x24

Address: Bir Hassan, Al-Assad Highway, Behind the Rest World, Al-Woroud building, First floor.

E-mail: dirasat@dirasat.net

Website: www.dirasat.net

P.O. box: 24/47 Baabda 10172010

Land phone: 01/836610

Fax: 01/836611

Mobile phone: 03/833438

Arabs and Iran in the face of Regional Challenges:

Opportunities, and Prospects for Partnership













Arabs and Iran
in the face of Regional Challenges:
Opportunities, and Prospects for Partnership

